الرّحيل

نظريّاته والعوامل المؤثّرة فيه

محمّد حسن علوان

دار الساقي

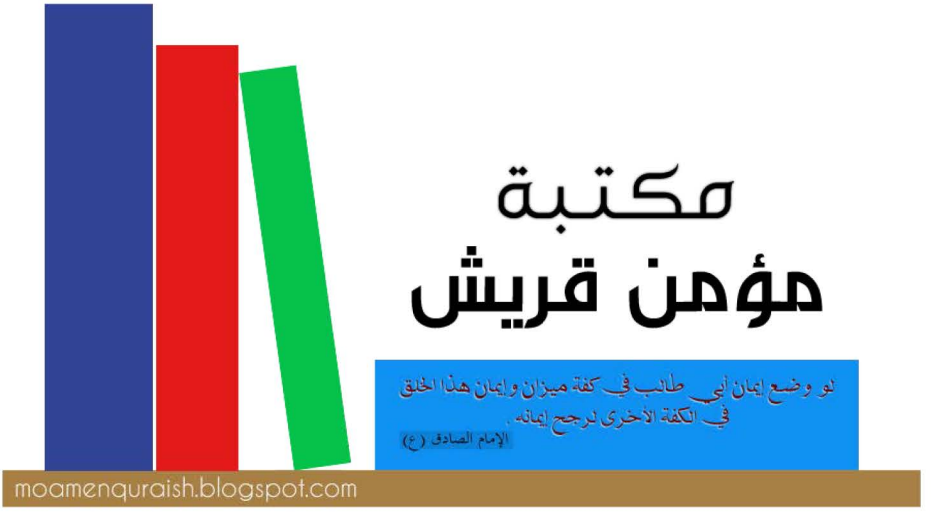
مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

الرّحيل

نظريّاته والعوامل المؤثّرة فيه

خطوط العناوين: حمدي طبارة
تصميم الغلاف: سومر كوكبي

محمّد حسن علوان

الرّحيل

نظريّاته والعوامل المؤثّرة فيه

دار الساقي

© دار الساقي
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2014

ISBN 978-6-14425-802-6

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 5342/113، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114–2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على

@DarAlSaqi
دار الساقي
Dar Al Saqi

المحتويات

مقدمة	٩
الباب الأول: مفاهيم عامة حول الرحيل	١٥
تعريف الرحيل	١٧
تاريخ الرحيل البشري	٢٢
حقبة ما قبل التاريخ: الخروج من أفريقيا	٢٢
حقبة الزراعة	٢٩
نشوء الحضارات	٣٣
العصور الوسطى	٣٦
من القرن الثامن عشر الميلادي وحتى الوقت الحاضر	٣٨
فئات الرحيل	٤٢
الباب الثاني: نظريات الرحيل	٤٩
مقدمة	٥١
النظريات الأولى	٥٣
المدرسة الكلاسيكية الجديدة للرحيل	٥٨
المدرسة الهيكلية التاريخية	٦٤
مدرسة الاقتصاديات الجديدة	٧٧
النظريات المستقلة	٨٢
جدلية التفاؤل والتشاؤم في نظريات الرحيل	٩٩
الباب الثالث: العوامل المؤثرة في الرحيل	١٠٥
مقدمة	١٠٧

العوامل الاقتصادية ١٠٩
فارق الأجور ١٠٩
تباين مستويات المعيشة ١١٣
العرض والطلب ١١٩
التنمية الاقتصادية ١٢٣
منطق الربح والخسارة ١٢٧
العوامل الاجتماعية ١٣١
استراتيجية العائلة ١٣١
الروابط العائلية ١٣٤
الحرمان النسبي ١٤٠
شبكات الهجرة ١٤٣
العنصرية وعدم المساواة ١٤٧
العوامل الثقافية والشخصية ١٥٢
التفضيلات الثقافية والشخصية والآيديولوجية والمعيشية ١٥٢
مستوى رأس المال البشريّ ١٥٧
مراحل العمر ١٦٣
الصعود المهني ١٦٦
خبرة الرحيل ١٦٩
العوامل اللوجستية والقانونية ١٧٢
مؤسسات الهجرة ١٧٢
سياسات الهجرة وقوانينها وحراسة الحدود ١٧٧
العلاقات الثنائية بين البلد الأم وبلد الهجرة ١٨١
المعلومات ١٨٣
العوامل الجغرافية والديموغرافية ١٨٥
المسافة ١٨٥
المزايا المكانية لبلد الهجرة ١٨٧

صورة المكان (Place image) ١٩١
العولمة ١٩٥
العوامل النفسية والسلوكية ١٩٨
الشعور بالخطر ١٩٨
الدوافع النفسية وأنواع الشخصية ٢٠٥
النشاط الجنسي ٢٠٧
الباب الرابع: الرحيل العكسي ٢١١
مقدمة ٢١٣
العوامل المؤثرة في الرحيل العكسي ٢١٤
تغيّر القدرة الشرائية للعملة ٢١٤
تحقق الأهداف ٢١٥
تغيّر عوامل الجذب والطرد بين البلدين ٢١٦
جنسية بلد الهجرة ٢١٨
تغير قيمة رأس المال البشريّ ٢٢٠
الانتقائية ٢٢٠
المشاعر الوطنية ٢٢١
الاحتفاظ بروابط قوية مع البلد الأم ٢٢١
مستوى الانسجام ٢٢٢
الصدمة الثقافية ٢٢٤
عدد سنوات الإقامة في بلد الهجرة ٢٢٩
الباب الخامس: النقد الأسلوبي لدراسات الرحيل ٢٣١
تحليل أساليب البحث ٢٣٣
أوجه القصور والنقص في دراسات الرحيل ٢٣٧
خاتمة ٢٤٣
تنويه ٢٤٥
قائمة المراجع ٢٤٧

مقدمة

غرائز البشر تكتب التاريخ. فلا تخلو صفحة من أثر هذه الغرائز وهي تغيّر ملامح الأرض وترسم مسارات الحياة وتعيد تكريس الإنسان ككائن غريزيّ وإن لم يشعر، تسيّره دوافع منحوتةٌ بقدرة إلهية في جيناته ومكتوبةٌ بخط أزلي على أقداره ومسحوبةٌ على سلوكه منذ الصرخة الأولى وحتى الصمت الأخير.. إنساناً بعد إنسان وجيلاً بعد جيل ومجتمعاً تلو آخر. وكأنما ذلك كله يشهد على أن في علاقة الإنسان بالأرض سمة فريدة تميّزه عن أي مخلوق آخر يدبّ عليها... ألا وهي فطرة الطين وما فيه من أسرار هذا المخلوق الذي كان خليفة الله في الأرض، وحامل الأمانة التي أشفقت منها السماوات والجبال، ومالئ الدنيا صخباً وجدلاً وبحثاً وسعياً وخيراً وشراً، وفاعل كل ما لم يفعله شريكٌ آخر له من سكان الكوكب على الإطلاق.

ومع علوّ هرم الحضارة لم تتمكن البشرية أن تتخلص من دوافعها الغريزية الأولى مهما سعت إلى تقنينها وتصريفها وتبريرها. يظل الجوع هو الدافع الأساسي وراء سلوك الإنسان البدائي الذي ينهش لحم فريسته نيئاً مثلما هو الدافع وراء سلوك سلالته وهم يتوزعون على موائد المطاعم الأنيقة في المدن الكبرى. اختلف السلوك وبقي الدافع الغريزي نفسه دون اختلاف على مرّ العصور. تماماً كما أدخلت غريزة الخوف الإنسانَ إلى الكهف ليواريه من العراء ويخفيه عن أعين الوحوش، كذلك هي التي دفعته لبناء البيوت ورسم الحدود وخوض الحروب للأسباب نفسها. ويظل شعوره بالضعف الجسدي إزاء بقية الكائنات ما أخضعه لمن يفوقه قوةً من آلهة وجبابرة وطغاة. والجنس هو الذي أبقاه على الكوكب منذ أن دبّ على سطحه للمرة الأولى وحتى خرج منه ليبني محطات وسفناً في الفضاء الخارجي.

هذا الكتاب لا يبحث في غرائز الإنسان الخبيئة في عقله أو بطنه أو قلبه... بل في غريزة أخرى تختبئ في قدميه: غريزة الرحيل. هذه الغريزة التي جعلت من الإنسان الكائن الحيّ الوحيد الذي يوجد في كل ركن من أركان الأرض ويعيش في جميع ظروفها المناخية والبيئية، جاعلاً الكوكب برمته بيئته الطبيعية، متكيفاً مع الغابة والصحراء والجبل والقطب والساحل، مدفوعاً برغبة مبهمة في الحركة مهما أغراه السكون، وبالرحيل مهما طاب له البقاء.

ومنذ أن دبّ الإنسان الأول على الأرض، حين لم تكن هناك خرائط وحدود ومقاييس مترية، أدرك بتلك الغريزة التي نسعى لبحثها هنا أن عليه أن يتحرك لحاجة أو غير حاجة، ويقوم ولا يقيم، ويمشي في أصقاع الأرض قبل أن يفهم لماذا وإلى أين وحتّامَ. هكذا استخدم الإنسان قدميه قبل أن يستخدم عقله بزمنٍ طويل، ورحل قبل أن يحلّ، واجتاز المسافات قبل أن يسكن الكهوف. وحتى بعد أن فكّر وتدبّر وعلم ماذا تخبّئ له الآفاق على وجه التحديد ظلّ كائناً رحّالاً. تشهد على نزعته الأزلية تلك السماء التي تخترقها الطائرات كما تشهد المحيطات التي تمخرها البواخر والأرض التي تقطعها السيارات والقطارات وغيرها من وسائل النقل التي اجتهد الإنسان في صنعها ولا يزال... بشغفٍ شديد.

ثمة أسباب عديدة تدفعنا للظنّ بأن غريزة الرحيل لدى الإنسان أساسية تماماً مثل الجوع والجنس والخوف... وليست تابعة لأيٍّ منها. عندما جاع الإنسان تحرك ليبحث عن ما يأكله، ولكنه ظل يتحرك حتى عندما شبع. كذلك فعل وهو خائف، وكذلك فعل وقد قضى وطره ونشر سلالته وحقق بقاءه. شيءٌ ما في هذه الأرض المنبسطة ظلّ يشدّه بقوة ليمشي في مناكبها ويظل يمشي. منذ مليوني سنة، رحل إنسان (هومو إريكتوس) البدائي ليجمع ويصطاد ما يأكله من دواب الأرض وهوامها... وبعد مليوني سنة ما زالت ذريته ترحل هجرةً وسياحة وعلماً وطباً واستجماماً وتقاعداً وهرباً وبحثاً عن أفقٍ أوسع وحياةٍ أفضل.

وإذا كانت أغلب غرائز الإنسان الأساسية هي غرائز تشاركه فيها الحيوانات، فإن غريزة الرحيل تكاد تكون الغريزة الأساسية الوحيدة التي تميز الإنسان عن الحيوان

غريزة الرحيل تكاد تكون الغريزة الأساسية الوحيدة التي تميز الإنسان عن الحيوان بشكل أساسي[1]، رغم كون الرحيل حاضراً في سلوك بعض الحيوانات استجابةً لظروف بيئية ومناخية معينة. غير أن رحيل الإنسان أكثر إصراراً وأبعد مدىً من رحيل الحيوان. واستمراريته لا ترتهن للظروف البيئية بشكل مركزيّ بل تتأثر بها ولا تعتمد عليها. كما أن رحيل الإنسان لا يأخذ النمط الموسميّ الأزلي كهجرة الطيور أو الفيلة بين نقطتين ثابتيين. يدفعنا ذلك للظن أن غريزة الرحيل لدى الإنسان – على خلاف بقية غرائزه – هي غريزة أساسية متطورة، أي ظلت تتحور وتتخذ أشكالاً متعددة في سلوكه البشريّ حقبةً بعد حقبة. فرحل الإنسان غازياً وهارباً ومستكشفاً وظلّ طيلة أزمان يفتش عن أسباب مختلفة للرحيل ما يعني أن الغريزة الأساسية تشتعل في داخله مثل نارٍ أبدية بينما يحاول عقله أن ينظّم هذا الشأن في أطر أكثر منطقية. لعل منها ما ذكره عالم الاقتصاد البولندي أودد ستارك من أن الإنسان – عبر نشوءه – كوّن "ذائقةً" للرحيل.[2]

تقول إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة إن في العالم اليوم أكثر من مائتي مليون مهاجر. هذا يعني أن جميع المهاجرين في العالم لو قُدِّر لهم أن يجتمعوا في دولة مستقلة لكانت دولتهم خامس أكثر دولة في العالم سكاناً متخطيةً بذلك البرازيل[3]. ولو أننا أضفنا إلى عدد المهاجرين أولئك الراحلين بشكل مؤقت للدراسة أو السياحة أو العمل فهذا يعني أن خمُس سكان كوكب الأرض من البشر هم على قيد الرحيل[4]، بينما تقبع الأربعة أخماس الأخرى في انتظار فرصتها. هذه الأرقام يجدر بها أن تثير الاهتمام عبر التاريخ إلا أن الأدعى لأن تكون أكثر إثارةً للاهتمام في أيامنا هذه هو أن هذا الرقم كان نصف ما هو عليه الآن في العام ١٩٦٥م. هذا يعني أن نصف رحيل البشر في عصرنا الحديث تحقق خلال نصف القرن الأخير فقط. وهذا بكل تأكيد يحرّض العلماء والباحثين في

1 Briggs, Jr., V. M., "International migration and labor mobility: the receiving country", CAHRS working paper series, Working paper#94-19, Cornell University, 1994.

2 Stark, O., "Tales of Migration without Wage Differentials: Individual, Family, and Community Contexts", Discussion Papers 18743, University of Bonn, Center for Development Research (ZEF), 2003.

3 IOM, "Migration facts and Figures: Global estimates and trends", International organization for migration, 2009, http://www.iom.int/cms/en/sites/iom/home/about-migration/facts--figures-1.html

4 Carr, S. C., "Introduction: The psychology of global mobility", in: *The psychology of global mobility*, Springer New York, 2010, pp. 125-150.

وحدها ما يجري ويتحرك على هذا الكوكب بل أفواجٌ غفيرة من البشر هم في حركة دائبة ورحيل مستمر.

وتماماً مثلما أن الرياح والأنهار تبدو أحياناً مثل مولّدات ميكانيكية كبرى تتحرك بموجبها الطبيعة، فإن رحيل هذا الكمّ الهائل من البشر في أنساق مختلفة وباستمرارية متدفقة خليقٌ بأن يكون مولّداً هائلاً لطاقات سياسية واقتصادية واجتماعية في كل بقعة يرحلون منها ويفدون إليها بغضّ النظر عن إيجابية ذلك أو سلبيته. هذا ما يدفع الباحثين إلى التركيز على ظاهرة الرحيل باعتبارها حدثاً ذا دوافع وتبعات وبحاجة ماسة إلى إجابات عميقة عن أسئلة مثل: "من يرحل؟ ولماذا؟ وكيف؟ وما أثر هذا الرحيل؟"، لا نكاد نستثني من ذلك أي علوم من العلوم الاجتماعية: فعلماء الجغرافيا يريدون أن يعرفوا كيف يؤثر رحيل البشر على البيئة عمراناً ومجتمعاً وحواضر، وعلماء الديموغرافيا يريدون أن يعرفوا تأثيره على المعدلات السكّانية والتكتلات البشرية، وعلماء الاقتصاد يريدون معرفة الداوفع والآثار الاقتصادية لرحيل البشر، وعلماء السياسية يريدون أن يستنبطوا من قضايا الرحيل ما يعينهم على تنظيمه سياسياً وقانونياً، وعلماء النفس يريدون أن يتقصّوا العوامل النفسية المحرّضة على الرحيل والمترتّبة عليه، وعلماء الاجتماع يريدون أن يفهموا أثر الرحيل على قوام المجتمعات وتبادلها الحضاري[1]، وعلماء الأنثروبولوجيا يريدون أن يجدوا رابطاً بين نزعة الرحيل وتطور الإنسان من صيّاد إلى مزارع إلى محارب وحتى مسافر عولميّ متعدد الأوجه، حتى علماء التسويق يبحثون في ظاهرة الرحيل البشري المستمرة ما يلهمهم رؤىً تسويقية موجهة لهذه الفئة المتعاظمة من البشر: الراحلين.

هذا الكتاب يسعى إلى استعراض كل ما توصّل إليه الباحثون أعلاه من أسباب الرحيل في عصرنا الحديث ويناقشها عاملاً عاملاً حسب التطور النظريّ والدليل التجريبي. إن أغلب الكتب المنشورة في هذا المجال تبحث عوامل الرحيل من واقع أحد العلوم، لاسيما علميّ الاقتصاد والاجتماع، أو بعضها. ولم يسبق – في حدود معرفتي – أن قرأت كتاباً يستعرض بين دفتيه جميع العوامل التي تطرقت إليها كل العلوم المعنيّة بظاهرة الرحيل وينظر إلى الظاهرة من مختلف الزوايا البحثية الممكنة لاسيما

1 Jansen, C., "Some sociological aspects of migration", in *Migration*, Jackson, J. A. (ed.), Cambridge University Press, Cambridge, 1969, pp. 60-73.

في المكتبة العربية. وقد شجّعني ذلك على كتابة هذا الكتاب محاولاً قدر المستطاع أن أتقصّى عوامل الرحيل وأبحثها من حيث علاقتها بالنظرية العامة للرحيل البشريّ التي تسعى أيدي الباحثين من مختلف العلوم إلى جمع قطعها المتناثرة هنا وهناك. كما أسعى من خلال هذا الكتاب إلى نقد هذه الأبحاث أكاديمياً واستعراض الأفق البحثي المتاح لتدعيم نظرية الرحيل وتقديم النظرية بشواهدها وأدلتها وأمثلتها بشكل موجّه للقارئَيْن المتخصص وغير المتخصص معاً.

وحتى أتمكّن من ذلك انكببت على المراجع الأكاديمية تحديداً بوصفها الأكثر جديةً في بناء النظريات مما يجعل تقصّي العلاقة بين السبب والنتيجة أكثر وعياً وسداداً. ذلك أن الرحيل هو ظاهرة تناولتها الآداب والفلسفات والأديان أيضاً من بين مساقات المعرفة المختلفة. ولكن هذه المساقات غير الأكاديمية لا تهدف إلى بناء النظرية بقدر ما تهدف إلى تضمينها في أطر المعرفة الإنسانية التي هي مهتمة بها. كما أن المساقات الأكاديمية المفتوحة على التنظير مختلف المصادر يمكنها أن تستقصي كل ما تنتجه هذه الآداب والفلسفات والأديان في حال ثبت تأثيرها على عوامل الرحيل، وهو ما سيرد ذكره في هذا الكتاب كلٌّ في سياقه المفترض.

إن الطرائق والاستقصاءات المعرفية في هذا الكتاب إذن مرتهنة للشرط الأكاديمي المستند على الدليل والدراسات القابلة للتحقق والتكرار والتعميم بما أن الهدف هو الإجابة عن السؤال/ الظاهرة: "لماذا يرحل البشر؟" إجابةً علميّة نابعة من جذر نظريّ وأهلاً للتمدد في أبحاث مستقبلية. ولقد توخيت أثناء كتابتي الكتاب أن أكون عارضاً وناقداً في نفس الوقت لما سبق طرحه من نظريات كما هو طابع الكتابة الأكاديمية، وبالإضافة إلى الفصلين الأخيرين الذين ينحيان منحىً نقدياً بحتاً لأساليب البحث ونواحي القصور فإن رؤيتي النقدية تأتي موزعةً على بقية الفصول كلما استدعت الحاجة وحضرت الفكرة لتسهيل القراءة وتوضيح المعنى، وحتى يكون الكتاب مرجعاً علمياً في نظرية الرحيل للباحثين المتخصصين في العالم العربي كما هو مادة معرفية حرّة لغير المتخصصين مصاغاً بأسلوب مقروء دون إخلال بالوزن العلمي والمعرفي فيه.

محمد حسن علوان

أتاوا ٢٠١٤

الباب الأول

مفاهيم عامة حول الرحيل

تعريف الرحيل

أفرزت الدراسات الأكاديمية المختلفة للرحيل عدة تعريفات له على مدى قرنين من النشاط البحثيّ. أغلب هذه التعريفات انحصر بين البعدين الفيزيائي والاجتماعي لفعل الحركة نفسه باعتباره المكون الجوهري للرحيل، وأغلبها أيضاً اعتمد على مصطلحي "التنقليّة" (Mobility) و"الهجرة" (Migration) في بناء التعريف باعتبارهما أكثر مصطلحين شيوعاً في دراسات الرحيل المنشورة باللغة الإنجليزية التي كتبت بها أغلب دراسات الرحيل القديمة والحديثة. وكلا المصطلحين مشتقان من اللغة اللاتينية ويحملان معنى مقارباً هو "الحركة" (Movement) وهذا ما يفسر استخدامهما بشكل تبادليّ أحياناً في دراسات عديدة لدى باحثين لا يجدون فارقاً جوهرياً بين المصطلحين. في حين يصر آخرون على وجود هذه الفوارق وتزايدها مع تغير أنماط الرحيل وتطور سلوكيات الراحلين في العصر الحديث مما شجعهم على استغلال الفارق اللغويّ لخدمة أغراض تصنيفية مستحدثة.

تتباين هذه التعريفات فيما بينها بشكل طفيف أحياناً وجوهريّ في أحيانٍ أخرى. فهي تتسع لتشكل فئات أوسع من الرحيل وتضيق لتصف حالات معينة. ويتحدد هذا التباين في المفهوم والنطاق بناءً على الأهداف المرادة من صياغة التعريف. فالتعريف الذي يُصاغ في مستهل دراسة أكاديمية يختلف عن التعريف الذي يُصاغ في تشريع من تشريعات الهجرة الدولية أو لوائح المنظمات الدولية. كما أن التعريف الذي يُصاغ في كلٍّ من الأحوال السابقة يتغير بمرور الزمن تارة بتغيّر النموذج البحثيّ بتطور دراسات الرحيل وتارة بتغيّر التشريعات التي تسنّها الحكومات والمنظمات الدولية. ناهيك عن كون الدراسات الأكاديمية عادةً ما تهتم بتعريف الرحيل أو الهجرة بوصفها ظاهرة

تحت الدراسة، بينما تميل الحكومات والمنظمات إلى تعريف الراحل أو المهاجر بوصفه المعنيّ بالتشريع.

على سبيل المثال يعرّف عالم الاجتماع الأميركي ايفريست لي الرحيل بأنه "تغيير دائم أو شبه دائم لمحل الإقامة"[1] فينتقده بعضهم على عدم شمول التعريف أولئك الذين ليس لهم محل إقامة أصلاً مثل البدو الرحّل. ويعرّفه أستاذ القانون الدولي ريتشارد بيرشود بأنه "عملية انتقال البشر داخل الحدود أو عبرها لأي مدة كانت ولأي سبب كان"[2] فينتقده بعضهم الآخر على المبالغة في الشمولية حتى أنه يشمل أولئك الذين يذهبون صباحاً إلى أعمالهم ويعودون إلى بيوتهم. كذلك لا تسلم التعريفات التي تميل إلى التخصيص من النقد كونها عادةً تخدم أغراضاً بحثية محدودة تقلل من إمكانية التراكم النظريّ نظراً لاختلاف التعريف. كما أن كل دولة (وأحياناً كل جهة حكومية داخل الدولة) تتبنى التعريف الذي يخدم سياساتها غير عابئةٍ بوجهات نظر الباحثين. فمثلاً لا تعدّ الحكومات المهاجرين غير الشرعيين مهاجرين بل تعدّهم متسللين ضد القانون، بينما يجد الباحث أن المهاجر غير الشرعيّ يخضع لأغلب تعريفات الهجرة في الحقل الأكاديمي بغض النظر عن مدى التزامه بقانون بلد الهجرة.

نتيجةً لهذه الاختلافات في الأهداف بين الدراسات البحثية والجوانب التشريعية نزع أغلب الباحثين إلى تقديم أبحاثهم بتعريفات محددة تفادياً للخلط بين فئات مختلفة من الرحيل تماماً مثلما قامت الحكومات والمنظمات الدولية باعتماد تعريفاتها الخاصة بها والتي تتصدّر عادةً منشوراتها وتقاريرها العامة. كما نزع كل تخصص علميّ معنيّ بدراسات الرحيل إلى اعتماد المصطلح الأكثر شيوعاً داخل الحقل بالذات. فنجد أن أغلب الدراسات الجغرافية مثلاً تفضّل استخدام مصطلح "التنقليّة" (Mobility) بينما يشيع مصطلح "الهجرة" (Migration) في دراسات السياسة والاقتصاد والاجتماع. نجد أيضاً أن مصطلح (Mobility) آخذٌ في الانتشار في الأبحاث الحديثة نسبياً بينما لا نكاد نجد للمصطلح حضوراً في دراسات ما قبل منتصف القرن العشرين.

1 Lee, E. S., "A theory of migration", *Demography*, 3, 1966, pp. 47-57.

2 Perruchoud, R., "International Migrants Law: Glossary on Migration", 2004, Retrieved September 9, 2012 from International Organization for Migration (IOM): http://publications.iom.int/bookstore/free/IML_1_EN.pdf

عدة باحثين رأوا أهمية كبيرة للتفريق بين المصطلحين ووجدوا أن الخلط بينهما يؤدي إلى نتائج مضللة للدراسات التطبيقية[1]. وطبقاً لهذه الرؤية اعتمدت إحدى المحاولات مفهومين أساسيين للتفريق بينهما وهما: (١) مكان الإقامة الأصلي؛ (٢) العودة. ووفقاً لهما تكون "الهجرة" هي عملية انتقال دائمة إلى مقر إقامة جديد بينما تكون "التنقليّة" هي عملية انتقال مؤقتة ومتكررة لفترات متقطعة من الزمن[2]. وبذلك يكون التعريفان قد احتويا ثلاثة أبعاد أساسية وهي: المدة والتكرار والموسمية. فالهجرة مدتها أبدية، ولا تتكرر غالباً، وبالتالي لا يكون لها مواسم محددة مثل الانتقال بشكل دائم للإقامة في بلد جديد. أما التنقليّة فقد تكون مدتها قصيرة أو طويلة، وقد تتكرر عدةً مرات في حياة الشخص، وقد تحدث في مواسم محددة مثل السفر كل صيف لقضاء شهرٍ في مكان سياحيّ.

إلا أن هذا التفريق بين الهجرة والتنقليّة يبدو صارماً بعض الشيء لعدة أسباب. الأول هو نزعتها للتفريق بشكل حاسم بين الرحيل الدائم والرحيل المؤقت. وهو تفريق يبدو من الوهلة الأولى أحرى للدقة في تحليل العوامل الدافعة لكل منهما إلا أنه في العمق يعيق عملية بناء النظرية الموحدة التي يفترض بها أن تفسر جميع أنماط الرحيل. السبب الثاني هو التداخل المتوقع للمعاني عند ترجمة المصطلحين إلى لغاتٍ أخرى. فكلمة "الهجرة" مثلاً في اللغة العربية تحمل معنى الديمومة وتغيير مكانَ الإقامة بشكل دائم، وهو ما لا تعنيه ذات الكلمة الإنجليزية (Migration) بالضرورة، إذ نجد لها استخدامات متعددة في سياق الرحيل المؤقت كالسياحة والدراسة في الخارج. السبب الثالث يتعلق بالتنقليّة التي يبدو تعريفها المذكور أعلاه شديد العمومية حتى أنه يكاد يشمل الانتقال من حيّ إلى حيّ آخر في المدينة نفسها، وإذا تشبثنا بالتفسير الفيزيائي البحت له فقد يشمل أيضاً حركة الإنسان داخل بيته، وهذا بالتأكيد مشتت للتركيز النظري ومعيق للدراسات التطبيقية. السبب الرابع هو كثرة الاستثناءات الممكنة من التعريفين. فمثلاً استخدام مفهوم مكان الإقامة لتعريف الهجرة يستثني

1 Zax, J. S., "When is a move a migration?", *Regional Science and Urban Economics*, 24(3), 1994, pp. 341-360.

2 Bell, M. & Ward, G., "Comparing temporary mobility with permanent migration", *Tourism geographies: an international journal of tourism space, place and environment*, 2(1), 2000, pp. 87-107.

من ليس لهم مكان إقامة أصلي، كما أن اشتراط وجود عملية انتقال واحدة على الأقل يستثني أولئك الذين ولدوا مهاجرين ولم يقوموا بعملية انتقال فعلية، غير أن التصنيف السياسي والقانوني لهم يظلّ نفسه مثل الأطفال الذين يولدون في مخيمات اللاجئين.

ولتجنب هذه الإشكالية في التعريف قام كثير من الباحثين باستخدام مصطلحات مركّبة لتحديد نمط الرحيل المحدد الذي تركّز عليه كل دراسة من دراساتهم مثل "هجرة العمال" و"هجرة اللاجئين" و"التنقليّة الدولية" و"التنقليّة الدولية لطلاب الدراسات العليا" وهكذا. ونتيجةً لذلك تضاعف عدد المصطلحات المشتقة والمركبة في حقل دراسات الرحيل وأصبح كل منها يشير إلى نمط مختلف يحمل افتراضاتٍ نظريةً لا يمكن تعميمها على بقية الأنماط. وتم بناء دراسات تطبيقية كثيرة على تعريفات جزئية مما صعّب من مهمة ربط هذه الدراسات التطبيقية ببعضها البعض من أجل تغذية النظرية الأم. ووقع حقل دراسات الرحيل بشكل عام بين إشكاليتي التخصيص والتعميم، لاسيما وأن الاهتمام المشترك بدراسات الرحيل يأتي من عدة مجالات مختلفة يهتم كل منها بمستوى معين من التفصيل.

محاولة أخرى للتفريق بين "الهجرة" و"التنقلية" رأت أن كل هجرة هي تنقليّة، بينما ليس كل تنقليّة هجرة، وذلك باشتراط أن تكون الهجرة خارج حدود الدولة السياسية[1]. غير أن كثيراً من الدراسات لم تلقِ بالاً لهذه الرؤية واستمرت في استخدام مصطلح الهجرة للرحيل ما بين مدن الدولة نفسها. أما أكثر المحاولات سعياً للتقريب بين التعريفين فقد اقترح اعتبار التنقليّة مظلة شاملة لجميع أنماط الرحيل، وبالتالي تكون الهجرة نوعاً من أنواع التنقليّة بدون وضع أي اشتراطات إضافية على نمط الرحيل موضع الدراسة[2]. وقد لقي هذا الحل رواجاً محدوداً في الدراسات الحديثة نسبياً غير أن الإشكال لا يزال قائماً وما زال يلقي بظلاله الإشكالية ليس على الدراسات الأكاديمية فقط بل على أعمال المنظمات العالمية التي تتعالق مهامها بشكل أو بآخر مع الحركيّة العامة للإنسان مثل برنامج الأمم

1 Boehm, T. P., Herzog, Jr. H. W., & Schlottmann, A. M., "Intra-Urban Mobility, Migration, and Tenure Choice", *The Review of Economics and Statistics*, 73(1), 1991, pp. 59-68.

2 Eliassona, K., Lindgrenb, U. & Westerlundc, O., "Geographical Labour Mobility: Migration or Commuting?", *Regional Studies*, 37(8), 2003, pp. 827-837.

المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة للاجئين[1].

خلاصة القول إنه لا يوجد أي مصطلح أو تعريف متفق عليهما لوصف ما يقوم به البشر من تنقلات مختلفة. ولذلك تستمر الدراسات الأكاديمية في استنباط واشتقاق التعريفات والمصطلحات التي تخدم رسالتها البحثية أو التطبيقية. وهذا الكتاب يعتمد هذا المنهج أيضاً. فكونه يهدف إلى استعراض صورة بحثية شاملة بالإضافة إلى كونه موجهاً إلى القارئ العربيّ يستلزم استخدام المصطلح الأقرب تعبيراً إلى المفهوم العام الذي يتناوله لغةً واصطلاحاً. وبين الترجمة اللغوية المربكة لمفهوم "التنقلية" وكذلك الاصطلاح العرفيّ المحدود لمفهوم "الهجرة" يبدو أن استخدام مصطلح توفيقيّ بينهما هو حاجة ملحّة هنا، ولذلك وقع اختياري على مصطلح "الرحيل" ليعبّر عنهما معاً في جميع أجزاء هذا الكتاب، مع استخدام مصطلحات أخرى في سياقات متعددة للتعبير عن أنماط محددة من الرحيل مثل: السفر، الغربة، الهجرة، العودة، السياحة، التردد، الاستطباب، وغيرها من أنماط الرحيل التي سيحاول هذا الكتاب جمع العوامل المؤدية لها معاً بين دفتيه.

لوحة (قافلة عربية تحوض النهر) للمستشرق الفرنسي يوجين اليكسس جيراديه التي رسمها في القرن التاسع عشر

1 HDRO, "Mobility and Migration: A Guidance Note for Human Development Report Teams", United Nations Development Programme, November 2010.

تاريخ الرحيل البشري

حقبة ما قبل التاريخ: الخروج من أفريقيا

تعدّ نظرية "الخروج من أفريقيا" (Out—of—Africa) أقدم توثيق لبداية مشوار الإنسان بالرحيل، وتعدّ النظرية قارة أفريقيا مهد البشرية الأول ومنها انتشر الإنسان في الأرض. وظلت هذه النظرية محض افتراض قائم في دراسات الآثار والأحافير والجيولوجيا بلا أدلة علمية حتى ثمانينات القرن العشرين عندما أدلى كلٌّ من علم الجينات البشرية وعلم الأنثروبولوجيا الحيوية بدلويهما ليثبتا بشكل شبه قاطع صحة هذه النظرية[1]، وهي أن إنسان الـ"هومو إريكتس" الذي اكتشفت أحافيره في أفريقيا قد نشأ في هذه القارة قبل حوالي مليوني سنة ثم قرر أن يخرج منها قبل حوالي مائتي ألف سنة كما تشير بعض الدراسات وتخالفها أخرى في تحديد وقت هذا الخروج من القارة. وكلمة "هومو إريكتس" لاتينية تعني "قائم الظهر" وفي ذلك إشارة إلى تميّز الإنسان عن كثير من الكائنات الحية الأخرى بالمشي مستقيم الظهر على قدمين اثنتين.

وكما هو واضح من هذه الدراسات انصياعها التام لنظرية النشوء والتطور لعالم التاريخ الطبيعي البريطاني تشارلز داروين وامتداداتها النظرية الأخرى[2]. ولهذه النظرية تاريخ من السجال مع التفسيرات الدينية والفلسفية لنشوء الإنسان وتطوره لا يزال قائماً حتى الآن رغم محاولات العديد من العلماء التوفيق بينهما. غير أن هذا السجال معنيّ بشكل أو بآخر بنشوء الجنس البشريّ وتطوره بينما يقتصر هذا الفصل على بحث سلوكه الانثروبولوجي الغريزيّ المتعلق بالرحيل تحديداً. لذا كان لزاماً الإتيان على ذكر نظرية "الخروج من

1 McBride B, Haviland WE, Prins HEL, Walrath D, The Essence of Anthropology, Belmont, CA: Wadsworth Publishing, 2012.

2 Darwin, C., *The origin of species by means of natural selection: Or, the preservation of favoured races in the struggle for life and the descent of man and selection in relation to sex*, Modern Library, 1872.

أفريقيا" في هذا السياق. وهذه النظرية يمكن فصلها عن سياق نظرية داروين إذا نظرنا إليها من زاوية انثروبولوجية بينما لا يكون هذا الفصل ممكناً إذا نظرنا من زاوية بيولوجية.

مجسم تخيلي لرأس أنثى (الهومو إريكتس) من عمل النحات الأمريكي جون جيوش
وتصوير تيم إيفانسون معروض في المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي في العاصمة الأمريكية واشنطن[1].

وفي دراسات الرحيل يهمنا استكشاف سلوك الرحيل الغريزي لدى هذا الإنسان البدائي بغض النظر ما إذا كان رحيله داخل القارة أو خارجها. في حين تعنى العلوم السابقة أعلاه بتحديد توقيت الخروج بدقة في محاولة لمعرفة علاقة هذا الإنسان البدائي بفصائل أخرى من البشر وجدت أحافيرها في أماكن أخرى بعيدة للتحقق ما إذا كانت من نسل هذا الإنسان الأفريقي الأول أم أن كل فصيل نشأ وتطور بشكل مستقل عن الآخر. وقد وجد علماء الآثار أحافير لإنسان "الهومو إريكتس" في أماكن متباعدة في أفريقيا مثل بحيرة توركانا الموجودة في أثيوبيا حالياً ومنطقة أولدوفي قورج الموجودة في تنزانيا. ولا يعني أن الفارق الزمني الكبير بين نشوء هذا الإنسان

١ المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/File:Homo_erectus_adult_female_-_head_model_-_Smithsonian_Museum_of_Natural_History_-_2012-05-17.jpg

قبل مليوني سنة وخروجه من أفريقيا الحديث نسبياً قبل مائتي ألف سنة أن الإنسان تأخر كثيراً في الرحيل بل إنه استبق ذلك بالرحيل في حدود شرق القارة الأفريقية وربما كلها مؤكداً على كون رحيله غريزة من غرائزه الانثروبولوجية الفطرية.

وفي بادئ الأمر ساد الاعتقاد أن خروج إنسان "الهومو إريكتس" كان عن طريق سيناء إلى آسيا وأوروبا عبر المضيق الممتد بين البحر الأبيض المتوسط غرباً وبلاد الشام شرقاً والتي كانت صحراء قاحلة حينها. فاتجه الإنسان البدائي شمالاً حتى بلغ الأراضي التركية ثم انقسمت قبائله غرباً لتنتشر في أوروبا وشرقاً لتنتشر في آسيا الوسطى. إلا أن نظرية أخرى طرحها الباحثون بعد اكتشافات أحفورية جديدة ودراسات جينية لم تكن ممكنة من قبل تقول إن الإنسان سلك طريقاً ثانية في خروجه من القارة وهي القرن الأفريقي الذي كان ملتصقاً بشبه الجزيرة العربية يوم لم يكن هناك وجود لباب المندب. فاتخذ الإنسان البدائي سبيله عبرها متجهاً إلى آسيا الوسطى والهند وأستراليا في الحقبة التي كانت فيها القارات ملتصقة ببعضها قبل أن تتباعد وتفصل بينها المحيطات والبحار. وقد كان طرح هذه النظرية أعقاب اكتشاف أثري حديث في جبل فايا في إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة جعل العلماء يعيدون النظر في ذلك ليعدّوا الجزيرة العربية واحدةً من أوائل الأماكن التي استقر فيها الإنسان بعد خروجه من أفريقيا مباشرةً وذلك بعبور البحر الأحمر الذي لم يكن بهذا الاتّساع آنذاك.

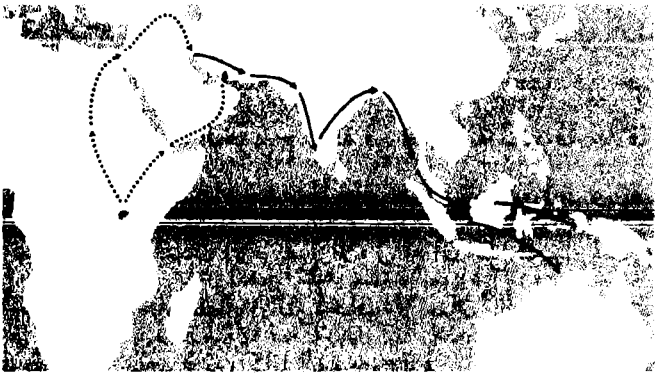

خريطة توضح المسارات التي تبعها إنسان "الهومو إريكتس" عند خروجه من أفريقيا، حيث تشير الأسهم المقطعة إلى الاحتمالين الذين لم يرجّح أحدهما بعد: سيناء أو باب المندب[1].

1 Forster, Peter & Matsumura, Shuichi, "Did Early Humans Go North or South?", *Science*, Vol. 308, Issue 5724, 2005, pp. 965-966.

ولكن لماذا قرر إنسان "الهومو إريكتس" البدائي أن يرحل؟

ترجّح نظرية "مضخة الصحارى" (Sahara pump theory) أن ذلك يعود إلى استمرار هطول الأمطار في منطقة الصحارى الأفريقية لعدة آلاف من السنوات مكوّنةً عدداً من البحيرات والأنهار التي غيّرت من النظام البيئي للقارة لاسيما النظامين النباتي والحيوانيّ[1]. وبما أن إنسان "الهومو إريكتس" البدائي كان يعتمد على الصيد في غذائه فقد كان من المتوقع أن يؤثر أي تغيّر في النظام النباتي والحيواني على سلوكه بشكل مباشر. ومن ذلك أنه راح يتبع قطعان الحيوانات التي هاجرت بحثاً عن ظروف بيئية تناسب نظامها الغذائي والحيوي فهاجر معها، وواجه أثناء هجرته ظروفاً جديدة لم يعتد عليها من قبل فاضطر إلى أن يكيّف نفسه. فبدأ يفكر ويطور أدواته الحجرية البسيطة ليصنع الفؤوس والحراب ويشعل النار. هذا يجعلنا نفكر بأن الرحيل كان مدرسة البشرية الأولى.

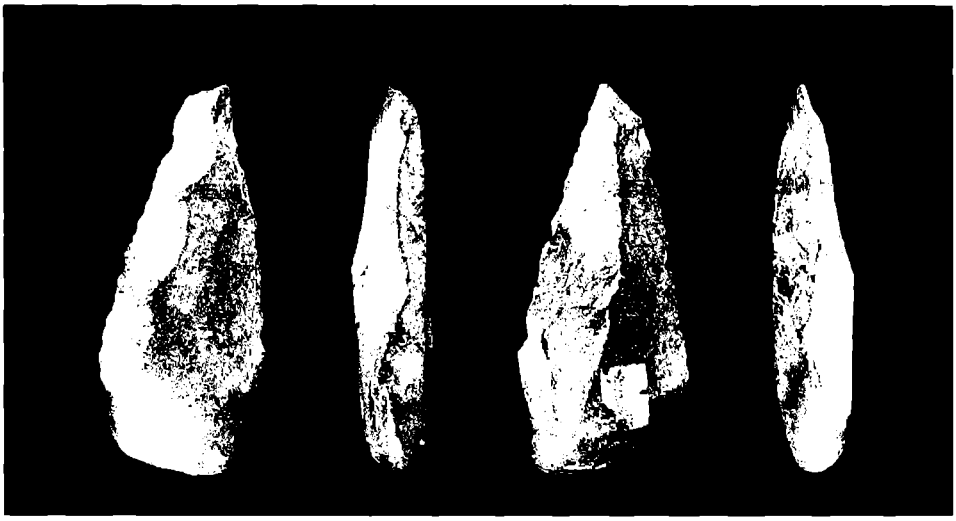

فأس حجرية عثر عليها في منطقة جبل فاية في إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة تعود إلى مائة وخمسة وعشرين ألف سنة، مما جعل منطقة جبل فايا تعد أقدم حاضرة إنسانية في تاريخ الجزيرة العربية[2].

1 Barker, E. V. Z., *A late-glacial and post-glacial climatic correlation between East Africa and Europe*, 1962.

2 Armitage, S., Jasim, S., Marks, A., Parker, A., Usik, V., & Uerpmann, H., "The Southern Route "Out of Africa: Evidence for an Early Expansion of Modern Humans into Arabia", *Science*, 331, 2011.

وقد اختلف العلماء فيما إذا كان إنسان "الهومو إريكتس" انقرض أو تطوّر[1]. وما يمكن الاستدلال عليه في هذا الأمر هو أنه لم يستمر في الحياة كما هو لأن الأحافير البشرية التي وجدت بعد ذلك اختلفت عنه بشكل كبير. ولهذا ظل العلم الحديث يتعامل معه بوصفه جيلاً بشرياً مستقلاً سواءً انقرض أو تطور إلى جيل آخر وذلك لكونه يحمل خصائص انثروبولوجية تميزه عن غيره. وقد انقطعت آثار هذا الإنسان تماماً قبل مائة وخمسين ألف سنة تاركاً وراءه بضع أدوات حجرية وهياكل بشرية اكتشفت تباعاً تثبت أنه بلغ في رحيله إنجلترا غرباً والصين شرقاً. إلا أن أهم ما خلّفه وراءه هذا الجيل المنقرض من البشرية كان سنّة الرحيل للبشر من بعده.

جاءت بعد ذلك أجيالٌ عدة من البشرية استمرت في التجول في أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى في رحيل ثنائي الوجهة أحياناً. فقد اقترحت عدة نظريات أن الإنسان عاد إلى أفريقيا مرة أخرى، لاسيما بعد توقف سقوط الأمطار وتصحّر ما يسمى بالصحراء الأفريقية الكبرى الآن. مما أدى إلى تكون أنظمة نباتية جديدة في جبال أطلس شمالاً ووادي النيل شرقاً ومرتفعات كينيا في الجنوب الشرقي وما يتبعها من مجتمعات حيوانية. كل هذه الأجيال التي أعقبت إنسان "الهومو إريكتس" اشتركت معه في غموض مآلها بين الانقراض والتطور إلى أجيال أخرى. إلا أن ما لا يختلف عليه العلماء هو استمرارها في الرحيل وتشبثها به، فانتشروا في أصقاع جديدة من الأرض لم تطأها قدم بشر من قبل.

ويعدّ إنسان الـ"هومو سابيَنز" أول جيل من الإنسان البدائي امتد نسله بشكل مؤكد حتى اليوم. وهو الاسم العلمي اللاتيني للإنسان المعاصر ويعني "الإنسان الحكيم". وقد تميّز عن الأجيال السابقة بحجم دماغه الكبير الذي خوّله أن يعيش حياةً أكثر تطوراً. فطها طعامه على النار وارتدى ملابس ونقش على الكهوف واكتشف الزراعة وصنع أدوات أكثر تقانة. وتعود آثار هذا الجيل لمائتي ألف سنة في أفريقيا. وقد رحل منها إلى حيث رحل السابقون في آسيا الوسطى وأوروبا والصين. ومن الجزيرة العربية

1 Chamberlain, A. T, "The Evolution of Homo erectus. Comparative Anatomical Studies of an Extinct Human Species", *Journal of anatomy*, 177, 1991, p. 211.

انتقل إنسان الهوموسابينز عبر مضيق هرمز إلى آسيا قبل مائة وعشرين ألف سنة[1]، ومنها إلى شبه القارة الهندية قبل خمسة وسبعين ألف سنة حيث اكتشفت أدوات شبيهة في جوالابورام. إلا أنهم تجاوزوها وصولاً إلى أستراليا قبل أربعين ألف سنة، واليابان وكوريا وسيبريا قبل ثلاثين ألف سنة، ثم عبروا الجسر البري الذي كان يربط بين ألاسكا وسيبيريا ليصلوا أخيراً إلى الأمريكتين قبل خمسة عشر ألف سنة، وببلوغهم هاتين القارتين يكون الإنسان قد وطأ بقدميه كل قارات الأرض باستثناء القارة القطبية الجنوبية.

رسم تخيلي لإنسان الهوموسابينز (بدون مصدر).

كل الأبحاث السابقة في مرحلة ما قبل التاريخ كشفت لنا حدوث الهجرة فعلياً ولكن لم تكشف لنا بالضرورة العوامل المؤثرة في هذه الهجرات. غير أن ثمة افتراض عام بأنها أسباب بيئية. وهي أسباب لا تزال مؤثرة في سلوك الرحيل البشريّ حتى يومنا هذا. غير أن التغيرات البيئية تلعب دوراً أكبر في تلك العصور السحيقة بتأثيرها

1 Lawler, A., "Did Modern Humans Travel Out of Africa Via Arabia?", *Science*, 331(6016), 2011.

المباشر على مصادر الغذاء وأمن المأوى. وبالتالي يمكن اعتبار الهجرة هرباً من الجوع والخطر سبباً آخر من أسباب الرحيل. وفي الزمن الذي لم يكن فيه مال ولا ملكيّات كان الاقتصاد قائماً على وفرة الغذاء أو عدمه، وبالتالي يمكننا أيضاً أن نعدّ فارق الوفرة الغذائية بين منطقة وأخرى عاملاً مؤثراً في رحيل الإنسان البدائي. أما بعض الأدلة التي تشير إلى أن الإنسان البدائي كان يهاجر في جماعات وليس وحيداً فلربما كان ذلك إشارة إلى أسباب اجتماعية للرحيل في الزمن الذي كان يعدّ فيه البقاء وحيداً في العراء خطراً محدقاً بالفرد.

ولكن هل يمكن أن نتخيل وجود عوامل سياسية مؤثرة في رحيل الإنسان البدائي في ذلك العصر السحيق؟ إن ذلك ممكن إذا أخذنا السياسة بمفهومها العام الذي هو ممارسة الحكم على الجماعة في منطقة ما. فقد أشارت بعض الدلائل إلى أن جيل إنسان "الهومو سابينز" قد التقى أثناء توغله في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا ببقايا من إنسان الأجيال السابقة الذين سبقوه في الهجرة من أفريقيا قبل ذلك بمليون سنة تقريباً. وبالتأكيد لم يكن هذا اللقاء متوقعاً ولا محبذاً من قبل الطرفين لاسيما أن ثمة اختلافات في الهيئة والشكل بين الجيلين قد تجعل كلاً منهما يبدو وحشياً وغريباً على الآخر فنشبت بينهما حروبٌ بدائية. غير أن أدلة جينية أخرى أشارت إلى إمكانية حدوث تزاوج بين الجيلين، وهو شأن قد تجعله السياسة وحدها ممكناً، سواءً إذا مورست بنجاح حقق تعايشاً سلمياً أو بإخفاق أدى إلى حروب وسبي.

كذلك كان للعوامل المناخية تأثير على وجهة الرحيل. فإحدى النظريات تشير إلى أن الإنسان البدائي وصل إلى استراليا قبل أوروبا بعشرة آلاف سنة بسبب تجنبه المناخ الشمالي البارد مؤثِراً المناخ الحار الأقرب إلى بيئته الأصلية في أفريقيا. وقد أثر المناخ أيضاً في المدة التي يقضيها الإنسان البدائي في كل محطة قبل أن يتجاوزها إلى ما بعدها. وتفترض بعض النظريات أن الأجيال السابقة لإنسان "الهومو سابينز" التي سبقته إلى أوروبا تأقلمت خلال قرون على الأجواء الباردة مما جعل إزاحتها من قبل إنسان "الهومو سابينز" أصعب بسبب بنيتهم الأقوى جينياً وقدراتهم المكتسبة من المناخ البارد. غير أن إنسان "الهومو سابينز" كان يملك

ميزة استثنائية وهي الدماغ الكبير وبالتالي تمكّن تدريجياً من التفوق على سابقيه في الهجرة وجعلهم ينزحون تدريجياً إلى شبه الجزيرة الإيبيرية حيث إسبانيا والبرتغال اليوم حتى انقرضوا تماماً. وقد اكتشفت آخر وأحدث أحفورة للأجيال السابقة في كهوف قريبة من جبل طارق الذي يطلّ على قارة أفريقيا التي هي موطنهم الأصلي. ولنلاحظ هنا كيف أن التنافس بين المهاجرين السابقين واللاحقين قديم قدم التاريخ نفسه. وهاهو مستمر حتى أيامنا هذه مع اختلاف الظروف والأزمان. وهو محور جدلٍ سياسيّ معاصر في أغلب الدول المستقبلة للمهاجرين يدور حول مزاحمة القادمين الجدد للمواطنين في الوظائف والخدمات الاجتماعية وغيرها لاسيما وأن أنظمة الهجرة في تلك الدول تنتقي الأفضل تعليماً وخبرةَ من المتقدمين للهجرة مما يجعل منافستهم من قبل المواطنين أمراً صعباً.

حقبة الزراعة

تحاول عدة نظريات تفسير انتقال الإنسان البدائي من الصيد إلى الزراعة. منها "نظرية الواحة" (Oasis theory) التي ترى أن موجة من المناخ الجاف اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وأجبرت البشر والحيوانات على اللجوء إلى الواحات. وبسبب هذا التقارب بينهما بدأ الإنسان في تدجين الحيوان ومن ثم اكتشاف الزراعة إما لحاجته إلى إطعام الحيوانات الداجنة أو لتوفر الحيوانات التي تساعده على الزراعة[1]. أما "نظرية الموئل" (Habitat theory) فترى – على العكس – أن وفرة الطعام في نهاية العصر الجليدي حَدَت بالبشر للاستقرار والتوقف عن الرحيل. فتعلموا الزراعة تدريجياً عندما أقاموا في مناطق تكون الزراعة فيها أسهل ما يكون إما لوفرة مياه الأمطار أو لكونها قريبة من مكان نشوء الحيوانات القابلة للتدجين[2]. كذلك يفترض باحثون في بيولوجيا النبات أن انحسار العصر الجليدي أدى إلى حدوث تغيّر مناخيّ مناسب لنمو النباتات الموسمية التي تتكاثر بالبذور فتعلّم

1 Gordon Childe, *Man Makes Himself*, Oxford university press, 1936.

2 Braidwood, R. J., *Prehistoric Man*, Natural History Museum, Chicago, 1963.

الإنسان كيف يجمع هذه البذور وينقلها من مكان إلى آخر وسميت هذه النظرية بنظرية التغير المناخي (Climate change theory).

كل هذه النظريات السابقة لها جذور بيولوجية. غير أن علوم الأنثروبولوجيا والاجتماع والاقتصاد حاولت أيضاً الإدلاء بدلائها في تفسير غموض اكتشاف الزراعة بفرضيات مختلفة. منها قلة العائد الغذائي من الصيد بسبب زيادة عدد البشر على مدى آلاف السنين ما أدى إلى استنزاف الطرائد. ومنها أيضاً انخفاض العائد الاقتصادي من الصيد بعد انقراض العديد من الحيوانات الضخمة التي كان صيدها مجدياً اقتصادياً مقارنةً بالجهد المبذول. ولم يحدث حتى الآن أن خلص الباحثون إلى تصور دقيق للزمن والكيفية التي قرر فيها الإنسان أن يزرع لأول مرة. ولا يمكن بطبيعة الحال تفنيد الفرضيات التي تعزو الأمر برمته إلى الصدفة البحتة.

وبغض النظر عن ما قاد الإنسان القديم للزراعة فقد تأثر سلوكه باكتشافها على كافة الصعد. فسياسياً بدأ يميل إلى الاستقرار حيث ينبت الزرع. فوضعت كل جماعة نطاقاً لسيادتها الزراعية ومؤسسات اجتماعية بسيطة جداً لتوزيع المهام وحماية الحدود وتوزيع المحصول وغيرها. كذلك بدأ الإنسان البدائي يجمع من محصول السنة ما يأكله في الشتاء فتشكلت لديه مفاهيم الاقتصاد بالفطرة. كذلك بدأت الوحدات الاجتماعية تأخذ شكلاً أوضح من خلال العائلة فالجماعة فالقبيلة إلى آخر ذلك. وكذلك وضعت الأسس الأولى للمجتمعات الأبوية التي يهيمن فيها الرجل رغم أن المرأة هي التي اكتشفت الزراعة[1]. وبالتأكيد فإن سلوك الإنسان في الهجرة هو شديد الحساسية لهذه الأبعاد الثلاث التي أعاد اكتشافُ الزراعة تشكيلها تماماً. فبدأ الإنسان يرحل إلى حيث يمكنه أن يزرع وليس إلى حيث يمكنه أن يصيد. ثم يستقر في مكان ما حتى يضيق بمن فيه فتنقسم منه

١ في الوقت الذي كان الرجال يخرجون فيه للصيد كانت النساء يجمعن الحبوب والثمار من الأرض حتى اكتشفن بالصدفة معجزة الزراعة. غير أن الانتقال إلى المجتمع الزراعي بمتطلباته البدنية الشاقة فرض هيمنة الرجل اجتماعياً على المرأة، وهو شأنٌ نجد له آثاراً مستمرة حتى العصر الحاضر في المجتمعات القروية المعتمدة على الزراعة. (المصدر: Durant, W. and Durant A., *Our Oriental Heritage: The Story of Civilization*, Vol. 1, Simon and Schuster, 2011.)

جماعات بحثاً عن مناطق أخرى يستقرون ويزرعون فيها.

رحى حجرية كانت تستخدم لطحن الحبوب في بدايات اكتشاف الزراعة (بدون مصدر)

وقد تزامن اكتشاف الزراعة مع تدجين الحيوانات، ولا يعرف أيهما سبق الآخر، غير أنه لا تكاد الثورة الزراعية تذكر إلا ويذكر معها اكتشاف الإنسان إمكانية تدجين بعض الحيوانات وتربيتها بدلاً من ملاحقتها في البرية وصيدها. وقد أدى ذلك أيضاً إلى التأثير على المجتمعات الأولى تأثيراً كبيراً. إذ كان تدجين الحيوانات نشاطاً داعماً للزراعة لاستخدام بعضها في الحرث والنقل وبعضها الآخر للأكل حتى يحين وقت الحصاد. وكانت منطقة ما بين النهرين والهلال الخصيب بشكل عام هي حيث دجّن الإنسان الحيوان لأول مرة ثم انتقلت هذه الحيوانات الداجنة مع المهاجرين الأوائل إلى شتى أصقاع الأرض بعد ذلك. وقد أسهم تدجين الحيوانات في دفع عجلة التجارة وما تستلزمه من رحيل حيث تمكن الإنسان بفضلها من نقل السلع من مكان إلى آخر. كما استخدمت نفس هذه الحيوانات كسلعة تجارية يبادلها الإنسان بالأدوات الزراعية مما خلق علاقات تجارية بسيطة بين القبائل البدائية المتفرقة كانت بلا شك خطوة واسعة باتجاه المجتمع المتحضر.

وقد يبدو من التصور الأول أن اكتشاف الزراعة أثّر سلبياً على هجرات الإنسان البدائي بسبب طبيعة الزراعة المحفزة على الاستقرار مقارنةً بالصيد الذي يتطلب حركةً مستمرة. غير أن هذا لم يحدث. فقد أسفر استقرار الإنسان من أجل الزراعة وانتظام مصدر الغذاء مقارنةً بالصيد العشوائي إلى نمو سكانيّ غير مسبوق لم يشهده الإنسان من قبل مما أحدث ضغطاً على النظام السوسيو- اقتصادي تطلب رحيلاً مستمراً للتنفيس عنه كلما تجاوز النمو السكانيّ كمية المحصول الزراعي. ولمّا كان الراحلون في الغالب قد اكتسبوا مهارات الزراعة فإن رحيلهم أدى إلى انتشارها سريعاً في البقاع التي لم تكتشف فيها بعد وما زالت مأهولة بالصيّادين. هكذا تكررت نفس الأحداث مرةً أخرى: استقرارٌ فنمو سكانيّ فهجرةٌ فنقلٌ لتقنيات الزراعة إلى مناطق أخرى[1]. حق القول إذن أن الرحيل تحالف مع الزراعة في الدفع بعجلة الحضارة الإنسانية سريعاً. وشكّلا معاً علاقة إيجابية ثنائية: فالزراعة أدت إلى مزيد من الرحيل، والرحيل أدى إلى مزيد من الزراعة.

غير أن الرحيل الذي تسبب في اكتشاف الزراعة لم يكن ذا مركز واحد. فالأبحاث تشير إلى أن الزراعة قد اكتُشفت على الأقل في ثلاث أماكن متفرقة من العالم: في الشرق الأوسط حيث راجت زراعة الأعشاب المأكولة والشعير، وفي جنوب الصين حيث زرع الإنسان الأرز، وفي أمريكا الوسطى حيث زُرعت الذرة. ومن كل مركز من هذه المراكز الزراعية الأولى انتشر المهاجرون المزارعون في شتى أرجاء القارات المحيطة بها انتشاراً سريعاً في بعض الجهات وبطيئاً في جهات أخرى حسب مدى ملائمة الظروف البيئية للزراعة. فانتشار زراعة الشرق الأوسط في مناطق آسيا الوسطى والشرق الأدنى ودلتا النيل كان أسرع من انتشارها باتجاه أوروبا التي استغرقها الأمر بضعة آلاف من السنين قبل أن يبدأ ساكنوها في تبني الاقتصاد الزراعي.

إن علاقة الزراعة بالرحيل البشري ليست شأناً مرتبطاً بالتاريخ القديم فقط بل ما زالت هذه العلاقة قائمة حتى في زماننا هذا. فعلى سبيل المثال يدرس الباحثون علاقة الاقتصاد الزراعي في القرى على سلوك الرحيل ليجدوا أدلة على هجرة دائمة للمزراعين إلى المدن الكبرى بسبب انخفاض عائد المحاصيل أو تذبذبه لظروف

1 Paik, C., "Historical Underpinnings of Institutions: Evidence from the Neolithic Revolution", Working Paper, 2009.

العرض والطلب. كذلك نجد هجرة مؤقتة لمزارعين من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية للمساعدة في جني المحاصيل أثناء مواسم الحصاد لقلة من يرغب في القيام بهذه الأعمال من مواطني الدول الغنية. كما نجد دراسات أخرى تتناول استراتيجيات العائلات الزراعية في تنويع مصادر دخلها عن طريق انتخاب بعض أبنائها للهجرة واستبقاء بعضهم الآخر للعمل في الحقل. فمتى ارتفعت عوائد المحاصيل تمكنت العائلة من دعم أبنائها المهاجرين مالياً ليتعلموا ويبحثوا عن عمل، ومتى انهارت سوق المحاصيل لأي سبب كان اعتمدت العائلة على ما يبعثه لهم أبناؤهم في الخارج من حوالات مالية. وستتناول الفصول اللاحقة هذه الدراسات في سياقاتها المختلفة.

نشوء الحضارات

كان التطور الطبيعي لما بعد الثورة الزراعية هو أن تكبر الحواضر البشرية التي يعيش فيها الإنسان وتتطور أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تتحول تدريجياً إلى دول. وقد ساعد اكتشاف الكتابة في تكوّن هذه الدول بهويات ثقافية خاصة بكل منها كالحضارة السومرية بين النهرين والمصرية والإغريقية والصينية وغيرها. وفي تلك الحقبة من تاريخ البشرية تحكمت ثلاثة عوامل رئيسة في الهجرات وهي: المناخ، وإمدادات المياه، والحروب. وهي عوامل متداخلة مع بعضها بشكل كبير[1]. فالتهافت على المناطق الخصبة ذات المناخ المعتدل وإمدادات المياه الوفيرة يؤدي إلى الحروب. وقد كان سلوك الرحيل مرتبطاً بمواسم الجفاف غير المنتظمة. فإذا أجدبت الأرض هاجر الناس من المناطق الزراعية إلى المدن بحثاً عن الطعام المكدس فيها، وإذا طال الجدب خرجوا من المدن بحثاً عن الطعام صيداً أو غزواً أو نهباً. وعندما تنشب حربٌ بين مدينتين أو قبيلتين وتستولي إحداهما على الآخر فإن ذلك يؤدي إلى تهجير أهالي المدينة المهزومة إلى خارج النطاق السياسي الذي فرض فيها المنتصر سيادته. وقد يحتل بعض القبائل الرحّالة حاضرة مستقرة فيستقرون فيها بينما

1 Hackney Blackwell, A., "Migration and population movements in ancient Mesopotamia", in Bogucki, Peter, ed., *Encyclopedia of Society and Culture in the Ancient World*, New York, 2008.

يتحول أهلها إلى رحالة جدد يبحثون عن مستقرٍّ لهم.

ومع نشوء الحضارات أصبحت الجماعات البشرية أكثر تعقيداً بتشكل هويات ثقافية ودينية وقومية وعرقية مختلفة كلها تزيد من عوامل النزاع والحروب وما يلحق بها من هجرات ورحيل. ويواجه المؤرخون إشكالات في توثيق التاريخ الدقيق لهذه الرحلات بسبب تضارب مصادر توثيقها بين الكتب المقدسة والآثار الأحفورية وتتبع جذور اللغات والأساليب الجينية الحديثة. ولنضف إلى ذلك أن القوميات كانت حديثة التشكل وبالتالي لا تزال قريبة من جذرها المشترك مما يزيد من صعوبة التفريق بينها بعد آلاف السنين، وهذا يجعل من تعقب الهجرات أمراً صعباً. وبالتالي فإننا نملك في عصرنا الحاضر تصوراً حول العوامل المؤثرة في الرحيل آنذاك أكثر دقةً من تصورنا لحالات الرحيل الفعلية ومآلاتها. وإن وجدت لدينا تصورات دقيقة حول ذلك فإنها في الغالب تكون معتمدة على مصدر وحيد لا يدعمه مصدر آخر.

كانت الحضارة السومرية هي الأولى نشوءاً في بلاد ما بين النهرين حيث بنت عدة مدن متقاربة. ولا يعرف تحديداً من أين جاء السومريون قبل أن يستقروا هناك. فلغتهم لم تكن من اللغات السامية التي شاعت في منطقة الهلال الخصيب ولا هي من اللغات التي تحدّرت من آسيا الوسطى ومنطقة الأناضول. وهذا يعني أنهم جاؤوا من مكان بعيد وحطّوا رحالهم بعد رحيل طويل. وفي بلاد ما بين النهرين لعب الجفاف دوراً رئيساً في تشكيل نوع من الهجرة الدائرية في حدود المنطقة بين المدن والقرى. وقد غُزيت سومر أكثر من مرة وهُجّر أهلها مراراً، وأعقبتها عدة حضارات كالأكادية والبابلية جنوب العراق والآشورية التي نشأت في شماله، وقامت مدنٌ وهُدِّمت، لعل من أشهرها مدينة بابل التي كانت أكبر مدينة في العالم آنذاك.

في الوقت الذي ازدحمت فيه المنطقة بالممالك المتصارعة، بدأت عوامل جديدة للرحيل بالتشكّل. أحدها هو العبودية التي دخلت قاموس العلاقات الاجتماعية البشرية نتيجةً للحروب التي تنتهي بأسرى وللممالك التي تحتاج إلى أيدٍ بانية. فكان العبيد ينتزعون من مواطنهم وينتقلون من مكان إلى آخر بيعاً وشراءً في واحدة من أوائل حالات الرحيل الجبري التي لم يتخلص منها العالم سوى قبل عقودٍ قلائل، وما زالت بعض ممارساتها المشتقة قائمة حتى الآن كتجارة الرقيق الأبيض والأعضاء البشرية

وغيرها. أيضاً كان لاتساع بعض تلك الممالك حتى تحولت إلى امبراطوريات دورٌ في خلق حالات جديدة من الهجرة كنقل الجيوش من منطقة إلى منطقة وتفريق القوميات العدوة في أصقاع الإمبراطورية المتباعدة حتى تنكسر شوكتهم وتذهب ريحهم وتغور ثقافتهم ويضيع لسانهم. ويروى أن أحد الملوك الآشوريين قام بتهجير أكثر من مائة ألف إنسان في أرجاء امبراطوريته الممتدة آنذاك من إيران شرقاً حتى ليبيا غرباً ومن تركيا شمالاً حتى السودان جنوباً. ولا ريب أن مائة ألف بمقاييس ذلك الزمان يُعدّ عدداً هائلاً جداً من البشر في الوقت الذي كان فيه عدد سكان الأرض بأكملها لا يتجاوز خمسين مليون نسمة. وفي التراث التلمودي يرد أن تهجير اليهود القسري من أرض كنعان تمّ في ذلك العهد على مراحل وإلى عدة وجهات.

وفي الحقبة نفسها كان الفينيقيون يجوبون البحر المتوسط واضعين أسس الرحيل التجاري الذي يعدّ مكوناً أساسياً في تاريخ الرحيل البشريّ. وكانت حواضرهم التي بنوها بامتداد سواحل البحر المتوسط من لبنان إلى شمال أفريقيا وأسبانيا تشكل مع شركائهم التجاريين من اليونان ما يشبه منطقة التجارة الحرة في عصرنا الحاضر والتي تلعب دوراً هاماً في رحيل البشر. وفي الشرق امتد طريق الحرير بطول أربعة آلاف ميل ليصل الصين بإيران والأناضول وحتى أوروبا مشكّلاً واحداً من أقدم الطرق التجارية في العالم التي تركت بصمتها في تاريخ الرحيل البشريّ. وفي الجزيرة العربية أسهم تدجين الإبل في تحويل جزء كبير من سكانها من العرب وغيرهم إلى تجار متقدمين بدلاً من قبائل رحّل. كما نشطت أيضاً التجارة البحرية بين الهند والجزيرة العربية عبر بحر العرب مما جذب كثيراً من المهاجرين إلى الاستقرار في جنوب الجزيرة العربية قادمين من منطقة الهلال الخصيب.

وأخيراً فإن سقوط هذه الحضارات كان أحد عوامل الهجرة الكبرى. فقد بلغت بعض هذه الحضارات من القوة والاتساع ما جعلها تُظلُّ بظلِّها قوميات وأديان وأعراق مختلفة من البشر كتابعين أو مستعبَدين في ظل إمبراطوريات ذات أعراف سياسية مختلفة. وبسقوط الإمبراطورية يختل النظام الاجتماعي السابق ويصبح العبيد أحراراً والأحرار عبيداً. وتنقض العهود السابقة التي كانت تحمي تلك الأقلية أو تلك فتضطر للرحيل إلى حيث تأمن على نفسها في ظل إمبراطورية أخرى أو أقرب إلى قومٍ من

بني جلدتهم ذوي منعة وسلطان. وقد تختلّ بسقوط الإمبراطوريات أيضاً الخطوط التجارية السابقة فتصبح أقل أماناً فيضطر التجار إلى تغيير وجهاتهم.

خلاصة القول إن نشوء الحضارات وسقوطها خلال الحقب البشرية غيّرت من سلوك الرحيل البشري بشكل كبير. بعض السلوكيات التي جاءت من حقب الثورة الزراعية وما قبل الحضارات استمرت في التأثير أيضاً كالهجرة بسبب العوامل البيئية المتعلقة بالزراعة تحديداً وبعضها توقف تماماً كالهجرة لحاقاً بقطعان الحيوانات المهاجرة بغرض صيدها. وقد استحدثت حقبة نشوء الحضارات سلوكيات رحيل جديدة استمر بعضها في التأثير على الرحيل البشري حتى يومنا هذا كالرحيل لأسباب سياسية وما يتلوها من حروب واستعباد وتهجير قسريّ، أو ثقافية مثل نشوء الأديان والثقافات وتمايزها عن بعضها، أو قومية بسبب تشعب الأعراف البشرية قرناً بعد قرن وابتعادها عن الجذر المشترك. كل هذه الأسباب عززت من مفاهيم السيادة على المكان والاختلاف عن الآخر فضاقت الأرض بالأقوام المختلفة وأصبحت الهجرة خياراً مطروحاً لتجنب الصدام وجزءاً من القرار السياسي وكذلك مشروعاً للحفاظ على الهوية لدى الأقليات التي فرت من أجل دينها أو لسانها أو عرقها.

العصور الوسطى

لم تختلف العوامل المؤثرة في الرحيل في العصور الوسطى عن العصور السابقة غير أن سلوك الرحيل اختلف. فقد شاع في العصور الوسطى الرحيل المحليّ بين حدود المنطقة الواحدة بعد أن توقف الإنسان عن الضرب في أصقاع الأرض بحثاً عن أماكن غير مأهولة. ذلك أنه حتى الأماكن غير المأهولة كانت تخضع لحكم إمبراطورية ما لن ترحب بالغرباء. في أوروبا كان الملوك يجبرون المتشردين والمنفيين على الانتقال إلى بقاع غير مأهولة داخل ممالكهم لإحيائها بالزراعة والعيش حتى يتمكن الملك من جني ضرائب أعلى تزيد من دخل خزينة الدولة. وبالتالي كان هذا نوعاً من الرحيل الجبري الذي يفرض على المهاجر. مثل هذه الممارسة ليست أسطورة تاريخية بل مورست في بعض الدول الشيوعية في العصر الحديث حيث يتم التحكم في حرية تنقل المواطن داخل

وطنه إما بإحلاله في أماكن معينة رغماً عنه كما يحدث في كوريا الشمالية أو في منعه من التنقل بحرية خارج الإقليم الذي يقيم فيه كما هو الحال في الصين.

كذلك أصبحت الأديان في العصور الوسطى أكثر عداءً لبعضها. فانتشر على إثر ذلك التهجير الجماعي القائم على العنصرية الدينية. ولعل أشهر الحالات كانت إجلاء اليهود من إسبانيا بعد سقوط الحكم الإسلامي وأعقب ذلك أيضاً إجلاء البروتستانت والموريسكيين[1] أيضاً. وكذلك إجلاء الهوغونوت الفرنسيين من فرنسا وإجلاء الصرب من صربيا إلى هنغاريا بعد سقوطها تحت حكم الإمبراطورية العثمانية.

لوحة (الهجرات الصربية Serbian migrations) الشهيرة للرسام الصربي بافلي يوفانوفيك التي رسمها عام 1896م مستوحياً إياها من الهجرتين العظميين للشعب الصربي بين القرنين السادس عشر والسابع عشر بعد سقوط مملكتهم أمام الإمبراطورية العثمانية مما أدى إلى فرار عشرات الآلاف منهم ليستقروا في المجر وكرواتيا وغيرها[2].

ومع بدء حقبة الاستعمار الأوربي بدأت موجات جديدة من الرحيل ذات طابع شبه جبريّ تأخذ مكانها في سجل الرحيل البشري. إذ إنّ توسع الإمبراطوريات الأوربية في العالم تطلّب توجيه عددٍ كبير من البشر للإقامة في المستعمرات الجديدة لإحيائها وتثبيت دعائم الإمبراطوريات فيها سواءً بالتبشير الديني أو التواجد العسكري أو التأثير الديموغرافي. وقد كانت هذه الموجات شبه جبريّة لأنها كانت مفروضة على من يعمل في الوظائف التي تتطلب النقل إلى تلك البلاد في حين أن العمل في هذه الوظيفة

١ الموريسكيون هم نسل المسلمين الذين قرروا اعتناق المسيحية بعد انهيار الحكم الإسلامي في الأندلس وذلك ليتجنبوا ترحيلهم.

2 Pavlowitch, S. K., *Serbia: the History behind the Name*, Hurst & Co, 2002.

نفسها كان اختيارياً في أغلب الأحيان. إضافةً إلى ذلك لم يكن الرحيل الطوعيّ إلى المستعمرات الجديدة مسموحاً به لمن شاء وذلك بسبب نقص اليد العاملة في أوروبا وحرص الإمبراطوريات على عدم التفريط بها لصالح المستعمرات الجديدة. كذلك كانت الأمراض الاستوائية في المستعمرات الجديدة، لاسيما في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وغيرها، تقضي على الأوربيين بأعداد كبيرة. ولذلك كانت الإمبراطوريات الاستعمارية تميل إلى استخدام العبيد للقيام بالأعمال في المستعمرات الاستوائية. ومع تزايد الاحتقان الديني في أوروبا استخدمت الإمبراطوريات الاستعمارية مستعمراتها الجديدة كمنفى للأقليات الدينية المثيرة للقلاقل. فانتقلت جماعات كبيرة من البروتستانت الألمان والهوغونوت الفرنسيين والمشيخيون الإيرلنديون والبيورتانيون الإنجليز إلى المستعمرات الجديدة في الأمريكتين.

بشكل عام يمكن تلخيص عوامل التأثير في الرحيل البشري في العصور الوسطى في أربع مجموعات رئيسة:

(١) مجموعة العوامل المفروضة من الدولة مثل التهجير القسري ونقل الأتباع وتحريك الجيوش.

(٢) التجارة وما تنطوي عليه تنقلات التجار بين مكان وآخر أو فتح شركات كبرى في أماكن بعيدة مثل شركة الهند الشرقية وشركة "هيدسون باي" التي أسسها البريطانيون في كلٍّ من الهند وكندا.

(٣) الاستعمار وما يتبعه من نقل للجنود والموظفين والمبشرين والعبيد من مستعمرة إلى أخرى.

(٤) العنصرية بجميع أنواعها الدينية والطائفية والقومية والطبقية التي دفعت بالكثيرين إلى البحث عن أماكن أفضل للعيش.

من القرن الثامن عشر الميلادي وحتى الوقت الحاضر

في القرن الثامن طغى الرحيل الجبريّ على أنماط الرحيل الأخرى لسببين رئيسين:

الأول هو تجارة العبيد التي ازدهرت بين أفريقيا وأوروبا والأمريكتين، والثاني هو التوسعات الاستعمارية للدول الكبرى التي كانت غالباً ما تنطوي على إجبار عدد كبير من الناس على الحلول في أراضي مستعمرةٍ جديدة أو إخلاء أراضٍ انحسر عنها المستعمر وعادت لسكان البلاد الأصليين. عطفاً على هذه الظروف رحل البشر في القرن الثامن عشر من أفريقيا وشرق وجنوب آسيا باتجاه الأمريكتين ونيوزيلندا وأستراليا. أما أوروبا فكانت قارة مرسلة ومستقبلة للمهاجرين في آن واحد حيث غادرها الآلاف من أهلها باتجاه العالم الجديد في الأمريكتين عن طريق ما درج على تسميته حينها "الرقيق الطوعيّ" (Indentured servant)، حيث يتعهد المهاجر أن يكون رقيقاً يباع ويشترى عند وصوله لمدة مؤقتة من الزمن حتى يستوفي تكلفة السفر بالباخرة عبر المحيط. وفي نفس الحين كانت أوروبا تستقبل آلاف العبيد المخطوفين من أفريقيا وأبناء المناطق التي استعمرتها في جنوب وشرق آسيا.

إزاء الرحيل الجبريّ شاعت أنماط أخرى من الرحيل في القرن الثامن عشر تعزى أسبابها إلى حركة التمدن التي تتمثل في اضمحلال المناطق القروية وتوسّع المدن والحواضر الكبرى مع بوادر النهضة الصناعية. آنذاك كانت غالبية الأوربيين يعيشون في القرى ويعملون في الزراعة إلا أن الزيادة السكانية في القرى أدّت إلى تقلص عدد الأراضي الصالحة للزراعة. وقد توافق ذلك مع دوران عجلة الصناعة في المدن، لاسيما الصناعات التي تتطلب كثافة عمالية كبيرة، فانتقلت أعداد كبيرة من المزارعين للعمل في مصانع المدن الحديثة. وبالتالي تزامنت ظروف طاردة للمزارعين من قراهم مع ظروف جاذبة لهم في المدن فتشكّلت واحدة من أكبر موجات الرحيل الطوعيّ في التاريخ أثناء القرن الثامن عشر الميلادي.

أما في القرن التاسع عشر فقد ارتبطت موجات الرحيل بالحيثيات السياسية لتفكك الإمبراطوريات الكبرى كالعثمانية والروسية والبريطانية لتحلّ محلها دويلات قوميّة ناشئة. وبسبب الانتقال المفاجئ من الإمبراطوريات متعددة القوميات إلى الدويلات ذات القومية الواحدة غالباً نزحت أعداد كبيرة من رعايا الإمبراطوريات إلى حيث تكتلت كل قومية منهم على حدة. فانتقل اليونانيون المسيحيون الذين كانوا يعيشون في اسطنبول إلى اليونان بينما انتقل المسلمون الأتراك الذين كانوا يعيشون في اليونان إلى تركيا أعقاب

تفكك الإمبراطورية العثمانية. كذلك حدثت موجات من النزوح المماثل على أطراف الإمبراطورية الروسية وأوروبا الشرقية وأفريقيا الوسطى وجنوب شرق آسيا.

إلى جانب ذلك استمر الجسر البحري العابر للمحيط الأطلسي في نقل ملايين البشر المهاجرين من أوروبا وأنظمتها القمعية واقتصادها المنهك وإمبراطورياتها المفككة بحثاً عن فرص حياة أفضل في الأمريكتين. وقد أسهم تطور وسائل المواصلات حينها في تسهيل عمليات الرحيل الجماعيّ تلك. ويعزو كثيرٌ من المؤرخين أسباب هذا النفور الكبير من أوروبا إلى ما سمي آنذاك بعصر "القومية الرومانسية" حيث ازدهرت مشاعر التعصب كلٌ لقوميته بعد قرون من الذوبان القوميّ تحت مظلة الإمبراطوريات الكبرى. وقد أدّت هذه المشاعر إلى جذب أصحاب القوميات إلى حيث تكتلت قومياتهم ولكنها أسهمت بشكل أكبر في طرد الكثير من أبناء المدن الأوربية منها بسبب العنصرية المتزايدة والعداء القوميّ النامي. هكذا لجأ الكثير منهم إلى العالم الجديد في الأمريكتين بحثاً عن مكان أكثر ترحيباً بالأقليات التي لم ينشأ لها وطنٌ قوميّ مستقل.

قصيدة "العملاق الجديد" الشهيرة للشاعرة الأمريكية إيلما لازاروس منحوتة على البرونز عند قاعدة تمثال الحرية في مدينة نيويورك. كتبتها عام 1883م تعاطياً مع تدفق المهاجرين من أوربا إلى أمريكا. القصيدة تكنّي تمثال الحرية بـ"أم المنفيين"، وتقول فيها:
"فلتُبقي على طبقاتك المرفهة أيتها الأرض القديمة (تقصد أوروبا)،
ولتعطيني أنا متجيك وفقراءك..
وحشودكِ التي تتوق إلى تنفس الحرية".

أما في القرن العشرين فقد كان للحربين العالميتين الأثر الأكبر على أغلب موجات الرحيل سواءً في إرهاصات ما قبل الحرب أو في أثنائها ثم عواقبها بعد ذلك. كان الخوف من التعرض لأضرار الحرب وتبعاتها المحرك الأول لهذه الموجات. استمر كذلك أثناء القرن العشرين انحسار القوى الاستعمارية عن كثيرٍ من البلدان التي ظلت تستعمرها لقرون مما أدى إلى موجات تابعة من الرحيل البشري باتجاهات متعددة. كما شهد العالم بعد الحربين العالميتين تكوّن دول جديدة نتجت عن انقسام دول سابقة لأسباب قومية، مثل الهند وباكستان، أو لأسباب إيديولوجية مثل ألمانيا الشرقية والغربية، أو تكوين دول جديدة تماماً مثل دولة إسرائيل. وقد أدى استحداث هذه الدول إلى نزوح عدد كبير من سكانها سعياً وراء انتماءاتهم القومية أو الآيديولوجية أو العرقية. وتعدّ حركات النزوح التي أعقبت توقيع اتفاقية بوستدام عام ١٩٤٥ بين قوات الحلفاء والاتحاد السوفييتي هي الأكبر في القرن العشرين إذ أدّت إلى رحيل أكثر من ١٦ مليون ألماني من ألمانيا الشرقية إلى الغربية، وأكثر من مليون بولنديّ بين أوكرانيا وبولندا وسيبيريا. إلا أنه بشكل عام تميّز القرن العشرين عن القرنين السابقين بتراجع معدلات الرحيل الجبريّ لاسيما بعد انتهاء الحربين العالميتين مما منح الرحيل الطوعيّ فرصة تشكيل العهد الجديد من دراسات الرحيل حتى الآن.

إن الاحصاءات والتوقعات تشير إلى أن معدلات الرحيل في ازدياد وأن العوامل المؤدية لها مرشحة للاستمرار في ممارسة دورها الفاعل بدفع الناس إلى الرحيل من بلد إلى بلد بشكل غير مسبوق من قبل في تاريخ البشر[1]. وهذا ما دعا الأمم المتحدة إلى حثّ الباحثين على تجاوز التفسيرات الاقتصادية المباشرة لعملية الرحيل والسعي لتفسير كنه العوامل المعقدة المؤدية إلى الرحيل[2]. ولعل أحد الخطوات الأولية نحو اكتشاف هذه العوامل هو تصنيف الرحيل إلى فئات أولاً بغرض تقصي العوامل الدافعة لكل فئة من فئات الرحيل.

1 United Nations, "Trends in Total Migrant Stock: The 2008 Revision", 2010b, accessed on 2013. http://esa.un.org/migration

2 UNDP, "Overcoming barriers: Human mobility and development", United Nations Development Programme, 2009.

فئات الرحيل

تصنيف الرحيل إلى فئات لم يكن عملية سهلة كما أنبأتنا بذلك محاولات باحثين كثر منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. إذ أن فئات الرحيل الفئات قد تتداخل مع بعضها البعض بشكل يصعب تصنيفها. يحدث هذا أحياناً مع بداية الرحيل كأن ترحل عائلة مكونة من أب يريد أن يعمل وابنة تريد أن تدرس. فيصعب على الباحثين تصنيف هذا الرحيل لعدم وضوح المحرك الرئيس وراء قرار العائلة بالرحيل. ويحدث أحياناً أخرى أن يقفز الراحل من فئة لأخرى أثناء رحيله كأن يرحل الطالب بغرض الدراسة في بلد آخر ثم يقرر أن يقيم فيه ولا يعود. هكذا يكون الراحل قد قفز خلال سنوات دراسته من فئة الرحيل للدراسة إلى فئة الهجرة الدائمة.

تضع مثل هذه الأمثلة الباحثين في مواجهات مشكلات بحثية عديدة تمنعهم من التمييز بين كل فئة قبل أن يبدأوا في استقصاء دوافع كلٍّ منها. هذا إضافةً إلى تحذير بعض الباحثين من عملية التصنيف برمتها بوصفها مضللة وتشوش على فهمنا لعملية صنع قرار الرحيل[1]. فكثير من فئات الرحيل تشترك في العوامل المسببة لها وبالتالي يصعب على الباحث الذي يرغب في دراسة العامل، وليس الفئة، أن يحيّد العامل عن بقية العوامل الأخرى لاسيما مع تلاشي الفروق الفاصلة بين فئات الرحيل تدريجياً[2].

تعود أولى محاولات تصنيف الرحيل إلى بدايات القرن العشرين حيث حاول عالم الاجتماع الأمريكي هنري فيرشيلد عام ١٩٢٥ أن يصنّف الرحيل إلى أربع فئات معتمداً في ذلك على معيارين: (١) طريقة الانتقال و(٢) مستوى حضارة الوطن الأم. على سبيل المثال يصنف فيرشيلد الراحلين من بلد ذي حضارة دنيا إلى بلد ذي حضارة أعلى بطريقة انتقال حربيّة تحت تصنيف اسمه "غزاة". ولو أن الراحلين جاؤوا من الحضارة الأعلى ورحلوا نحو الحضارة الأدنى بطريقة حربية أيضاً لسمّوا "فاتحين".

1 Ramírez, C., Domínguez, M. G. & Morais, J. M., *Crossing borders: Remittances, gender and development*, Santo Domingo: INSTRAW, 2005.

2 King, R., (2002). "Towards a new map of European migration", *International Journal of Population Geography*, 8, 89-106.

ولو جاؤوا سلمياً لسمّوا "مستعمرين". أما إذا كان مستوى الحضارتين متساوياً وتم الانتقال بطريقة سلميّة فهؤلاء "مهاجرون".

ومن الواضح أن تصنيف فيرشيلد هذا هو ابن زمانه. حيث طرحه في الزمن الذي كان الاستعمار فيه لا يزال ضارباً أطنابه في أركان الأرض. وكان الفتح والغزو ما زالا نشاطين متكررين. كذلك فإن تفاوت المستويات الحضارية بين البلدان والشعوب كان شأناً مشهوداً آنذاك. وبتقلّص أهمية المعيارين اللذين اعتمدهما فيرشيلد في تصنيفه تقلصت أهمية تصنيفه نفسها واكتفى بالأسبقية التاريخية فقط. ذلك أن مستويات الحضارة بين البلدان قد تقاربت بشكل كبير منذ ذلك العهد كما أن القوانين الدولية حدّت من حروب الغزو والفتح والاستعمار باستثناء شواهد قليلة جداً. ولكن لا يفوتنا أن تصنيف فيرشيلد يظل مميزاً من ناحية اعتماده على نقطة نظرية هامة وهي أثر البيئة التي ورد منها الراحل على مستقبله كمهاجر[1]، وهي نقطة بُنيت عليها بضع نظريات في دراسات الرحيل حتى بعد وفاة فيرشيلد عام ١٩٥٦ بسنوات عديدة.

على الرغم من الانتقادات التي تعرّض لها تصنيف فيرشيلد، مثل اتهامه بالتقادم والتبسيط المفرط واستبعاده العديد من المعايير السوسيولوجية والثقافية المؤثرة في فئات الرحيل، فإن تصنيفاً آخر لم يحلّ محله. وظلّ تصنيفه قائماً وحده لعقود طويلة. وربما لم يكن ذلك قصوراً في جهود الباحثين لتصنيف الرحيل بقدر ما كان انصرافاً عن ذلك بوصفه عملاً غير ذي أهمية. ظل الأمر كذلك حتى جاء ويليام بيترسون عام ١٩٥٨ بتصنيف اكتسب شهرةً واسعة في الأوساط الأكاديمية[2]. وقد كانت الميزة الأساس في تصنيفه هي تعدد معايير التصنيف مما أنتج فئات متعددة من الرحيل.

اشتمل تصنيف بيترسون خمس فئات رئيسة وهي: أولاً، الرحيل البدائي، ويعني به الرحيل الذي نتج عن عدم قدرة الإنسان على التكيف مع ظروف بيئته الطبيعية، وقد سمّي بدائياً لأنه أشبه ما يكون برحيل الإنسان البدائي الذي عاش صراعاً مع قوى الطبيعة. ثانياً، الرحيل الجبريّ، ويعني به الرحيل الناتج عن ظروف قاهرة لم يملك

1 Kunz, E. F.,(1973). "The Refugee in Flight: Kinetic Models and Forms of Displacement", *International Migration Review*, 7(2): 125-146.

2 Petersen, W., "A general typology of migration", *American sociological Review*, 23(3), 1958, pp. 256-266.

إزاءها الإنسان خياراً كالترحيل والإبعاد القسريّ. ثالثاً، الرحيل التحسّبي، وهو الناتج عن ظروف صعبة تجعل العيش غير ممكن إلا أن خيار الإنسان بالرحيل من عدمه لا يزل ملك يده. رابعاً، الرحيل الطوعيّ، ويعني به الرحيل الذي يقوم به الإنسان استجابةً لتطلعاته وطبائعه ورغباته. وخامساً، الرحيل الجماعيّ، وهو الرحيل الذي يمارسه الإنسان بشكل شبه آلي استجابةً لنوع من السلوك الجمعيّ الذي يصعب مقاومته، ويضرب بيترسون مثالاً على هذا ما أسماه بالحمى الأمريكية التي اجتاحت كثيراً من الشبان الأوربيين في أوائل القرن العشرين فأصبح هاجس الرحيل إلى أمريكا أشبه بالقرار الذي لا يمكن مناقشته متى استطاعوا إليه سبيلاً بغضّ النظر عن المخاطرة والفرص المرتقبة.

في عام ١٩٧٨ قام عالم الاجتماع الأمريكي أيضاً تشارلز تيلي بتقديم تصنيف اعتمد على نظام الرحيل نفسه باستخدام معياري المسافة ومدى انقطاع التواصل الاجتماعي مع البلد الأم. ونتج عن تصنيفه أربع فئات هي: الرحيل الداخليّ، الرحيل الدائريّ، الرحيل المتسلسل، والرحيل المهنيّ. ونلاحظ هنا أن تيلي تجاهل تماماً الأسباب المؤدية إلى الرحيل في تصنيفه وركّز اهتمامه على سلوك الرحيل نفسه. فالفئة الأولى تتناول الرحيل داخل حدود الدولة، وهو ما يعني في غالب الأحيان مسافة أقل واستمرارية التواصل بين المهاجر ومجتمعه الأم. والفئة الثانية تتناول التتابع بين الرحيل والعودة، ما ينبئ باستمرار العلاقات الاجتماعية مع المجتمع الأم بغضّ النظر عن المسافة بينهما. والفئة الثالثة تتناول الرحيل المتسلسل الذي يحدث عندما تؤدي هجرة شخص إلى هجرة شخص آخر، وذلك كون هجرة الأول أدت إلى تسهيل هجرة الثاني إما لوفرة المعلومات أو التشجيع أو العون الذي يقدمه المهاجر الأول للثاني حال وصوله. أما الفئة الرابعة فتتناول الرحيل سعياً وراء تحسين المستقبل المهني للمهاجر، سواءً للدراسة أو العمل.

في عام ١٩٨٠ قدّم جو ستيفن تصنيفاً للراحلين أنفسهم بوصفهم إما (١) عارضاً لخدماته العملية، أو (٢) مستثمراً في رأس ماله البشريّ، أو (٣) مستهلكاً للمرافق الموجودة في بلد هجرته[1]. وقد أضاف الباحثان الاقتصاديان جيل شيلدز ومايكل

1 Stevens, J. B. (1980). "The demand for public goods as a factor in the non-metropolitan migration turnaround", In D. L. Brown and J. M. Wardwell, (eds.), *New Directions in* =

شيلدز عام ١٩٨٩ إلى هذا التصنيف فئة رابعة وهي (٤) الراحل بوصفه منتجاً للبضاعة المحلية في بلد الهجرة[1]. وبناءً على هذا التصنيف أنتج الباحثون عدداً من النماذج النظرية لتفسير سلوك الرحيل لدى كل فئة من هذه الفئات الأربع ولكل منها بطبيعة الحال جوانب قوة وضعف. فالفئة الأولى تمثل استجابة المهاجر إلى الفرص الوظيفية المطروحة في مكان آخر، وبالتالي فإنها تتماهى بشكل إيجابي مع النظريات الاقتصادية التي تفسر استجابة الفرد للحوافز المادية مما يسهل عملية بناء نظرية الرحيل بناءً على معطيات اقتصادية. غير أن هذه الفئة أيضاً تتجاهل أن البشر يختلفون في استجابتهم للحافز الماديّ. فقد تعرض نفس الفرصة الوظيفية على شخصين ذوي ظروف متطابقة فيرحل أحدهما ويبقى الآخر. هكذا نجد قصوراً واضحاً في هذه الفئة لا يمكن أن تتجاوزه سوى الفئة الثانية والتي تمثل الراحل بوصفه مستثمراً في تعليمه ومهارته ورصيده البشريّ عن طريق الرحيل إلى حيث يمكن له أن يكتسب ما يعزز من استثماره هذا ويرفع من قيمته المهنية تعليماً وتدريباً واكتساباً للخبرات واللغات. وبالتالي مكّنت هذه الفئة الباحثين من استدراك العامل الشخصيّ في سلوك الرحيل حيث لا يهاجر الفرد استجابةً لحافز ماديّ بل استجابةً لرغبته في الاستثمار الشخصيّ. إلا أن النماذج النظرية التي تركّز على هذه الفئة لا تخلو من إشكاليات بحثية. فهي على سبيل المثال تتجاهل عامل الزمن الذي يلعب دوراً بارزاً في الاستثمار الشخصي تعليماً وتدريباً. وهي أيضاً لا تزال – مثل الفئة السابقة – تتمحور حول الحافز الماديّ رغم الفروقات في استثمار هذا الحافز.

الفئة الثالثة من تصنيف جو ستيفنز تتناول المهاجر بوصفه مستهلكاً للمرافق المتاحة له في مستقر هجرته سواءً كانت هذه المرافق مدراس لأطفاله أو جامعات لتعليمه أو نظاماً للرعاية الاجتماعية أو الصحية أو خلاف ذلك. وتقترح النماذج النظرية المختصة بهذه الفئة أن المهاجر إنما يهاجر سعياً لاستهلاك هذه المزايا التي تقدمها له بلاد الهجرة وليس فقط استجابةً لحافز مادي أو استثماراً في رأسماله الشخصيّ. ولكن

= *Urban-Rural Migration: The population Turnaround in Rural America*, New York: Academic Press, 1980, pp. 115-135.

1 Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

إشكالية هذه النماذج النظرية الوحيدة هي تجاهل دور المرحلة العمرية للمهاجر في تحديد ما يحتاج من مرافق. فما يحتاجه المهاجر الشاب وهو ينشئ عائلة صغيرة من مدارس وغيرها يختلف عما يحتاجه المهاجر المتقاعد الذي يبحث عادةً عن مرافق صحية عالية الجودة في بلد منخفض الضرائب حتى لا تتآكل مدخراته.

بقيت الفئة الرابعة، وهي المهاجر بوصفه منتجاً لبضاعة موطنه الأم في بلد الهجرة. ولا يقتصر هذا على ما ينتجه المهاجر من خدمات في بلد الهجرة بل أيضاً على ما تنتجه عائلته التي هاجرت معه من جهود تضمن سيرورة الهجرة واستمراريتها وتؤثر فيها بشكل مباشر كما سيتضح لاحقاً عند نقاش قرار الهجرة باعتباره قراراً عائلياً لا فردياً. وهذه الفئة الرابعة شبيهة بتصنيف أكثر حداثةً لعالم الجغرافيا الأمريكي كورتيس روزمان الذي اقترح عام ١٩٩٢ تقسيم الرحيل إلى قسمين أساسيين: رحيلٌ إنتاجيّ، وهو الذي ينتج عنه إسهام اقتصادي من المهاجر في دولة الهجرة، ورحيلٌ استهلاكيّ، وهو الذي ينتج عنه استهلاك من قبل المهاجر لما تنتجه دولة الهجرة من خدمات وبضائع[1].

بشكل عام لم يعد التصنيف هاجساً بحثياً في دراسات الرحيل منذ أن بلغت حداً من التخصص والتوسع لم يعد فيه جمع الفئات جميعاً تحت مظلة واحدة مجدياً. ففي السابق كانت الفئات تشكل أجزاء محدودة من الرحيل غير أن كلاً منها الآن يكاد يشكّل حقلياً بحثياً مستقلاً له نماذجه النظرية ودراساته التطبيقية المستقلة. وهكذا آثر الباحثون أن يكون تصنيفهم منصبّاً على كل فئة بدلاً من الرحيل بشكل عام. هذا الانصراف عن التصنيف واجه بعض الانتقادات باعتباره عاملاً من عوامل تشتيت الجهود ووضع العوائق أمام تكوين نظرية شاملة للرحيل، ولكنه أيضاً استند على مؤيدين رأوا في عملية التصنيف برمتها شأناً غير نظريّ وأن التصنيفات لم توضع إلا لخدمة أغراض عملية وتطبيقية بحتة غالباً ما تكون أهدافاً قانونية. فالحكومات والمنظمات تجد أنفسها دائماً في حاجة ماسة للتصنيف حتى تستطيع أن تستجيب لكل فئة بتشريعات سياسية تناسبها. وبما أن الكثير من دراسات الرحيل في مراحل سابقة

1 Roseman, C. C., "Cyclical and polygonal migration in a western context", in *Community, Society and Migration*, ed., P. C. Jobes, W. F. Stinner and J. M. Wardwell, Lanham, MD: University Press of America,1992, pp. 33-45.

كانت مدعومة وممولة من منظمات دولية أو حكومات الدول المستقبلة للمهاجرين، فقد خدمت هذه الدراسات أهدافها بشكل أو بآخر، وأهم هذه الأهداف هو تصنيف الرحيل إلى فئات يسهل التعامل معها قانونياً وتشريعياً.

يمكننا القول إن كل معيار نضيفه في دراستنا للرحيل يمكن أن يفرز تصنيفاً جديداً. فمعيار الشرعية مثلاً يفرز لنا الهجرة الشرعية من غير الشرعية، ومعيار الحدود السياسية يفرز لنا الهجرة الدولية والداخلية، ومعيار الهدف من الرحيل يفرّق لنا بين هجرة العمل والدراسة والسياحة واللجوء، ومعيار الحرية في اختيار قرار الرحيل يفرز لنا الهجرة الطوعية من الجبرية، ومعيار المدة ينتج لنا الرحيل الدائم من الرحيل المؤقت. كذلك لا توجد هناك فئة رحيل دائمة وأبدية. فالمهاجر غير الشرعي قد يتحول إلى مهاجر شرعيّ وفق إجراءات معينة والعكس ممكنٌ أيضاً مثلما أن المهاجر المؤقت قد يتحول إلى مهاجر دائم وهكذا. تصنيف الرحيل إذن مرتهن بالحاجة البحثية التي يبدو أنها تقلصت في الآونة الأخيرة على حساب توجهات بحثية أخرى.

وقبل ختام هذا الفصل تجدر الإشارة إلى أن تصنيف الرحيل إلى داخلي ودوليّ هو أكثر تصنيف إثارةً للخلاف والجدل بين الباحثين. فئة منهم ترى أن هناك فروقاً جوهرية توجد بين الفئتين تجعل من دراستهما كلٍّ على حدة ضرورة بحثية لا مناص منها، وفئة أخرى تجدهما امتداداً لبعضهما بدون فروق جوهرية. وتاريخياً كان الرحيل في السابق غير معنيّ بهذا التصنيف في الزمن الذي لم تكن فيه الحدود السياسية بين الدول بهذه الصرامة ولم تكن حواجز تمنع المهاجرين من تجاوز حدود الدول المتجاورة كما هو الحال هذه الأيام. وبالتالي بدأ التنظير للرحيل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دون التفات لهذا الفارق كما فعل عالم الجغرافيا الألماني إيرنست رافنشتاين عام ١٨٨٥ الذي يعدّ أول من طرح نظرية مبدئية حول الرحيل أسماها "قوانين الهجرة"[1]، وكذلك عالم الاقتصاد البريطانيّ جون هيكس الذي يعدّ ثاني من طرح نظرية حول الرحيل في كتابه "نظرية الأجور" الصادر عام ١٩٣٢[2]. إلا أن عبور الحدود أصبح أمراً أكثر صعوبةً أثناء القرن العشرين مما عمّق الهوة النظرية

1 Ravenstein, E. G., "The laws of migration", *Journal of the royal statistical society*, 48, 1885.

2 Hicks, J., *The Theory of Wages*, MacMillan, London, 1932.

بين الرحيل الداخليّ والدوليّ. كما دخلت عوامل قانونية وسياسية وتشريعية مختلفة ضمن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت تحكم سلوك الرحيل من قبل، وعلى ذلك استند مؤيدو التفريق بين الفئتين تفريقاً نظرياً وتطبيقياً.

إلا أن خيط البندول عاد للتأرجح مرةً أخرى وأخذت العولمة تذيب الفوارق بين الدول تدريجياً. وتُعدّ الوحدة الأوربية خير مثال على ذلك عندما أزالت عامل الحدود السياسية تماماً للمهاجرين داخل أوروبا وبالتالي أصبح الفارق بين الرحيل الداخلي والدولي في أوربا لا وجود له. وما زالت العولمة تضغط على الدول لتوسيع مصالحها التجارية خارج الحدود وتسهيل عملية التنقل البشريّ وكل هذا يؤدي تدريجياً إلى تقليص الفروق النظرية والتطبيقية بين الرحيل الداخلي والدولي.

وفي الختام يجدر القول أن تصنيف الرحيل إلى فئات كان أشبه ما يكون بحرث التربة وتسويتها قبل إلقاء البذور البحثية التي يُرجى منها أن تنبت نظريات تفسّر كل فئة من هذه الفئات. وقد لعبت هذه التصنيفات أدواراً مختلفة الأهمية في بناء كل نظرية من نظريات الرحيل. دخلت دراسات الرحيل بعد ذلك في مستوى بحثيّ أعمق من التصنيف المباشر في محاولة للإجابة على أسئلة "لماذا وكيف يحدث الرحيل؟" بدلاً من أسئلة "ما هو الرحيل؟ وما هي أنواعه؟". وأصبحت النظريات التصنيفية قليلة ونادرة الوجود بينما توالدت النظريات واحدة تلو أخرى داخل كل فئة من فئات التصنيف. كذلك أصبح التنظير في دراسات الرحيل يسعى بشكل حثيث إلى تحقيق الوحدة النظرية التي تفسر كل أنماط الرحيل وفئاته وحالاته المختلفة، الهدف الذي يجعل النظريات الحديثة تميل إلى إذابة التصنيفات المختلفة في بعضها بدلاً من فرزها وتنميتها.

الباب الثاني

نظريات الرحيل

مقدمة

قبل الحديث عن نظريات الرحيل يجدر ذكر نقطتين هامتين: الأولى، أن تخصصات علمية عديدة اهتمت بدراسات الرحيل وأسهمت في بناء نظرياته لاسيما علمَي الاقتصاد والاجتماع. وبالتالي فدراسات الرحيل لا تندرج تحت تخصص علمي محدد ولا تدين لتخصص علميّ دون غيره بالفضل في بناء هيكلها النظريّ. النقطة الثانية هي أن هذه التعددية في دراسة الرحيل من قبل تخصصات مختلفة قامت بإثراء إيجابي لدراسات الرحيل بما جلبته إليها من أفكار متنوعة وزوايا رؤية مختلفة. إلا أنها في الوقت نفسه صعّبت من عملية بناء نظرية موحدة للرحيل وشتّتت المفاهيم النظرية بين تخصصات عديدة لا يجمع بينها أحياناً أي قاعدة معرفية مشتركة.

هاتان النقطتان هما ما جعل دراسات الرحيل تبدو مثل كينونات بحثية شبه مستقلة لا تكاد تتصل ببعضها بعضاً إلا قليلاً[1]. فالنظريات النفسية للرحيل على سبيل المثال لا تكاد تمّت بصلة للنظريات الاقتصادية. وكلاهما آخذٌ في بناء هيكله النظريّ المستقل للرحيل بمعزلٍ عن الآخر. رغم ذلك ثمة من يرى أن النقطة الثانية، غياب النظرية الموحدة، هو أمر إيجابي. وأن بناء نظرية موحدة للرحيل هو أمر غير ممكن. وحتى لو كان ممكناً فهو غير محبَّذ[2]. أما عدم الإمكان فبسبب النقطة الأولى أعلاه إضافةً إلى اختلاف وسائل البحث وأهدافه وأجنداته بين الأكاديمية وغير الأكاديمية. أما عدم التحبيذ فبسبب كون النظريات الموحدة غالباً أقل مرونةً في فهم تعقيدات السلوك

1 Massey, D. S., "Social Structure, Household Strategies, and the Cumulative Causation of Migration", *Population Index*, 56(1), 1990, pp. 3-26.

2 Castles, S., "Understanding global migration: A social transformation perspective", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 36(10), 2010, pp. 1569-1586.

البشريّ في الرحيل والتي قد تحتاج إلى نظريات مخصصة أكثر دقةً ومرونة.

هاتان النقطتان أيضاً هما ما خلق أجواء الجدل النظريّ التي تميّز دراسات الرحيل. فهناك جدلٌ آيديولوجي شهير في دراسات الرحيل تمتد جذوره إلى جدل الرأسمالية والماركسية. وقد وقع هذا الجدل بين من ينظّر للرحيل بوصفه تطبيقاً نافعاً للرأسمالية على مستويات عدة يبشّر بالعدالة في الفرص والتوازن الأممي وبين من ينظّر له بوصفه تكريساً لتفوق الدول الغنية والاستعمار غير المباشر الذي تدينه الماركسية. الجدل السياسي وقع بين من يجد في تدفق المهاجرين بين الدول حلاً لمشكلات الاحتقان السياسي والتكتلات العسكرية وبين من يجده قاعدةً للنزاع العرقي وخلخلة النسق الوطني وتذويب الهويات القومية. الجدل الاقتصادي وقع بين من يجد فيه حلاً متفائلاً لمشكلات التنمية الاقتصادية وفاتحاً لبوابة الفرص وتدفق رؤوس الأموال وبين من يجده مكرّساً للفقر والتخلف ونهب العقول البشرية واستغلال الحاجات البشرية.

وبشكل عام فإن دراسات الرحيل أخذت أنماطاً مختلفة حسب النواحي التي سلطت عليها الأضواء بحثياً مثل: دراسات العوامل الداعية إلى الرحيل، دراسات التكيف مع المجتمعات الجديدة بعد الرحيل، ودراسات علاقة الرحيل بالتغيرات العولمية، وغيرها من الزوايا التي تم إسقاط نظريات العلوم الأخرى من خلالها على دراسات الرحيل. فقدَّم كل علم نظرياته لخدمتها وأسهم بمستويات متفاوتة في محاولات بناء نظرية موحدة للرحيل. فعلم الاقتصاد – على سبيل المثال – قدّم نظرية "رأس المال البشري" ونظرية "سوق العمال الثنائي" ونظرية "تباين الأجور" في خدمة دراسات الرحيل. أما علم الاجتماع فقد قدّم نظرية "نظام العالم" ونظرية "المؤسسية" ونظرية "الشبكة" لتفسير الرحيل من وجهة نظر اجتماعية. علم النفس شارك بنظرية "العقلانية المحدودة" ومجموعة نظريات "صناعة القرار" ونظرية "التحفيز". أما علماء السياسة فقد أسهموا بنظريات "الماركسية" و"الليبرالية" ونظرية "العلاقات الدولية" وغيرها من النظريات التي سيتم تناولها بالتفصيل في هذا الفصل والفصول اللاحقة من الكتاب.

انقسم التنظير في دراسات الرحيل إلى نوعين. النوع الأول هو النظريات المخصصة للرحيل بشكل مباشر (Substantive theories). ووضعت لتفسير سلوكه وحالاته

كظاهرة بشرية. النوع الثاني هو النظريات المعرفية العامة (General-level theories) التي يتم اسقاطها على دراسات الرحيل كمحاولة لتوسيع نطاق الرؤية ومعاييرها[1]. أغلب هذه النظريات لم تُطرح بشكل مستقل بل جاءت جزءاً من جهود نظرية مكثفة تحت مظلة موحدة من الأفكار يجدر تسميتها بالمدارس النظرية. تلتزم كل مدرسة من هذه المدارس بقاعدة نظريّة موحدة تشكّل المبدأ النظري الجامع لكل ما تطرحه المدرسة من نظريات وما يقوم به المنتمون إليها من دراسات. وتنظر كل مدرسة من هذه المدارس إلى الرحيل من زاوية مختلفة فتخرج تبعاً لذلك بنتائج مختلفة. أهم هذه المدارس هي المدرسة الكلاسيكية الجديدة (Neo-classic school)، تبعتها المدرسة الهيكلية التاريخية (Historical-structural school)، ومدرسة الاقتصاديات الجديدة (New economics school). وسيناقش هذا الباب كل مدرسة منها على حدة مستعرضاً أهم النظريات التي خرجت من رحمها.

النظريات الأولى

تاريخياً تعود أولى محاولات التنظير العلميّ لدراسات الرحيل إلى القرن السابع عشر حيث ذكر علّامة الاقتصاد البريطاني المعروف آدم سميث في كتابه الشهير **ثروة الأمم**[2] عام ١٧٧٦ كيف أن تباين الأجور بين البلد الأم وبلد الهجرة يؤدي إلى تدفق العمال بينهما، لاسيما إذا رافق ذلك زيادة في الطلب على العمالة في بلد الهجرة ووفرة في العمالة في البلد الأم. ولعل هذه الإشارة المحدودة في كتاب آدم سميث تشير إلى أمرين هامين: الأول هو أن تناول آدم سميث للرحيل كان مقصوراً على فئة واحدة فقط وهي فئة العمالة. وهذا ما درجت عليه أغلب نظريات الرحيل القديمة تقريباً. إذ لا يكاد يحضر ذكر أي فئة أخرى من فئات المهاجرين أو الراحلين، لا سياحة ولا تعلماً ولا غير

1 O'Reilly, K., *International migration and social theory*, Blackwell Publishing Ltd. 2012.

2 Smith, A., *Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, London, Strahan-Cadell, 1776.

ذلك، رغم أن القرن السابع عشر لم يكن خالياً من مثل هذه الفئات. غير أن أسبقية علم الاقتصاد للتنظير حول دراسات الرحيل جعلت التركيز منصباً على الجوانب الاقتصادية فحسب مثل قضايا الاقتصاد الكليّ (كالعرض والطلب على العمالة) والاقتصاد الجزئي (كتباين الأجور وأثرها على محفزات الرحيل).

الأمر الثاني هو أن العاملين اللذين ذكرهما آدم سميث بشكل عابر في كتابه الذي صدر قبل أكثر من قرنين من الزمان ما زالا حتى الآن عاملين رئيسين في دراسات الهجرة، وما زال باحثو الرحيل يحوّران فيهما نظرياً ويمحصانهما تطبيقياً باعتبارهما محركين رئيسين لعملية تدفق المهاجرين حتى يومنا هذا.

منحوتة زجاجية لعلّامة الاقتصاد السياسي والأب الروحي لمبادئ الاقتصاد الحرّ الاسكتلندي آدم سميث للنحات الاسكتلندي جيمس تاسي قام بنحتها عام 1787م. المنحوتة معروضة في المعرض الاسكتلندي الوطني للوحات. (المصدر: الموسوعة البريطانية)

إلا أن إسهام آدم سميث، رغم أسبقيته وأهميته، ظلّ محدوداً من وجهة نظر باحثي الرحيل. فكتابه **ثروة الأمم** لم يكن يتحدث عن الرحيل بشكل خاص بل تناول بشكل عابر أثر تباين الأجور ونظرية العرض والطلب على تدفق المهاجرين من البلدان وإليها. ولذلك لا يمكن أن نقتبس من كتابه نظرية مكتملة بقدر ما ما نجد فيها تطبيقاً لنظريات الاقتصاد على دراسات الرحيل التي لم تكن قد تبلورت آنذاك بعد. ولذلك فإن كثيراً من المؤرخين يمنحون قصب السبق للألماني/البريطاني رافنشتاين ورسائله الثلاث التي أسماها **قوانين الهجرة**. وطرح فيها أحد عشر قانوناً للهجرة وإن كان الأقرب إلى

المصطلح البحثي أن يسميها فرضيات بدلاً من قوانين كونها لم تُثبت تطبيقياً في حينها.

بنى رافنشتاين قوانينه تلك بعد تمحيصه بيانات الإحصاء السكاني البريطاني آنذاك ولاحظ فيها التقلص التدريجي لسكان القرى مقابل الزيادة السكانية في المدن الكبرى. وكانت نفس هذه الملاحظة التي بنى عليها قوانينه هي مصدر انتقاد لها من قبل باحثين عدة رأوا أن مثل هذه البيانات الكلية ليست سوى أرقام لا تشير سوى إلى وجهات تدفق المهاجرين دون أن تكشف عن دوافعهم. إلا أن أغلب قوانين رافنشتاين الأحد عشر تمّ إثباتها نظرياً وتطبيقياً في دراسات عديدة لاحقة. ومنح بذلك رافنشتاين أسبقية خلّدت اسمه في دراسات الرحيل حتى يومنا هذا.

كان ذلك بين الأعوام ١٨٨٥ و ١٨٨٩، أي بعد قرنٍ من نشر كتاب آدم سميث. والحقيقة أن مرور قرنٍ من الزمان لا نجد فيه سوى نظرية أو اثنتين حول الرحيل في العهد الذي كان فيه علما الاقتصاد والاجتماع مزدهرين هو أمر مثير للحيرة. وحتى هاتان النظريتان لسميث ورافنشتاين كانتا تعتمدان على نفس الأساس النظري الذي يحيل دوافع الرحيل بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تباين الأجور بين بلدين. وباستثناء محاولات نظرية بسيطة لتطوير هذه العلاقة بين تباين الأجور وقرار الرحيل ظلت نظرية الرحيل طوال القرنين التاسع عشر والعشرين بلا تطور أكاديمي يُذكر رغم ما حدث في القرن العشرين من موجات كبيرة من الرحيل في شتى دول العالم.

لماذا قصر التنظير الأكاديمي عن تفسير موجات الرحيل الكبرى في هذين القرنين؟ ثمة عدة أسباب محتملة لذلك. السبب الأول أن موجات الرحيل في القرن العشرين كانت في أغلبها تصنَّف رحيلاً قسرياً لا خيار للمهاجر فيه لاسيما أثناء الحربين العالميتين، وبالتالي لم يكن ثمة جدوى - حسب وجهة نظر الأكاديميين في تلك الحقبة - من تمحيص قرار الرحيل عند من لم يكن يملك قراراً بالأصل. عطفاً على ذلك انصرف الأكاديميون إلى اقتراح حلول للمشكلات التي يخلّفها الترحيل القسريّ بدلاً من قرار الرحيل نفسه لاسيما بعدما أنشأت الأمم المتحدة المفوضية العليا للاجئين عام ١٩٥١م مسلطةً الضوء على تلك المشكلة الكبيرة التي عانى منها ملايين البشر خلال القرن العشرين.

السبب الثاني هو أن الرحيل القسري طالما عُدَّ ظاهرة سياسية لا اجتماعية[1]. وبالتالي طالما نظر إليها الباحثون بوصفها مشكلة دول لا مشكلة بشر. وانسحبت هذه النظرة على أبحاثهم التي طالما انتقدت على كونها تتبنى وجهات نظر صنّاع القرار بدلاً من الحاجات الفعلية للمهاجرين[2]. لهذين السببين ظلت دراسات الرحيل القسريّ عنصراً مستقلاً عن دراسات الرحيل حتى نهايات القرن العشرين[3]. وبالتالي خلت أغلب النماذج النظرية المقترحة لدراسات الرحيل من أي عنصر من عناصر الرحيل القسري مما قلّل من عمقها النظري وشموليتها.

وفي حقيقة الأمر كان لا بد من تدارك هذا الفصل الخاطئ بين الرحيل الطوعي والقسري عاجلاً أم آجلاً. ليس لأنه كان فصلاً غير مبرر نظرياً فقط بل أيضاً لأن دراسات الرحيل القسريّ بدأت تكتسب أهميةً تطبيقية لا تقل عن أهمية دراسات الرحيل الطوعيّ. ولعدة أسباب يرفض العديد من الباحثين المعاصرين التفريق بين الرحيل القسري والطوعيّ[4]. فأولاً، اقترب عدد المهاجرين قسراً من عدد المهاجرين طوعاً[5] مما يعني أن الظاهرتين أصبحتا بنفس الحجم تقريباً وبالتالي تقاربت آثارهما الاقتصادية والاجتماعية العامة. ثانياً، أن غالبية حالات الرحيل القسريّ تظلّ مهما بلغت درجة قسريّتها محتوية على عنصرٍ طوعيٍّ ما[6]. ثالثاً، أن أغلب اللاجئين ليسوا إلا مهاجرين يبحثون عن عمل لم تتح لهم فرص الحصول عليه بشكل قانونيّ فاختاروا وسيلة اللجوء. هذا يعني أن اللاجئ هو باحثٌ عن عمل في الغالب، والباحث عن العمل يتحول إلى لاجئ إن لم يجد عملاً. رابعاً، أن اللاجئين وإن كان رحيلهم قسرياً

1 Schmeidl, S., "Exploring the causes of forced migration: A pooled time-series analysis, 1971-1990", *Social Science Quarterly*, 78 (2), 1997, pp. 284-308.

2 Bakewell, O., "Research Beyond the Categories: The Importance of Policy Irrelevant Research into Forced Migration", *Journal of Refugee Studies*, 21 (4), 2008, pp. 432-453.

3 Chimni, B. S., "The Geopolitics of Refugee Studies: A View from the South", *Journal of Refugee Studies*, 11(4), 1998, pp. 350-374.

4 Richmond, A. H., "Reactive migration: Sociological perspectives on refugee movements", *Journal of Refugee Studies*, 6(1), 1993, pp. 7-24.

5 Weiner, W., "International Emigration and the Third World", in *Population in an Interacting World*, Edited by W. Alonso, Cambridge: Harvard University Press, 1987, pp. 173-200.

6 Speare, A., "The Relevance of Models of Internal Migration for the Study of International Migration", in *International Migration: Proceedings of a Seminar on Demographic Research in Relation to International Migration*, Ed., G. Tapinos, Paris: CICRED, 1974, pp. 84-94.

فإن وجهة هذا الرحيل تظلّ تحت اختيارهم في حالات عدة. خامساً، أن كثيراً من حالات اللجوء القسري نتجت عن ظروف اقتصادية مركّبة[1] أو ضغوطات اجتماعية[2] وبالتالي يمكن دراستها اقتصادياً واجتماعياً تماماً مثل الرحيل الطوعيّ. وسادساً، أن صورة اللاجئ باعتباره مدقع الفقر وشديد العوز تغيرت كثيراً. ففي حالات كثيرة يكون اللاجئ منتمياً إلى طبقة متوسطة[3] ويمثل قوة شرائية يعتدّ بها غير أنه يفتقر إلى الوضع القانوني الذي يمكن له فيه أن يستقر في مكانه الجديد.

طلاب لاجئون يتابعون دراساتهم الأكاديمية عن بعد في مخيم زليكا للاجئين في ملاوي
(المصدر: موقع وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)

بغياب دراسات الرحيل القسريّ عن أغلب أبحاث القرن العشرين، وكذلك هيمنة مفهوم تباين الأجور وتفسيراته الاقتصادية على جميع نظريات الرحيل المطروحة، أصبح المشهد البحثيّ لدراسات الرحيل مختزلاً في الدراسات التي تركّز على

1 Rossi, P. H., *Why Families Move*, Glencoe, Ill.: Free Press, 1955.

2 King, R., "Towards a new map of European migration", *International Journal of Population Geography*, 8, 2002, pp. 89-106.

3 No author, "Refugees: Flight to nowhere", *The Economist*, March 2, 2013.

خواصّ الرحيل نفسه وليس العوامل الدافعة له بالإضافة إلى دراسات الخلفية الثقافية والاجتماعية والعرقية للمهاجرين[1]. أما الدراسات التي تحمل مفهوماً مغايراً لنظرية تباين الأجور كدافع للرحيل فلا تكاد تظهر إلا في حالات نادرة مثل دراسة عالم الاجتماع الأمريكي صاموئيل ستوفر الذي أجرى تعديلاً على نظرية تباين الأجور مدخلاً عليها عامل ((توفّر الفرصة)). وبالتالي طرح نظريته التي اشتهرت باسم "نظرية الفرص العارضة" واقترح فيها أن عدد المهاجرين من بلد إلى آخر يتناسب طردياً مع عدد الفرص المتاحة في البلد الآخر وعكسياً مع الفرصة العارضة.[2]

المدرسة الكلاسيكية الجديدة للرحيل

في خمسينيات القرن العشرين انتعشت الدراسات الأكاديمية للرحيل مع تشكّل المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي يجدر القول بأنها أكثر المدارس النظرية نشاطاً فيما يتعلق بدراسات الرحيل خصوصاً والاقتصاد الجغرافي عموماً. تقوم هذه المدرسة على فكرة مركزية مفادها أن الرحيل يتمحور حول نزعة الفرد لتعظيم منفعته الذاتية وقناعته بأنّ في الرحيل خيراً له. ورغم أن تعظيم المنفعة الذاتية للفرد هو مبدأ نظريّ عريق في علم الاقتصاد إلا أن التجديد يكمن في النماذج النظرية المتعددة التي أبدع أتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة في استنباطها من الأساس النظريّ وتطبيقها على دراسات الرحيل. ولكي نفهم مقومات هذه المدرسة لا بدّ أن نعود إلى جذورها النظرية، ولعلنا نشير أولاً إلى الفرق بين "الكلاسيكية الجديدة" (Neoclsicism) وبين "المدرسة الكلاسيكية الجديدة للرحيل" (Neoclassic school of migration)، فالأولى هي المبدأ النظري الأساس الذي يعود منشأه إلى قرن ونصف من الزمان، والثانية هي التطبيق المستعار لهذا المبدأ لتطبيقه على دراسات

1 Lee, E. S., "A theory of migration", *Demography*, 3, 1966, pp. 47-57.

2 Stouffer, S. A., "Intervening Opportunities: A Theory Relating Mobility and Distance", *American Sociological Review*, 5(6), 1940, pp. 845-867.

الرحيل والذي يعود إلى خمسينيات القرن العشرين.

ظهرت الكلاسيكية الجديدة (Neoclsicism) في أواخر القرن الثامن عشر. ولم تكن تسمى بهذا الاسم آنذاك بل أطلق عليها في بدايات القرن العشرين. وقد كان ظهورها ردة فعل على النظرية التي سبقتها وهي "المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد" وهي أول مدرسة نظرية في علم الاقتصاد أسسها آدم سميث في كتابه **ثروة الأمم** الذي نُشر عام ١٧٧٦ واضعاً به قواعد الرأسمالية، وأسهم في تطويرها معه الاقتصادي الفرنسي جان بابايست سي والبريطانيون ديفيد ريكاردو وتوماس مالثوس وجون ستيوارت مِل. وتتمحور النظرية حول قاعدة أن السوق الحر يمكن أن ينظّم نفسه بنفسه دون الحاجة إلى أي تدخل من الحكومة. وأطلق آدم سميث على الآلية التي تنظم بها الأسواق الحرة نفسها حتى تصل إلى نقطة التوازن الاقتصادي اسم "اليد الخفية" (Invisible hand) وهو أحد أكثر المصطلحات الاقتصادية شهرةً في التاريخ.

في ظل هذه القاعدة النظرية ركّزت المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد اهتمامها على أسئلة مركزية: كيف يجدد الاقتصاد نفسه ويستمر؟ كيف يمكن للاقتصاد أن يعظّم العوائد؟ كيف يمكن توزيع العوائد على فئات الإنتاج من ملاك وعمال وممولين؟ كيف يؤدي العرض إلى خلق الطلب؟ كيف تؤدي معدلات الفائدة الحرة إلى خلق التوازن بين المدخرات والاستثمارات؟... هكذا كان الاقتصاديون الكلاسيكيون في القرن الثامن عشر يحللون أي معضلة اقتصادية تواجههم من خلال هذه الأسئلة. وكان تنظيرهم كله محاولات لطرح إجابات أفضل مستيقنين أن الإجابة المثالية لها ستحقق الحالة الاقتصادية الأمثل لأي بلد أو مدينة أو شركة أو مجتمع[1].

جاءت الكلاسيكية الجديدة (Neoclassicism) لتجدد روح المدرسة الكلاسيكية لا لتستبدلها وذلك بأن أضافت إليها أسئلة محورية إضافية تتناسب مع التطورات الزمنية للاقتصاد في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية. وبالتالي ظلّ المحور النظري القائم على حرية السوق قائماً مع إضافة هدف جوهري للاقتصاد وهو محاولة توزيع موارد المجتمع المحدودة بعدالة على جميع أفراده. وارتكز الكلاسيكيون الجدد على ثلاث افتراضات نظرية أساسية:

1 Olligschlaeger, A. M., "Neoclassical economics and labour migration theory: a Canadian perspective", Master Thesis, University of British Columbia, 1986.

(١) أن الفرد يملك القدرة على اختيار الأفضل من بين عدة خيارات ذات قيم مختلفة.

(٢) أن الأفراد يسعون لتعظيم المنفعة الذاتية والشركات تسعى لتعظيم الأرباح.

(٣) أن الأفراد يتصرفون باستقلالية في ظل وجود معلومات مفيدة.

يلخص بعض الباحثين المفاهيم التي أضافتها الكلاسيكية الجديدة إلى أختها الكبرى كما يلي: أولاً، مفهوم "المنفعة" (Utility) الذي كان واحداً من أهم إسهامات الكلاسيكية الجديدة في علم الاقتصاد وعليه تتمحور قيم السلع. وهو ما عارضت فيه بشكل صريح المدرسة الكلاسيكية التي تفترض أن قيمة السلعة مرهون بتكلفة إنتاجها بينما ترى المدرسة الماركسية أن قيمة السلعة مرهونة بقيمة اليد العاملة التي أنتجتها. أما الكلاسيكية الجديدة فترى أن قيمة السلعة تتحدد بمدى المنفعة التي تقدمها للمستهلك. ثانياً، مفهوم "تخصيص الموارد" (Resource allocation) الذي يستخدمه الفرد كوسيلة لتعظيم منفعته. ثالثاً، التركيز على نقطة التوازن (Equillbrium) الذي يتحقق عبر العرض والطلب.

نأتي الآن إلى تطبيق الكلاسيكية الجديدة على دراسات الرحيل والذي تمحور حول المفاهيم الثلاثة أعلاه. فالمهاجر يسعى إلى تعظيم منفعته الشخصية فيقوم بتخصيص الموارد حيث تتحقق له هذه المنفعة القصوى. وعندما يقوم بذلك مهاجرون كثر تتحقق نقطة التوازن بين البلدان على كل الصعد. ولنوضح ذلك سنفترض أن البلد الأم يعاني من معدل بطالة مرتفع وأجور منخفضة بينما بلد الهجرة يعاني من نقص في الأيدي العاملة ويتمتع بأجور مرتفعة. إذا سمحت الظروف فإن الباحثين عن العمل في البلد الأم سيهاجرون إلى بلد الهجرة مدفوعين برغبتهم في تعظيم منفعتهم الشخصية أياً كانت مادية أو عملية أو غير ذلك. وفي سبيل ذلك سيقومون بتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذه الهجرة سواءً كانت أموالاً أو شهادات أو خبرات أو غيرها. هكذا يستمر تدفق المهاجرين فتنخفض معدلات البطالة في البلد الأم بسبب هجرة الباحثين عن العمل، وفي الوقت نفسه ستؤدي هجرتهم إلى سدّ النقص في الأيدي العاملة في بلد الهجرة. وبانخفاض معدلات البطالة في البلد الأم ترتفع الأجور وبوفرة الأيدي العاملة

في بلد الهجرة تنخفض الأجور. هكذا يصل البلدان إلى نقطة التوازن (Equillbrium) في معدلات البطالة والأجور على حدٍّ سواء تبعاً لديناميكية قوى العرض والطلب في الأيدي العاملة ما بينهما. ولذلك ينظر بعض الباحثين إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة للرحيل بوصفها عملية تعديل للتباين في معدلات البطالة والأجور بين بلدين.

ومن المثال أعلاه يتضح لنا أن أتباع هذه المدرسة يفترضون افتراضين رئيسين في نماذجهم النظرية: الأول أن المهاجرين سيتدفقون بالضرورة من البلد ذي الأجور المنخفضة والبطالة المرتفعة إلى البلد ذي الأجور المرتفعة والبطالة المنخفضة، والثاني أن هذا التدفق من شأنه أن يحقق نقطة التوازن حتى تتساوى الأجور ومعدلات البطالة بين البلدين؛ فهل هذان الافتراضان واقعيان؟ أليس كلّ من الافتراضين يشتملان على جملة من الافتراضات الضمنية الأخرى التي قد لا تكون ممكنة بالضرورة؟

الافتراض الأول مثلاً يشتمل على افتراضين ضمنيين بأن المهاجر حرٌّ في اتخاذ قراره بالهجرة واختيار وجهته رغم أن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عدة تقيّد هذه الحرية على أرض الواقع. فهل يستطيع المهاجر أن يهاجر دون الحصول على تأشيرة هجرة؟ أو يدفع تكلفة السفر؟ أو تتهيأ له الظروف الأسرية المواتية؟ وهل الهجرة سوق حرّ يسع المهاجر فيه أن يختار بلد الهجرة الذي يريد أم أنه يندر أن يكون لمهاجر الخيرة من أمره فيما يتعلق ببلد الهجرة باستثناء فئة قليلة من ذوي المهارات العالية؟

أما الافتراض الثاني فهو أن تدفق المهاجرين من بلد إلى بلد آخر هو العامل الوحيد المؤثر في معدلات البطالة والأجور. ماذا عن القوانين المحلية التي تتحكم في معدلات الأجور؟ وماذا عن الأسباب الأخرى المؤدية إلى البطالة مثل تراجع التنمية الاقتصادية وتوزيع الفرص الوظيفية؟ أكل بلد أجور عامليه مرتفعة يتمتع ببطالة منخفضة؟ ماذا لو أن المهاجر ببساطة لم يسمع بأن الأجور مرتفعة في بلد آخر؟ هذا الافتراض شديد البساطة إذن ويصعب أن نراه متحققاً في ظل تشعّب العوامل الاقتصادية المؤثرة في معدلات الأجور والبطالة. وسنرى في الفصول القادمة كيف أن هذه الافتراضات الضمنية غير الواقعية كوّنت المداخل التي هوجمت من خلالها المدرسة الكلاسيكية الجديدة.

ثمة مسلكان نظريان سلكهما باحثو المدرسة الكلاسيكية الجديدة: المسلك الجزئي (Micro-approach) والمسلك الكليّ (Macro-approach). أما المسلك

الأول فيبحث في قرار الفرد بالرحيل تبعاً للقاعدة النظرية للكلاسيكية الجديدة. وقد طرح سالكو هذا المسلك من الباحثين نماذج نظرية شهيرة مثل نموذج التكلفة – الفائدة (Cost-benefit model) الذي طرحه الاقتصاديّ الأمريكي لاري سجاستاد عام ١٩٦٢[١]، والذي يعدّ واحداً من أشهر النماذج النظرية في دراسات الرحيل. كذلك برز نموذج الشد والجذب (Push and pull model) لعالم الاجتماع الأمريكي ايفريست لي عام ١٩٦٦[٢]، بالإضافة إلى نماذج أخرى أقل شهرةً مثل نموذج الدخل التفاضلي (Income differential model)[٣] ونموذج القيمة المتوقعة (Value expectancy model)[٤].

أما المسلك الثاني فيبحث حالة الاقتصاد الكلية التي تؤدي إلى تدفق المهاجرين بين بلدين. ولعل أشهر النماذج النظرية التي طُرحت في هذا المسلك هو نموذج "الأجور والبطالة" الذي طوره الاقتصادي الأمريكي إيرا لوري عام ١٩٦٦[٥]، وفيه يضع نموذجاً يقيس تدفق المهاجرين تبعاً لمتغيرين كليين فقط: البطالة والأجور.

شكّلت المدرسة الكلاسيكية الجديدة في دراسات الرحيل العتبة الأولى للخروج بهذا الحقل العلمي من سنوات التباطؤ الأكاديمي. وأغنت هذه المدرسة دراسات الرحيل بالعديد من النظريات التي ما زالت تحتل حيزاً كبيراً من الجدل النظريّ. وبطبيعة الحال لم تتشكل المدرسة الكلاسيكية على يد باحث وحيد بل هي مظلة عامة تجتمع تحتها كل الدراسات والنظريات والنماذج التي تنظر إلى الرحيل بوصفه سلوكاً بشرياً يتمحور حول رغبة الإنسان في تعظيم منفعته الشخصية بوصفها دافعاً أساساً.

غير أن هذه الرؤية العامة لم تسلم من العديد من الانتقادات التي انصبّت على مفهومها الجذري. فعلى سبيل المثال يرى الباحثون أن جميع نظريات المدرسة الكلاسيكية الجديدة تخفق في تمييز من يرحل عمّن لم يرحل. فما دامت المنفعة

1 Sjaastad, L. A., "The costs and returns of human migration", *Journal of Political Economy*, Supplement on 'Investment in Human Beings', 70(5), 1962, pp. 80-93.

2 Lee, E. S., "A theory of migration", *Demography*, 3, 1966, pp. 47-57.

3 Harris, J. & Todaro, M. P., "Migration, unemployment, and development: A two-sector analysis", *American Economic Review*, 60, 1970, pp. 126-142.

4 Jong, G. D. and J. Fawcett, "Motivations for Migration: An Assessment and a Value-Expectancy Model", *Migration Decision Making*, G. D. Jong and R. Gardner, New York, Pergamon Press, 1981.

5 Lowrey, I. S., *Migration and metropolitan growth: Two analytical models*, Chandler, San Francisco, 1966.

الشخصية متحققة في حالتي شخصين معاً، فلماذا يرحل أحدهما ويبقى الآخر؟ قصور نظريات المدرسة الكلاسيكية الجديدة عن الإجابة عن هذا السؤال كان أحد نقاط ضعفها الأساسية نظرياً. بالإضافة إلى ذلك شملت الانتقادات أيضاً اقتصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة بشكل غالب على هجرة العمّال وذلك بسبب اتّساق مثل هذا النمط من الهجرة مع النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بشكل عام مما جعل أغلب نظرياتها غير صالحه لتفسير أنماط أخرى من الرحيل كاللجوء مثلاً.

على ضوء نقاط الضعف هذه هوجمت المدرسة الكلاسيكية الجديدة من مدرستين نظريتين أخريين: الأولى هي مدرسة الهيكلية التاريخية، والثانية هي مدرسة الاقتصاديات الجديدة، ولكل مدرسة منهما مآخذ مختلفة على المدرسة الكلاسيكية الجديدة. فمدرسة الهيكلية التاريخية مثلاً تنازع المدرسة الكلاسيكية الجديدة بشكل أقرب إلى النزاع الآيديولوجي العتيد بين الرأسمالية والماركسية منه إلى النظريّ الموضوعيّ. بينما تخالف مدرسة الاقتصاديات الجديدة سابقتها في نقاط نظرية فحسب وتسعى لسدّ ثغراتها واستكمال تنظيرها بشكل أكثر موضوعية. وتبعاً لذلك يمكن القول إنه إذا كانت المدرسة الهيكلية التاريخية قد قامت على يد باحثين أكثر تعمقاً في الاقتصاد السياسي فإن مدرسة الاقتصاديات الجديدة نشأت بشكل عشوائي لتشمل كل نظرية تسدّ ثغرة ما في المدرسة الكلاسيكية الجديدة. هذا ما حدا ببعض الباحثين أن يروا في مدرسة الاقتصاديات الجديدة امتداداً للكلاسيكية الجديدة ليس إلا وليست مدرسة مستقلة بذاتها. إلا أن هناك أصواتاً أخرى ترى للاقتصاديات الجديدة صوتاً نظرياً مميزاً يجعلها مؤهلة لتشكيل مدرسة نظرية مستقلة. بشكل عام يرى عالم السياسة البلجيكي ارستايدي زولبيرج أن كل ما يتعارض مع المدرسة الكلاسيكية الجديدة من نظريات يشترك في خصائص أربع: أولاً، أنها تاريخية الطابع من حيث تركيزها على عاملي المكان والزمان؛ ثانياً، أنها بنيوية من حيث تركيزها على القوى الاجتماعية بدلاً من الأفراد؛ ثالثاً، أنها عولمية من حيث تركيزها على الكينونات المحلية باعتبارها وحدات اجتماعية تسبح في نظام اقتصادي وسياسي عولمي؛ رابعاً، أنها نقدية ملتزمة بالعلوم الاجتماعية ومهتمة بحيثيات الرحيل على البلد الأم وبلد الهجرة[1].

1 Zolberg, A., "The Next Waves: Migration Theory for a Changing World", *International Migration Review*, 23(3), 1989, pp. 403-430.

المدرسة الهيكلية التاريخية

ترى المدرسة الهيكلية التاريخية أن دراسة الرحيل لا تتم إلا عن طريق تحليل التحولات الهيكلية لنظام اجتماعي ما عبر الزمن. أي أنها تنظر إلى الرحيل بسلوكه وآثاره على أنه ناتج عن تحولات هيكلية في النظم الاجتماعية. هذه التحولات الهيكلية تأخذ أشكالاً عدة مثل التغير في الطبقات الاجتماعية أو النظم السياسية أو الأحوال الاقتصادية أياً كانت شرط أن تكون هيكلية الحجم وتؤثر على النطاق الأوسع للمجتمع. تستمدّ المدرسة الهيكلية التاريخية قواعدها النظرية من الفكر الماركسيّ الذي يرى أن السبب الرئيس في رحيل البشر هو عدم عدالة توزيع القوى السياسية والاقتصادية في العالم وبالتالي فإن رحيل البشر يكون مدفوعاً بالضغوطات والضغوطات المضادة التي يتعرض لها الناس تبعاً لما تتعرض لها اقتصادات دولهم وحيثيات ذلك من التغيرات في التنظيم والإنتاج الاقتصادي[1].

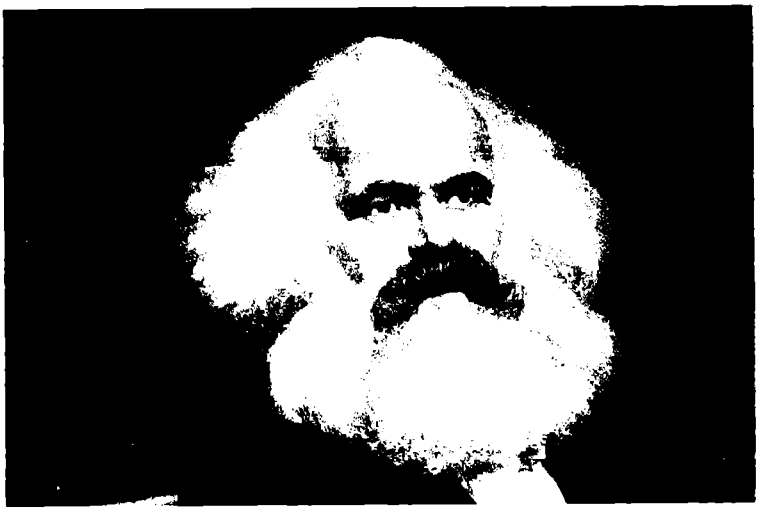

فيلسوف الاقتصاد الألماني كارل ماركس، الأب الروحي للمدرسة الماركسية في الاقتصاد السياسي. يعدّ ماركس واحداً من أكثر البشر تأثيراً في تاريخ البشرية[2].

1 Wood, C. H., "Equilibrium and historical-structural perspectives on migration", *International Migration review*, 16(2), 1982, pp. 298-319.

2 Noorden, R. V., "Who is the best scientist of them all? Online ranking compares h-index metrics across disciplines, Nature", 2013, http://www.nature.com/news/who-is-the-best-scientist-of-them-all-1.14108. Retreived on: April 9, 2014.

فلنأخذ على سبيل المثال رؤية المدرسة الهيلكية التاريخية للرحيل من خلال الطبقات الاجتماعية. فالفكر الماركسي يرى أن العلاقة بين الطبقات الاجتماعية هي علاقة استغلالية في مجملها تستغل فيها الطبقة الأعلى الأدنى فيما يعزز الفوارق الطبقية بينها ويؤكد على استمراريتها إما عن طريق مراكمة الثروة أو التهميش السياسي أو أيٍّ من ذلك. المدرسة الهيلكية التاريخية قامت بتطبيق هذه الرؤية الماركسية للطبقات الاجتماعية والعلاقات التي بينها على دراسات الرحيل فخرجت بالنظريات التي ترى فيها أن الرحيل إنما هو نتيجة لعلاقة استغلالية طبقية أطرافها هي الدول الغنية التي تنهب موارد الدول الفقيرة من عقولٍ مفكّرة وأيدٍ عاملة.

مثال آخر حول رؤية المدرسة الهيكلية للرحيل يتجلى لنا من خلال التنمية الاقتصادية. إذ ترى هذه المدرسة أن النظم الرأسمالية مبنية هيكلياً على التوسّع وليس على الاستدامة. هذه الحتمية التوسعية تؤدي إلى عملية بحثٍ مطرد عن موارد جديدة لاستغلالها، فتمدّ يدها إلى موارد الدول الفقير التي لا تملك القدرة على استغلال مواردها الاستغلال الأمثل. هكذا تنشأ علاقة بين الدول الغنية والفقيرة قوامها استغلال الأولى لموارد الثانية بشكل يكرسّ بقاء الحال على ما هو عليه في الدولتين: تلك محتاجة لموارد أكثر وتلك أكثر عجزاً عن استغلال مواردها. يؤدي هذا الحال إلى استمرار تدفق المهاجرين من الدول الفقيرة إلى الغنية بوصفهم نوعاً من أنواع الموارد التي تختزلها هذه العلاقة.

هكذا تنظر المدرسة الهيكلية التاريخية إلى الرحيل من منظار التغيرات في الهيكل عبر الزمن. كيف تغيرت العلاقات بين الطبقات الاجتماعية في هيكل المجتمع؟ وما أثر ذلك على الرحيل؟ وكيف تغيرت العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الغنية والفقيرة عبر الزمن؟ وما أثر ذلك على الرحيل أيضاً؟ وكما يُلاحظ من الوهلة الأولى الفارق النظري شاسع بين المدرسة الكلاسيكية الجديدة والمدرسة الهيكلية التاريخية. فأولاً، محور التنظير هو المنفعة الشخصية للفرد في المدرسة الكلاسيكية الجديدة، أما في المدرسة الهيكلية التاريخية فمحور التنظير هو الهيكل الاقتصادي الكليّ.

ثانياً، تتناقض رؤية المدرستين فيما يتعلق بنقطة التوازن (Equilibrium). إذا ترى المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن نقطة التوازن تتحقق مع ازدياد الرحيل. وعندما

يرحل عدد من الناس استجابةً لفرص العمل فإن فائض العرض في الدول المصدرة للعمالة وفائض الطلب في الدول المحتاجة إليها يصل إلى مرحلة التوازن في نقطة ما. على العكس من ذلك ترى المدرسة الهيكلية التاريخية أن استمرار تدفق العمالة باتجاه واحد سيؤدي إلى استدامة الظروف الاقتصادية السيئة التي تسببت في فائض العمالة من الأساس كما ستؤدي إلى استدامة الاحتياج إلى العمالة الخارجية في الدول الغنية. وبالتالي فإن الوصول إلى نقطة التوازن لن يكون ممكناً أبداً في ظل استمرار الرحيل.

هكذا تأخذ الهيكلية التاريخية موقفاً متشائماً من الرحيل بوصفه يكرّس استمرار عدم العدالة الاقتصادية بين الدول على عكس الكلاسيكية الجديدة التي تتفاءل به. ويمكننا ببساطة تتبّع الجذور الماركسية في طروحات الهيكلية التاريخية على غرار الجذور الرأسمالية في طروحات الكلاسيكية الجديدة. فهي تتهم القوى الرأسمالية في الدول الغنية بتكديس رأس المال البشري لديها عن طريق استنزاف الدول الفقيرة من مواردها البشرية من عمالة ماهرة وغير ماهرة مما يؤدي إلى بقاء الغني منها غنياً والفقير فقيراً. وسبب قيام الدول الغنية بذلك هو نظامها الرأسمالي الذي يدفعها إلى تقليل تكلفة العمالة عكس النظم الماركسية التي لا تفكر في تقليل تكلفة العمالة لأنها في الأصل تفترض أن العمالة هي التي يجب أن تملك وسائل الإنتاج.

وعلى الرغم من الخلاف الجذري بين المدرستين، الكلاسيكية الجديدة والهيكلية التاريخية، يؤمن بعض الباحثين بوجود بعض التقاطعات بينهما. فبتغيير مستوى التحليل من الفرد إلى الهيكل يمكن لكثيرٍ من نظريات المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن تجد قبولاً في المدرسة الهيكلية التاريخية. وبالفعل قدّم بعض الباحثين نماذج نظرية تحتوي على مستويات تحليل متعددة تبدأ بالفرد، كما تحبّذ المدرسة الكلاسيكية، وتأخذ في الاعتبار الهيكل الاقتصادي العام، كما تحبّذ الهيكلية التاريخية. إلا أنه باستثناء تغيير مستويات التحليل لم توجد دراسات تقريبية أخرى بين المدرستين وإن وجدت بعض الآراء التي تحاول التقليل من حدة التنافس بينهما. فعالم الاجتماع الجنوب أفريقي روبين كوهين يرى أن مآخذ الهيكلية التاريخية على الكلاسيكية الجديدة لم تعد قائمة في الوقت الحاضر. فعلى سبيل المثال لم تعد الحاجة إلى العمالة الأجنبية حاجة هيكلية

في اقتصادات الدول المتقدمة كما كانت فيما قبل[1].

لا توجد نظرية واحدة يمكن أن تختصر وحدها مدرسة الهيكلية التاريخية. ولذلك يصعب تلخيص هذه المدرسة في مفاهيم محددة. وبسبب تركيز الهيكلية التاريخية على الرؤى الكلية (Macro) فقط، فقد أجبرها ذلك أن ترتكز في تحليلها للرحيل على نظريات شديدة العمومية حول الآيديولجيا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبسبب عمومية هذه النظريات واتّساع أفقها لم يلتزم الباحثون بمسار واحد من البحث بل اتّخذوا عدة مسارات متفرقة يمكن النظر إليها كمجموعة من الامتدادات البحثية للمدرسة شكّل كلٌّ منها تدريجياً نظرية مستقلة.

أسفرت هذه الامتدادات البحثية عن ظهور نظريات متعددة مثل نظرية سوق العمل المزدوج (Dual labour market theory)، ونظرية نظام العالم (World-system theory)، ونظرية التبعية (Dependency theory)، ونظرية جيش العمال الاحتياطي (Labour reserve army theory). وبسبب انتماء كل هذه النظريات للمدرسة الهيكلية التاريخية، في حين أن كلاً منها تشكّل في مسار مستقل، سنلاحظ بسهولة مدى التقارب في النظريات من حيث المبدأ إلى حدّ يصبح معه الدمج فيما بينها فكرة جيدة. وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات.

نظرية سوق العمل المزدوج (Dual labour market theory):

طرحت على أيدي عالمَي الاقتصاد الأمريكيين مايكل بيور وبيتر دورنقر في أوائل السبعينات الميلادية[2]. وترى النظرية أن سوق العمل في الدول الرأسمالية الغنية ينقسم إلى قسمين: أساسي وثانويّ. أما الأساسي فيحوي الوظائف التي تعد بمستقبلٍ جيد ويسعى المواطنون إلى نيلها. وأما القسم الثانويّ فلتلك الوظائف الدنيا ذات السقف المحدود والتي تعزف الغالبية عنها ما لم تكن مضطرة إليها. وتتّسم وظائف هذا القسم

1 Cohen, R., "Migration, Late Capitalism and Development", Address to the Plenary Session of the Annual Conference of the Development Studies Association, University College, Swansea, Sept. 1980.

2 Piore, M. J. and Doeringer, P., *Internal Labor Markets and Manpower Adjustment*, New York: D.C. Heath and Company, 1971.

الثانوي بخمس سمات:

(١) أنها قصيرة الأمد في العادة ومؤقتة.

(٢) أن أجورها تتحدد تبعاً لقوى السوق وليس لمهارات العامل وأدائه.

(٣) أن العائد على الخبرة المكتسبة منها ضعيفٌ وغير مجدٍ.

(٤) أن الحصول عليها سهلٌ نسبياً ولا يتطلب منافسة عالية.

(٥) أن مستوى المهارات المطلوبة لشغل هذا النوع من الوظائف منخفض.

في حين أن وظائف القسم الأساسي على العكس من تلك السمات الخمس.

بعد هذا التقسيم لسوق العمل يأتي تطبيق هذه النظرية في دراسات الرحيل كما يلي: إن وجود القسم الثانويّ تحديداً وعزوف المواطنين عن شغل وظائفه يستدعي الاعتماد على العمالة الأجنبية لشغل تلك الوظائف التي لا يريد أن يشغلها أحد. وبالتالي يؤدي ذلك إلى خلق دوافع لجذب هذه العمالة إلى الدولة المتقدمة مما يعزز من استمرارية الرحيل. وكما يبدو واضحاً فإن هذه النظرية تهمّش دور عوامل الطرد من الدول المصدّرة للعمالة وتكتفي بالتركيز على عوامل الجذب في الدول المستوردة للعمالة.

وفي حين أن شواهد هذه النظرية تبدو واضحة في الدول الرأسمالية فعلياً فإن النظرية تظل شديدة التعميم إلى حد يتجاهل تعقيدات الاقتصاد الرأسمالي وتطوراته. فالكثير من حكومات الدول الرأسمالية لم تقف صامتةً إزاء هذا الانقسام الذي يفقد السوق توازنه ويؤدي إلى طبقية مادية مضرة على المدى البعيد. وشهدت العقود الأخيرة محاولات لتطوير وظائف القسم الثانوي وإصلاح بعض سلبياتها التي أدت إلى عزوف المواطنين عنها. فعلى سبيل المثال جاءت تشريعات الحد الأدنى للأجور في دول كثيرة لتضع حداً لانخفاض أجورها وتحكّم قوى السوق فيها. فلم تعد جهات العمل قادرة على تحديد أجور الوظائف بمطلق الحرية. كذلك فإن النقابات العمالية تلعب دوراً كبيراً في تحسين الظروف الوظيفية لوظائف القسم الثانوي بفرض قيود تعاقدية على جهات العمل لتجعل من وظيفة العامل أكثر استقراراً وديمومةً وتحدّ من صلاحيات جهات العمل في التخلص من العامل بدون تعويضات مجزية. وبعيداً عن

التشريعات القانونية فإن ظروف المنافسة في سوق العمل التي تميز النظام الرأسمالي دفعت بالشركات تدريجياً إلى أن تقيم علاقة أفضل مع موظفيها من جميع المستويات الوظيفية إما كنوع من التسويق الداخلي (Internal marketing) المرتبط بتحسن الإنتاجية وكفاءة العمل، أو كنوع من التسويق الخارجي الذي يظهر الشركة كبيئة عمل عادلة وإيجابية ومساهمة في تحسين ظروف الاقتصاد بشكل عام.

ولنأخذ مثالاً على ذلك إحدى الوظائف القسم الثانوي وهي وظيفة النادل التي ظلت تعدّ من هذا القسم لفترة طويلة محققةً سماته الخمس. فلاشك أن المنافسة المتزايدة في قطاع الخدمات مع تحول الاقتصادات الرأسمالية الغنية من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الخدمي أدت إلى نقل وظيفة النادل مع الكثير من نظيراتها من القسم الثانويّ إلى منطقة أقرب إلى القسم الأساسي. فأصبح النادل بأدائه وقدراته ومهاراته الشخصية مكوّناً إنتاجياً وتسويقياً هاماً لجهة العمل. أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى المهارات المطلوبة لشغل وظيفة النادل وبالتالي ارتفاع أجره بشكل عام واعتماد هذا الأجر على كفاءة النادل وليس على قوى السوق. وتبعاً لذلك ارتفع العائد الاقتصادي على مهارات النادل المكتسبة من عمله واكتسب صفة الديمومة بشكل عام. بالإضافة إلى كل ما سبق فقد ارتفع سقف المسار الوظيفي للنادل بدايةً من الخدمة البسيطة كالتنظيف وغيرها حتى إدارة المطعم أو إدارة جميع المطاعم في الإقليم. ولنقس على وظيفة النادل وظائف أخرى شبيهة كعمال المصانع وغيرها، مع الاعتراف ببقاء وظائف أخرى خارج قدرة الاقتصاد على انتشالها من سمات القسم الثانوي مثل عمال المناجم وقطف المحاصيل والنظافة العامة. كل هذه الوظائف لم تتمكن آليات الاقتصاد الرأسمالي من تطويرها وظيفياً وبالتالي اعتمدت بشكل كليّ على التشريعات الحكومية للقيام بذلك. ولاشك أن من بين هذه التشريعات الحكومية فتح الباب أمام المهاجرين لشغل هذه الوظائف التي يعزف عنها المواطنون.

نظرية نظام العالم (World-system theory):

طرحها عالم الاجتماع الأمريكي إيمانويل وليرشتاين عام ١٩٧٤[1]. وتقوم النظرية على

1 Wallerstein, I., *The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*, Academic Press, New York, 1974.

تقسيم العالم إلى دول مركزية ودول طرفية تقوم الأولى باختراق سوق العمالة داخل الدول الطرفية واستنزافه بعدة طرق مثل الشركات متعددة الجنسيات والتجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال. ومن الوهلة الأولى تبدو النظرية قريبة جداً من نظرية سوق العمل المزدوج من حيث التقسيم العام إلى أساسي وثانوي/مركزي وطرفي. إلا أن نظرية "نظام العالم" تسعى إلى رفع أفق الرؤية أبعد من الاقتصاد الواحد إلى الاقتصاد العالمي.

وقبل مناقشة النظرية يجدر التنويه إلى أن المقصود بنظام العالم في مسمى النظرية ليس العالم ككل مع إمكانية أن يكون العالم ككل مقصوداً بالنظرية. بمعنى آخر، إن كل مجموعة من الدول التي تشكل نظاماً اقتصادياً مشتركاً تكون فيه دول مركزية ودول طرفية من خلال علاقاتها المشتركة يمكن أن يطلق عليها عالماً مستقلاً بذاته تنطبق عليه النظرية شرط أن لا يكون لدول أخرى تأثيرٌ مباشرٌ عليه. وبالتالي يمكن أن تنطبق النظرية على دولتين فقط ما دامتا خارج نطاق التأثير المباشر لأي دول أخرى في علاقاتها التجارية. ولكن مع مرور الزمن يصعب إيجاد دول تتعالق مع بعضها اقتصادياً بمعزل عن الاقتصاد العالمي. فتسارع وتيرة العولمة مؤخراً جعل ما يحدث في الصين يؤثر بشكل مباشر على ما يحدث في الأرجنتين، وبالتالي فإن نظرية نظام العالم تتجه إلى أن تكون نظرية عولمية رغم أنها طُرحت في نطاق أضيق من ذلك. ولكنها اتسعت لهذا السبب ولسبب آخر أيضاً وهو تعددية التخصصات الأكاديمية التي وجدت في النظرية مجالاً للتلاقح النظريّ. وبالتالي توسعت الاستعارات النظرية منها حتى وجد بعض الباحثين أنها لم تعد نظرية مستقلة بقدر ما هي رؤية عامة يمكن من خلالها استنباط النظريات التابعة.

هذه الرؤية العامة تقوم على قاعدة نظرية مشتركة وهي أن نظام العالم (وليس نظام الدولة الواحدة) يجب أن يكون هو وحدة التحليل الأساسية للمتغيرات الاجتماعية الكبرى[1]. وفقاً لهذه الرؤية فإن الاقتصاد في الدول المركزية يصبح أكثر تركيزاً على إنتاج ما يتطلب رؤوس أموال عالية وتقنيات متقدمة بينما يركز اقتصاد الدول الطرفية

1 Wallerstein, I., "World-systems Analysis", in *World System History*, ed., George Modelski, in *Encyclopedia of Life Support Systems* (EOLSS), Developed under the Auspices of the UNESCO, Eolss Publishers, Oxford ,UK, 2004.

على إنتاج ما يتطلب أيدي عاملة كثيرة وتقنيات بسيطة. هكذا تنحصر الصناعات المتقدمة والخدمات الرفيعة في الأولى بينما تنحصر الصناعات البسيطة والخدمات المنخفضة في الثانية. هذا الانقسام أدّى إليه في الأصل تفاوت مستويات المعرفة والتعليم والتقنية والثروة والقوة وغيرها من العوامل التي تصبّ في مصلحة الدول المركزية مقارنةً بالطرفية. وبتركيز اقتصاد كلٍّ من الطرفين على ما هو قادر عليه يؤدي ذلك إلى استمرار مركزية المركزيِّ وطرفية الطرفيّ. هكذا يستمدّ المركزيّ كل ما هو بسيط تقنياً ومتطلب عمّالياً من الدول الطرفية ليستمر تكريس تفوقه التقنيّ. ولذلك وصف صاحب النظرية (إيمانويل وليرشتاين) ميكانيكات نظام العالم بأنها أدوات لامتصاص القيمة من اقتصاد الدول الطرفية وضخّها في اقتصاد الدول المركزية.

وفيما يتعلق بدراسات الرحيل فإن اضطرار الدول المركزية إلى خلق الوظائف ذات القيمة العالية يجعلها أقل اهتماماً بخلق الوظائف الدنيا ما دام بالإمكان تكليف الدول الطرفية بها إما عن طريق استقدام العمالة منها كمهاجرين أو تصدير المهام البسيطة لها هناك. وبالتالي فإن استمرار الفوارق الاقتصادية بين المركزي والطرفي واتساعها يؤدي إلى ديمومة العوامل المحفزة على الهجرة من الدول الطرفية إلى المركزية. هكذا تفسّر نظرية نظام العالم الرحيل بوصفه أحد مقتضيات نظام عالميّ شامل وليس حالات اقتصادية مجردة في كل دولة على حدة. بل تبلغ بعض امتدادات النظرية حداً تنفي فيه وجود اقتصادات مستقلة بالأساس على اعتبار أن هناك اقتصاداً عالمياً واحداً له أقسام مركزية وطرفية فحسب. وبالتالي يصبح هناك سوق عمل واحد تتركّز الوظائف العليا فيه في المركز وتبقى الوظائف الدنيا في الأطراف. وتبعاً لهذه الرؤية فإن الهجرة تصبح شرطاً جغرافياً للانتقال من وظيفة دنيا إلى عليا. على سبيل المثال، لا يستطيع أي فرد في جزيرة فيجي أن يصبح مديراً لشركة عالمية دون أن ينتقل إلى دولة مركزية أولاً. هذه الرؤية تجعل نظرية الرحيل أكثر تعالقاً بشكل مصيري مع نظرية نظام العالم وبالتالي تكون هذه النظرية أكثر النظريات قدرةً على تفسير الرحيل وسلوكه من زوايتين: كلية (Macro) وعولمية (Global).

إلا أن هذه النظرية مثل سابقتها تمعن في التعميم والتبسيط معاً. فالاقتصاد العولميّ بلغ مراحلَ أكثر تعقيداً من أن يكون منقسماً إلى مراكز وأطراف فقط كما كان أقرب

إلى هذه الحال في السبعينات التي طُرحت أثناءها هذه النظرية. هذا ما دفع بأحد امتدادات النظرية إلى استحداث مستوى آخر هو الدول شبه الطرفية أو شبه المركزية. هذه الإضافة دعت إلى إعادة تعريف المركزية والطرفية بحيث تكون الدول المركزية دولاً مستقلة مسيطرة على دول أخرى، والدول شبه المركزية دولاً تحت سيطرة دول أخرى ولكنها أيضاً تسيطر على دولٍ طرفية، بينما الدول الطرفية هي دول تحت السيطرة ولا سيطرة لها على أحد. هذه السيطرة هنا تتحقق عندما تتمكن الدولة المركزية من تحقيق خمسة أهداف رئيسة عن طريق الدولة الطرفية وهي:

(١) الوصول إلى السلع والمواد الأولية بشكل مستمر ومعتمد عليه.

(٢) الحصول على عمالة رخيصة سواءً باستقدامها أو تصدير المهام إليها.

(٣) جذب العقول إليها.

(٤) القدرة على الاستثمار المباشر في الدولة الطرفية بعوائد عالية وآمنة.

(٥) تحويل الدول الطرفية إلى مستهلك دائم لما تنتجه الدولة المركزية[1].

نظرية التبعية (Dependency theory):

كثيراً ما توصف نظرية التبعية بأنها النظرية الأم التي انبثقت منها نظريتا سوق العمل المزدوج ونظام العالم. فكل النظريات الثلاث تقرّ بكون النظام الرأسمالي العالمي يصبّ في مصلحة الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة. ولنتذكر أنها نظريات تابعة للمدرسة الهيكلية التاريخية ذات الطابع الماركسيّ في الأصل. ونظرية التبعية تحديداً هي الأولى في موضعة هذه القاعدة في قلب جدليات التنمية الاقتصادية في منتصف القرن الماضي على يد كلٍّ من عالم الاقتصاد الألماني هانز سينقر[2] والأرجنتيني راؤول بريبش[3]، حيث نشر كلٌ منهما بحثاً حول آليات التبادل التجاري بين الدول الفقيرة والغنية ليصلا إلى نتيجة مشتركة تشير إلى أن هذا التبادل التجاري قائم على نظام يكرّس

1 Chirot, D., *Social change in the Modern Era*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1986.

2 Singer, H. W., *Post-War Price Relations in Trade between Under-Developed and Industrialized Countries*, New York: United Nations, 1949.

3 Prebisch, R., *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*, New York: United Nations, 1950.

تبعية الدول الفقيرة للغنية، وأُطلق على بحثيهما آنذاك مسمى "فرضية بيربش- سينقر" حتى اكتملت أبحاثهما وتحولت إلى مسمى "نظرية التبعية". وقد طرحت نظرية التبعية في الأساس رداً على نظرية التحديث (Modernaization theory) التي سادت فترةً على نظريات التنمية الاقتصادية من زاوية انثروبولجية وسوسيولوجية وتحمل جذوراً تعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي.

نظرية التحديث (Modernaization theory) ترى أن المجتمعات تسلك ذات المسار في تطورها وتمر بالمراحل نفسها. هذا المسار الأحادي الذي تفترضه النظرية يعني أن الفروقات بين المجتمعات، سواءً كانت ثقافية أو اقتصادية أو غير ذلك، لا تأثير لها على مسار التحديث نفسه بقدر ما لها تأثير على زمن هذا التحديث وتسارعه. ولهذا يأتي في حيثيات النظرية التوجيه بأن تسريع وتيرة التحديث في المجتمعات المتأخرة اقتصادياً يمكن أن يتم عن طريق نقل التقنية والاستثمار الخارجي وغير ذلك مما يمكن أن تسهم به الدول المتقدمة. بوصف آخر تركّز نظرية التحديث على العوامل الداخلية في المجتمع بوصفها أدوات التطوير وبالتالي يمكن تطوير هذا المجتمع عن طريق إحلال نفس الأدوات التي أسهمت في تطوير المجتمعات المتقدمة أو نسخ العوامل الداخلية بين المجتمعين. وتعود جذور نظرية التحديث إلى حقبة التنظير الاجتماعي الواسعة التي صاحبت عصر التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر وأسهمت في نهضته الحضارية. ولعل النجاح المتتابع الذي حققته المجتمعات الأوروبية مجتمعاً بعد آخر اعتماداً على عوامل تحديث مشتركة أدى إلى ترسيخ هذه القناعة بتشابه عوامل التحديث.

هذه القناعة يمكن أن نجد لها حضوراً في السلوك الاستعماري الذي أعقب تلك الفترة ومحاولة الدول الاستعمارية إحلال أدوات التطوير الأوربية في مستعمراتها أملاً في تسريع وتيرة التحديث ودمج المستعمرات في الإمبراطوريات. ولكن هل تحقق هذا؟ ربما بشكل جزئي. فالفيلسوف الفرنسي ماركيز دي كورندريسي، أحد المنظرين الأوائل لهذه النظرية، يرى أن التقدم التقني والتغير الاقتصادي كفيلان بتغيير النظام الأخلاقي والاجتماعي وليس بتحقيق التنمية الاقتصادية فحسب. ولا شك أن آثار الاستعمار من حيث انتقال مظاهر الحياة المدنية الأوربية إلى المستعمرات هو

شأنٌ مشهود في دول كثيرة، غير أن التغير الذي من شأنه أن يحقق تقدم هذا المجتمع لم يحدث بدليل عدم انضمام أغلب هذه المستعمرات إلى نادي الدول المتقدمة بعد انحسار المستعمر. والحقيقة أن الدول التي انضمت لهذا النادي من المستعمرات السابقة هي تلك الأقرب إلى المستعمِر ثقافياً وأخلاقياً واجتماعياً وأنثروبولوجياً. كلٌّ من العراق وكندا كانتا مستعمرتين بريطانيتين، وبغضّ النظر عن ظروف الاستعمار وآليته في البلدين، أدى انحسار الاستعمار عن البلدين إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فانضمّت كندا إلى نادي الدول المتقدمة سريعاً بينما لا يزال العراق دولة نامية حسب تصنيف الأمم المتحدة.

بناءً على مثل هذه الشواهد قامت نظرية "التبعية" بمعارضة نظرية "التحديث" من منطلقين: الأول، أن التنمية الاقتصادية للمجتمعات ليست مساراً واحداً، وأن النقطة التي تقف فيها دولة فقيرة اليوم في طريقها نحو التحديث ليست بالضرورة نفس النقطة التي كانت تقف عليها الدول التي سبقتها، وبالتالي فإن ثمة مسارات مختلفة للتحديث تتناسب مع ظروف كل مجتمع. الثاني، أنه إلى جانب اختلاف مسارات التحديث فإن الدول الفقيرة وفق الوضع الحالي لنظام العالم الرأسمالي تجد نفسها في حالة تفرض عليها شللاً تنموياً يجعلها فقيرة إلى الأبد، وبالتالي لا يمكن لها مهما طال الزمن أن تلحق بالدول المتقدمة في ظل استمرار هذا النظام، وذلك لأن النظام يقوم على علاقة غير متزنة بين الدول تقدم من خلالها الفقيرة منها الثروات الخام والعمالة الرخيصة والأسواق غير المستغلة للدول الغنية في مقابل أموال واستثمارات لا يتم استغلالها بشكل جيد، إما بسبب سوء إدارة الحكومات الفقيرة لها أو بسبب تعمّد الحكومات الغنية تقديمها على صورة تصعّب استغلالها من قبل الدول الفقيرة: مثل أن تأتي على شكل استثمار أجنبي لا يقوم بنقل التقنية ولا تأهيل العمالة المحلية مثلاً.

راجت نظرية التبعية في العقدين اللذين أعقبا طرحها في منتصف القرن الماضي قبل أن تواجه تناقصاً في شواهدها. فبقدر ما كانت مرئيات النظرية متحققة بشكل واسع أثناء طرحها فإن آليات التبادل التجاري بين الدول الفقيرة والغنية مذاك أخذت في التغير مع بدء الدول الفقيرة في تصدير صناعات بسيطة وتنويع مصادر دخلها لتقليل اعتمادها على الدول الغنية. هكذا فقدت النظرية واحداً من أسسها وهو استدامة الحال

الذي فيه الدول الفقيرة واستحالة خروجها من مآزقها الاقتصادية. وهو الأمر الذي أثبتت شواهد كثيرة أنه ممكن كما نشهد الآن في دول شرق آسيا وجنوب أمريكا، حيث قطعت مشواراً طويلاً في التنمية الاقتصادية استناداً على تطبيق فعّال لنظرية التحديث بعد أن كان أغلبها دولاً نامية ومستعمرات سابقة.

وعند تطبيق النظرية على دراسات الرحيل يجدر استدعاء طروحات عالم الاقتصاد الأمريكي بول بارن[1]. انطلق طروحات بارمن من نظرية التبعية لتوضح انقسام اليد العاملة بين تلك الماهرة والمؤهلة التي تعيش في الدول الغنية، سواءً بالولادة أو الهجرة، وتلك غير الماهرة ولا المؤهلة التي تتكدس في الدول الفقيرة. هكذا يصبح التأهيل والهجرة شرطين متلازمين يؤدي أحدهما إلى الآخر. فيظل ضعف بيئة التأهيل والتدريب في الدول الفقيرة من دوافع الهجرة مثلما أن قلة فرص العمل المناسبة للمؤهلين والمهرة من العمالة في الدول الفقيرة من دوافع الهجرة أيضاً. يهاجر غير المؤهلين ليكتسبوا تأهيلاً ويهاجرون المؤهلون ليجدوا وظائف. هكذا تصبح التبعية الاقتصادية جسراً بين الدول الفقيرة يعبر عليه المهاجرون بلا انقطاع ما دامت الظروف التي أدت إلى هذه التبعية قائمة.

نظرية جيش العمال الاحتياطي (Labour reserve army theory):

هي من نظريات كارل ماركس نفسه. طرحها بشكل موسع في كتابه **الأجور** الذي نشر عام ١٨٤٧[2]. وهي مشتقة من صلب نقده للرأسمالية بوصفها نظاماً مستحدثاً على نظم الاقتصاد عبر التاريخ. يرى ماركس أن اقتصاد ما قبل الرأسمالية لم يكن فيه وجود للبطالة. فكل من يستطيع العمل يعمل بيديه ويأكل. وباستحداث النظام الرأسمالي امتلكت الطبقة الغنية (أو البرجوازية على حد تعبير ماركس) وسائل الإنتاج وقامت بتقنين عملية الإنتاج برمتها بحيث تعظّم العوائد وتخفّض التكلفة. هذا يعني أن الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج أصبحت تتحكم في حجم إنتاج الاقتصاد برمته وتحدده عند المستوى الذي يحقق لها أعلى عائد بأقل تكلفة. وعند هذا المستوى يصبح كل عامل

1 Baran, P. A., *The Political Economy of Growth*, New York: Monthly Review Press, 1957.

2 Marx, K., *"Wages", Works of Karl Marx 1847*; Source: MECW, Vol. 6, p. 415.

فائض عن حاجة الإنتاج عاطلاً عن العمل. وبالتالي – كما يرى ماركس – فالرأسمالية هي التي اخترعت البطالة، والبطالة قبل ذلك لم يكن لها وجود في الظروف الطبيعية للتاريخ.

ويمعن ماركس في نقد الرأسمالية وعلاقتها بالبطالة حين يذهب إلى أنّ تكوّن الطبقة العاطلة عن العمل ليس فقط نتيجة لتحكّم الطبقة الغنية في مستويات الإنتاج بل هي فعلٌ متعمّد منها. إذ إنّ من مصلحة هذه الطبقة أن تتكون البطالة في المجتمع (أي يزيد العرض من اليد العاملة) في ظل بقاء الطلب محدوداً حتى تنخفض تكلفة العمالة فترتفع عوائد الإنتاج. وعندما تتعمد الطبقة البرجوازية المتحكمة في الاقتصاد خلق البطالة في المجتمع الرأسمالي فإنها بذلك كأنما تقوم بتكوين جيش احتياطي من العمالة للاستفادة منه متى ما قررت رفع مستويات الإنتاج دون أن ترتفع تكلفتها. ويجزم ماركس أن النظم الرأسمالية لا يمكن لها أن تعمّ ولا أن تبقى بدون أن تخلق أسباباً للبطالة وتدفع بالعاطلين عن العمل إلى الانخراط في جيش احتياط نظامي من العمال يتم اللجوء إليه حسب الحاجة.

وبإسقاط هذه النظرية على دراسات الرحيل يكون المهاجرون الذين لم يهاجروا بعد هم جيش العمال الاحتياطي للدول الرأسمالية المتقدمة. وقد قام ماركس نفسه بدراسة استخدام بريطانيا للمهاجرين الإيرلنديين كجيش احتياط منخفض التكلفة وبلا حقوق سياسية لتغذية النظام الرأسمالي الذي تبنّته بريطانيا في القرن التاسع عشر. تبع ماركس في ذلك كثيرون من أتباع مدرسته من الباحثين في دراسات الرحيل وخلصت أبحاثهم إلى أن النظم الرأسمالية هي التي بنت جسور الهجرة بين الدول غير المتساوية في التنمية الاقتصادية لتتمكن المتقدمة منها من الوصول إلى اليد العاملة الرخيصة. وكما تتحكم الطبقة الغنية في مستويات الإنتاج فإنها تتحكم أيضاً في مستويات الهجرة، فتغلق الأبواب في فترات الركود وتفتحها في فترات النمو.

والواقع أنّ تطبيق نظرية جيش العمال الاحتياطي على دراسات الرحيل يعاني من ثغرات واضحة. فالنظرية الأصلية تفترض أن الطبقة الغنية تتعمّد إحداث ضغط على الطبقة العاملة عن طريق البطالة لإبقاء أجور العمّال منخفضة. هذه الممارسة يصعب تطبيقها على دراسات الرحيل عندما تكون تلك الطبقة العاملة في دولة أخرى خارج

نطاق التأثير السياسي والاقتصادي للدولة الغنية بطبقاتها المستفيدة. وبالتالي تفقد النظرية عند تطبيقها على دراسات الرحيل واحداً من أهم أسسها وهي استحداث البطالة عمداً في الكيان الاقتصادي بهدف خفض التكلفة وتجنب التقلبات المستقبلية في تكاليف الإنتاج بسبب نقص الأيدي العاملة.

كذلك تفترض النظرية أن البطالة تُستخدم كأداة لإبقاء الأجور منخفضة خدمةً لمصالح الطبقة الغنية التي تملك وسائل الإنتاج. ولكن البطالة بحدّ ذاتها تؤدي إلى إضعاف الطلب مما يضرّ بمصالح هذه الطبقة التي لا يفيدها انخفاض القدرات الشرائية لشريحة كبيرة من المجتمع. هذا يتحقق بازدياد مع تطور النظم الاقتصادية في الدول المتقدمة لتصبح أكثر اعتماداً على الاستهلاك المحليّ الذي تؤثر فيه البطالة سلبياً. كذلك فإن سوق العمالة – بمكونيها من المواطنين أو المهاجرين – أصبحت أكثر تنظيماً من حيث القوانين والتشريعات التي تحكم درجة تدفق المهاجرين وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع، وبالتالي تقلصت قدرة الطبقات الغنية المالكة لوسائل الإنتاج على التحكم بتدفقات المهاجرين لأن المعادلة أصبحت أكثر تعقيداً ولم تعد مستويات المهاجرين مرتبطة مباشرةً بمستويات الإنتاج.

مدرسة الاقتصاديات الجديدة

بعد المدرسة الهيكلية التاريخية تأتي مدرسة الاقتصاديات الجديدة لتشكّل المنافس الثاني للكلاسيكية الجديدة. وهي تحتل موقفاً وسطاً بين المدرستين العريقتين من حيث مستوى التحليل متناهي الجزئية في الكلاسيكية الجديدة (الفرد) ومتناهي الكلية في الهيلكية التاريخية (الشعب). فمستوى التحليل الرئيس في مدرسة الاقتصاديات الجديدة ليس الفرد وليس الشعب بل الوحدة المجتمعية (Social unit). والوحدة المجتمعية تمثلها العائلة النووية أو العائلة الواسعة أو المنزل أو الجماعة وغيرها. وقد انطلقت مدرسة الاقتصاديات الجديدة على شكل مجموعة من الانتقادات لكلٍّ من المدرستين الكبيرتين، ثم تحول كل انتقاد منها إلى نظرية مستقلة اجتمعت كلها فوق

قاعدة نظرية عامة وهي اختيار الوحدة المجتمعة كمستوى تحليل.

وتأخذ الاقتصاديات الجديدة على كلٍّ من المدرستين السابقتين عجزهما عن تحديد الفرق بين من يرحل ومن يبقى. فعندما تطرح الكلاسيكية الجديدة مثلاً نظريةً تفيد بأن فارق الأجور يؤدي إلى الهجرة فإنها تعجز عن تفسير الحالات التي لم يهاجر فيها البعض رغم وجود هذا الفارق في الأجور وتحقق فرصة الهجرة. وعندما تذهب الهيكلية التاريخية إلى أن النهم الرأسمالي للعمالة الرخيصة يؤدي إلى الهجرة فإنها تعجز أيضاً عن تفسير الحالات التي لم يهاجر فيها كثيرٌ من العمالة الرخيصة في الدول الفقيرة إلى الدول الغنية رغم توفر الفرصة أيضاً. هذه الانتقادات أثارت فضول الباحثين من علماء الاجتماع تحديداً وحدت بهم إلى افتراض أن العوامل الفردية وحدها غير كافية لتفسير سلوك الهجرة مثلما أن الظروف السياسية والاقتصادية والتنموية العامة غير كافية كذلك. ولذلك انطلقوا في رحلة بحث بين هذين الحدين عن ظروف اجتماعية تؤثر في قرار الرحيل وتؤدي إلى تفسيرات أكثر دقة. إذ أن الاقتصاديات الجديدة ترى أن قدرات التنظير في المدرستين السابقتين قاصرة على تحديد حجم واتجاه الكتلة المهاجرة دون تحديد العوامل السلوكية المحرضة على رحيل الفرد[1].

إضافةً إلى ذلك تنتقد مدرسة النظريات الجديدة سابقتيها على إسقاطهما عوامل هامة من الاعتبار في تنظيرهما للرحيل. ففارق الأجور يؤدي إلى الهجرة مثلما يؤدي إليها الاستقطاب الرأسمالي للعمالة... لكن ماذا عن احتمالية الحصول على وظيفة فعلياً بعد الهجرة؟[2] وماذا عن دور أسواق المال في التأثير على معدّلات الهجرة؟[3] وماذا عن العلاقات الاجتماعية المعيقة أو المحفزة على الرحيل؟ وماذا عن قدرات الفرد وخبراته في تحديد مساره في الرحيل؟ هكذا بدأت مدرسة الاقتصاديات الجديدة تنظيرها بتعقب ثغرات المدرستين السابقتين في محاولة سدّها بنظريات الاقتصاد والاجتماع

1 Porter, A., "Determinants of the brain drain", *International Migration review*, 10, 1976, pp. 489-508.

2 Westerlund, O., "Employment Opportunities, Wages and International Migration in Sweden 1970–1989", *Journal of Regional Science*, 37(1), 1997, pp. 55-73.

3 Morrison, A. R., "Capital Market Imperfections, Labor Market Disequilibrium and Migration: A Theoretical and Empirical Analysis", *Economic Inquiry*, 32(2), 1994, pp. 290-302.

والفلسفة والعلوم الأخرى. وشيئاً فشيئاً اجتمعت هذه النظريات وتحولت إلى مدرسة مستقلة ذات قوام نظريّ واضح ذي مستوى تحليل مبتكر هو الوحدة المجتمعية (Social unit). ويعدّ اختيار هذا المستوى من التحليل، الوحدة المجتمعية، أبرز ما قدمته هذه المدرسة لدراسات الرحيل. وذلك لأنها وضعت دور العائلة باعتبارها تصنع قرارها للرحيل بشكل مشترك تحت مجهر البحث لأول مرة.

بناءً على ذلك فإن التنظير للرحيل في مدرسة الاقتصاديات الجديدة ينطلق من فكرة عامة هي أن العائد على العائلة ككل، وليس على الفرد وحده، هو المعيار الأساسي للرحيل[1]. فالرحيل إذن منوطٌ بتحقق منفعة تتجاوز منفعة الفرد بل وقد تخالفها أحياناً. كما أنه مرهونٌ باستراتيجية عائلية معدّة سلفاً لا تنصاع لظروف الاقتصاد الكليّ فحسب بل قد تعاكسه أحياناً. هذه الاختراقات النظرية لكلٍّ ما أسست له المدرستان السابقتان في دراسات الرحيل هو الذي أنعش هذه الدراسات بعد فترة من السبات النظري. فالاقتصاديات الجديدة جاءت لتحرّض المدرستين السابقتين على إعادة النظر في بنائيهما النظريين فانتعشتا. كما جاءت لتربط بينهما بعد انفصال إيديولوجي بلغ أوجه في السبعينات الميلادية بسبب الجذور الفكرية لكل المدرستين وارتباطهما بالجدل الرأسمالي/ الماركسي الواسع.

إضافةً إلى ذلك أسهمت الاقتصاديات الجديدة في تقديم عدة مفاهيم نظرية جديدة لدراسات الرحيل مثل مفهوم الحرمان النسبي (Relative deprivation) الذي يرى أن دافع المهاجر للرحيل ليس بسبب شعوره المطلق بالحرمان من فوائد الهجرة بل شعوره النسبي به عندما يرى ما تحقق لمهاجرين سابقين في النطاق الاجتماعي الذي يميل لأن يقارن نفسه به مثل الحيّ أو القرية أو الطبقة الاجتماعية[2]. كما دعت الاقتصاديات الجديدة إلى أخذ أسواق أخرى في الاعتبار غير سوق العمل مثل أسواق المال والائتمان والتأمين وغيرها بوصفها مؤثرة بشكل مباشر في مدخول العائلة التي تحتاج إلى مثل هذه الأسواق لتحقق مآربها الاقتصادية من أنشطتها. كما أن أشهر النماذج النظرية في هذه المدرسة هو نماذج رأس المال البشري (Human

1 Mincer, J., "Family Migration Decisions", *Journal of Political Economy*, 86(5), 1978, pp. 749-773.

٢ يناقش الباب التالي مفهوم الحرمان النسبي بتوسع أكبر.

capital models) التي تحاول استقراء أثر مجموعة المهارات والقدرات والخبرات التي يمتلكها الفرد في قراره للرحيل وتنظر إلى قرار الرحيل بوصفه استثماراً في رأس المال البشري ينتظر عوائد مستقبلية.

بشكل عام قامت الاقتصاديات الجديدة بإدراج عوامل عدة مؤثرة في سلوك الرحيل لم تأخذها المدرستان السابقتان في الاعتبار. وبالتالي عملت على توسيع عملية صناعة القرار ودراستها بوصفها عملية أكثر تعقيداً من النماذج المبسّطة ذات العوامل المحدودة التي وصفتها المدرستان السابقتان[1]. أغلب هذه العوامل لم يأتِ متجاوزاً لمستويات تحليل المدرستين السابقتين بل فيما بينها. ولهذا شاع لدى بعض الباحثين تصنيف الاقتصاديات الجديدة من حيث مستوى التحليل إلى ما أسموه المستوى الوسطيّ (Meso-level)، والذي يقع بين المستوى الكليّ (Macro-level) الذي تميل إليه الهيكلية التاريخية، والمستوى الجزئي (Micro-level) الذي تميل إليه الكلاسيكية الجديدة.

ويعدّ عالم الاقتصاد البولندي أودد ستارك أحد أشهر روّاد مدرسة الاقتصاديات الجديدة. وهو الذي منحها اسمها في ورقة بحثية مشتركة نشرها مع الاقتصادي الأمريكي ديفيد بلوم عام ١٩٨٥[2]. وفيها تحدثا معاً عن جملة النظريات التي تشكل ما أسمياه "واجهة أبحاث جديدة لدراسات الرحيل" مسلّطين الضوء على القواعد النظرية المشتركة بينها في محاولة لتوضيح الهيكل النظري المستقل للاقتصاديات الجديدة عن المدارس السابقة. هكذا ناقشت ورقتهما الأولية تلك كلاً من الفصل الضروري بين نظريات الهجرة ونظريات التجارة باعتبار أن سوق العمل يختلف عن الأسواق التجارية من حيث أن مكوناته هي بشرٌ أصحاب خيار وسلوك لا يمكن مقارنتهم بالبضائع. ففي سوق العمل تنتقل العمالة من سوق لآخر وفق اختيارهم وتبعاً لسلوك بشري تؤثر فيه عوامل كثيرة. أما في الأسواق التجارية فإن البضائع تنتقل من سوق لآخر كما تقتضيه حسابات تجارية يضعها مُلاّك تلك البضائع.

1 Hagen-Zanker, J., "Why do people migrate? A review of the theoretical literature", Maastrcht Graduate School of Governance, Working Paper No. 28197, 2008.

2 Stark, O. & Bloom, D. E., "The New Economics of Labor Migration", *The American Economic Review*, 75(2), 1985, pp. 173-178.

وكذلك أدخل أودد ستارك وديفيد بلوم مفهوم النسبية على دراسات الرحيل في ورقتهما تلك عندما طرحا مفهوم الحرمان النسبي الذي يؤثر على سلوك الرحيل أكثر من الحرمان الحقيقي نفسه. وحول ذلك يتحدث الباحثان كيف أن المهاجر لا يهاجر فحسب بدافع شعوره بالحرمان النسبي إزاء من يقارن نفسه بهم بل ربما يهاجر من أجل أن ينضمّ إلى مجموعة مقارنة أخرى يسعه فيها أن يشعر بحرمان أقل. أيضاً ناقش الباحثان الدور التقابلي لما يملكه المهاجر من مهارات وقدرات وما يعرفه سوق العمل في بلد الهجرة عن هذه القدرات وفقاً لتدفق المعلومات الممكن، وما لتلك العلاقة التقابلية من أثر على تحديد أجور العمالة الوافدة من كل بلد باعتبارها مجموعة متجانسة القدرات، وهو الشأن الذي نشهده في دول عديدة، كدول الخليج مثلاً، من تفاوت في أجور العمالة تبعاً للجنسية وما لذلك من تبعات على تدفق المهاجرين كعمالة مؤقتة ونسبهم في كل دولة. كذلك طرحت الورقة العلاقة التعاقدية بين أفراد العائلة المهاجرين ومن خلّفوه وراءهم وكيف تؤثر هذه العلاقة على قرار الرحيل وسلوكه وتبعاته. وفي قلب هذه العلاقة يقع مفهوم "المخاطرة" (Risk) بوصفه دافع التخطيط الاستراتيجي لدى العائلة لاستغلال الهجرة كأداة لتخفيف احتمالات الخطر والتعويض عنه حال وقوعه.

هكذا انطلقت مدرسة الاقتصاديات الجديدة من منطلقات عدة محاولةً تعميق فهمنا للرحيل وتتبّع الحالات المختلفة التي فشلت النظريات السابقة في تفسيرها وأسقطتها من حسبانها. وقد أثـْرَت نظرياتها دراسات الرحيل بشكل كبير وعقدت ما يشبه المصالحة النظرية بين المدرستين العتيدتين باعتبار الوحدة المجتمعية كياناً يتأثر بالعوامل التي تتبنّاها كلٌّ منهما معاً. إلا أن هذا ليس رأي الجميع على كل حال. فالبعض يرى أنه رغم كل هذا النشاط النظري لمدرسة الاقتصاديات الجديدة فإن تأثيرها في دراسات الرحيل جاء محدوداً باعتبار أنها اتّكأت على البناء النظري للكلاسيكية الجديدة. وبالتالي فهي ليست إلا مجموعة من المحاولات لتصحيح أخطائها وليست مدرسة نظرية مستقلة[1]. ورأى باحثون آخرون أن نماذج رأس المال البشري (أشهر نماذج مدرسة الاقتصاديات الجديدة) ليست إلا تنظيماً مختلفاً لاقتصاديات الهجرة

1 Abreu, A., "The New Economics of Labor Migration: Beware of Neoclassicals Bearing Gifts", *Forum for Social Economics*, 41(1), 2012.

المطروحة في الكلاسيكية الجديدة[1].

كما رأى باحثون آخرون صعوبة إسقاط نظرية المنفعة الشخصية التي قامت عليها الكلاسيكية الجديدة على غير الفرد مما يعني أن اقتراح الاقتصاديات الجديدة إسقاطها على الوحدة المجتمعية (مثل: العائلة) إشكاليٌّ. وقد عدّد عالم الاجتماع الألماني توماس فيست ثلاث إشكاليات رئيسة تنتج عن هذا الإسقاط. الأولى، أنها تهمل العلاقات بين أطراف الوحدة المجتمعية نفسها. الثانية، أنها تهمل بعض الخصائص المميزة للوحدة المجتمعية. الثالثة، التوجه المستقبلي لدى منظّري الاختيار العقلاني (Rational choice). وبشكل عام رأى عالم الاجتماع الأمريكي دوغلاس ماسي أنه رغم توصل نظريات الكلاسيكية الجديدة والاقتصاديات الجديدة إلى نتائج مختلفة إلا أن كلتاهما تنظران إلى دراسات الرحيل من زاوية جزئية (Micro-level) ولا تختلفان عن بعضهما سوى في مستويات التحليل ونوعية الفوائد المتوخاة من الرحيل وسياقه وشقّه الاجتماعي[2].

النظريات المستقلة

بعيداً عن المدارس الثلاث الكبرى للرحيل ولدت نظريات مستقلة أخرى لا ترتبط بالقواعد النظرية التي بنيت عليها هذه المدارس. أغلب هذه النظريات المستقلة جاءت من علوم أخرى غير علمَي الاقتصاد والاجتماع ولربما كان هذا سبب استقلاليتها عن القواعد النظرية للمدارس التي استمدتها أصلاً من امتدادات نظرية في عمق هذين العلمين. ولعل الإرث النظري الكبير الذي جاءت نظريات المدارس الثلاث الكبرى محملةً به هو ما أسهم في شيوع هذه النظريات وتبوُّئها

1 Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

2 Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. & Taylor, J. E., "Theories of international Migration: A Review and Appraisal", *Population and Development Review*, 19(3), 1993, pp. 431-466.

مكانتها البحثية العالية في دراسات الرحيل على مدى عقود طويلة. إلا أن هذا لا يقلل من شأن النظريات المستقلة التي أجدها شخصياً قد جاءت متحررةً من القيود النظرية التي تفرضها عليها النظرية الأم. على سبيل المثال، لا تستطيع أي من نظريات الهيكلية التاريخية أن تتنكر للنظرية الماركسية الأم وإلا فقدت زخمها النظري واضطرت أن تبني كيانها النظري بحثاً بعد بحث على مدى سنوات من أجل أن تتمكن من تفسير الرحيل بنفس الفعالية التي فسّرته بها بقية نظريات المدرسة.

النظريات المستقلة إذن كسبت باستقلاليتها المرونة والألمعية الناتجتين من كونها نشأت وتطورت في منطقة لصيقة بالدراسات الإمبريقية (Emperical) للرحيل. هذا لا يعني أنها نشأت من فراغ بل اتكأت بشكل أو بآخر على امتدادات نظرية للعلوم التي جاءت منها. ولكن هذه الامتدادات تظل أقل هيمنةً من نظريات الاقتصاد الكبرى مثل الرأسمالية والماركسية وغيرها. أما ما خسرته هذه النظريات بسبب استقلاليتها فهو اضطرارها أحياناً لتنكّب طريقٍ أطول من أجل إكمال قاعدتها النظرية التي تخوّلها أن تنافس التفسيرات الشائعة للرحيل في المدارس الكبرى. وقد نجحت بعض هذه النظريات في ذلك بشكلٍ فذّ، واستطاعت أن تؤسّس مسارات بحثية نشطة في دراسات الرحيل. أبرز هذه النظريات هي:

نظرية نُظُم الهجرة (Migration systems theory):

طرحها عالم الجغرافيا النيجيري أكين موبوقونجي عام ١٩٧٠[1]. وتصوِّر هذه النظرية الرحيل باعتباره نظاماً يتكون من مجموعة من البلدان ترتبط فيما بينها بتيارات من الراحلين والعائدين والبضائع والخدمات والمعلومات مما يسهّل الرحيل. ولعل جوهر نظرية موبوقونجي يكمن في أنها أول نظرية تبحث في الرحيل بوصفه (نظاماً) وليس حالة أو سلوكاً أو نتيجة. وهو أول من وصف الهجرة بذلك ودرسها من هذه الزاوية المبتكرة. فبعد أن كانت الهجرة في النظريات السابقة سلوكاً بشريّاً يؤثر ويتأثر بأنظمة

1 Mabogunje, A. L., "Systems approach to a theory of rural-urban migration", *Geographical analysis*, 2(1), 1970, pp. 1-18.

اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة أصبحت الهجرة هي النظام نفسه بينما تعمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة كمكونات لهذا النظام تعيق أو تسهّل من دورانه وفاعليته.

وفي وسط هذا النظام وضع موبوقونجي أهميةً عالية لدور التغذية الرجعية (Feedback) في التأثير على الرحيل وذلك بتغذيتها نظام الهجرة بالمعلومات التي تؤدي إلى استمرارية النظام وإعادة تشكيله. هذه المعلومات تدور غالباً حول مآلات الهجرة وأحوال المهاجرين الأولين وتنتقل عبر مكونات النظام إلى حيث المهاجرين المحتملين فتسهل من هجرتهم. وقد طرح موقوبونجي نظريته تلك في محاولته لتحليل الرحيل بين القرية والمدينة تحديداً. غير أن باحثين آخرين رأوا أن النظرية قابلة للتطبيق على الرحيل من دولة إلى أخرى مثل عالمي الاجتماع الهنغاري جوزيف بوركز والكوبيّ اليخاندرو بورتيس اللذين طرحا ذلك في ورقة بحث مشتركة عام ١٩٨٧ تحدثا فيها عن رفضهما اعتبار الرحيل من دولة إلى أخرى نتيجةً مبسّطة لعوامل الطرد والجذب. ولو كان الأمر كذلك لكانت تيارات المهاجرين الأكثر كثافةً هي تلك التي ما بين أفريقيا (القارة ذات عوامل الطرد الأكثر) وأوروبا وأمريكا الشمالية (حيث عوامل الجذب الأكثر). بدلاً من ذلك يرى الباحثان أن الرحيل المعاصر بين الدول هو حدثٌ لا يقع بين دولتين بل بين مكوّنين من مكونات نظام الهجرة[1]. هكذا لا تكون الدول مجرد كينونات مستقلة ينتقل الناس بينها تبعاً للعوامل المحصورة داخل حدودها بل هي مكونات في نظام ينتقل الناس بينها تبعاً للتأثر الجمعي لكل مكونات هذا النظام معاً. هذه النظرية تفسّر لنا إذن لماذا لا تكون التيارات الأكثر كثافةً هي تلك التي ما بين أفريقيا وأوروبا؟ والجواب هو أن بقية مكونات نظام الهجرة تقلل من كثافة هذه التيارات مثل الثقافة والتأهيل والعوامل السياسية والاقتصادية واللوجستية.

أيضاً، قامت عالمة الاجتماع الأمريكية ماري كريتز عام ١٩٩٢ مع باحثين آخرين بتوسيع هذه الرؤية وطرحها في كتاب يشرح بالتفصيل آليات التعالق بين

1 Portes, A. and Böröcz, J., "Contemporary Immigration: Theoretical Perspectives on Its Determinants and Modes of Incorporation", *International Migration Review*, 23(3), 1987.

مكونات النظام العالمي فيما يتعلق بالهجرة[1]. وفي الكتاب أوضحت كيف أن قوى العرض والطلب وحدها لا يمكن أن تتنبأ بسلوك الهجرة واتجاهاتها وحجمها في ظل ازدياد القيود التي تفرضها الدول المستقبلة للمهاجرين على الهجرة. وضربت مثالاً على ذلك دولة اليابان التي يعاني نظامها الاقتصادي الآن من تناقص السكان ونقص اليد العاملة مما يجعل فتح الأبواب للمهاجرين مطلباً ملحّاً لتحقيق النمو الاقتصادي. رغم ذلك تعدّ اليابان من أقلّ الدول استقبالاً للمهاجرين من بين الدول المتقدمة وذلك بسبب تمسّك المجتمع الياباني بثقافته كمعيار أساس وليس الاقتصاد ولا السياسة. هكذا جاء المكون الثقافي، أحد مكونات نظم العالم، كعائق لعملية الهجرة رغم كون الوضع الاقتصادي، كمكون آخر في نظم العالم، يدفع بذلك الاتجاه.

مصادمات بين الجالية الكورية المهاجرة في اليابان وبين جماعات يابانية معادية للمهاجرين في طوكيو عام 2013.
(المصدر: صحيفة جابان نيوز)

وفي حقيقة الأمر إن ما تشهده البلدان المستقبلة للمهاجرين من تكتلات سكانية في مناطق جغرافية معينة هو دليل آخر على أن الهجرة ليست مدفوعة بالفرص الوظيفية وفوارق الأجور فقط وإلا لأمكننا بسهولة تعقب هذه التكتلات السكانية والتنبؤ بها بناءً على بيانات اقتصادية مبسطة. لماذا يتركز مهاجرو أمريكا الجنوبية في الولايات

1 Kritz, M., Lim L., Zlotnik H, *International Migration System: A Global Approach*, Oxford: Clarendon Press, 1992.

الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية رغم تساوي فرص العمل في جميع الولايات حسب القانون؟ هذا يعني أن معيار المهاجر في اختيار وجهته ليس محكوماً بالأجر والعمل فقط بل بمكونات النظام الذي أدّى إلى هجرته في الأساس. وعليه فإن بعض الأبحاث ترى أن نظم الهجرة هي المسؤولة في المقام الأول عن تخصص بعض المهاجرين من دول بعينها في الهجرة إلى دول بعينها تحديداً[1] بل واتخاذهم مهناً معينة أيضاً يشتهرون بها دون غيرهم من المهاجرين لأن نظام الهجرة يسعى فيما يسعى إليه إلى تيسير فرص عمل للمهاجر الجديد، وبالتالي فإن المنخرطين في ذات النظام يجدون أنفسهم في نهاية المطاف في مواجهة الخيارات الوظيفية التي أتاحها النظام لهم.

ما يميز نظرية نظم العالم أن شواهدها تزداد مع الزمن ولا تنقص. هذا ما يجعلها نظرية معاصرة بامتياز وتستشرف آفاقاً مستقبلية. فالعولمة في ازدياد وتيرتها تقوم كل يوم بإضافة مكونات جديدة إلى نظم العالم سواءً كانت هذه المكونات دولاً انضمت إلى النظام العولمي الجديد وأصبحت أكثر انفتاحاً عليه، أو قوانينَ دولية وأحوالاً اقتصادية وعلاقات سياسية وظروفاً بيئية ومستجدات تقنية أو غير ذلك. كما أن القيود التي تستمر الدول المستقبلة للمهاجرين في تقييد تدفق المهاجرين من خلالها تجعل حاجة المهاجر إلى مساعدة النظام في تخطّي تلك القيود أكبر مما يزيد من اعتماده عليه فيزداد النظام بذلك قوةً وفعاليةً بسبب ما تكتسبه مكوناته من تغذية رجعية أعلى وعوائد أكبر بسبب زيادة تيارات المهاجرين التي تمرّ عبر النظام من بلد إلى بلد. وبطبيعة الحال فإن هذه النظرية مصمَّمة بحيث تكون قادرة على استيعاب أي مكونات جديدة في النظام تحت مظلتها النظرية.

نظرية الشبكة للهجرة (The network theory of migration):

وهي الفرع السوسيولوجي لنظرية الشبكة التي تمتد تطبيقاتها لعشرات العلوم الأخرى من الفيزياء حتى علوم الحاسبات. وقد تشكلت هذه النظرية بناءً على جهود نظرية

1 Haas, H. D., "Migration and Development: A Theoretical Perspective", *International Migration Review*, 44 (1), 2010, pp. 227-264.

موزعة بين عدة باحثين تطرقوا إليها في دراساتهم حتى تشكلت النظرية تدريجياً. أهمهم هو عالم الاقتصاد الأمريكي دوغلاس ماسي وعالمة الاجتماع الكندية مونيكا بويد وغيرهما. وتتناول النظرية دور شبكات المهاجرين في تسهيل عمليات الهجرة. وتعرف كل شبكة من هذه الشبكات بأنها مجموعة من الروابط الشخصية والالتزامات التي تربط المهاجرين وغير المهاجرين ببعضهم البعض والتي تسهّل عملية الهجرة والاستقرار والتأقلم مع البلد الجديد.

تركّز نظرية الشبكة على استمرارية الهجرة أكثر من ابتدائها. ويرى دوغلاس ماسي أنه عندما تبلغ الشبكة حدّاً معيناً من النمو فإن الهجرة بين النقطتين اللتين تربط بينهما الشبكة تصبح ذاتية الديمومة بسبب اكتمال البناء الاجتماعي الذي من شأنه أن يحمي عملية الهجرة ويدعم استمراريتها[1]. وتزداد الشبكة فاعليةً مع كل مهاجر جديد. إذ أنه يتحول بمجرد هجرته من مهاجر إلى مصدر للدعم سواءً بالمعلومات أو المساعدات المادية والاجتماعية والمعنوية والعملية مما يسهل من عملية هجرة آخرين يتحولون بدورهم إلى مصادر أخرى للدعم.

وترى مونيكا بويد أن نظرية شبكة الهجرة تلعب دوراً كبيراً في توضيح العوامل السوسيولوجية المؤثرة في الرحيل بشكل لا تقوم به المدارس النظرية الكبرى. فالمدرسة الكلاسيكية الجديدة مثلاً تركّز على دور المنفعة الشخصية في صناعة قرار الهجرة محيدةً دور العلاقات الاجتماعية إلى حدٍّ كبير باستثناء الحالات التي تكون فيها هذه العلاقة الاجتماعية ذات تأثير على المنفعة الشخصية[2]. أما مدرسة الاقتصاديات الجديدة فإنها تجعل من العائلة محوراً لصناعة القرار والاشتراك في المنفعة وكأن أفراد العائلة مجبولون على هذه الطبيعة التشاركية في المنفعة دون الأخذ في الاعتبار حالات التفكك الأسري مثلاً أو ضعف الروابط بين أفراد العائلة أو حتى قلة احتياج أفراد العائلة لبعضهم البعض. بين هذا وذاك تأتي نظرية شبكة الهجرة لتمنح عامل المنفعة الشخصية دوره المؤثر في الهجرة مع التنويه

1 Massey, D., *International Migration in Comparative Perspective*, Washington, D.C.: Commission for the Study of International Migration and Co-operative Economic Developmen, 1989.

2 Boyd, M., "Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas", *International Migration Review*, 23(3), 1989, pp. 638670-.

بأن المهاجر قد يسعى أحياناً لتحقيق المنفعة الشخصية للآخرين بتقديم الدعم والمساعدة. وكذلك تمنح النظرية العوامل الاجتماعية دورها المؤثر في الهجرة مع التنويه بأن المنفعة الشخصية قد تكون هي الدافع وراء السعي إلى استفادة اللاحقين من السابقين أو العكس. فالمهاجر السابق أيضاً يمكن أن يستفيد من اللاحق بطرق كثيرة. فالكثير من المهاجرين الجدد يعملون في وظائف أصحابها هم مهاجرون سابقون من أبناء جلدتهم. وكذلك قد تكون المساعدة على الهجرة خدمة مدفوعة الثمن في أحيان كثيرة.

وتتشابه نظرية "الشبكة" مع نظرية "نظم العالم" السابقة إلا أن الثانية أكثر شمولاً. ويمكن القول إن نظرية الشبكة تشكّل مجموعة المكونات "الاجتماعية" في نظام الهجرة، وهو ما يسميه دوغلاس ماسي بالرصيد الاجتماعي[1] الذي يقوم المهاجر بالاعتماد عليه في تسهيل رحيله سواءً قبل أن يرحل أو بعد أن يصل. هذا الرصيد الاجتماعي هو الذي يربط هذه النظرية بنظرية رأس المال البشريّ. إذ أن جملة علاقات المهاجر الاجتماعية (رصيده الاجتماعي) تعدّ جزءاً من رأس ماله البشري بالإضافة إلى خبراته ومهاراته وقدراته وغيرها.

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، فثمة زاوية أخرى ترتبط فيها نظرية رأس المال البشري بنظرية شبكة الهجرة. ذلك أن شبكات الهجرة تسهم بشكل أو بآخر في التقليل من الانتقائية في الرحيل. وهي التي يتسبب فيها رأس المال البشري بشكل أو بآخر. فالانتقائية تحدث عندما يكون الرحيل وفرصه وقراراته مقتصرة على رأس المال البشريّ. وبالتالي لا يهاجر من هذا البلد إلى ذلك سوى من يملك المهارات والقدرات المطلوبة في بلد الهجرة. يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تكدّس المهاجرين في مهن معينة مما يخلق تكتلات غير مرغوب فيها في البنية الاجتماعية لبلد الهجرة. ولكن شبكات الهجرة بتوفيرها الدعم والمساعدة لكل من يملك رصيداً اجتماعياً كافياً للدخول في الشبكة بغضّ النظر عن مهاراته وقدراته وخبراته يؤدي إلى تنويع مشارب المهاجرين والتخفيف من حدة الانتقائية

1 Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. & Taylor, J. E., "Theories of International Migration: A Review and Appraisal", *Population and Development Review*, 19(3), 1993, pp. 431-466.

التي يفرضها رأس المال البشريّ.

انتقد بعض الباحثين نظرية شبكة الهجرة بكونها، وإن استطاعت أن تثبت دور شبكات الهجرة في سلوك الرحيل، لا توضح بدقة العمليات التي تحدث داخل هذه الشبكة مما له تأثير على الرحيل. فالنظرية تفسّر لنا لماذا يستمر تدفق المهاجرين بين بلدين لأسباب اجتماعية بغضّ النظر عن العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها ولكنها لا تتعمق في تفسير الكيفية التي تتحقق بها هذه الاستمرارية. ورُبَّ مدافع عن النظرية يرى أن الإجابة عن هذا السؤال يتجاوز المساحة التي اعتزمت النظرية تغطّيتها من الأساس، ولا بدّ من إتاحة الفرصة لنظريات أخرى مكمّلة لها لتحليل العمليات الاجتماعية داخل شبكة الهجرة نفسها.

نظرية عتبة الإجهاد (Stress-threshold theory):

طرحها عالم الجغرافيا الأمريكي جوليان ولبيرت في دراستين نشرتا تباعاً عامَي ١٩٦٥ و١٩٦٦ ترى أن قرار الرحيل يتشكل كعلاقة بين مجموع احتياجات الأسرة وطبيعة المكان الذي تعيش فيه[1]. الطرف الأول من العلاقة يتغيّر مع مرور مراحل العمر وتشكّل تطلعات جديدة للأفراد بتطور مستوى تعليمهم أو قدراتهم. أما الطرف الثاني فيتغيّر تأثراً بشتى العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تجعل المكان أكثر أو أقل تلاؤماً مع متغيرات الطرف الأول. وكلما انخفض هذه التلاؤم ازداد الإجهاد (Stress) الواقع على الأسرة وصارت أقرب إلى الرحيل منها إلى المكوث حتى يبلغ هذا الإجهاد حداً معيناً (عتبة) يتحقق معه الرحيل فعلياً.

وبما أن قرار الرحيل هنا يصبح ردة فعل على الإجهاد المتحقق بسبب اتّساع الهوة بين الواقع والتطلعات فإن اتخاذه يكون بهدف التخفيف من حالة عدم الرضا أو بمعنى آخر إرضاء المنفعة (Utility satisfying) وليس تعظيم المنفعة (Utility maximization) التي ارتكزت عليها كل نظريات الكلاسيكية الجديدة. ولنتذكر أن تعظيم المنفعة كمرتكز نظري يفترض أنّ الفرد يتّخذ قراراته بعقلانية (Rational) في محاولة لتعظيم

1 Wolpert, J., "Behavioral aspects of the decision to migrate", *Papers in Regional Science*, 15(1), 1965, pp. 159-169.

منفعته، أما عندما يحاول إرضاء منفعته فحسب تحت وطأة الإجهاد فإن شرط العقلانية يصبح أقل احتمالاً، بل إن القرار برمته قد لا يكون عقلانياً البتة (Irrational).

هكذا تكون نظرية عتبة الإجهاد قد ناقضت الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة بشكل شامل تقريباً عندما أسقطت أهم أساسين نظريين لها وهما تعظيم المنفعة والعقلانية، واستبدلتهما بإرضاء المنفعة والعقلانية المحدودة (Bounded rationality). وهذا المفهوم الأخير، أعني العقلانية المحدودة، استقته النظرية من العالم الأمريكي الشهير هيربرت سايمون الذي طرحها عام ١٩٥٧[1] وحصل إثرها على جائزة نوبل للاقتصاد لعام ١٩٧٨م.

يبدو أكثر ما يميز هذه نظرية عتبة الإجهاد هي ديناميكيتها الدائمة مقارنةً بنظريات المدرستين الكلاسيكية الجديدة والهيكلية التاريخية. ففارق الأجور مثلاً أو تبعية الأطراف للمركز كلها حالات شبة ثابتة لا تتغير إلا بمرور عقود من الزمن وقد لا تتغير أبداً. هذا يجعل من نظريات الهجرة أشبه بحالات مستقرة معدودة بينما الواقع يرينا غير ذلك. أما نظرية عتبة الإجهاد فهي تربط بين علاقة الاحتياجات والتوقعات والرغبات والتطلعات لدى الفرد والأسرة وبين ظروف البيئة المختلفة. وكلا الطرفين يتغيران بوتيرة أسرع بكثير من فارق الأجور أو تبعية الأطراف للمركز مما يمنح النظرية سمةً ديناميكية عالية تبدو أقدر على استيعاب حالات الرحيل المتنوعة في العصر الحديث. فكلما اتّسع الفارق بين الطرف ازداد الإجهاد. غير أن زيادة الإجهاد في نظرية ولبيرت لا ترتبط مباشرةً بازدياد احتمالات الرحيل لأن عاملاً إضافياً أدخله ولبيرت على النظرية وهو القدرة على تحمل الإجهاد والتي تختلف من شخصٍ لآخر[2].

ويفترض ولبيرت في هذه النظرية أن تحقق الإجهاد هو شرط للرحيل. وهذا الشرط يُضعف نظريته ويقلّل من شواهدها التطبيقية. فالرحيل قد ينشأ لظروف لا علاقة لها بضعف التلاؤم بين حاجات الأسرة وظروف البيئة بل بسبب سنوح فرصة لم تكن في

1 Simon, H., *Models of Man*, John Wiley, Presents mathematical models of human behaviour, 1957.

2 Wolpert, 1., "Migration as an adjustment to environmental stress", *Journal of Social Issues*, 22(4), 1966, pp. 92-102

الحسبان. ولكن النظرية يمكن أن تعود لتجادل بأن سنوح الفرصة يوسّع الهوة بين أحلام الفرد وواقعه مما يؤدي إلى نشوء الإجهاد المحرِّض على الرحيل. ولكن هذا الجدل أيضاً يمكن ردّه باعتبار أن النظرية لا تقوم على نزعة الفرد إلى تعظيم منفعته، كما هو الحال مع نظريات الكلاسيكية الجديدة، بل إلى إرضائها فحسب. وبالتالي فإن سنوح الفرصة هنا يأتي خارج افتراضات النظرية أصلاً باعتباره عامل جذب في نظرية يعتمد قوامها على عوامل الطرد.

كأغلب النظريات الجغرافية الأخرى ضمن دراسات الرحيل طُرحت هذه النظرية في سياق تفسير الرحيل داخل حدود المدينة. وقد كانت في الأصل معنية بظاهرة انتقال الأسرة من حيّ إلى آخر مع تغيير ظروف الأسرة والحيّ معاً وتغير العلاقة بين الطرفين. إلاّ أن العقد التالي لطرح هذه النظرية شهد محاولات تطبيقها على الرحيل بين المدن والدول مع بعض التغيرات في العوامل المؤثرة[1]. وقد اكتسبت هذه النظرية قدرتها على منافسة النظريات الكبرى التي سبقتها من قدرتها على الإجابة بشكل أفضل عن سؤال: "لماذا يقرر البعض البقاء رغم تحقق كل الظروف المحرِّضة على الرحيل مع قدرتهم عليه؟". والإجابة هي أن تحقق الإجهاد الفعليّ هو العامل الذي ينقص بقية النماذج النظرية السابقة. فالفارق في الظروف والأحوال بين البلدين هو شأن نسبيّ في نهاية المطاف يختلف من شخص إلى آخر.

خلاصة نظرية "عتبة الإجهاد" هو أن تحقق الإجهاد لدى الفرد أو الأسرة فعلاً يقدح زناد التفكير في الرحيل. أما ما بعد ذلك فقد اجتهدت نماذج نظرية تابعة في تفسيره. ويعمد أغلبها إلى تقسيم فعل الرحيل إلى مراحل تبدأ بالتفكير في الرحيل يليه البحث عن وجهات السفر المحتملة ثم اختيار أحدها. وقريباً من هذا المفهوم طرح عالما الاجتماع الأمريكيان جوردان دي يونق وجيمس فاوكت عام ١٩٨١ نهجاً نظرياً يعتمد على تقسيم مراحل الرحيل بعد وقوع الإجهاد إلى مرحلة اتخاذ القرار على أساس أن الرحيل سيحقق حيثيات، ثم مرحلة الرحيل نفسه على أساس أن الحيثيات ستحمل قيمة معاكسة للإجهاد المسبِّب للرحيل. وفي سبيل ذلك قاما بإعادة النظر في نموذج توقع القيمة (Value-expectancy model) واقترحا دمج المتغيرات الفردية

1 Speare, A., "Residential satisfaction as an intervening variable in residential mobility", *Demography*, 11(2), 1974, pp. 173-188.

والعائلية والمجتمعية في نموذج تكامليّ[1].

نظرية المنفعة العشوائية (Random utility theory):

وهي لعالمي الاقتصاد الأميركيين توم دومينيك ودانيال ماكفيدن[2] اللذين طرحاها في دراسة حلّلا فيها سلوك قوى الطلب على السفر في المناطق الحضرية عام ١٩٧٥[3]. والنظرية بشكل مبسَّط تطرح معادلة للتنبؤ بسلوك الفرد أخذاً بالاعتبار كلاً من الحالة العقلانية للفرد مقرونةً بكل مكوّن سلوكي أو بيئي يمكن أن يحيد بهذه الحالة العقلانية إلى خيار عشوائي. وقد شاعت هذه النظرية في دراسات اتخاذ القرار وتم تطبيقها في حقول بحثية عديدة حتى حصل دانيل ماكفيدن بموجبها على جائزة نوبل للاقتصاد عام ٢٠٠٠ بسبب ما أسهمت فيه النظرية من تطوير لعلوم ما يسمى بنمذجة الخيارات المنفصلة (Discrete choice modelling) وهو العلم الذي يدرس عملية اتخاذ القرار بين مجموعة من الخيارات في سياق معين.

ومن بين الحقول البحثية التي استعارت هذه النظرية كانت دراسات الرحيل وذلك على يد عالم الاقتصاد البريطاني إيان مولهو عام ١٩٨٦[4]. وقد رأى أن دراسات الرحيل بحاجة ملحة لهذه النظرية كونها تضع في اعتبارها لاتجانس الأفراد في خياراتهم ونهجهم في اتخاذ القرارات مما يساعد على فهم السياق المعقّد لقرارات الهجرة. ولنلاحظ أن هذا اللاتجانس لا يُذكر في نظريات المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي ترى أنه حيثما تحقق فارق أجور، مثلاً، فإن تدفق المهاجرين يصبح حتماً مقضياً. كذلك وقعت الهيكلية التاريخية في ذات الخطأ. أما مدرسة الاقتصاديات الجديدة فقد وضعت اعتبارات أكبر للخيارات الفردية ولكنها رغم ذلك ما زالت تنظّر للأفراد

1 Jong, G. D. and J. Fawcett, "Motivations for Migration: An Assessment and a Value-Expectancy Model", *Migration Decision Making*, G. D. Jong and R. Gardner, New York, Pergamon Press, 1981.

2 Domencich, T. & McFadden, D., *Urban Travel Demand: a behavioural analysis*, North Holland, Amsterdam, 1975.

3 Domencich, T. A., & McFadden, D., *Urban Travel Demand-A Behavioral Analysis* (No. Monograph), 1975.

4 Molho, I., "Theories of migration: a review", *Scottish Journal of Political Economy*, 33(4): 1986, pp. 396-419.

باعتبارهم كتلاً متجانسة لاسيما في نموذج رأس المال البشري.

عالم الاقتصاد الأمريكي دانيال ماكفيدن، إلى اليسار، يستلم جائزة نوبل للاقتصاد عام 2000 من ملك السويد.
(المصدر: الموقع الرسمي لجائزة نوبل).

يأتي طرح هذه النظرية ضمن محاولات مختلفة لتعديل وظيفة تعظيم المنفعة (Utility-maximization function) بحيث تصبح أكثر تركيزاً على دور الخطأ الناتج عن محدودية القدرات العقلانية للفرد في تفسير الاختلافات السلوكية بين الأفراد عندما يتعلق الأمر بالرحيل. فنظرية المنفعة العشوائية ترى أن كون سلوك المهاجرين يختلف بين مهاجر وآخر على أرض الواقع فإنّ هذا يجعل من الضروري إضافة مكوّن احتمالي في أي نموذج من نماذج صنع قرار الرحيل. ومن هنا تجد نظرية الاحتمالات التابعة لعلم الإحصاء باباً للدخول إلى دراسات الرحيل. إلاّ أن المشكلة في ذلك هو أنه عندما يتعلق الأمر بدراسات الرحيل فإن عدد الاحتمالات يصبح كبيراً إلى الحد الذي

يرى معه إيان مولهو، عالم الاقتصاد البريطاني، أنه يجعل المعادلة عرضةً لمشكلات نظرية وتطبيقية عديدة.

رغم هذا القصور في النظرية فإنها تظل في قصورها ذلك أقرب إلى محاكاة الواقع الذي يواجهه الفرد في قرار الرحيل بغزارة المعلومات وكثرة الاحتمالات وصعوبة الاختيارات. هكذا تصبح النظرية مجدية في تحديد درجة التعقيد التي تصاحب حالة الرحيل أكثر من جدواها في التنبؤ بسلوك الرحيل المصاحب لهذه الحالة. إلا أن هذا القصور لم يمنع النظرية من أن تشقّ طريقها في دراسات الرحيل وذلك بإعادة تطبيق معادلتها عدة مرات للتقليل من الخيارات التي تتفرّع أمام المهاجر مثل شجرة. على سبيل المثال، لنأخذ حالة فرد يحاول اتخاذ قرار بشأن الرحيل ونرتّب احتمالات هذا القرار بشكل شجريّ يبدأ بالسؤال الأول "أأرحل أم لا؟" ثم يتفرع من السؤال فرع الرحيل إلى سؤالٍ تالٍ "كيف؟" ثم سؤال يليه "إلى أين؟" ثم سؤال يليه "حتامَ؟"... وهكذا تستمر الشجرة في التفرّع ويتم تطبيق معادلة المنفعة العشوائية في كل فرع بشكل متكرر وعلى مجموعة محدودة من الاحتمالات يكون تطبيق النظرية معها ممكناً ومجدياً. وبطبيعة الحال فإن غزارة المعلومات المتوفرة للمهاجر أثناء صناعة القرار تؤثر بشكل مباشر في عدد الاحتمالات التي يضعها في حسبانه وبالتالي في عدد المرات التي يحتاج فيها إلى تطبيق معادلة المنفعة العشوائية ذهنياً.

نظرية الجاذبية الديموغرافية (Demographic gravitation theory):

وتمثل هذه النظرية إسهاماً مزدوجاً لعلمي الفيزياء والجغرافيا في دراسات الرحيل[1]، وهي للعالم الأمريكي جون كوينسي ستيورات الذي برغم كونه عالماً في فيزياء الفلك في الأساس إلى أنه أبدى في مراحل متقدمة من حياته اهتماماً بالعلوم الاجتماعية فاستنبط من قوانين الفيزياء نظرية الجاذبية (Gravity theory) ليطبقها على دراسات الرحيل وذلك بدمجه بين نظرية نيوتن في الفيزياء ونظرية السلوك المكاني في الجغرافيا.

1 Stewart, J. Q., "An inverse distance variation for certain social influences", *Science*, 93(2404), 1941, pp. 8990-.

تقول النظرية الفيزيائية إن قوة التجاذب بين أي جرمين تتناسب طردياً مع ازدياد الفارق بين حجميهما وعكسياً مع ازدياد المسافة بينهما. وبإسقاط هذا القانون الفيزيائي على دراسات الرحيل أمكن القول إن عدد المهاجرين بين دولتين يزيد بازدياد الفارق بين حجميهما ويقل بازدياد المسافة بينهما. وقد أثبت ستيوارت نظريته تلك بشواهد تطبيقية عديدة ربطت بشكل إيجابي بين التدفقات البشرية والأحجام المكانية وجعلت النظرية ترتقي سريعاً في حقل دراسات الرحيل. إلا أن الارتقاء في أي حقل علميّ يتطلب توازناً بين الدراسات النظرية والتطبيقية. وقد قصرت نظرية الجاذبية الديموغرافية عن التنظير الكافي لشواهدها التطبيقية فتعرضت للنقد المبني على خلوها من أي تفسير لعملية صنع قرار الرحيل نفسه لدى الأفراد.

لم يعد لنظرية الجاذبية الديموغرافية حضورٌ يُذكر في الدراسات الجديدة للرحيل لأسباب تتعلق بضعف قاعدتها النظرية واقتصارها على ملاحظة ارتباط تدفقات الرحيل بالكتل المكانية بينما تجاوزت النظريات الأخرى مرحلة الملاحظة وتعمقت بشكل أكبر في تفسير الظواهر الملحوظة وإطلاق نماذج نظرية ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية أعلى بكثير من نظرية الجاذبية الديموغرافية. إلا أن هذا القصور النظري قد لا يكون السبب الوحيد أمام تراجع حضور النظرية في دراسات الرحيل بل لأن نظريات أخرى تسلّمت منها زمام الفكرة وأعادت تشكيلها في سياقات أخرى. فمثلاً تبدو نظرية الشبكة (Network theory) مؤهلة لأن تكون المكمّل النظري للجاذبية الديموغرافية إذ أنها تفسر انجذاب المهاجرين إلى الكتل المكانية بكونها قد احتوت من قبل على أعداد كبيرة من المهاجرين الذي يجذبون آخرين بالديناميكيات التي طرحتها نظرية الشبكة. هكذا انصرفت الأنظار إلى النظريات الأقدر على تحليل قرارات الرحيل وتدفقاته من الجاذبية الديمغرافية.

نظرية التطور الانتقالي للرحيل (Mobility transition theory):

طرحها الجغرافيّ الأمريكي ويلبر زيلنسكي عام ١٩٧١. وتربط بين سلوك الرحيل

ومراحل التطور الديموغرافي للمجتمع[1]. قسّم زيلنسكي مراحل التطور الديموغرافي للمجتمع إلى خمس مراحل استخدم في تحديدها معيار قدرة المجتمع العلمية على التحكم في مستويات النمو السكاني (نسبة المواليد والوفيات) وهي: (١) مرحلة المجتمع التقليدي ما قبل الحداثة، (٢) مرحلة الانتقال الأول، (٣) مرحلة الانتقال المتأخر، (٤) المجتمع المتقدم، (٥) المجتمع فوق المتقدم. وبعد تعريف هذه المراحل قام زيلنسكي بربط كل مرحلة بسلوك عام للرحيل أثناءها. فمثلاً، في المرحلة الأولى يرحل الناس بشكل دائريّ ومحدود جداً وذلك لأن عدد الوفيات يوازن عدد المواليد، وبالتالي يكون النمو السكاني محدوداً وبطيئاً، مما يحدّ من الحاجة إلى الرحيل. أما في المرحلة الثانية فيتطور المجتمع علمياً إلى حدّ يتمكن فيه من تقليل عدد الوفيات لتحسّن الظروف الصحية، بينما يستمر معدل المواليد كما هو، فينتج عن ذلك زيادة سكانية، فتزداد الحاجة إلى الرحيل مما يغير من سلوك الناس فيه، فيرحلون بشكل أكبر مدفوعين بكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن ازدياد عدد السكان مثل قلة الموارد وضيق المكان وغيرها. أما في المرحلة الثالثة فيبدأ معدل الولادات في النقص تبعاً لتقدم المجتمع كما تشهد ذلك العديد من الدول المتقدمة. فيؤدي ذلك إلى رحيل أقل بسبب تزامن قلة السكان مع التقدم الاقتصادي وبالتالي توفر فرص عمل أكبر ومستوى معيشة أفضل. أما في المرحلة الرابعة فيزداد التناقص السكاني حتى يتحول إلى أزمة. ويبدأ المجتمع في التحول إلى مجتمع مستورد للعمالة. أما في المرحلة الخامسة التي لم يصل إليها أي مجتمع بعد فيتنبأ زيلنسكي بأن يكون سلوك الرحيل بين المدن الكبرى مع استمرار تدفق المهاجرين إلى المجتمع.

لم يكن زيلنسكي أول من طرح العلاقة بين مراحل تطور المجتمع ومعدلات الرحيل منه وإليه. فهذا الطرح موجود في نظرية التحديث (Modernaization theory) وما تفرع منها من نماذج نظرية حول الرحيل. إلا أن زيلنسكي قام بربطها بالمعيار الديموغرافي وقسّم المراحل بدقة لم يسبقه إليها أحد. إلا أن لهذه الدقة ثمناً؛ فقد تعرضت نظرية زيلنسكي لنقد مكثف اعتمد على شواهد تاريخية مستقاة في الغالب من المجتمعات الأوربية في العصور الوسطى شهدت حركة هجرة واسعة رغم أنها

1 Zelinsky, W., "The hypothesis of the mobility transition", *Geographical Review*, 61(2), 1971, pp. 219-249.

كانت تمثل ديموغرافياً المرحلة الأولى من تقسيم زيلنسكي والتي يفترض بها أن تشهد رحيلاً دائرياً محدوداً. أيضاً انتُقدت النظرية لأن الرحيل الدائري المحدود، الذي يفترض أن يقتصر على المرحلة الديموغرافية الأولى التي هي مرحلة المجتمع التقليدي ما قبل الحداثة، يشهد الآن حضوراً واسعاً في عالمنا المعاصر دون تفسير لذلك في ثنايا نظرية زيلنسكي.

على إثر هذه الانتقادات قام الجغرافي البريطاني رونالد سكيلدون بتطوير النظرية عام ١٩٩٠[1] إذ جعلها أكثر تعميماً حتى لا تقع في فخ الشواهد المناقضة لها. فسكيلدون يؤيد وجود رابط قوي بين المراحل الديموغرافية وسلوك الرحيل ولكنه يكتفي بالقول إن سلوك الرحيل في المراحل الأولى يكون أكثر بساطةً وينزع إلى كونه رحيلاً قصير المدى مسافةً وزماناً. وكلما تقدم المجتمع أصبح سلوك الرحيل يتراوح بين التعقيد والبساطة وقصر المدى وطوله. هكذا أخرج سكيلدون النظرية من مرمى النقد المبني على الشاهد التطبيقي وأعادها إلى سياق نظريّ متين يمكن الاعتماد عليه.

نظرية السببية التراكمية (Cumulative causation theory):

وهي نظرية عريقة الجذور. انتقلت عبر قرن من الزمان في دراسات التنمية الاقتصادية والاقتصاد المالي حتى وصلت إلى دراسات الرحيل في التسعينات الميلادية. وتعود جذورها إلى نظرية العملية التراكمية (Cumulative process) التي وضعها عالم الاقتصاد السويدي كنوت ويكسل عام ١٨٩٨[2] في معرض محاولته لتفسير التضخم الاقتصادي الناتج عن الفارق بين معدل الفوائد المالية ومعدل الفوائد العاديّة. إذ يرى ويكسل أن في كل نظام اقتصادي معدلين للفائدة وليس معدلاً واحداً. الأول هو المعدل العاديّ الذي هو ببساطة العائد المتوقع على الاستثمار وتحدده ظروف الاقتصاد والاستثمار والقطاع وغيرها من الظروف الخارجية. الثاني هو المعدل الماليّ الذي تضعه البنوك على قروضها وتحدده عوامل داخلية هي سياسة البنك نفسه. وبما أن معدل الفائدة

1 Skeldon, R., *Population mobility in developing countries: A reinterpretation*, London: Belhaven, 1990.

2 Wicksell, K., *Intrest and Prices: a study of the causes regulating the value of money*, Sentry Press, New York, NY, 1898.

المالي أقل من العاديّ غالباً فإن ذلك يؤدّي إلى تحفيز المستثمر على الاقتراض بغرض الاستثمار للاستفادة من الفارق. ويرى ويسكل أن هذا الفارق بين المعدلين يؤدي إلى ازدياد الطلب على النقد مما يخلق حافزاً لدى البنوك للاستجابة لهذه الزيادة في الطلب عن طريق توفير المال. ولا يكون توفير المال ممكناً إلى بالحصول على ودائع من الناس تغطّي قيمة ما سيقوم البنك بإقراضه للمستثمرين. ولكن بما أن الودائع التي يضعها الناس قابلة للسحب في أي وقت فإنها في الحقيقة لا تشكّل غطاءً حقيقياً للأموال التي يقرضها البنك. هكذا يكون البنك – بشكل أو بآخر – قد قام بطرح أموال غير مغطّاة في السوق مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي. وفي تلك النظرية شرح ويكسل كيف أن زيادة العرض النقدي في الاقتصاد هو سببٌ لتراكم المال المؤدّي إلى التضخم. وقد كانت نظريته تلك مدخلاً أساسياً في الاقتصاد الماليّ لدراسات التضخم التي كشفت الظروف التي يتم فيها تنمية المال بناءً على عوامل اقتصادية داخلية معتمدة على معدلات الفائدة وليس على عوامل خارجية معتمدة على الإنتاج الفعليّ، وهو ما أطلق عليه لاحقاً مسمّى "المال الباطنيّ" (Endogenous Money).

بعد ذلك قام عالم الاقتصاد السويدي أيضاً جنر ميردال، عام ١٩٥٧[1]، بتطبيق هذه النظرية على حقل التنمية الاقتصادية وطرح فيها كيف أن كل تغيّر اقتصادي يكون سبباً لسلسلة دائرية من التغيّرات الاجتماعية التي يعود أحدها ليكون بدوره سبباً لتكرار التغيّر الاقتصادي الأول. هكذا تتراكم التغيّرات السببية بتبادلية اقتصادية/ اجتماعية لتدعم استمرارية أبدية من التنمية الاقتصادية سواءً بالسلب أو الإيجاب.

ما يهمنا في هذا السياق هو تطبيق هذه النظرية على دراسات الرحيل. وقد حدث ذلك على يد عالم الاقتصاد الأمريكي دوغلاس ماسي الذي استعار هذه النظرية عام ١٩٩٠ مفترضاً أنه بغضّ النظر عن الأسباب الأوليّة وراء فعل الرحيل فإن هذه الأسباب تخلق ظروفاً وشروطاً تابعة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي تتحول إلى أسباب مستقلة للرحيل فيما بعد[2]. وبهذا يؤدي كل فعل من أفعال الرحيل إلى تبديل المحفزات

1 Myrdal, G., *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, London: University Paperbacks, Methuen, 1957.

2 Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. & Taylor, J. E., "Theories of International Migration: A Review and Appraisal", *Population and Development Review*, 19(3), 1993, pp. 431-466.

والقناعات بشكل يؤدي إلى مزيد منه. وقد قام ماسي بدمج هذه النظرية مع نظريات أخرى للرحيل مثل نموذج التكلفة- الفائدة (Cost-benefit model) الذي طرحه الاقتصاديّ الأمريكي لاري سجاستاد عام ١٩٦٢[1]، وذلك عندما افترض أن العوامل الاجتماعية في سياق الهجرة تؤدي إلى تخفيض كلفته على المهاجرين اللاحقين الذين ستؤدي هجرتهم أيضاً إلى تخفيض التكلفة أكثر على مَنْ بعدهم. وهذا واضح في التبادلية بين الظرفين الاجتماعي (الهجرة) والاقتصادي (التكلفة) التي تتسبّب في بعضها البعض بشكل تراكميّ كما تقول نظرية السببية التراكمية تماماً.

وحتى على المستوى الهيكلي للاقتصاد وجد ماسي مجالاً واسعاً لتطبيق النظرية. فعلى سبيل المثال استند ماسي على دراسات سابقة ترى أن نمو الطلب على الوظائف يؤدي إلى تزايد معدلات الهجرة ودراسات أخرى تؤكد أن تزايد تدفقات الهجرة تؤدي إلى نمو الطلب على الوظائف. وبالتالي جمع بين هذه الدراسات تحت مظلة السببية التراكمية. هكذا تبدو السببية التراكمية نظرية توافقية مفتوحة على النظريات الأخرى مما منحها شهرتها. لاسيما وهي تقف موقفاً وسطاً بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية معاً. وكذلك وهي تبدو مستعدةً لتزايد الحالة الديناميكية في الرحيل المعاصر وارتباط العوامل المؤثرة فيه ببعضها البعض مما يمنح النظرية قوةً في تفسير هذا الارتباط بمنحىً سببيّ.

جدلية التفاؤل والتشاؤم في نظريات الرحيل

إننا إذ نستعرض نظريات الرحيل بشكل شامل لا يفوتنا أن نلاحظ تلك القطبية الواضحة بين التفاؤل والتشاؤم فيما يتعلق بأثر الرحيل على التنمية الاقتصادية والمآلات التي تنتهي إليها أطراف عملية الهجرة من المهاجر وبلده الأم وبلده الجديد وذويه وأقرانه ووسيطه وغيرهم. وقد لعبت المدرستان الكبريان في دراسات الرحيل دوراً أساسياً في تكريس هذه القطبية. فالكلاسيكية الجديدة بتوجهها الرأسمالي تتفاءل بالرحيل

1 Sjaastad, L. A., "The costs and returns of human migration", *Journal of Political Economy*, Supplement on 'Investment in Human Beings', 70(5), 1962, pp. 80-93.

بوصفه مغذياً لوريد التنمية الاقتصادية في بلد الهجرة ومجدداً لدمائها في البلد الأم ووسيلةً لتنشيط التبادل التجاري بين دول العالم. أما الهيكلية التاريخية فتتوجّس من الرحيل ولا تراه سوى ذراع رأسماليٍّ يكرّس كل ما حذّرت الماركسية منه من تكدّس الثروات والفصل بين الطبقات وتغذية الأسس الهيكلية للفقر والتخلف الاقتصادي.

إلاّ أن هذه القطبية أيضاً ظهرت واضحةً خارج نطاق المدرستين مما يشير إلا أنّ الرحيل بوصفه فلسفةً اقتصادية واجتماعية يشكّل مساحةً من الجدل لا تتوقف. يبدو ذلك منطقياً إذا أخذنا في الاعتبار الآثار المتعددة التي يتركها الرحيل كسلوك بشري على جميع أطرافه. ومع تزايد معدلات الرحيل في الوقت الحاضر وتعدد الظروف والسياقات والأحوال المسببة له والمؤدية إليه تنوّعت معها هذه الآثار بين السلبي الإيجابي والمؤقت والدائم، فواجهت نظريات الرحيل القديمة والجديدة تحديات جديدة تتجلى في ما يواجهه المتشائم من مآلات إيجابية للرحيل وما يواجهه المتفائل من مآلات سلبية له.

والحقيقة أن الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية الرحيل لتظهر آثارها تجعل الأمر مثار تنبؤ ودراسات ناقصة تستبق ذلك أحياناً لأهداف غير أكاديمية. فدراسات الرحيل بشكل عام ظلت لأمدٍ طويل تُجرى لمصلحة المؤسسات الحكومية المعنية بالهجرة في الدول أو المنظمات الدولية التي يهمها أن تستمدّ من هذه الدراسات ما يعينها على صياغة قوانين الهجرة وملحقاتها. وبالتالي فإن هذه الدراسات تهدف إلى تقديم توصيات عاجلة للجهة الممولة للبحث ولا تُتاح الفرصة للباحثين بإجراء دراسات طويلة المدى (Longitudinal Studies) تسمح بفحص آثار الرحيل بدقة على أطرافه.

إضافةً إلى ذلك، فإن هذه الآثار – سلبية كانت أو إيجابية – يصعب تحديد المتسبب فيها بدقة. فحتى لو ظهرت هذه الآثار متزامنةً مع عملية الرحيل فربما يصحّ القول إنّ الرحيل وآثاره كلاهما كان نتيجة لمسببٍّ آخر. مثال ذلك عندما يتشاءم أصحاب نظرية استنزاف العقول (Brain drain theory) من الرحيل لما يسبّبه من نقص العقول في البلد الأم فإنه يصعب عليهم إثبات أن الرحيل بالفعل هو المتسبّب الرئيس في هذا النقص وليس عاملاً هيكلياً كضعف التنمية أو نقص الوظائف. وهما عاملان يمنعان البلد الأم من الاستفادة من العقول حتى لو بقيت في البلد.

نظرة أخرى على نظريات الرحيل من منظاري التفاؤل والتشاؤم تجعلنا نلاحظ

بوضوح أن الأفق الذي يتم تشريح الرحيل فيه محدود في أغلب الدراسات. إذ أنها تفتقر إلى ملحق إضافي يتم فيه مقارنة السيناريوهات المحتملة في حالة عدم حدوث الرحيل. على سبيل المثال تذهب نظرية جيش العمال الاحتياطي إلى أن الرحيل هو محاولة رأسمالية لصناعة بطالة متعمدة في بلد الإنتاج تخوّل رأس المال من الحصول على عمالة رخيصة متى ارتفعت معدلات الإنتاج في أي لحظة. وقفت النظرية عند هذا الحد من التحليل دون أن تتجاوزه إلى أسئلة حيثية مثل: ماذا لو لم يتمكن رأس المال من صناعة هذه البطالة إما لعجزه عن جذب المهاجرين أو لتوفر فرص عمل تفوق عدد المهاجرين أنفسهم؟ في السيناريو الأول قد يؤدي ذلك إلى إجبار رأس المال على رفع مستويات الكفاءة الإنتاجية وبالتالي تحقيق معدلات ربحية أعلى بعمالة أقل مما يتعارض مع الافتراض الأساسي لنظرية جيش العمال الاحتياطي وهي توفير عدد كبير من العمالة الرخيصة. أما في السيناريو الثاني، فإن توفر عدد كبير من الأيدي العاملة في بلد صناعيّ منتج قد يشجّع على قيام صناعات أخرى جديدة مما يتنافى أيضاً مع افتراض أساس من افتراضات النظرية وهو صناعة بطالة مقصودة. إذ أن تنشيط القطاع الصناعي بأيدٍ عاملة يؤدي إلى رفع تكلفة اليد العاملة تدريجياً وهو ما نلاحظ حدوثه الآن في الصين مثلاً عاماً بعد عام.

هكذا يقودنا مزيد من التحليل لجدلية التفاؤل والتشاؤم إلى ملاحظة العامل الإيديولوجي القطبي الذي لا يمكن تجاهله وهو يحضر بقوة في دراسات الرحيل طيلة قرنين من الزمان. فبغضّ النظر عن قوة الأدلة التي تطرحها الدراسات المتنوعة يظل بعض الباحثين موالين للمدرسة النظرية التي ينتمون إليها مكرّسين جهودهم لتحويل منطلقاتها إلى مسلّمات نظرية. وهذا كله لا بأس به شرط ألاّ يتجاهل التغيرات الواضحة في الاقتصاد العالمي عاماً بعد عام وحيثياته السياسية والثقافية والاجتماعية. إن أتباع مدرسة الكلاسيكية الجديدة يظلّون دائماً ينظرون إلى الرحيل بوصفه حالة وظيفية (Functional) تؤدي وظيفة هامة في مصنع الاقتصاد العالمي، بينما يظل أتباع المدرسة الهيكلية التاريخية ينظرون إليه بوصفه حالة هيكلية (Structural) تكرّس ثباتاً مقصوداً في الاقتصاد العالمي يُبقي الغني غنياً والفقير فقيراً.

وعلى هذا المنوال تظل القطبية النظرية هنا حاضرة ببعدها الإيديولوجي الواضح.

فالرحيل عملية تحديث (Modernization) للمجتمعات في البلد الأم (بسبب الجسر الفكري والمادي الذي يُبنى بين البلدين عن طريق شبكات الهجرة) وبلد الهجرة (عن طريق حقن دماء ثقافية واجتماعية وعرقية جديدة في المجتمع) على حدٍّ سواء من وجهة نظر المتفائلين به، بينما هو عملية تفسخ اجتماعي (Disintegration) من وجهة نظر المتشائمين منه يؤدي إلى تفكيك العلاقات الاجتماعية في البلد الأم وتمكين السيطرة الثقافية فيه. كما يؤدي إلى خلق طبقات اجتماعية في بلد الهجرة المؤهل سلفاً بسبب رأسماليته إلى تصنيف الناس حسب مستوياتهم الاقتصادية بالإضافة إلى المشكلات الثقافية التي يجلبها المهاجرون معهم كما نلاحظ ذلك حالياً في دول أوروبية كثيرة تواجه صعوبات كبيرة في دمج المهاجرين ثقافياً في مجتمعاتهم الجديدة.

أحد أبرز مظاهر هذه الجدلية ظهرت على مشهد دراسات الرحيل مع تزايد الاهتمام البحثي بأثر حوالات المهاجرين المالية للبلد الأم. حيث أعادت هذه الدراسات الأضواء إلى نظرية اتجاه تدفق الأموال وهل هو (شمال - جنوب) أم العكس. ففي العهود الاستعمارية التي كانت الأموال فيها تتدفق من الجنوب إلى الشمال في صفة ثروات منهوبة، وفي العهود الحالية شكلت الحوالات المالية من المهاجرين تدفقاً عكسياً للأموال من الشمال إلى الجنوب. وبطبيعة الحال فإن جهتي الشمال والجنوب هنا هما جهتان رمزيتان والمقصود بهما هو البعد الاقتصادي. هنا يرى أتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الرحيل عكس اتجاه تدفق الأموال بشكل عادل من شأنه أن يفيد الدول المصدّرة للعمالة ويجعلها تعتمد على هذه الحوالات كمصدر قوميّ للدخل كما هو الحال في الفلبين التي تشكّل حوالات مهاجريها المتدفقة من الخارج ما يقارب ٩% من دخلها القوميّ[1]. ولكن يظل أتباع المدرسة الهيكلية التاريخية على يقين أن هذا التدفق المادي من الحوالات شكليٌّ فقط. وهو تدفق يشجّع على الاستهلاك وليس على الاستثمار. وأن اتجاه تدفق الأموال ما زال من الجنوب إلى الشمال على شكل عقول مهاجرة وفرص ضائعة وضرائب مفقودة لا يمكن أن تعوّض عنها الحوالات المالية بأي شكل من الأشكال. تفنّد هذه الرؤية الكثير من الدراسات التي كشفت أن أموال

1 Asis, M. M.B., "Caring for the World: Filipino Domestic Workers Gone Global", In *Asian Women as Transnational Domestic Workers*, Edited by Shirlena Huang, Brenda Yeoh and Noor Abdul Rahman, Singapore: Marshall and Cavendish Academic, 2005, pp 21-53.

الحوالات تتحول إلى استثمارات زراعية وتجارية بسيطة يقوم عليها أود العائلة. ولكن أيضاً دعمتها دراسات أخرى تشير إلى عوائل اعتمدت بشكل كليّ على هذه الحوالات وتوقفت عن القيام بأي عمل منتج آخر كالزراعة مثلاً.

على ضوء ما سبق يمكننا أن نعرف سلفاً وجهة نظر المدرستين حول نظرية استنزاف العقول (Brain drain) التي تمّ تفنيدها بنظرية اكتساب العقول (Brain gain). ويمكن أيضاً أن نلمس عن قرب صعوبة صياغة رأي موضوعي يميل إلى أيٍّ من النظريتين. فللوهلة الأولى نتخيل آلاف المهاجرين من أطباء ومهندسين وعلماء وهم يفدون زرافات ووحداناً من الدول المصدّرة للمهاجرين إلى الدول المستقبلة. وفي ذلك حالة استنزاف واضحة لهذه العقول. ولكن لوهلة أخرى نقف أمام حالات كثيرة من الهجرة العكسية التي يمارسها بعض المهاجرين الذي تركوا بلدانهم طلاباً بدون أي مهارات أو خبرات ثم عادوا إليها وقد اكتسبوا مهارات وخبرات لم يكن لهم أن يكتسبوها لو لم يرحلوا. وفي ذلك حالة اكتساب واضحة لهذه العقول التي تمّ صقلها في الخارج لمصلحة البلد الأم.

ويمكننا أيضاً أن نعرف رأي المدرستين في تأثير الرحيل على التنمية الاقتصادية في البلدين. فالمتفائلون يرون أن الهجرة تدفع عجلة التنمية في البلد الأم عن طريق تدفق الأموال واكتساب العقول وتبادل الخبرات وتخفيف الاحتقانات الاقتصادية الناتجة عن البطالة وفاتورة الرعاية الاجتماعية مما يتيح المجال لاستغلال الميزانيات الحكومية في مشاريع تنموية. وللرحيل دور كذلك في التنمية الاقتصادية لبلد الهجرة عن طريق توفير العمالة ذات التكلفة المنخفضة في دول تعاني من نقصها. ولعل تجربة دول الخليج في السبعينات والثمانينات الميلادية من القرن العشرين هي أبرز شاهد على الدور الكبير الذي لعبته العمالة الأجنبية في تنمية اقتصاد تلك الدول ونقلها إلى مصاف الدول الغنية بشكل أسرع. ولكن المتشائمين يرون الأمر من زاوية أخرى. فالرحيل من وجهة نظرهم لا يؤدي إلى التنمية بقدر ما يؤدي إلى الاعتمادية. فدول الخليج مثلاً أصبحت تعتمد على العمالة الأجنبية بشكل يهدّد استقلالها الاقتصادي ونسيجها الاجتماعي. فلم يقتصر اعتمادها على العمالة الأجنبية على سنوات التنمية الاقتصادية بل امتدّ إلى ما بعد ذلك حتى أصبح مشكلةً معقدة. وكذلك فإن الدول المصدرة للمهاجرين اعتمدت بشكل كبير على هذا التصدير كما هو الحال في

بنغلاديش التي ضربت أمثلة على الفشل في تحويل حوالات أبنائها في الخارج إلى مشاريع تنمية فتحولت ظاهرة الرحيل فيها إلى ظاهرة اعتمادية في المقام الأول.

أخيراً، ثمة من يرى أن تزايد معدلات الرحيل تؤدي تدريجياً إلى تناقصها. وذلك بسبب اكتفاء بلد الهجرة من الأيدي العاملة (نقص الطلب) وكذلك ارتفاع مستويات المعيشة في الدول المصدرة للمهاجرين مما يؤدي إلى توفر فرص عمل محلية منافسة لمثيلاتها في الخارج (نقص العرض). هذه الحالة تظهر شواهدها في بعض دول أمريكا الجنوبية مثل تشيلي والبرازيل التي أدّى تحسّن اقتصادها إلى تناقص تدفق المهاجرين منها إلاّ أنه أدى إلى تزايد تدفق المهاجرين إليها من الدول الفقيرة المجاورة. وهو ما يدعم الرؤية المعاكسة التي تقول إن تزايد معدلات الرحيل لا يؤدي إلاّ إلى مزيد من الرحيل بسبب شبكات الهجرة والآثار الاقتصادية المترتبة على الرحيل في البلدين.

الجدول أدناه يوضح جدلية التفاؤل والتشاؤم بشكل تقابلي. وهو مقتبس جزئياً من دراسة عالم الاجتماع الهولندي هين دي هاس[1] ومن دراسات أخرى:

وجهة النظر المتفائلة بالرحيل	وجهة النظر المتشائمة بالرحيل
عملية وظيفية تخدم أهدافاً تنموية	عملية هيكلية تكرّس أحوالاً قائمة
يؤدي إلى تحديث المجتمع (Modernization)	يؤدي إلى تفسّخ المجتمع (Disintigration)
انعكاس تدفق الأموال ليصبح من الدول الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً	استمرار تدفق الأموال من الدول الأقل تقدماً إلى الأكثر تقدماً
اكتساب للعقول	استنزاف للعقول
حوالات مالية تشجع الاستثمار	حوالات مالية تشجع الاعتماد
استقلالية اقتصادية	تبعية اقتصادية
تناقص الرحيل على المدى البعيد	تزايد الرحيل على المديين القريب والبعيد

1 Haas, H. D., "Migration and Development: A Theoretical Perspective", *International Migration Review*, 44 (1), 2010, pp. 227-264.

الباب الثالث

العوامل المؤثرة في الرحيل

مقدمة

إن حالة العالم الراهنة كحزمة من النظم السياسية والاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى القوى الاجتماعية والثورات التقنية والتغيرات البيئية... كلها تخلق عوامل عديدة تؤثر في رحيل البشر هرباً من أحوال سيئة أو انسياقاً وراء أحلام وردية أو استجابةً لحوافز مختلفة أو تحسيناً لأوضاع اجتماعية أو تحقيقاً لرغبات شخصية. في الحقيقة إن البشر يملكون في زماننا هذا أسباباً أكثر للرحيل من أي وقتٍ مضى من قبل. أصبحت الرغبة في الرحيل هي الأصل الذي لا يمنع تحويله إلى واقع سوى موانع الرحيل التي تتزايد هي الأخرى باستمرار. هذا يعني أن الرحيل في زماننا هذا، كما يصفه عالم الاقتصاد الهندي جاقديش باقواتي، أصبح "موسوماً بموانع الرحيل أكثر من حوافزه"[1].

قام باحثو الرحيل بتصنيف العوامل المؤثرة فيه إلى عدة مجموعات لتخدم أغراضاً بحثية مختلفة. بشكل عام فإن **مجموعة الفوارق** هي أكثر المجموعات تكراراً في دراسات الرحيل. وهي تعني العوامل المتمحورة حول الفوارق بين البلد الأم وبلد الهجرة سواءً كانت فوارق في الأجور أو مستويات المعيشة أو فرص العمل والتعليم إلى غيرها من الفوارق التي تحفّز على الرحيل. أيضاً هناك **مجموعة العوامل الاجتماعية** التي تندرج تحتها العوامل التي تتمحور حول المجتمع وعلاقاته كالعلاقات العائلية على سبيل المثال. كذلك توجد **مجموعة العوامل الشخصية** التي أدرج الباحثون تحتها كل ما يتعلق بالشخص المهاجر نفسه وتعكس مراحل حياته وتعليمه وعمره وغير ذلك. وقد عمد باحثون أيضاً إلى تكوين مجموعات متعلقة بالحقول العلمية كمجموعة

1 Bhagwati, J. N., "Incentives and Disincentives: International Migration", *Weltwirtschaflliches Archiv*, 120(4), 1984, pp. 678-701.

العوامل النفسية والسياسية، أو مجموعات متعلقة بالاقتصاد الكلي أو الجزئي. وكما هو متوقع من أتباع المدرسة التاريخية الهيكلية فقد قاموا بتكوين مجموعة العوامل البنيوية والهيكلية وغيرها مما يتفق مع رؤاهم في دراسات الرحيل.

أيضاً قامت بعض النماذج النظرية بتكوين مجموعات الجذب (Pull factors) ومجموعات الدفع (Push factors) التي حققت انتشاراً واسعاً بسبب شهرتها السابقة في العلوم الاجتماعية عامة. وتبعاً لمكونات الرحيل نفسه قسّم عالم الاجتماع الأمريكي ايفريست لي، عام ١٩٦٦، العوامل إلى أربعة مجموعات رئيسة: (١) عوامل ذات علاقة بالبلد الأم، (٢) عوامل ذات علاقة ببلد الهجرة، (٣) عوامل معيقة للرحيل، (٤) عوامل شخصية.

وبشكل عام فإن جميع هذه المجموعات معرّضة للتداخل فيما بينها بحيث تظهر بعض العوامل في أكثر من مجموعة واحدة. ذلك لأن توزيع العوامل في مجموعات – كما سلف الذكر – إنما يهدف لخدمة أغراض بحثية محددة كمحاولة بناء نموذج نظري أو تدقيق البحث على عوامل معينة بمعزل عن عوامل أخرى. ولذلك فإن الصفة الشمولية التي ينحاها هذا الكتاب تستلزم عرض جميع العوامل المؤثرة في الرحيل دون توزيعها على مجموعات.

بعض العوامل المؤثرة في الرحيل قد تكون مباشرة بحيث يقع تأثيرها على عملية الرحيل وقراره بشكل مباشر لا تتدخل فيه أي عوامل أخرى، بينما بعضها الآخر قد يوصف بكونه عاملاً مساعداً بحيث يكون وسيطاً بين عامل آخر وبين عملية الرحيل (Mediator) أو مخففاً ومعدلاً من أثر العامل المباشر على الرحيل (Moderator). وتصنيف العوامل المؤثرة إلى مباشرة وغير مباشرة ووسيطة ومعدِّلة هو شأن يختلف حوله الباحثون بين دراسة وأخرى. فعلى سبيل المثال يجد علماء النفس بعض العوامل ذات تأثير مباشر على الرحيل في حين يجدها علماء الاقتصاد ذات تأثير غير مباشر وبالتالي يتم دمجها ضمن حزمة محفزات اقتصادية أكبر.

ولتجاوز مثل هذا الجدل في هذا الكتاب فإن انتقاء العوامل المؤثرة سوف يعتمد على معيار أساس وهو أن يكون هناك دليل أكاديمي معتبر واحد على الأقل على كون العامل ذي تأثيرٍ مباشر على فعل الرحيل سواءً وقع هذا التأثير على قرار الرحيل أو

سلوكه. أما العوامل غير المباشرة التي ثبت بالدليل الأكاديمي أنها تؤثر على العوامل المباشرة الأخرى فسيتم ذكرها حيث يجب ذلك تحت بند العامل المباشر المرتبط بها. ويجدر الذكر هنا أن ترتيب العوامل أدناه لا يعكس درجة أهميتها.

العوامل الاقتصادية

فارق الأجور

يعدّ فارق الأجور العامل الأكثر حضوراً في دراسات الرحيل باعتباره الفرضية المبدئية التي انطلقت منها هذه الدراسات منذ أكثر من قرنين من الزمان[1]. وقد ظهرت هذه الفرضية منذ الدراسات الأولى لآدم سميث[2] في القرن الثامن عشر، ثم دراسات رافنشتين[3] في القرن التاسع عشر، ثم هيكز في أوائل القرن العشرين[4]. واستمرت فرضية فارق الأجور في الحضور بشكل محوريّ في النظرية الاقتصادية للرحيل منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر. وقد أدخلت أغلب النظريات الأولى للكلاسيكية الجديدة فارقَ الأجور ضمن نماذجها النظرية باعتباره العامل الأوحد المؤثر في الرحيل بينما لم تعدّه دراسات أخرى قليلة عاملاً مهماً أو كافياً للرحيل.

إن فارق الأجور كعامل مؤثر في الرحيل يستند على افتراضين نظريين رئيسين: الأول، أن البشر يسعون لتعظيم المنفعة الشخصية بشكل عام وبوسعهم أن يقرروا ما إذا كان الرحيل يؤدي إلى ذلك بشكل عقلاني ومنطقي. الثاني، أن رحيلهم هذا

1 Borjas, J. G., "Economics of migration", *International encyclopedia of the social and behavioral sciences*, (3.4), 2000, p. 38.

2 Smith, A., *Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, Strahan-Cadell, London, 1776.

3 Ravenstein, E. G., "The laws of migration", *Journal of the royal statistical society*, 48, 1885.

4 Hicks, J., *The Theory of Wages*, MacMillan, London, 1932.

سيؤدي تدريجياً إلى تحقق حالة التوازن بين العرض والطلب (Equilibrium). وكما يتضح لنا من خلال هذين الافتراضين أن عامل فارق الأجور قد تشكّل ضمن نظريات المدرسة الكلاسيكية الجديدة. غير أن هذين الافتراضين جعلا عامل فارق الأجور عرضةً للنقد المستمر كونه يعجز عن أن يفسر لنا لماذا لا يرحل كل الناس إذن ما دام فارق الأجور قائماً؟ ولماذا يستمر فارق الأجور رغم موجات الرحيل التي وعدتنا بتحقق حالة التوازن بين العرض والطلب؟

مزيدٌ من النقد تعرضت له النظريات التي قدّمت فارق الأجور كعامل أساس ووحيد في دراسات الرحيل. منها أن هذا العامل أقل تأثيراً في حالات الرحيل الداخلي (في حدود الدولة الواحدة). وأنه لا يأخذ في الاعتبار المعوقات المؤسسية لحركة العمالة بين الحدود الدولية. والأهم من ذلك أن هذه النظريات غالباً ما تتعارض مع الدراسات التجريبية. وهكذا استنتج الباحثون منذ وقت مبكر قصور هذه النظريات. وأن عوامل أخرى يجب أن أخذها في الاعتبار – إلى جوار فارق الأجور – حتى تكون النظريات أكثر دقةً وشمولاً. فيرى جاري فريمان، بروفيسور العلوم السياسية، أنه لو كان فارق الأجور هو العامل الوحيد المؤثر في عملية الهجرة لتجاوز العرضُ الطلبَ سريعاً[1] وبالتالي سيجد المهاجرون أنفسهم تحت ضغط شديد للعودة من حيث جاؤوا. نتيجة لذلك لن يكون هناك ما يمكن تسميته بمهاجر دائم بعد اليوم[2]. ذلك أن فارق الأجور يخلق هجرة مؤقتة تدوم حتى يغطي العرض الطلب. أما الهجرة الدائمة فلا يخلقها إلا حزمة من "الأجر الاجتماعي"، على حد تعبير فريمان، وهي ما يعني الأجر المالي مضافاً إلى كل ما يقدّمه بلد الهجرة للمهاجر من فوائد وخدمات أخرى تحفّزه على البقاء حتى لو لم يجد عملاً.

إلا أنّ من الظلم أن نتّهم الباحثين الأوائل بقصور الرؤية عندما اعتمدوا فارق الأجور وحده كعامل رئيس رغم الانتقادات السابقة. ففي الحقيقة إنّ هذا كان أكثر مناسبةً لأحوال ذلك الزمان الذي لم تكن هناك ثمة فوارق أخرى غير فارق الأجور ذات

1 Zolberg, A., "Contemporary Transnational Migrations in Historical Perspective: Patterns and Dilemma", in M. Kritz, ed., *United States Migration and Refugee Policy*, Lexington, Mass: Lexington Books, 1983.

2 Freeman, G. P., "Migration and the Political Economy of the Welfare State", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 485, 1986, pp. 51-63.

معنى. لاسيما مع تقارب نظم الرعاية الاجتماعية وقتها. ومع مرور الزمن أصبح عبور الحدود بين دولة وأخرى أكثر صعوبةً مما سمح للدول الغنية ببناء نظم رعاية اجتماعية متطورة داخل حدودها وتخصيصها لقاطنيها فقط. أدى ذلك إلى تشكل فارق إضافي بين الدول وهو فارق الرعاية الاجتماعية من تعليم وصحة وغيره. وبالتالي تشكّل لدينا هذا الفارق في "الأجر الاجتماعي" الذي يقصده فريمان.

نمو فوارق الرعاية الاجتماعية التي عززتها قوانين الحدود الدولية أثرت في الرحيل بشكلين رئيسين: الأول، وهو تأثير مباشر، عندما يقرر المهاجر – الذي تراه الكلاسيكية الجديدة عقلانياً نزاعاً لتعظيم منفعته الشخصية – أن يرحل طلباً للتمتع بحزمة من الحاجات والخدمات التي توفرها نظم الرعاية الاجتماعية المتطورة في بلد الهجرة ويفتقر إليها بلده الأم. الثاني، وهو غير مباشر، إذ أن بناء نظام رعاية اجتماعي متطور في بلد ما يزيد من الطلب على اليد العاملة التي تسهم في هذا البناء كالحاجة المتزايدة للممرضين والممرضات التي تشهدها أغلب الدول الغنية هذه الأيام مثلاً. وبالتالي تضطر إلى سدّ الاحتياج باستقدامهم من دول أخرى مما يعزز من حركة الرحيل بشكل عام بين البلدين. ولنضف إلى ذلك أن بعض الخدمات التي تقدمها نظم الرعاية الاجتماعية لمواطنين – مثل إعانة البطالة – تسهم في ترفّع المواطنين عن القيام بالوظائف الدنيا وبالتالي تضطر الدولة إلى استقدام من يقوم بها من خارج الحدود[1].

يلتمس دوغلاس ماسي عذراً إضافياً للباحثين الأوائل في مبالغتهم بدور فارق الأجور إذ يلقي باللائمة على طبيعة الاستبيانات البحثية التي تفتقر إلى المتغيرات البنيوية في الاقتصاد وتكتفي بالمتغيرات الفردية البسيطة مما يفوت على الباحث فرصة استكشاف السياق السوسيو– اقتصادي الذي تمّ اتخاذ قرار الرحيل فيه. وفي كل الأحوال لم تعد الظروف التي منحت فارق الأجور أهميةً كبرى في السابق قائمة. غير أن فارق الأجور لم يخرج من اللعبة تماماً بل ظل عنصراً هاماً ضمن عناصر أخرى في التأثير على عملية الرحيل. تعارض ذلك قلة قليلة من الباحثين الذين يرون أنه في ظروف معينة قد يكون فارق الأجور غير مؤثر بالكلية. لاسيما عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة في بلد الهجرة وبالتالي يفقد فارق الأجور أهميته ما دام المهاجر يشكّ

1 Freeman, G. P., "Migration and the Political Economy of the Welfare State", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 485, 1986, pp. 51-63.

في قدرته على إيجاد عمل ما أساساً[1].

إلا أن الأغلبية من الباحثين صاروا أكثر ميلاً إلى تفسير الرحيل واستمراريته اعتماداً على عوامل اجتماعية واقتصادية لا تتجاوز فارق الأجور وحده بل تتجاوز حتى جذرها الأساس وهو نزعة تعظيم المنفعة الشخصية لدى الفرد. لم تعد هناك أي دراسة حديثة تعتمد فارق الأجور وحده كمؤثر رئيس على الرحيل. وهكذا تراجع فارق الأجور من المقدمة إلاّ أنه ظل محتفظاً بمكانة ما تزيد وتنقص حسب سياق الرحيل وظروفه.

واستجابة للنقد بدأت الكلاسيكية الجديدة بدمج فارق الأجور مع حزمة عوامل أخرى في كل نماذجها النظرية الشهيرة. فمثلاً، قام الاقتصاديان الأمريكيان جون هاريس ومايكل تودارو عام ١٩٧٠ بإضافة عامل احتمالية الحصول على عمل إلى فارق الأجور[2]. وقام الاقتصاديّ الأمريكي لاري سجاستاد عام ١٩٦٢ بإضافة التكلفة الإجمالية للرحيل إلى فارق الأجور[3]. بينما اقترح الاقتصادي البرازيلي جيان ساهوتا عام ١٩٦٨ النظر إلى عامل فارق الأجور المتوقع وليس الحقيقي[4]. وهناك نماذج نظرية أكثر حداثةً أثبتت أن فارق الأجور عندما يوضع إلى جوانب عوامل أخرى فإنه قد لا يؤثر فقط على عملية الرحيل بل عملية العودة أيضاً كما يرى الاقتصادي الألماني كريستيان دستمان عام ٢٠٠٣[5]. إذ أن تزايد الفارق بين الأجور قد يجعل المهاجرين الأوائل يرون أن ما جنوه في بلد الهجرة صار يحمل قوة شرائية كبيرة في بلدهم الأم مما يشجّعهم على التقاعد والعودة إلى ديارهم. أما أودد ستارك وديفيد ليفهاري فقد أثبتا عام ١٩٨٤ أن فارق الأجور لا يستخدم من قبل المهاجر باعتباره تعظيماً لمنفعته الشخصية بل تقليلاً للمخاطر التي قد تتعرض

1 Zimmermann, K. F., "European Migration: Push and Pull", *International Regional Science Review*, 19(1&2), 1996, pp. 95-128.

2 Harris, J. & Todaro, M. P., "Migration, unemployment, and development: A two-sector analysis", *American Economic Review*, 60, 1970, pp. 126-142.

3 Sjaastad, L. A., "The costs and returns of human migration", *Journal of Political Economy*, Supplement on 'Investment in Human Beings', 70(5), 1962, pp. 80-93.

4 Sahota, G. S., "An economic analysis of internal migration in Brazil", *Journal of Political Economy*, 76, 1968, pp. 218-245.

5 Dustmann, C., "Return migration, wage differentials, and the optimal migration duration", *European Economic Review*, 47 (2), 2003, pp. 353-369.

لها العائلة[1]. أما مايكل جرينوود وجون ماكدويل فقد ناديا عام ١٩٩١ باعتماد عاملي القدرة على تحويل مهارات المهاجر بين البلدين وكذلك قيود سياسات الهجرة إلى فارق الأجور دائماً[2].

وبشكل عام فإن انحسار الاهتمام بفارق الأجور ربما كان جزءاً من عزوف الباحثين عن النظر للرحيل باعتباره استجابةً مباشر لفوارق الدخل من قبل الأفراد واستبدال ذلك بنظرة أكثر شمولاً ترى في الرحيل جزءاً من ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي العابر للحدود[3]. رغم ذلك ما زال فارق الأجور يسجّل حضوراً في دراسات الرحيل المحلي لاسيما في الرحيل من القرى إلى المدن في آسيا وأمريكا الجنوبية. أما الرحيل الدولي فالواضح أن الباحثين على شبه اتفاق أن عبور الحدود الدولية هو أمر يؤثر فيه أكثر تعقيداً من أن يؤثر فيه عامل واحد، مهما كان محورياً، مثل فارق الأجور.

تباين مستويات المعيشة

يرى عالم السياسة البلجيكي ارستايدي زولبيرج أن اللامساواة بين الدول على مستوى العالم هو البنية الأساسية التي قام عليها الرحيل[4]. ويرى عالم الاقتصاد الأمريكي مايكل جرينوود أن خصائص التباين تخلق حوافز محتملة للرحيل بينما خصائص المهاجر تعمل على تكييف ردة فعله لهذه المحفزات[5]. في ظل هذه الرؤى تكرر ذكر التباين في مستويات المعيشة بين البلدان الأم وبلدان الهجرة كثيراً في دراسات الرحيل بوصفه أحد العوامل المؤثرة فيه. غير أنّه من الصعب تعقّب هذه الدراسات لسببين: الأول،

1 Stark, O. & Levhari, D., "On Migration and Risk in LDCs", *Economic Development and Cultural Change*, 31, 1982, p. 1996; E. Katzand Oded Stark, "Labor Migration and Risk Aversion in Less Developed Countries", Journal of Labor Economics, 4, 1984, pp. 131-49.

2 Greenwood, M. J. & McDowell, J. M., "The Factor Market Consequences of U.S. Immigration", *Journal of Economic Literature*, 24, 1986, pp. 1738-1772.

3 Zolberg, A., "The Next Waves: Migration Theory for a Changing World", *International Migration Review*, 23(3), 1989, pp. 403-430.

4 Zolberg, A., "The Next Waves: Migration Theory for a Changing World", *International Migration Review*, 23(3), 1989, pp. 403430-.

5 Greenwood, J. M., "Human migration: theory, models, and empirical studies", *Journal of regional science*, 25(4), 1985.

أن كثيراً من الدراسات ضمّت التباين في مستويات المعيشة إلى التباين في مستويات الأجور باعتبار أن الأجر المرتفع يعني بالضرورة مستوى معيشة مرتفع. السبب الثاني، أن كثيراً من الدراسات قامت بالتركيز على عنصر واحد من عناصر مستوى المعيشة، كالرعاية الصحية مثلاً، وأثره على الرحيل دون النظر بشكل شمولي لكافة عناصر مستويات المعيشة.

وبالنسبة للسبب الأول فإنه يمكن تفهّم الخلط بين مستوى الأجور ومستوى المعيشة في ظل كون أغلب عناصر مستوى المعيشة تتأثر تأثراً مباشراً بمستوى الأجر مثل مستوى الخدمات والسكن وغيره. إلا أن ثمة عناصر أخرى لا علاقة لها بمستوى الأجر وليس ضرورياً تحققها بمجرد ارتفاع الدخل مثل الخدمات الصحية عالية المستوى والتعليم المتطور ومعدل الأعمار واحتمالية المرض وأسعار السلع والخدمات والبنية التحتية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والحريات الدينية وجودة البيئة والمناخ وغيرها. ومن هنا بدأ الباحثون في التفريق بين مستوى الأجور ومستوى المعيشة نظرياً وتطبيقياً.

وبالنسبة للسبب الثاني، فإن الدراسات ذات الطابع التاريخي عادةً ما تختزل العناصر المختلفة لمستويات المعيشة لتمنحنا نظرة شاملة يمكن أن تتضح من خلالها الكينونة العامة لمستويات المعيشة. ومثال ذلك دراسة الهجرات التاريخية من أوروبا إلى أمريكا الشمالية خلال القرنين الماضيين والتي بلغت أوجها مع اتّساع الفارق في مستويات المعيشة بين أوروبا المتخمة بالحروب والأمراض والتقلبات السياسية وبين أمريكا الشمالية التي كانت تشهد استقراراً سياسياً ونمواً اقتصادياً مضطرداً. ولم تأخذ معدلات الهجرة بالتناقص حتى بدأت مستويات المعيشة في التقارب بين أوروبا وأمريكا[6].

إن مستويات الأجور ومستويات المعيشة تكون شيئاً واحداً في حالات معينة وتختلف في حالات أخرى. بل إنها في حالات نادرة تكون ذات أثر متعاكس تماماً على عملية الرحيل. فكبار السن مثلاً قد لا يعنيهم فارق الأجور بقدر ما يهمهم مستوى

6 Rotte, R. & Vogler, M., "Determinants of International Migration: Empirical Evidence for Migration from Developing Countries to Germany", IZA Discussion Paper, No. 12, 1998, Retrieved from http://ssrn.com/abstract=166340.

المعيشة متمثلاً في الخدمات الصحية بينما لا يلتفت صغار السن إلى الأخيرة بقدر الأولى[1]. وفي أحيان كثيرة قد تجذب الدول ذات الأجور المتدنية المتقاعدين للهجرة إليها أملاً في تعظيم القدرة الشرائية لمدخراتهم هناك. كما أن الدول ذات الأجور المرتفعة قد تكون أحياناً مراكز صناعية ذات مستويات معيشة متدنية إذا أخذنا في الاعتبار التلوث البيئي المصاحب للصناعة. وبشكل عام يمكن القول إن الحوافز الاقتصادية للرحيل أقل تأثيراً على كبار السن من صغاره[2].

فيما يتعلق بتباين مستويات المعيشة اتّبعت أبحاث الرحيل منحيين أساسيين لتفسير تأثيرها على عملية الرحيل. الأول، أن يرحل الفرد طمعاً بالحياة في دولة ذات مستوى معيشة أعلى من دولته الأم. الثاني، أن يرحل الفرد طمعاً في جمع ما يكفي من المال والخبرات البشرية من بلد الهجرة ثم يعود ليرفع من مستوى معيشته في البلد الأم. في الحالتين، كما هو واضح، فإن مستوى المعيشة هو دافع الرحيل. بالنسبة للسبب الأول، فقد أثبتته دراسات متنوعة وجدت أن مستوى المعيشة يلعب دوراً مهماً في قرار الرحيل واختيار الوجهة لدى مهاجرين من دول شتى اختاروا أيضاً وجهات شتى[3]. وقد وجدت الأبحاث ازدياداً في أهمية مستوى المعيشة لدى هجرة العائلات أكثر من هجرة الأفراد. فوجود أطفال في سن الدراسة لدى العائلة المهاجرة يضع ضغوطاً عليها من حيث اختيار الوجهة التي تتوفر فيها فرص تعليمية تناسب تطلعاتهم العلمية وتوجهاتهم الثقافية[4]. كما أن بعض العائلات تتطلع إلى الهجرة إلى حيث تتساوى فرص العمل بين النساء والرجال باعتبار أن المساواة بين الجنسين يعكس مستوى معيشة راقياً ليزيدوا من انتاجية العائلة[5]. كذلك وجدت

1 Wiseman, R. F. & Roseman, C. C., "A Typology of Elderly Migration Based on the Decision Making Process", *Economic Geography*, 55 (4), 1979, pp. 324-337.

2 Heaton, T. B., Clifford, W. B., & Fuguitt, G. V., "Temporal Shifts in the Determinants of Young and Elderly Migration in Nonmetropolitan Areas", *Social Forces*, 60 (1), 1981, pp. 41-60.

3 De Jong, G. F., "Expectation, gender and norms in migration decision-making", *Population studies*, 54(3), 2000, pp. 307-319.

4 Long, L. H., "Does Migration Interfere with Children's Progress at School?", *Sociology of Education*, Summer 1975.

5 Mincer, J., "Family Migration Decisions", *Journal of Political Economy*, 86(5), 1978, pp. 749-773.

الأبحاث ازدياداً في أهمية عامل تكلفة السكن لدى العائلات المهاجرة أكثر من الأفراد[1].

بالنسبة للسبب الثاني فقد وثقته دراسات عديدة أيضاً تطرّق أغلبها إلى سلوك مهم جداً أثار اهتمام باحثي الرحيل لزمنٍ طويل، وهو قيام الكثير من العوائل باختيار أحد أبنائها والزجّ به للهجرة إلى بلد آخر كجزء من استراتيجية تنويع المخاطر على اقتصاد الأسرة التي يعمل بقية أفرادها في الزراعة أو الأعمال المحلية[2]. يحدث هذا عندما عندما تقرر العائلة عدم الاعتماد على الظروف المحلية المتقلبة في توفير دخل الأسرة فتعتزم خلق مصدر دخل بديل عن طريق الهجرة أو تعتمد على الهجرة في خلق فرص استثمارية في البلد الأم كالتوفير لتطوير أدواتهم الإنتاجية مثلاً[3] أو شراء أرض لزراعتها[4].

يوجد ما يكفي من الأدلة في دراسات الرحيل على أن التطلع إلى مستويات معيشة أفضل هو عامل مهم في صناعة قرار الرحيل وسلوكه. ولكن السؤال الذي أثار جدلاً بحثياً بعد ذلك هو: هل تحقق للمهاجرين ما سعوا إليه فعلاً من تحسن في مستويات المعيشة؟ إن الدراسات التي حاولت الإجابة عن هذا السؤال توصّلت إلى نتائج متناقضة. فثمة دراسات وجدت أدلة واضحة على أن العوائل التي تصلها تحويلات مالية من أفرادها المقيمين في الخارج هم أفضل حالاً من غيرهم على عدة مستويات. فأطفالهم ينالون تعليماً أفضل بسبب عدم حاجتهم للعمل من أجل كسب العيش[5] ويتمتعون بصحة أفضل بين أقرانهم[6]

1 Gabriel, S. A., Shack-Marquez, J. & Wascher, W. L., "Regional house-pricedispersion and interregional migration", *Journal of Housing Economics*, 2, 1992, pp. 235-256.

2 Stark, O., *The Migration of Labour*, Basil Blackwell, Cambridge MA, 1991.

3 de Brauw, A., "International migration: Can it improve living standards among poor and vulnerable populations?", *International Food Policy Research Institute* (IFPRI), Special Edition, 2007.

4 Russell, S., "Remittances from International Migration: A Review in Perspective", *World Development*, 14(6), 1986, pp. 677-696.

5 Acosta, P., "Labor Supply, School Attendance, and Remittances from International Migration: The Case of El Salvador", World Bank Policy Research Working Paper No. 3903, 2006.

6 Massey, D. S. & Mullan, B. P., "A demonstration of the effect of seasonal migration on fertility", *Demography*, 21(4), 1984, pp. 501-517.

ويعيشون في بيوت أكثر أماناً[1]. وبشكل عام فإن التحويلات المالية التي يبعثها المهاجرون إلى بلدانهم الأم تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الدولة بأسرها عن طريق خفض معدلات الفقر[2] ووفيات الأطفال[3] وتحفيز المشاريع الصغيرة[4] ورفع إنتاجية المناطق الزراعية[5]. بل إنّ الفائدة المترتبة من تحويلات المهاجرين تعمّ المجتمع حتى العوائل التي ليس من بينها مهاجر[6].

على الجانب الآخر وجدت دراسات أخرى أن الهجرة لا تؤدي إلى تحسن مستويات المعيشة لا للمهاجرين في مهجرهم ولا لعوائلهم في بلادهم. فالعديد في المهاجرين يفاجَأون باضطرارهم للعمل في وظائف أقل مكانةً من مستوياتهم التعليمية وخبراتهم السابقة وبأجور أقل مما كانوا يتوقعونه قبل هجرتهم[7]. في الولايات المتحدة الأميركية يستغرق المهاجر ما بين عشرة إلى خمس عشرة سنة ليعادل دخله دخل المواطن الأمريكي[8]. وهو معدل آخذ في الازدياد أيضاً بسبب تدني كفاءة المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأميركية في الآونة الآخيرة[9] وانخفاض قدرتهم على تحمل مشاق الهجرة وطريقها الشائكة[10].

1 Adams, R. H. Jr. & Cuecuecha, A., "Remittances, household expenditure and investment in Guatemala", *World development*, 38(11), 2010, pp. 1626-1641.

2 Adams Jr, R. H. & Page, J., "Do international migration and remittances reduce poverty in developing countries?", *World development*, 33(10), 2005, pp. 1645-1669.

3 Kanaiaupuni, S. M. & Donato, K. M., "Megadollers and mortality: the effects of migration on infant survival in Mexico", *Demography*, (36(3), 1999, pp. 339-353.

4 Yang, D., "International Migration, Remittances and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks", *Economic Journal, Royal Economic Society*, 118(528), 2008, pp. 591-630.

5 Rozella, S. J., Taylor, E. & DeBraw, A., "Migration, remittances, and productivity in China", *The American Economic Review*, 89(2), 1999, pp. 287-291.

6 Kugler, M., "Migrant Remittances, Human Capital Formation and Job Creation Externalities in Colombia", *Borradores de Economia*, 003218, Banco De La Republica, 2006.

7 Basran, G. & Zong, L., "Devaluation of Foreign Credentials as Perceived by Non-White Professional Immigrants", *Canadian Ethnic Studies Journal*, 30(3), 1998, pp. 6-23.

8 Chiswick, B. R., "The Economic Progress of Immigrants: Some Apparently Universal Patterns", in William Fellner, ed., *Contemporary Economic Problems*, Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1979, pp. 357-399.

9 Borjas, G. J., "Assimilation, Changes in Cohort Quality and the Earnings of Immigrants", *Journal of Labor Economics*, 3, 1985, pp. 463-489.

10 Huber, G. A. & T. J. Espenshade, "Neo-Isolationism, Balanced-Budget Conservatism, and the Fiscal Impacts of Immigrants", *International Migration Review*, 31 (4), 1997, pp. 1031-1054.

ويمعن بعض الباحثين في التشاؤم مثل كريستيان دستمان زاعماً أن فارق الدخل بين المهاجر والمواطن هو فارق أبديّ لن يختفي يوماً ما[1]. كما أن المهاجرين أكثر تعرضاً للعنصرية من قبل أرباب العمل[2] وهو الأمر الذي لا يسلم منه حتى الجيل الثاني منهم ممن ترعرع في بلد الهجرة[3]. كل هذه الأحوال السيئة أعلاه تختص بالمهاجرين الطوعيين والشرعيين. ويمكن تصور كيف يكون الحال أسوأ بالنسبة للمكرهين على الهجرة أو المهاجرين غير الشرعيين. فالدراسات تشير إلى أن اللاجئين غالباً ما يجنون أجوراً أقل ويعانون من نسب بطالة أعلى من المهاجرين أساساً كعمالة[4]. وكذلك هو الحال مع المهاجرين غير الشرعيين[5]. لهذه الأسباب نجد المهاجرين هم أكثر الفئات الاجتماعية في بلد الهجرة اعتماداً على أنظمة الضمان الاجتماعي[6]. وهم أيضاً الأكثر تعرضاً للمشكلات النفسية ذات العلاقة بأزمات الهوية وصعوبات التكيف بالإضافة إلى آلام الانفصال عن أحبابهم ومرابع طفولتهم[7]. كل هذه الآثار النفسية السلبية تكون أسوأ في حالات الهجرة الجبرية التي تصبح معها العودة مستحيلة أحياناً[8]. وهي أيضاً آثار لا يسلم منها الجيل الثاني إذ تظهر عليه تبعاتها السلوكية كما كشفت الدراسات النفسية للرحيل[9].

1 Dustmann, C., "Earnings adjustment of temporary migrants", *Journal of Population Economics*, 6, 1993, pp. 153-186.

2 Niesing, W., van Praag, B. M. S. & kenman, J., "The unemployment of ethnic minority groups in the Netherlands", *Journal of Econometrics*, 61, 1994, pp. 173-196.

3 Kazemipur, A., & Halli, S. S., "Immigrants and 'New Poverty': The Case of Canada", *International Migration Review*, 35(4), 2001, pp. 1129-1156.

4 Chiswick, B. R., *The Employment of Immigrants in the United States*, Washington: American Enterprise Institute, 1982.

5 Rivera-Batiz, F. L., "Undocumented Workers in the Labor Market: An Analysis of the Earnings of Legal and Illegal Mexican Immigrants in the United States", *Journal of Population Economics*, 12, 1999, pp. 91-116.

6 Hansen, J. & Lofstrom, M., "Immigrant Assimilation and Welfare Participation Do Immigrants Assimilate Into or Out of Welfare?", *Journal of Human Resources*, 38(1), 2003, pp. 74-98.

7 Akhtar, S., *Immigration and identity: Turmoil, treatment and transformation*, Northvale, New Jersey: Jason Aronson, 1999.

8 Grinberg, L. & Grinberg, R., *Psychoanalytic perspectives on migration and exile*, New Haven, CT: Yale University Press, 1989.

9 Rothe, E. M., Pumariega, A. J. & Sabagh, D., "Identity and acculturation in immigrants and =

كذلك فإن أحوال عوائل المهاجرين التي خلفوها وراءهم ليست أفضل بالضرورة. فتأثير الحوالات المالية على التنمية الاقتصادية ليس محطّ اتفاق جميع الباحثين لاسيما في أوقات النمو الاقتصادي[1]. ففي أحيان تكون التحويلات المالية التي يبعث بها المهاجر إلى أهله أقل نفعاً لهم مما لو أنه ظل بينهم ولم يخسروا طاقته الإنتاجية ويده العاملة[2]. كما أن الأطفال الذين يغيب عنهم آباؤهم أو أمهاتهم زمناً طويلاً يكونون أكثر عرضةً للمشكلات النفسية[3] مما يعيق تحوّلهم إلى أفراد منتجين بعد بلوغهم الرشد فتتأثر بذلك العائلة تأثراً بعيد المدى.

العرض والطلب

لعل أقدم النظريات التي سعت إلى تفسير الرحيل كانت تلك التي ارتكزت على تباين العرض والطلب بالنسبة للأيدي العاملة بين الدول التي تتوفر فيها بكثرة والدول التي تفتقر إليها. ففارق الأجور كعامل من عوامل الرحيل يتأثر بشكل أو بآخر بالعرض والطلب في اليد العاملة. وكذلك فإن توفر فرص العمل يرتبط بقوانين العرض والطلب لمختلف السلع. فحمّى الذهب التي اجتاحت مناطق مختلفة من العالم خلال القرن التاسع عشر رفعت الطلب على اليد العاملة. وليست فقط تلك التي تنقّب عن الذهب بل لتمارس مختلف الأعمال التي تحتاجها تلك المدن العشوائية التي تم تأسيسها قرب مواقع البحث عن الذهب. وقد أدى هذا التغير الكبير المفاجئ في موازين العرض والطلب بسبب حمّى الذهب إلى تشكيل خريطة رحيل غير متوقعة من تدفقات المهاجرين دولياً ومحلياً

= second generation adolescents", Adolescent Psychiatry, 1, 2011, pp. 72-81.

1 Yang, D. & Martinez, C. A., "Remittances and Poverty in Migrants' Home Areas: Evidence from the Philippines", in Cagl ar Ozden and Maurice Schiff, eds., *International Migration, Remittances, and the Brain Drain* , World Bank, 2005.

2 Gibson, J., McKenzie, D. & Stillman, S., "The impact of international migration on remaining household members: Omnibus results from a migration lottery program", Policy research working paper No. 4956, The world Bank, Development Research Group, Trade and integration team, June 2009.

3 Graham, E. & Jordan, L. P., "Migrant Parents and the Psychological Well-Being of Left-Behind Children in Southeast Asia", *Journal of Marriage and Family*, 73(4), 2011, pp. 763-787.

في أستراليا والبرازيل وكندا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وبقية الدول التي انتشرت فيها هذه الظاهرة.

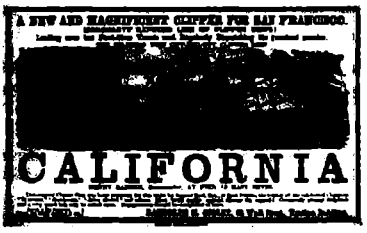

منشور إعلاني يعود إلى عام 1850م يهدف إلى استقطاب العمال للهجرة إلى كاليفورنيا بحثاً عن الذهب. (المصدر: ويكيبيديا).

ورغم قدم نظريات العرض والطلب إلا أنها لا تزال حاضرة حتى الآن في دراسات الرحيل ما دام تباين العرض والطلب ما زال قائماً. بالنسبة للعرض فإن الدولة المصدِّرة للمهاجرين عادةً ما تملك فائضاً من الأيدي العاملة التي لا يمكن توظيفها في البلد الأم نظراً لمستوى التنمية الاقتصادية. وبالتالي يشكّل هذا الفائض ما يسمى ب"ضغط الهجرة" (Migration pressure) الذي ينتظر فرجةً يعبر من خلالها كل معوقات الهجرة[1].

يمكن تعريف ضغط الهجرة بأنه الفرق بين احتمالية الهجرة (Migration potential) والطلب على المهاجرين (Migration demand). كلما زاد هذا الفرق ازداد ضغط الهجرة. وهذا ما نلاحظه الآن في حالات كثيرة: فاحتمالية هجرة الكثير من مواطني الدول الأفريقية كبيرة يقابلها طلب أقل من هذه الاحتمالية مما يشكّل ضغطَ هجرةٍ كبيراً هو المسؤول عن محاولات الهجرة غير الشرعية التي تنتهي أحياناً بشكلٍ مأسوي.

بالنسبة للعرض، فإن ثمة أسباب كثيرة تؤدي إلى نقص اليد العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين مثل الطفرات الاقتصادية والتناقص السكاني وارتفاع مستويات المعيشة وتدنّي الرغبة في مزاولة الوظائف الدنيا وغير ذلك. فتلجأ هذه الدول إلى سوق العمالة الدولية لاستيراد ما يسدّ حاجاتها التنموية من العمالة. هكذا تفتح هذه

1 Bruni, M. & Venturini, A., "Pressure to migrate propensity to emigrate: the case of the mediterranean basin", *International labour review*, 134 (3), 1995, pp. 377-400.

الدول أبوابها فقط بالقدر الذي تحتاجه. وبالتالي صحّ القول إنّ تدفق المهاجرين هو شأنٌ محكومٌ بالطلب أكثر منه بالعرض[1]. وسنعود لمناقشة الجدل حول رؤيتين نظريتين ترى الأولى أنّ العرض وحده مسؤول عن الهجرة والأخرى أن الطلب وحده هو المسؤول عن ذلك.

إن نظريات العرض والطلب واسعة الحضور في جميع الأنشطة الاقتصادية المحتملة. وبالتالي فإن رصد تأثيرها على الرحيل له شواهد كثيرة جداً بين التأثير المباشر وغير المباشر وأيضاً ذلك التأثير المتسلسل. فأي تغير في ميزان الطلب أو العرض لسلعة ما غالباً ما ينجم عنه تغيّر تسلسلي لموازين العرض والطلب لسلع أخرى. ارتفاع الطلب على المنازل مثلاً يرفع الطلب على الأجهزة المنزلية ومواد البناء وبالتالي ترتفع سلسلة من الأدوات والسلع المطلوبة لإنتاج هذه المواد ومنها أيضاً اليد العاملة التي تصنعها. كذلك فإن ارتفاع الطلب يؤدي إلى انخفاض تكلفة السلع مما يخلق فرصاً لصناعات جديدة تستغل انخفاض التكلفة أو تؤدي إلى فائض في اليد العاملة التي تضطر للبحث عن عمل آخر. كل هذه التغيرات المتسلسلة تغذّي تدفقات الرحيل شرقاً وغرباً إما استجابةً للفرص التي طرأت بسبب تغير العرض والطلب أو بحثاً عن مخرج من مأزق أدّى إليه هذا التغيّر.

وفي مجموعة نظريات العرض والطلب المفسِّرة للرحيل يتجادل الباحثون حول العوامل التي تؤثر في العرض والطلب؛ وبالتحديد ماذا إذا كان فارق الأجور أو فارق فرص العمل بين الدولتين هو المؤثر الأساس. وقد اتّجه الجدل في هذه المسألة نحو مساحة نظرية يكون للعاملَيْن معاً تأثيرٌ مشترك على توازن العرض والطلب بالنسبة لليد العاملة[2]. وفي التاريخ شواهد واضحة على تحكّم العرض والطلب في حركة الرحيل كما حدث في أوروبا أعقاب الحرب العالمية الثانية التي نقصت أثناءها اليد العاملة بسبب عمليات إعادة البناء ونقص العمال بعد الحرب. فتدفق المهاجرون إلى أوروبا من كل أنحاء العالم. وظلّ التدفق مستمراً قرابة ثلاثين عاماً حتى حدثت أزمة النفط الشهيرة عام ١٩٧٣ التي أدّت إلى ركود اقتصادي

1 Straubhaar, T., "Migration pressure", *International Migration*, 31(1), 1991, pp. 5-41.

2 Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

كبير نقصت أثناءه الحاجة إلى اليد العاملة فتناقص معها تدفق المهاجرين.

صف من السيارات أمام محطة وقود في مدينة نيويورك الأمريكية عام 1973 كلٌ في انتظار دوره
حيث تتم تعبئة كل سيارة حسب الأرقام الزوجية والفردية للوحة السيارة في الأيام الزوجية والفردية. (بدون مصدر)

يشتطّ جدل الباحثين حتى يصل إلى آراء متطرفة حول علاقة الرحيل بكلٍّ من الطلب والعرض كلٍّ على حدة. بعض الباحثين يرون أن الرحيل بشكل عام هو حالة محكومة بالعرض فقط (Supply-determind). إذ أن هناك دائماً فائض من البشر الراغبين في الرحيل بغضّ النظر عن الطلب في الوجهة التي يرغبون الرحيل إليها وستظل رغبتهم هذه قائمة ما دامت العوامل القائمة على زيادة العرض في الأيدي العاملة قائمة في البلد الأم. يقابل هؤلاء من يرى أن الرحيل هو حالة محكومة بالطلب فقط (Demand-determined). إذ أنه لو لم يكن الطلب على في بلد الهجرة قائماً[1]، سواءً كان هذا الطلب على اليد العاملة أو المهاجرين أو المستثمرين أو الطلاب أو السياح وغيرهم، فإن الرحيل لم يكن ليكون. فلا أحد يشدّ الرحل إلى بلد ليس فيه طلبٌ ما.

ورغم أن كلا الطرفين يطرحان زاوية رؤية منطقية للرحيل قد تبدو قابلة للاندماج إلا أن الغرض من هذا الجدل هو توحيد زاوية الرؤية هذه بحيث يصبح كل التنظير

1 Jandl, M., "Is Migration Supply-or Demand-Determined? Some remarks on the ideological use of economic language", *International Migration*, 32(3), 1994, pp. 467-476.

المستقبلي في دراسات الرحيل تابعاً لإحدى الرؤيتين. وهذا شأن له تبعاته بطبيعة الحال وسيؤدي إلى تراكم نظريّ قد يختلف تماماً في مراحل متقدمة عمّا كان سيكون عليه لو أنه انطلق من الرؤية المخالفة. عوضاً أن هناك رؤىً نظرية مخالفة للرؤيتين معاً وترى أن النظر للرحيل بوصفة محكوماً بالعرض فقط أو بالطلب فقط هو قصورٌ وتبسيط لمفاهيم الرحيل وآلياته. هذا هو رأي عالم السياسة النمساوي مايكل جندل الذي يرى أنّ كلا الطرفين اختلطت عليه الأمور بسبب ضعف التعريف النظريّ لكلٍّ من احتمالية الهجرة (Migration potential) التي يعتمد عليها من يرى أن العرض وحده هو المسؤول عن الرحيل، واحتمالية الطلب على المهاجرين (Migration demand) التي يعتمد عليها من يرى أن الطلب وحده هو المسؤول. فالفريق الأول أخطأ إذ عرّف احتمالية الهجرة بأنها مجرد الرغبة في الهجرة متجاهلاً أن ليس كل من يرغب في الهجرة يقوم بها. والفريق الثاني أخطأ في تعريف الطلب على المهاجرين بأنه أي حالة طلب (فرصة عمل، سياحة، تجارة...) يمكن أن يشغلها مهاجر ما متجاهلاً أن ليس كل فرصة سانحة قابلة للاقتناص. فالحكومات تضع سقفاً أعلى من المهاجرين الذين تقبلهم كل سنة حتى لو كانت هناك فرصة عمل لكلٍّ منهم. ولعل هذا كان من مصادر الصراع بين الحكومة الأمريكية والشركات التي تطالب بفتح الأبواب لمزيدٍ من المهاجرين الذين هي مستعدة لتوظيفهم جميعاً. إلا أن للحكومات غالباً اعتباراتٍ أكثر من مجرد فرصة عمل لكل مهاجر.

التنمية الاقتصادية

علاقة التنمية الاقتصادية بالرحيل تعدّ من أكثر المناطق البحثية التي أثارت اهتمام الباحثين. وقد قاموا بتناولها من زوايا متعددة مثل هجرة العقول واكتسابها وتكلفة الإنتاج وخلق فرص العمل والهجرة غير الشرعية وغيرها من الحيثيات الاقتصادية للرحيل سواءً على البلد الأم أو بلد الهجرة. وهذا الاهتمام البحثيّ بهذه العلاقة المصيرية متوقع. فالرحيل منذ البدايات وحتى الآن ما زال محفوفاً بالدوافع الاقتصادية وبالتالي فإن تأثيرها في التنمية الاقتصادية حاسمٌ ومباشر. ولقد أنعشت هذه المنطقة البحثية

تحديداً جهتان رئيستان: الأولى هي المنظمات العالمية والمراكز البحثية التابعة لها والمتعاونة معها. فهذه المنظمات معنيّة في المقام الأول بمشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة التي تصدّر المهاجرين غالباً. وقد موّلت هذه المنظمات العديد من الأبحاث التي فتحت الأبواب أمام كشوفات بحثية لم تكن مطروقة من قبل. فعلى سبيل المثال كان من شأن هذه الأبحاث أن أثبتت كيف يكون لتصدير المهاجرين أثرٌ إيجابي على البلد الأم بسبب الحوالات المالية التي تعود إلى الاقتصاد المحليّ ويتم توظيفها وفق نظم اقتصادية متطورة في مشاريع تنموية تخفّف الاحتقان التنمويّ في البلد الأم. وكذلك فتحت هذه الأبحاث الممولة بسخاء الباب أمام اكتشاف جذور الرحيل المتغلغلة في البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلد الأم موجهةً الأنظار إلى كيفية معالجة هذه المشكلات الجذرية بما يخفّف من تدفقات المهاجرين إلى الخارج. وقد أشارت الأبحاث إلى شواهد عدة لدول تمكنت من الإبقاء على مهاجرين محتملين من ذوي المهارات العالية أو استعادة من هاجر منهم فعلاً. ولعل تجربة الاقتصادات الناشئة الأربعة (الصين، البرازيل، الهند، روسيا) تدلل على ذلك بوضوح بعد أن كان الرحيل من هذه البلدان في اتجاه واحد ولزمنٍ طويل.

الجهة الثانية هي الإدارات المعنية بشؤون الهجرة في الحكومات المحلية للدول المستقبلة للمهاجرين. فهذه الإدارات التي تم تأسيسها للقيام بمهمة استقطاب المهاجرين لسدّ احتياج الاقتصاد المحليّ ودمجهم في العملية التنموية. وبالتالي فإن هذه الإدارات ظلت وما زالت في حاجة ماسّة إلى الأبحاث التي تلقي الضوء على العلاقة المعقدة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية من أجل أن تتمكن من صياغة القوانين والإجراءات المثلى للتعامل مع المهاجرين وتحديد الآلية التي يتم من خلالها اختيار المهاجر وقبوله واستقباله وتهيئته ودمجه في النظام الاقتصادي والاجتماعي بالشكل الذي يحقق أفضل عوائد ممكنة. وقد موّلت هذه الجهات الحكومية بالفعل العديد من الأبحاث تحوّل بعضها إلى قوانين فعلية وإجراءات معتمدة للتعامل مع المهاجرين. وبفضل هذه الأبحاث تمكّنت حكومات الدول المستقبلة للمهاجرين من الوقوف في وجه بعض المواقف اليمينية المناهضة للهجرة لاسيما في أوقات الركود الاقتصادي عندما تتبع الجماهير بعض المؤشرات السطحية التي تلقي اللوم

على المهاجرين بندرة فرص العمل. فقد اعتمدت هذه الحكومات على الأبحاث التي دلّلت بوضوح على أن الاستمرار في استقطاب المهاجرين يغذّي وريد التنمية الاقتصادية في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد بأشدّ الحاجة إلى هذا الغذاء في أزمنة الركود.

وبشكل عام فإن علاقة الرحيل بالتنمية الاقتصادية مزدوجة. فهي تحفّز على الرحيل في المدى القريب وتثبطه في المدى البعيد. عندما تنطلق عجلة التنمية الاقتصادية في بلد ما فإن ذلك يؤدي إلى عملية تمدّن واسعة (Urbanization) تخلخل استقرار القطاع الزراعي وتحلّ الآلة مكان الإنسان. وكل هذه الأسباب تؤدي إلى هجرة الناس من الضواحي والقرى إلى المدن والحواضر الصناعية وبالتالي يكون أثر التنمية الاقتصادية محفزاً على الرحيل فتزداد معدلاته في بداياتها. أما على المدى البعيد فإن التنمية الاقتصادية الناجحة والمتوازنة تؤدي إلى انقاص فارق الأجور ومستويات المعيشة وخلق فرص وظيفية جذابة فتقلل بذلك من دوافع الهجرة المعروفة فيكون أثر التنمية الاقتصادية على الرحيل سلبياً على المدى البعيد[1].

إلا أن اكتمال التنمية الاقتصادية لا يؤدي إلى توقف الهجرة نهائياً. فالعديد من المهاجرين اليوم يهاجرون من دول ذات معدلات تنمية اقتصادية عالية إلى دول أقل وذلك لأن دوافعهم غير اقتصادية في الأساس[2]. كذلك لم تجد الدراسات تأثيراً سلبياً لتحسّن الدخل القومي للبلد الأم على عدد الراحلين عنه. يحدث ذلك لعدة أسباب في الغالب: الأول أن العوامل التي تؤدي إلى استمرار تدفق المهاجرين مثل شبكات الهجرة والهجرة التسلسلية تستمر في إبقاء التدفق جارياً حتى مع زوال الدوافع الرئيسة للهجرة[3]. الثاني أن ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية للدولة يفتح أبواباً لمواطنيها للانخراط في تعاملات تجارية دولية تجعلهم دائمي السفر والرحيل سواءً كانوا طلاباً

1 Massey, D. S., "Economic Development and International Migration in Comparative Perspective", *Population and Development Review*, 14 (3), 1988, pp. 383-413.

2 Van Dalen, H. P. V. & Henkens, K., "Longing for the Good Life: Understanding Emigration from a High-Income Country", *Population and Development Review*, 33 (1), 2007, pp. 37-66.

3 Carrington, W. J., Detragiache, E. & Vishwanath, T., "Migration with Endogenous Moving Costs", *The American Economic Review*, 86(4), 1996, pp. 909-930.

أو تجاراً أوموظفين في شركات ذات فروع دولية[1]. الثالث، أن ارتفاع مستويات دخل المواطن بسبب التنمية الاقتصادية يسهم في ارتفاع معدلات الهجرة الاستهلاكية مثل السياحة وغيرها. الرابع، أن جميع العوامل غير الاقتصادية باقية على حالها دون أن تتأثر بمعدلات التنمية الاقتصادية.

ما سبق يتحدث عن تحسن التنمية الاقتصادية إلا أن فشلها أيضاً له علاقة بالرحيل[2]. ففشل التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تدهور البنية التحية التي تزيد من تكلفة التجارة والمشاريع الصغيرة وترفع الأسعار فتنخفض القدرة الشرائية للمواطنين مما يعظم فارق مستويات المعيشة بين الدولة والدول الأخرى فينشأ دافع كبير للهجرة. كذلك يؤدي فشل التنمية الاقتصادية إلى انهيار الأسواق. وهذا من أكثر شؤون التنمية الاقتصادية تأثيراً في الرحيل. فعندما تنهار سوق المحاصيل الزراعية مثلاً يهاجر المزارعون. وعندما تنهار سوق العقود الآجلة تنعدم صغار التجار على حماية أنفسهم من تقلبات الأسعار المستقبلية فيهاجرون. وعندما تنهار سوق التأمين على البطالة تفقد العائلة قدرتها على حماية دخلها وضمان استقراره فيهاجرون إلى دول تقدم لهم هذا الضمان. وعندما تنهار سوق الائتمان تزداد صعوبة إنشاء المشاريع الصغيرة فيضطر أصحابها إلى الهجرة أيضاً[3].

ومن شؤون التنمية الاقتصادية الأخرى المؤثرة على الرحيل معدلات البطالة التي أثارت جدلاً بين الباحثين حول علاقتها بالرحيل. فثمة دراسات وجدت أن ارتفاع معدلات البطالة في البلد الأم يدفع الناس للبحث عن فرص عمل خارج الحدود[4]. غير

1 Fawcett, J. T., "Networks, linkages, and migration systems", *International Migration review*, 23 (3), 1989, pp. 671-680.

2 Mora, J. & Taylor, J. E., "Determinants of migration, destination, and sector choice: disentangling individual, household, and community effects", In C. Ozden and M. Schiff (Eds.), *International Migration, remittances, and brain drain*, Washigton D.C.: World Bank/Palgrave Macmillan, 2005.

3 Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. & Taylor, J. E., "Theories of International Migration: A Review and Appraisal", *Population and Development Review*, 19(3), 1993, pp. 431-466.

4 Bailey, A. J., "Migration history, migration behaviour and selectivity", *The Annals of Regional Science*, 27, 1993, pp. 315-326
Herzog, H. W. Jr., Schlottmann, A. M. & Boehm, T. B., "Migration as spatial job-search: a survey of emperical findings", *Regional Studies*, 27(4), 1993, pp. 327-340.

أن دراسات أخرى ترى أنّ توفّر هذا الدافع لا يعني أن العاطلين عن العمل سيرحلون فعلياً. فربما أن طبيعة الإنسان العاطل على العمل وصفاته الشخصية ومستوى قدراته التي جعلته عاجزاً عن إيجاد عمل في بلده تكون أيضاً عائقاً أمام قدرته على الهجرة[1]. كما أن بعض الدول تقدم إعانات للعاطلين عن العمل وبرامج ضمان اجتماعي تخفف من أثر البطالة الاقتصادي فتقلل بالتالي من الحاجة إلى الهجرة[2]. ولنضف إلى ذلك أيضاً أن البطالة والرغبة في الرحيل لا تعني إمكانيته بسبب وجود عوائق قانونية تعيق الرحيل.

ولكن ماذا لو كانت الدولة المضيفة هي التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، هل يؤثر ذلك على تدفق المهاجرين إليها؟ في الحقيقة لا توجد دراسة استطاعت أن تجد رابطاً مباشراً بين الحالتين. فعند ارتفاع معدلات البطالة يكون من البدهي أن تغيّر الحكومة قوانينها للتخفيف من تدفق المهاجرين رغم أن ذلك ليس بالضرورة تصرفاً صحيحاً[3]. أما عندما تنخفض معدلات البطالة فإن معدلات المهاجرين تزداد رغم أن ذلك أيضاً ليس ضروري الحدوث. ففي بعض الدول تظلّ المعارضة الشعبية للمهاجرين قائمة حتى في حالات تدنّي البطالة وانعدام التنافس على الوظائف بين المواطنين والمهاجرين وذلك لأسباب ثقافية واجتماعية بحتة.

منطق الربح والخسارة

الربح والخسارة يشكّلان الأساس المنطقي (Rationale) للتفكير الاقتصادي. وبالتالي فهما لا ينفصلان عن أي عامل اقتصادي آخر سواءً فيما يختصّ بالفرد أو المجموعة. غير أنه خُصّ في بعض الدراسات بالبحث المستقل بعد أن رأى بعض الباحثين أن الدراسات الاقتصادية الأولى مالت كثيراً إلى الربح وتجاهلت الخسارة. فدعت إلى أن

1 Lansing, J. B. & Mueller, E., *The geographic Mobility of Labor*, Ann Arbor: Survey Research Center, Institute for Social Research, University of Michigan, 1967.

2 Shaw, R. P., *Migration theory and facts: A review and bibliography of current literature*, Bibliography series No. 5, Philadelphia: Regional science research Institute, 1975.

3 Withers, G. & Pope, D., "Immigration and Unemployment", *Economic Record*, 61 (173), 1985, pp. 554-564.

يكون الربح والخسارة متلازمين دائماً في دراسات الرحيل ما داما متلازمين دائماً في صناعة قرار الرحيل. تبعاً لذلك كان واحداً من أولى التعديلات التي أدخلها الباحثون على نظرية فارق الأجور وأثرها على الرحيل هو إضافة تكلفة الرحيل نفسها إلى المعادلة. لا سيما وأن هذه التكلفة أصبحت في تزايد مستمر في العصر الحديث. ولكي يتم ذلك كان يجب أن نعدّ الرحيل استثماراً له تكاليف مبدئية من أجل عوائد مستقبلية. وعليه فإن فارق الأجور المتوقع يفترض أن يغطّي تكلفة الرحيل المبدئية. هذه التكلفة تمّ تعريفها بأشكال مختلفة في دراسات الرحيل إلا أنها في الغالب تغطي كلاً من التكاليف المالية للسفر والدخل الضائع بسبب الرحيل وخسارة المزايا الوظيفية للوظيفة السابقة في البلد الأم وخسارة الفرص المحتملة في حالة البقاء في البلد الأم بالإضافة إلى التكلفة المعنوية المتمثلة في تكبّد آلام الرحيل وفراق الوطن.

تفترض المدرسة الكلاسيكية الجديدة أنّ العائد الصافي من الهجرة يساوي جميع عوائد الرحيل مخصوماً منها جميع تكاليفه. وبما أن المهاجر لا يستطيع التحكّم في عوائد الرحيل غالباً بسبب غياب المعلومات فإنه في الغالب يبذل كل جهده في تقليل تكاليفه. هذا الجهد يتراوح بين المخاطرة بالحياة نفسها عندما يستقلّ المهاجر غير الشرعيّ قارباً صغيراً محاولاً أن يعبر به البحر نحو بلد الهجرة وحتى أقل أنواع المخاطر عندما يكون المهاجر قد أمّن لنفسه عقدَ عملٍ مسبق ومعارفَ في بلد الهجرة يهيّئون له سكناً ومعلوماتٍ عن بلده الجديد. وبشكلٍ عام فإن دراسات الرحيل تعتمد على صفات بلد الهجرة والمهاجر لتضع تصوراً تقريبياً حول العوائد المتوخاة والتكاليف المحتملة[1]. ولكن هذه التكلفة بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون ثابتة وقابلة للتعميم على الجميع بسبب تباين القدرات الإنتاجية للأفراد. فالمهاجر الذي يترك مزرعة العائلة في فيتنام سعياً ليعمل عامل بناء في مكّاو قد يجد أن عائد الرحيل أعلى من تكلفته في السنوات الأولى فقط حتى تخفّ وتيرة البناء في مكّاو أو ترتفع عوائد الزراعة في فيتنام. تصبح المعادلة أكثر ضبابيةً عندما تكون الهجرة بغير هدف العمل. فالطالب الذي يرحل للدراسة في بلدٍ آخر تكون تكلفة رحيله مرتفعة لأنه غالباً ما يستمر عدة سنوات حتى ينهي تعليمه. وفي نفس الوقت يصعب التنبؤ

1 Goss, E. P. & Paul, C., "Age and Work Experience in the Decision to Migrate", *The Journal of Human Resources*, 21(3), 1986, pp. 397-405.

بما يمكن أن يحققه هذا الطالب بعد تخرجه لأن الأمر يرتبط بأحوال سوق العمل بعد سنوات. هنا يصبح تطبيق منطق الربح والخسارة أقل اعتماداً على الأرقام وأكثر اعتماداً على الخيارات الشخصية للفرد والعائلة ومدى قدرتهم على تحمل هذه التكلفة الطويلة مقابل العائد غير المضمون. كذلك فإننا إذا أضفنا عامل التكلفة المعنوية إلى المعادلة فستصبح أكثر تعقيداً.

ولكن هذا التعقيد لم يمنع الباحثين من الاستمرار في البحث حول منطق الربح والخسارة وكيف يُستخدم كأساس منطقيّ في صناعة قرار الرحيل ويؤثر على جميع مراحله. فقد وجد الباحثون أن قدرة المهاجر على توقّع تكلفة الرحيل أدقّ من قدرته على توقع عوائده. فالمعلومات الحاضرة متوفرة أكثر من المعلومات المستقبلية. في المقابل وجدوا أيضاً أن ارتفاع عوائد الرحيل المتوقعة أكثر تحفيزاً للمهاجر من انخفاض تكلفته. تماماً كما هو الحال في الاستثمار عندما يستثمر الناس أموالهم طمعاً في عوائد هذا الاستثمار وليس لأن تكلفة الاستثمار منخفضة. كذلك فإن اختيار وجهة الرحيل يتم بالمقارنة بين عوائد الاستثمار في رأس المال البشري بين وجهتين وليس على تكلفة الرحيل إلى كلٍّ منهما[1]. في هذه الحالة يكون الحلم أكثر تأثيراً على قرار الهجرة من الواقع. ويدخل الفرد في مزاج المغامرة الذي لا يمكن وضعه في مقياس كميّ. وقد أوضحت إحدى الدراسات أن قلّة المعلومات تحرّض على المغامرة بينما وفرتها قد تجعل المهاجر يفرط في حساب التكلفة والعائد إفراطاً يؤدي به إلى القعود عن الهجرة. وبالتالي فإن احتمال رحيل الفرد الذي لا تتوفر له المعلومة أكثر من الآخر الذي تتوفر له[2].

إن المعطى الرئيس لتوقع عوائد الهجرة هو تكييف مهارات المهاجر السابقة مع سوق العمل في بلد الهجرة (Skills transferability). وهو أيضاً واحد من أهم عناصر تكلفة الرحيل. ولدور هذا المتغير في كلٍّ من العوائد والتكلفة فقد جذب اهتمام الباحثين كثيراً. فمن ناحية العوائد تمّت دراسة أثر تكييف المهارات هذا من عدة

1 Stark, O. & Taylor, J E., "Migration Incentives, Migration Types: The Role of Relative Deprivation", *Economic Journal*, Royal Economic Society, 101(408), 1991, pp. 1163-78.

2 O'Connell, P. G., "Migration under uncertainty: 'Try your luck' or 'Wait and see'", *Journal of Regional Science*, 37(2), 1997, pp. 331-347.

جوانب وخرج الباحثون بنتائج عدة. أحدها أن البلد الذي اكتسب فيه المهاجر مهاراته يلعب دوراً كبيراً في عملية تكييفها[1]. فبعض الدول تمتلك سمعة تجعل من المهارات المكتسبة فيها عالمية وقابلة للتكييف بسرعة بينما العكس غير صحيح. فالحصول على شهادة الطب من الولايات المتحدة الأمريكية يخوّل حاملها العمل في أغلب دول آسيا وأفريقيا بسهولة إلا أن العكس ليس صحيحاً بالضرورة. كذلك فإن طبيعة المهنة تؤثر على قابلية تكييف مهاراتها في بلد آخر ولذلك كان المحامون والأطباء وملاّك الأراضي الزراعية أقل رحيلاً من غيرهم[2]. ومثلما أن المهاجرين قد لا يملكون معلومات كافية عن بلد الهجرة فإن أصحاب العمل في بلد الهجرة لا يعرفون الكثير عن المهاجرين وبالتالي يميلون إلى منح المهاجر الجديد أجراً يوازي معدل أجور المهاجرين أمثاله وليس مكافئاً لمهاراته وهذا ما يقلل من شهية أصحاب المهارات العليا للهجرة[3].

أما من ناحية أثر تكييف المهارات على تكلفة الرحيل فقد وجد باحثون أن هذه التكلفة تتغير باختلاف عمر المهاجر وطبيعة عمله. فالمهاجرون الأكبر سناً غالباً ما يكونون قد كسبوا كمّاً كبيراً من المهارات في البلد الأم مما يجعل من عملية تكييفها عملياً مع بلد الهجرة شأناً مكلفاً نظراً لتناقص قدرتهم على تحمّل مثل هذا التغيير[4]. إلا أن الأمر يعتمد أيضاً على طبيعة العمل. فبعض الوظائف تكون مهاراتها مرتبطة ارتباطاً حصرياً بمكان واحد وقد يكون النجاح فيها مرتبطاً بعملاء موجودين في مكان واحد أيضاً. وهذه وظائف يصعب كثيراً على شاغليها أن يعيدوا تكييف مهاراتهم أو بناء قائمة عملائهم في بلد جديد[5]. فيما أن وظائف أخرى ذات الطابع المهني البحت، كالسباكة والبرمجة والهندسة مثلاً، يكون الأمر أسهل على شاغليها في حال الهجرة باستثناء

1 Friedberg, R. M., "You Can't Take It with You? Immigrant Assimilation and the Portability of Human Capital", *Journal of Labor Economics*, 18(2), 2000, pp. 221-251.

2 Da Vanzo, J. and Morrison, P. A., "Return and other sequence of migration in the United Sates", *Demography*, 18, 1981, pp. 85-101.

3 Katz, E., & Stark, O., "International migration under asymmetric information", *The Economic Journal*, 97(387), 1987, pp. 718-726.

4 Gallaway, L. E., "Age and Labor Mobility Patterns", *Southern Economic Journal*, 36(2), 1969, pp. 1-80.

5 Sandefur, G. D. & Scott, W. J., "A dynamic analysis of migration: an assessment of the effects of age, family and career variables", *Demography*, 18 (3), 1981, pp. 355-368.

الحالات التي يتطلب فيها شغل الوظيفة رخصاً مهنية تصدر من الجهات المختصة. وفي العادة إنّ شبكات الهجرة تساعد في التقليل من هذه التكلفة عن طريق توفير المعلومات وتدبير الوظائف.

العوامل الاجتماعية

استراتيجية العائلة

واحدة من أهم النقاط التي تميّزت بها مدرسة الاقتصاديات الجديدة عن المدارس الأخرى هو استحداثها لتحليل قرار الرحيل على مستوى العائلة وليس الفرد بوصفها وحدة التحليل الأساسية. هذا لا يعني بطبيعة الحال أن المدارس الأخرى تجاهلت هذا العامل تماماً ولكنها لم تفرده بالبحث بوصفه وحدة تحليل. فالمدرسة الكلاسيكية الجديدة مثلاً تتعامل مع الفرد بوصفه وحدة تحليل يتأثر باستراتيجية العائلة، ولكن الفرد يظلّ هو الأساس وعائلته هي العامل المؤثر. أما في مدرسة الاقتصاديات الجديدة فإن الفرد بقدراته وتطلعاته يشكّل جزءاً من استراتيجية عامة للعائلة. تطرح الكلاسيكية الجديدة أسئلتها على شكل: "ما الدور الذي لعبته استراتيجية العائلة في التأثير على قرار الفرد بالرحيل؟" بينما تطرح الاقتصاديات الجديدة السؤال على شكل: "ما الدور الذي لعبه الفرد في تشكيل استراتيجية العائلة المتعلقة بالرحيل؟".

وتنطبق استراتيجية العائلة فيما يتعلق بالرحيل على رحيل العائلة بأكملها أو أحد أفرادها. فالاستراتيجية ليست معنية بمن يرحل، كما هو الحال في المدرسة الكلاسيكية، بل بالرحيل نفسه بوصفه استراتيجية وقراراً عائلياً يتميز بتبنيه سلوكاً جمعياً لتحقيق سلسلة ديناميكية من طلب الرزق. وهنا تبرز ألمعيّة هذا التوجه البحثي الجديد حتى استحقّ أن تتمحور حوله مدرسة بأكملها. إذ أنها تسلط الضوء على الرحيل وليس الراحل، مما يمكّنها من استيعاب كافة أطراف عملية الرحيل في الإطار

البحثي: من يرحل؟ ومن يبقى؟ ومن يحرّض؟ ومن يساعد؟ ومن يعيق؟ كل هذا في ضمن مسوّغ استراتيجي يجعل العملية ممكنة. بخلاف الكلاسيكية الجديدة التي تسلط الضوء على الراحل متى رحل فقط وسط سياق اقتصاديّ ما. وبطبيعة الحال لا يزال بعض باحثي الكلاسيكية الجديدة يرون أن أخذ أطراف عملية الرحيل بالاعتبار لا يزال ممكناً حتى لو كان الفرد وحدة تحليل.

بعد اختيار العائلة كوحدة تحليل أسهمت دراسات عديدة في جمع أطراف استراتيجية العائلة المتنوعة فيما يتعلق بالرحيل. هذه الدراسات جاءت متنوعة المشارب من شتى الحقول العلمية المهتمة بالرحيل ولا سيما علم الاجتماع. وقد خلصت إلى نتائج عديدة ولكن أغلب هذه النتائج يمكن تصنيفه ضمن ثلاثة أهداف أساسية تحاول كل هذه الاستراتيجيات تحقيقها بشتى الوسائل: (١) تعظيم المنفعة العامة للعائلة[١]، (٢) تحقيق التوازن بين الكسب والاستهلاك في المنزل[٢]، (٣) وتقليل المخاطر المشتركة التي يمكن أن تتعرض لها العائلة[٣]. وقد اشتركت هذه الاستراتيجيات في مقومات رئيسة أيضاً وهي أنّ العائلة هي وحدة صناعة القرار الرئيسة[٤] وأنّ الالتزام العائلي هو شأن صلب وممتد كون هذا التشارك في ثروات العائلة هو شأن يدعمه تحقق المصلحة الشخصية للأفراد من خلال هذا التشارك مما يؤدي إلى انغماسهم بشكل أكبر في تحقيق هذا الهدف المشترك[٥].

أما عن هدف تعظيم منفعة العائلة فهو امتداد لتعظيم المنفعة الشخصية. وهو يسعى إلى تعظيم ما تنتجه العائلة بشكل عام عن طريق تكامل انتاجيّ بين مميزات بلد الهجرة وقدرات أفراد العائلة المهاجرة[٦]. وقد اتخذت الدراسات شواهد عديدة للتدليل على

1 Sandell, S. H., "Women and the economics of family migration", *Review of Economics and Statistics*, 59, 1977, pp. 406-414.

2 Wood, C. H., "Equilibrium and historical-structural perspectives on migration", *International Migration review*, 16(2), 1982, pp. 298-319.

3 Stark, O., *The Migration of Labour*, Basil Blackwell, Cambridge MA, 1991.

4 Mincer, J., "Family Migration Decisions", *Journal of Political Economy*, 86(5), 1978, pp. 749-773.

5 Massey, D. S., "The Social and Economic Origins of Immigration", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 510, 1990a, pp. 60-72.

6 Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

رسوخ هذا الهدف الأساسي في استراتيجة العائلة. ففي أفريقيا مثلاً تنظر العائلات التي تملك أراض زراعية إلى الرحيل بوصفه وسيلة لتوفير رأس المال اللازم للاستثمار الزراعي. فيرحل أحد أفراد العائلة أو بعضهم للعمل حتى يتسنى للعائلة أن تشتري مما يجنيه قدرات إنتاجية مختلفة مثل الحيوانات أو الأدوات الزراعية. ومتى تحقق هذا الهدف تسنّى للفرد الراحل أن يعود للعمل في المزرعة بعد أن ارتفع انتاجها بما يكفي العائلة ككل. يحدث ذلك أيضاً عندما تقرر الأسرة أن تنفق كل مدّخراتها في تعليم الابن الأكبر خارج البلد على أن يتكفل الابن بعد ذلك بنفقات تعليم أخيه الذي يصغره، والأصغر بمن يصغره، وهكذا يتحقق لجميع أبناء العائلة تعليم جامعيّ.

أما عن هدف تحقيق التوازن بين الكسب والاستهلاك المنزلي الذي وضعت بعض الدراسات يدها عليه كهدف من الأهداف الرئيسية الثلاث لاستراتيجية العائلة فقد وجدت أنه غالباً ما يتم تحقيقه عن طريق جني الكسب من ثلاثة مصادر رئيسة: (١) بيع ما تنتجه العائلة من بضائع وخدمات، (٢) الأجور التي يتقاضها من يعمل من أفراد العائلة، (٣) الإعانات الحكومية التي تتقاضاها الأسرة. بعد ذلك تُخصم التكاليف من المكاسب ويتم توجيه ما تبقى أو بعضاً منه لإعادة تمويل ما تنتجه العائلة من بضائع وخدمات. وفقاً لهذه الاستراتيجية لا يكون الرحيل محتملاً إلا متى طرأ خلل يمنع العائلة من تحقيق التوازن المنشود. فالرحيل هنا هو محاولة لإعادة التوازن وليس خلقه. فما تنتجه الأسرة سواءً من الزراعة أو التجارة أو غير ذلك هو رهنٌ لظروف السوق. فسنة واحدة من الجدب تمنح العائلة مبرراً استراتيجياً كافياً لأن تزجّ بأحد أفرادها إلى الرحيل أو ترحل العائلة كلها. كذلك هو فقدان العمل وانقطاع الدعم الحكوميّ.

أما عن هدف تقليل المخاطر فهو يستند إلى نظرية تنويع المخاطر الاستثمارية المستعارة من علوم التمويل (Finance) بحيث تقوم العائلة بتوزيع أصولها العمالية على أماكن مختلفة وفي أسواق عمل مختلفة بغرض تنويع مصادر دخلها[1] لتتجنب مخاطر الضبابية المستقبلية والتقلبات الاقتصادية. وبرحيل أحد أفراد العائلة تصبح التحويلات المالية التي يبعثها إلى عائلته جزءاً من المشاركة في الفائدة والمخاطر ضمن

1 Ghatak, S., Levine, P. & Price, S. W., "Migration theories and evidence: an assessment", *Journal of Economic Surveys*, 10(2), 1996, pp. 159-198.

اتفاقية ضمنية بين أفراد العائلة الواحدة[1]. وللحماية من مخاطر المستقبل البعيد تختار العائلات إرسال أحد أبنائها للدراسة في الخارج كوسيلة لارتقاء السلم الاجتماعي بعد عودته[2]. وبقدر ما يبدو قرار دراسة أحد الأبناء في الخارج قراراً فردياً يخصّ الفرد وحده دون عائلته فإن الدراسات تفنّد ذلك إلى حدٍّ كبير وتثبت أن سلطة العائلة فيما يتعلق بقرار الدراسة في الخارج واسعة جداً وتكاد تحتكر صناعة هذا القرار بالكامل باعتباره استراتيجية عائلية وليس شأناً شخصياً بالابن الطالب[3]. وهو ما يشير إلى أهمية تعليم الأطفال كمكون استراتيجي في العائلة تستخدمه في الحصول على وظائف عليا أو تدعيم مكانتهم الاجتماعية[4] على اعتبار أن فرص التعليم المحلية لا تحقق هذه الأهداف.

الروابط العائلية

تختلف الروابط العائلية عن استراتيجية العائلة من حيث تأثيرها على سلوك الرحيل. فاستراتيجية العائلة يقصد بها صناعة قرار عائلي بشكل يجمع كل قرارات الأفراد الشخصية ذات مستويات التأثير المختلفة ويصبّها في قرار استراتيجي واحد يخدم المنفعة المشتركة للعائلة. أما الروابط العائلية فيقصد بها الالتزامات العائلية والتعاقدية بين أفراد العائلة التي تؤثر في سلوكهم للرحيل مع بقاء قرار الرحيل فردياً يتعلق بالمهاجر وحده. استراتيجية العائلة إذن تأخذ شكلاً هرمياً يكون فيه صاحب القرار الأقوى في القمة يليه من هو أقل تأثيراً وهكذا. أما الروابط العائلية فهي صلات أفقية تؤثر في الفرد بمستويات مختلفة حسب محورية الصلة في حياة الفرد والقيمة العائلية التي تمنحها له.

1 Stark, O. & Lucas, R. E. B., "Migration, Remittances, and the Family", *Economic Development and Cultural Change*, 36(3), 1988, pp. 465-481.

2 Thomas-Hope, E. M. & Nutter, R. D., "Occupation and status in the ideology of Caribbean return", in R. Appleyard (ed), *The impact of international migration on developing countries*, Paris: OECD, 1989, pp. 287-300.

3 Mazzarol, T. & Soutar, G. N., "'Push-pull' factors influencing international student destination choice", *International Journal of Educational Management*, 16(2), 2002, pp. 82-90.

4 Brown, P., "Cultural capital and social exclusion: some observations on recent trends in education, employment, and the labour market", *Work, Employment and Society*, 9, 1995, pp. 29-51.

قام عالم الاقتصاد البولندي جاكوب مينسر بتمحيص العديد من الدراسات التي تبحث تأثير الروابط العائلية على الرحيل وجمعها في بحث شهير نشر عام ١٩٨٧[1]. وفي هذا البحث استخلص مينسر العديد من النتائج المتصلة والمنفصلة عن بعضها البعض. أسهب في شرح بعضها حسب ما خرجت به دراسته بينما ذكر البعض الآخر بشكل عابر واستكمل باحثون آخرون تفصيلها. وتظل دراسة مينسر - رغم أهميتها الكبيرة في سياق نظرية الرحيل والعلاقات العائلية - رهينة سياقها الثقافي والاجتماعي والتاريخي. فالعلاقات العائلية تختلف من مكان إلى مكان ومن زمن إلى آخر وبالتالي ينبغي تعميم نتائجه بحذر. ويمكن إجمال نتائج هذا البحث والأبحاث الأخرى في نقاط كما يلي:

الروابط الزوجية: العلاقة الزوجية نفسها تعيق الرحيل رغم أن عقد الزواج أو عقد الطلاق غالباً ما يؤديان إلى تحفيز سلوك الرحيل بشكل أو بآخر. أي أن هناك فارقاً بين طرفي الحالة الزوجية (الزواج والطلاق) وبين الحالة الزوجية نفسها. وقد حاولت دراساتٌ تفسير السبب الذي يدفع حديثي الزواج غالباً إلى الرحيل. ولعل أحد التفسيرات أن الزواج الأول والوظيفة الأولى للفرد يحدثان في نفس العمر تقريباً، وبالتالي يضع الفرد في اعتباره عند اتخاذ القرارين ظروف كلٍّ من سوق الزواج وسوق العمل، على حد تعبير الاقتصادي الأمريكي دوغلاس ماسي[2]. فيضطر غالباً إلى الرحيل لتحقيق التوازن المطلوب.

أما أثناء الزواج نفسه فسبب إعاقة الرحيل يكمن غالباً في طبيعة عمل الزوجة وظروف سوق العمل. فالرحيل الأول الذي حقق للزوجين فرصة العمل معاً في مكان ما يصعب أن تتكرر وبالتالي يمكثان حيث يتاح لهما العمل معاً. أما تأثير الطلاق الإيجابي على الرحيل فقد فسّره باحثون باحتمالية كون الزواج في الأصل هو السبب الوحيد الذي جمع بين الزوجين في محل واحد. فمتى انتهى الزواج انتقل كلٌّ منهما

1 Mincer, J., "Family Migration Decisions", *Journal of Political Economy*, 86(5), 1978, pp. 749 -773.

2 Massey, D. S., "Economic Development and International Migration in Comparative Perspective", *Population and Development Review*, 14 (3), 1988, pp. 383-413.

إلى حيث يرغب في العيش أساساً إضافةً إلى آثار الطلاق النفسية التي تحرّض على الابتعاد أحياناً.

عمل الزوجة: كان مينسر من أوائل من سلّط الضوء على عمل الزوجة وأثره على سلوك الرحيل. وهي الجزئية التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين الذين كانت خلاصة أبحاثهم أن توصّلوا لتلك العلاقة السلبية بين عمل الزوجة والرحيل. فالزوجة العاملة بشكل عام تثبط من قدرة العائلة على الرحيل. هذه النظرية لها أربع استثناءات تمخّضت عنها الأبحاث: (١) الزوجات الشابات اللواتي لم يُنشئن ارتباطاً قوياً بوظائفهن بعد من حيث الدخل والدرجة الوظيفية[1]، (٢) الزوجات اللواتي يعملن في وظائف غير مهنية يسهل ممارستها في أي مكان[2]، (٣) الزوجات اللواتي يعملن في وظائف أقل مكانة ودخلاً وأهمية من وظائف أزواجهن[3]، (٤) الزوجات اللواتي لم يهاجرن وبقين في البلد الأم ويشعرن بمسؤولية كبيرة في دعم أزواجهن المهاجرين[4].

مستوى تعليم الزوجة: وجدت بعض الأبحاث الأخرى أثراً سلبياً لمستوى تعليم الزوجة على سلوك الرحيل[5]. ولا غرابة في ذلك بسبب علاقة مستوى التعليم المباشرة بالمستوى الوظيفي والدخل المستقبلي. وبطبيعة الحال ثمة حالات مختلفة رصدتها الأبحاث تجد أن وظيفة المرأة التي تنالها تبعاً لمستوى تعليمها المرتفع قد تحرّض على الرحيل لملاحقة الفرص الوظيفية وراء الحدود[6]. ومن ناحية تطبيقية فإن بعض

1 Mincer, J., "Family Migration Decisions", *Journal of Political Economy*, 86(5), 1978, pp. 749-773.

2 Long, L. H., "Women's labour force participation and the residential mobility of families", *Social Forces*, 52, 1974, pp.342-348.

3 Lichter, D. T., "Household migration and the labor market position of married women", *Social Science Research*, 9(1), 1980, pp. 83-97.

4 Stark, O., "Tales Of Migration Without Wage Differentials: Individual, Family, and Community Contexts", Discussion Papers 18743, University of Bonn, Center for Development Research (ZEF), 2003.

5 Da Vanzo, J., *Why families move: a model of the geographic mobility of married couples*, Santa Monica: Rand Corporation, R-1972, 1976.
Shields, G. M. & Shields, M. P., "Families, migration and adjusting to disequilibrium", Economics Letters, 26, 1988, pp. 387-392.

6 Lichter, D. T., "Household migration and the labor market position of married women", =

الدول المستقبلة للمهاجرين مثل كندا تمنح المهاجر الذي تكون زوجته ذات مستوى تعليم عالٍ نقاطاً أكثر في نظام الهجرة المعتمد على النقاط[1] وذلك باعتبار أن تعليم الزوجة يسهّل من عملية تكيّف العائلة بشكل عام مع بلد الهجرة. وبشكل عام فإن مستوى تعليم المرأة يضيف بعداً إضافياً إلى عملية الرحيل قد يسهم في تغيير المعادلة بأكملها لصالح الرحيل أو ضده. فرحيل العائلة برمّتها أصبح قراراً اقتصادياً حساساً من وجهة نظر العائلة كما هو من وجهة نظر بلد الهجرة. وبما أنه يصعب ضمان حصول الزوجين على وظيفة في بلد الهجرة قبل الرحيل فإنهم في الغالب يرحلون استجابةً لفرصة وظيفية واحدة تحققت لأحد الزوجين. ولكنّ مستوى تعليم الزوجة يسهم في الدفع باتجاه هذا القرار من عدمه. إذ أن مستوى تعليمها يجعلها أقدر على المساهمة في دخل الأسرة في بلد الهجرة كما يؤهلها لجمع قدر أكبر من المعلومات حول الرحيل وتبعاته.

ومن الشواهد المعاصرة في هذا الشأن برنامج ابتعاث الطلاب للدراسة في الخارج الذي أطلقته المملكة العربية السعودية منذ العام ٢٠٠٦ بشروط تسمح فيها للمرأة المبتعثة أن تصطحب معها مرافقاً ذكراً بالغاً من العائلة استجابةً للأعراف الاجتماعية في السعودية. وقد أدّى ذلك إلى تحقق فرصة الابتعاث والرحيل للآلاف من الرجال المرافقين الأمر الذي لم يكن ليتحقق لهم لولا مستوى تعليم زوجاتهم المرتفع[2].

وجود الأطفال وكبار السن المحتاجين للإعالة: يرى مينسر أن وجود الأطفال في سن الدراسة يعيق عملية الرحيل. وفي حالة كون الرحيل حتمياً فإن العائلة غالباً ما ترحل أثناء الإجازات المدرسية لتجنّب خلخلة انتظامهم الدراسي[3]. إلا أن عدة دراسات لاحظت أن حالات الرحيل بشكل عام لدى العوائل ذات الأطفال تتم إما قبل بلوغ

= *Social Science Research*, 9(1), 1980, pp. 83-97.

1 Points for Adaptability—Skilled Workers and Professionals, CIC, http://www.cic.gc.ca/english/immigrate/ skilled/factor-adaptability.asp (last modified Mar 31, 2007).

٢ وزارة التعليم العالي، السعودية (٢٠١٤). الرابط الالكتروني: http://www.mohe.gov.sa/ar/studyaboard/King-Abdulla-hstages/Pages/Terms-of-Emission.aspx تاريخ الدخول: ١٠ أبريل ٢٠١٤.

3 Sandell, S. H., "Women and the economics of family migration", *Review of Economics and Statistics, 59, 1977, pp. 406414-*.

الأطفال سن الدراسة أو بعد إنهائهم تعليمهم النظامي[1]. ولكن دراسة أخرى وجدت أن أكثر المهاجرين المكسيكيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية هم من الآباء الذين ازدادت عليهم أعباء أطفالهم فرحلوا بحثاً عن دخل أعلى[2]. ولكن في حالة اصطحب المهاجر أطفاله معه في مهجره فإن ذلك، كما رصدت الأبحاث، يزيد من مدة بقائه في المهجر. أما إذا خلفهم وراءه في البلد الأم فإنه يميل إلى البقاء مدة أقصر ثم العودة إلى ديارهم[3].

وبشكل عام ثمة شيوع كبير لسلوك من سلوكيات الرحيل يكمن في هجرة الأب أولاً بمفرده ثم تلحق عائلته به بعد أن يهيئ لهم مقاماً مناسباً في بلد الهجرة[4]. ولعل برامج الهجرة العائلية التي تطبقها أغلب الدول المستقبلة للمهاجرين تدعم مثل هذا السلوك إذ تمنح المهاجر الحق في لمّ شمله بعائلته دون شروط معقدة ما دام قادراً على إعالتهم[5]. وخلصت الأبحاث إلى أن وجود كبار سن في العائلة على صلة وثيقة بأبنائهم تعيق عملية الرحيل إذا لم تحدث وتسرع من العودة إذا حدثت[6].

إضافةً إلى النقاط المفصّلة أعلاه، تمّ بحث شؤون أخرى تتدخل فيها الروابط العائلية في صناعة قرار الرحيل أو العكس. منها الرابطة الزوجية التي قد تتعرض للخلل نتيجة ضغوطات الرحيل ومتاعبه مما يعجّل بالعودة إلى الديار[7]. كذلك تلعب الروابط العائلية دوراً في تشجيع الهجرة في العوائل التي انقسمت بين بلدين بهدف الاجتماع

1 Schultz, T. W., "Investment in human capital", *American Economic Review*, 51, 1961, pp. 1-17; Becker, G. S., "Investment in human capital: a theoretical analysis", *Journal of Political Economy*, Supplement 70, 1962, pp. 9-49.

2 Massey, D. S., "Understanding Mexican Migration to the United States", *American Journal of Sociology*, 92(6), 1987, pp. 1332-1403.

3 Steiner, V. & Velling, J., "Re-Migration Behavior and Expected Duration of Stay of Guest Workers in Germany", in Steinmann G, Ulrich RE, (ed.), *The Economic Consequences of Immigration to Germany*, Physica, Heidelberg, 1994, pp. 101-119.

4 Mines, R., *Developing a Community Tradition of Migration: A Field Study in Rural Zacatecas, Mexico and California Settlement Areas*, La Jolla, CA: Program in United States-Mexican Studies, University of California-San Diego, Monograph 3, 1981.

5 Boyd, M., "Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas", *International Migration Review*, 23 (3), 1989, pp. 638-670.

6 Hoddinott, J., "A Model of Migration and Remittances Applied to Western Kenya", *Oxford Economic Papers*, 46(3), 1994, pp. 459-476.

7 Parrado, E. A., Flippen, C. A., & McQuiston, C., "Migration and relationship power among Mexican women", *Demography*, 42(2), 2005, pp. 347-372.

أخيراً حتى لو لم تكن هناك دوافع أخرى للرحيل[1]. زاوية أخرى يمكن أن ننظر من خلالها إلى الروابط العائلية كمؤثر على الرحيل باعتبارها وسيلة لنقل القيم الثقافية بين أفراد العائلة فيما يختص بالهجرة ومعناها مما يخلق حافزاً أو عائقاً أمام الأفراد حسب الموروث الثقافي المنتشر في العائلة ونظرته إلى الهجرة والمهاجرين[2]. فالهجرة دون رضا العائلة مثلاً لها ما لها وعليها ما عليها[3] لاسيما وأن سلطة العائلة قد تستمر في التأثير على المهاجر حتى بعد غيابه سنوات عن دياره[4]. كذلك فإن لهجرة أحد أفراد العائلة أثراً كبيراً على تشجيع أفراد آخرين للحاق به أو تثبيطهم حسب ما انتهت إليه مغامرته من نتائج.

عدة أبحاث أخرى بحثت تأثير ممتلكات العائلة في البلد الأم على سلوكهم في الرحيل لتجد أثراً إيجابياً لذلك[5] يقلّ كلما كانت الممتلكات أقل[6]. وفي حالة كانت هذه الممتلكات أرضاً زراعية فإن ذلك يشجّع العائلة على اختيار أحد أبنائها للهجرة لتتمكّن من اتخاذ قرارات استثمار زراعي أكثر مخاطرةً في ظل وجود ابن مهاجر قادر على تعويضها في حالة الفشل[7]. وفي هذا السياق طوّر علماء النفس مفهوم "المحورية العائلية" مقابل مفهوم "المحورية المهنية" بحيث يكون الأفراد الذين تلعب العائلة دوراً أكثر محوريةً من حياتهم المهنية أقل ميلاً للرحيل والعكس صحيح أيضاً[8].

1 Massey, D. S., "Understanding Mexican Migration to the United States", *American Journal of Sociology*, 92(6), 1987, pp. 1332-1403.

2 Boyd, M., "Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas", *International Migration Review*, 23 (3), 1989, pp. 638-670.

3 Hoddinott, J., "A Model of Migration and Remittances Applied to Western Kenya", *Oxford Economic Papers*, 46(3), 1994, pp. 459-476.

4 Stark, O. & Lucas, R. E. B., "Migration, Remittances, and the Family", *Economic Development and Cultural Change*, 36(3), 1988, pp. 465-481.

5 Mora, J. & Taylor, J. E., "Determinants of migration, destination, and sector choice: disentangling individual, household, and community effects", in C. Ozden and M. Schiff (Eds.), *International Migration, remittances, and brain drain*, Washigton D.C.: World Bank/Palgrave Macmillan, 2005.

6 VanWey, L. K., "Land Ownership as a Determinant of International and Internal Migration in Mexico and Internal Migration in Thailand", *International Migration Review*, 39(1), 2005, pp. 141-172.

7 Stark, O. & Lucas, R. E. B., "Migration, Remittances, and the Family", *Economic Development and Cultural Change*, 36(3), 1988, pp. 465-481

8 Frieze, I. H., Hansen, S. B., & Boneva, B., "The migrant personality and college students' plans for geographic mobility", *Journal of Environmental Psychology*, 26(2), 2006, pp. 170-177.

الحرمان النسبي

في عام ١٩٤٩ ابتكر عالم الاجتماع الأمريكي صاموئيل ستوفر ومجموعة من زملائه الباحثين مبدأ الحرمان النسبي (Relative deprivation) أثناء بحثهم في علم النفس الاجتماعي عن الجنود الأمريكيين العائدين من الحرب العالمية الثانية[1]. اكتسب هذا المبدأ شهرةً واسعة في العلوم الاجتماعية حتى اليوم وتمّ إدخاله على العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية مذ ذلك الحين وتطويره عاماً بعد عام حتى احتل مكانة نظرية راسخة كمبدأ من أهم مبادئ علم النفس الاجتماعي. وفي دراسة ستوفر الأولية تمّ تعريف المبدأ بشكل مختصر بأنه الحالة التي يقوم فيها الفرد بتحديد مكانته الاجتماعية عن طريق مقارنة نفسه بالآخرين. ومن هنا تصبح مكانته الاجتماعية نسبية وبالتالي يصبح حرمانه من هذه المكانة حرماناً نسبياً. وقد قام الباحثون بعد ذلك بإطلاق تعريفات مختلفة للمبدأ في معرض تطويره وبلورته نظرياً فكان منها أنه شعور الفرد بالحرمان مما يظن أنه يستحقه طبقاً لمقارنة نفسه بآخرين من نفس الطبقة[2]. وكذلك تم تعريف المبدأ بأنه حالة وعي الفرد بالفارق السلبي بين توقعاته المشروعة لما يجب أن يكون عليه وبين الواقع[3].

وتكمن أهمية الحرمان النسبيّ في تأثيره القويّ على سلوك الفرد ومواقفه الشخصية في المقام الأول الأمر الذي قد يؤدي إلى سلوك جمعيّ في حال كون حالة الحرمان حالة جمعية. وبالتالي يكون الحرمان النسبيّ واحداً من جذور الحركات الشعبية السياسية كالثورات والمظاهرات وغيرها من الأنشطة التي تمارس جمعياً في إطار سياسي. وهو ما مهّد الطريق أمام المبدأ ليحوز اهتمام باحثي السياسة والاقتصاد بعد علمي الاجتماع والنفس. وكذلك فإن الحرمان النسبيّ هو أحد جذور الانحراف الاجتماعي وهو ما جذب اهتمام باحثي علم الجريمة. وبشكل عام تتمحور هذه

1 Stouffer, S. A., Suchman, E. A., DeVinney, L. C., Star, S. A. & Williams, Jr. R. M., "Studies in Social Psychology in World War II: The American Soldier", Vol. 1, *Adjustment During Army Life*, Princeton: Princeton University Press, 1949, p. 125

2 Walker, I. & Smith, H. J., *Relative Deprivation: Specification, Development, and Integration*, Cambridge University Press, 2001.

3 Schaefer, R. T., *Racial and Ethnic Groups*, Pearson Education, 2008. p.69.

الأبحاث حول علاقة الحرمان النسبي بالانحراف عن السائد الاجتماعي. وقد كان أول من بدأ في دراسة هذه العلاقة هو عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون[1] ثم تطور مفهوم هذه العلاقة ليشمل مستويات عديدة من السلوك الاجتماعي تتباين عن بعضها من حيث كونها شرعية أو مقبولة أو إيجابية.

وإذا افترضنا أن السائد الاجتماعي هو أن يقيم الإنسان في مجتمعه فإن الرحيل يعدّ هنا انحرافاً عن السائد الاجتماعي. هكذا وجد مفهوم الحرمان النسبيّ مدخلاً له إلى دراسات الرحيل. فقام العديد من الباحثين بدراسة العلاقة بين الحرمان النسبي والرحيل باعتباره انحرافاً عن السائد الاجتماعي. استندت أغلب هذه الدراسات على فرضية مبدئية ترى أن الفرد يرحل سعياً وراء تحسين مكانته بالنسبة إلى المجموعة التي يرغب أن يقارن نفسه بها. وفي هذه الدراسات يتم قياس الحرمان النسبي بطريقتين: الأولى بسؤال الفرد مباشرةً عن شعوره بذلك. والثانية بمقارنة دخله مباشرةً مع معدل دخل المجموعة التي يرغب أن يقارن نفسه بها[2].

وينشأ تأثير الحرمان النسبي على الرحيل هنا بنفس الترتيب المرحلي الذي جاءت به نظرية الحرمان النسبي، وهي أربع مراحل. المرحلة الأولى هي شعور الفرد بأن هناك ما ينقصه؛ والثانية هي شعوره بأن هناك آخرون يملكون ما ينقصه؛ والثالثة هي رغبته المتزايدة والملحّة في الحصول على هذا الذي ينقصه، ثم المرحلة الرابعة التي تتمثل في اقتناعه بشكل تام أنه يملك كل الحق في حيازة هذا الذي ينقصه في ظل حيازة آخرين له[3].

وعندما يتعلق الأمر بالرحيل فقد وثقت الدراسات الواقع الاجتماعي الذي يصنع فيه القرار في الكثير من البلدان المصدرة للمهاجرين. فعلى سبيل المثال يشعر الفرد بأنه ينقصه التعليم المتميز خارج البلد أو الدخل الأعلى الذي يجنيه من سبقوه بالهجرة. وعندما يقارن المستوى الذي انطلقوا منه نحو ما حققوه من أهداف يجده مقارباً

1 Merton, R. K., "Social structure and anomie", *American Sociological Review*, 3, 1938, pp. 672-682.

2 Radu, D., "Social Interactions in Economic Models of Migration: A Review and Appraisal", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 34 (4), 2008, pp. 531-548.

3 Runciman, W. G., *Relative deprivation and social justice: a study of attitudes to social inequality in twentieth-century England*, University of California Press, 1966.

لمستواه فيعزز ذلك شعوره باستحقاقه لهذه المكتسبات نسبةً لما حققه آخرون سبقوه إلى ذلك. كذلك أيضاً يلعب الحرمان النسبيّ دوراً في مستوى العائلة عندما تبدأ إحدى العائلات بتحقيق دخل أعلى بسبب هجرة أحد أفرادها أو جميعهم فتشعر بقية العائلات في المحيط الاجتماعي القريب بالحرمان من هذا الدخل الأعلى نسبةً إلى هذه العائلة، فتسعى إلى اتّباع خطواتها والهجرة كذلك وهكذا.

ومما يزيد من تأثير الحرمان النسبيّ على قرارات الرحيل ما أضافه عالم الاجتماع البريطاني جيري رنسيمان إلى النظرية بتقسيمها إلى حالتين: (١) الحرمان النسبيّ الأناني (Egostic relative deprivation)، و(٢) الحرمان النسبيّ الأخوي (Fraternalistic reletive deprivation). وفي الأولى تكون مجموعة المقارنة التي يقارن الفرد نفسه بها أعلى من مستواه إلا أن الأنا الذاتية للفرد تأبى إلا أن تقارن نفسها بهذه المجموعة. أما الثانية فهي عندما تكون المقارنة بين أفراد مجموعة من المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي نفسه. بناءً على ما سبق فإن نظرية الحرمان النسبي تضيف إلى دراسات الرحيل زاوية رؤية مختلفة تعتمد على حالة اللامساواة بين المجموعة الواحدة بدلاً من الأهداف المختلفة للمهاجر[1]. وبما أن استمرار الهجرة يؤدي إلى تفاقم حالة اللامساواة بين المهاجرين وغير المهاجرين فإن الحرمان النسبي يزداد أيضاً مما يؤدي إلى مزيد من الهجرة. وهكذا تستمر دورة الهجرة التي تعتمد على حالتين تغذيان بعضهما البعض وهما اللامساواة والحرمان النسبي. وبناءً على ذلك فإن المجتمعات الفقيرة ذات الدخول المتساوية تنتج عدداً أقل من المهاجرين لأن تساوي الدخول يقلل شعور الحرمان النسبي رغم حالة الفقر العامة التي يرزح تحتها الجميع على عكس بعض المجتمعات الأغنى ذات الدخول غير المتساوية التي لا يجنّبها غناها من انتشار الحرمان النسبي وبالتالي زيادة المهاجرين منها[2].

ويؤثر الحرمان النسبي على الهجرة العكسية أيضاً. حيث يشعر بعض المهاجرين بالحرمان النسبي في بلد الهجرة عندما تتغير مجموعة المقارنة التي يفضّلونها من

1 Flippen, C., "Relative Deprivation and Internal Migration in the United States: A Comparison of Black and White Men", *American Journal of Sociology*, 118(5), 2013, pp. 1161-1198.

2 Stark, O., "Tales Of Migration Without Wage Differentials: Individual, Family, And Community Contexts", Discussion Papers 18743, University of Bonn, Center for Development Research (ZEF), 2003.

أقرانهم في البلد الأم إلى أقرانهم في بلد الهجرة فيسعون إلى العودة إلى بلدهم الأم حيث حرمانهم النسبي أقل وطأة[1]. وعندما تكون للمهاجر مجموعتا مقارنة، إحداهما في بلده الأم والأخرى في بلد الهجرة، فإن الحرمان النسبي الذي يستشعره مقارنةً بإحداهما قد يخفف من وطأة الأخرى أو يزيدها وطأةً حسب السياق[2]. كذلك فإن الشعور بالحرمان النسبي قد يصيب مواطني دول الهجرة عندما يجدون المهاجرين قد تفوقوا عليهم فيؤدي ذلك إلى تحاملهم ضد المهاجرين والضغط على حكوماتهم للحد من فرصهم وكل ذلك يؤدي إلى الهجرة العكسية[3].

شبكات الهجرة

يعرّف دوغلاس ماسي شبكة المهاجرين بمجموعة من الروابط الشخصية التي تربط المهاجرين السابقين باللاحقين بين البلد الأم وبلد الهجرة مثل صلات القرابة والصداقة والشراكة الثقافية والمجتمعية التي تزيد من وتيرة الرحيل بين بلد أم وبلد هجرة ما[4]. وتلعب شبكات الهجرة ذلك الدور عبر توفيرها ما يطلق عليه دوغلاس ماسي ورفاقه رأس المال الاجتماعي (Social capital) الذي يسهم في خفض تكلفة الرحيل ومخاطره على المهاجر مما يؤدي إلى ارتفاع عوائده المرتقبة وجاذبيته بالنسبة للمهاجر[5]. وكلما كانت الشبكة أوسع كلما ازدادت فعاليتها في خفض التكلفة وتقليل المخاطر بسبب تسارع عملية بناء رأس المال الاجتماعي بين أطراف

1 Stark, O., Taylor, J. E. & Yitzhaki, S., "Migration, remittances, and inequality: sensitivity analysis using the extended Gini Index", *Journal of Development Economics*, 28, 1988, pp. 309-322.

2 Gelatt, J., "Looking Down or Looking Up: Status and Subjective Well-Being among Asian and Latino Immigrants in the United States", *International Migration Review*, 47 (1), 2013, pp. 39-75.

3 Pettigrew, T. F., Christ, O., Wagner, U., Meertens, R. W., Van Dick, R. & Zick, A., "Relative Deprivation and Intergroup Prejudice", *Journal of Social Issues*, 64, 2008, pp. 385-401.

4 Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. & Taylor, J. E., "Theories of International Migration: A Review and Appraisal", *Population and Development Review*, 19(3), 1993, pp. 431-466.

5 Massey, D. Durand, J. & Malone, N. J., *Beyond Smoke and Mirrors: Mexican Immigration in an Era of Economic Integration*, New York: Russell Sage Foundation, 2002.

الشبكة. وسرعان ما يستثمر المهاجر رأس المال الاجتماعي في تكييف مهاراته مع سوق العمل الجديد وتقصير مدة البحث عن عمل وتوفير المعلومات المفيدة بأقصر وقت وأقل تكلفة ممكنة[1] والتكيف مع اللغة والثقافة الجديدتين[2] وكذلك تخفيف آلام الهجرة وآثارها النفسية السلبية[3].

دوغلاس ماسي، بروفيسور علم الاجتماعي في جامعة برينستون في الولايات المتحدة الأمريكية. أحد أبرز باحثي دراسات الرحيل وهو ذو بصمة واضحة فيه. (المصدر: موقع جمعية السكان الأمريكية)[4].

يعدّ تأثير شبكات الهجرة على تدفق المهاجرين شديد الفعالية في حالات عدة

1 Kossoudji, S. A. & Ranney, S. I., "The Labor Market Experience of Female Migrants: The Case of Temporary Mexican Migration to the U.S.", *International Migration Review*, 18 (4), 1984, pp. 1120-1143.

2 Massey, D. S., Alacon, R., Durand, J. & Gonzalez, H., *Return to Azlan: The social process of international migration from western Mexico*, Berkeley, Calif./London, England: University of California Press, 1987.

3 Massey, D. S., Goldring, L., & Durand, J., "Continuities in transnational migration: An analysis of nineteen Mexican communities", *American Journal of Sociology*, 1994, pp. 1492-1533.

4 Population Association of America. Link: http://www.populationassociation.org/sidebar/paa-fund-campaign/honored-members/douglas-s-massey/ Accessed on: April10, 2014.

إلى الحد الذي قد يصل إلى تقويض جهود الحكومات للحدّ منه[1]. بل إنها تسهم في إبقاء تدفق المهاجرين مستمراً حتى لو اختفت الأسباب الرئيسة الدافعة إليه مثل فارق الأجور مستويات المعيشة[2]. ولعل هذا ما حدا بدوغلاس ماسي أن يربط نظرية رأس المال الاجتماعي (Social capital) بنظرية التبعية التراكمية (Cumulative causation) ربطاً جوهره أن كل فعل من أفعال الرحيل يقوم به مهاجرٌ ما يُحدثُ تعديلاً في النسيج الاجتماعي لشبكة الهجرة مما يؤثر في قرارات من سيلحق به من المهاجرين[3]. وأن هذا التعديل تلو التعديل يرفع من طاقة شبكة الهجرة إلى الحد الذي تصبح معه الهجرة بعدها حالة دائمة لا يمكن وقفها حتى مع زوال العوامل المحرضة عليها.

يتضح المنطق وراء ذلك إذا تصورنا أن تحسّن الأوضاع الاقتصادية في الهند مثلاً لن يوقف تدفق المهاجرين الهنود إلى بريطانيا لأن شبكة الهجرة الهندية – البريطانية بلغت حجماً كبيراً تحققت معه التراكمية السببية عبر السنوات. وبالتالي فإن ثمة مهاجرين سيستمرون في الهجرة حتى لو زالت العوامل المحرّضة كفارق الأجور ومستوى المعيشة مثلاً. فوجود شريحة من المهاجرين الهنود في المجتمع البريطاني شأنٌ يحرّض على الهجرة لأسباب عائلية مثلاً. وكذلك فإن بناء المهاجرين الهنود لقاعدة تجارية معينة تستوجب إبقاء الجسر التجاري بين البلدين نشطاً وهو ما سيعبر فوقه عددٌ كبير من المهاجرين أيضاً.

ورغم ذلك التأثير الواضح لشبكات الهجرة كما أثبتته دراسات الرحيل إلا أن جدلاً يدور بين الباحثين حول ما إذا كان دور شبكات الهجرة رئيساً أو ثانوياً. فبعض الباحثين يرى أنها سبب رئيس. بل يرون عملية الهجرة برمتها ليست إلا عملية ناتجة عن شبكات الهجرة[4]. إلا أن آخرين يفترضون أن المهاجرين لم يتدفقوا من البلد الأول إلى الثاني بسبب وجود شبكة هجرة بين البلدين بل لأن العوامل التي أدت إلى هجرة

1 Zimmermann, K. F., "European Migration: Push and Pull", *International Regional Science Review*, 19(1&2), 1996, pp. 95-128.

2 Carrington, W. J., Detragiache, E. & Vishwanath, T., "Migration with Endogenous Moving Costs", *The American Economic Review*, 86(4), 1996, pp. 909-930.

3 Massey, D. Durand, J. & Malone, N. J., *Beyond Smoke and Mirrors: Mexican Immigration in an Era of economic Integration*, New York: Russell Sage Foundation, 2002.

4 Sandell, R., "Social Influences and Aggregated Immigration Dynamics: The Case of Spain 1999-2009", *International Migration Review*, 46 (4), 2012, pp. 971-1004.

المهاجرين السابقين ظلت قائمة فأدّت إلى هجرة اللاحقين وبالتالي فإن تأثير شبكة الهجرة يحتمل أن يكون ثانوياً ومساعداً فقط. وربما أسهمت شبكات الهجرة في خلق عوامل جديدة من عوامل الهجرة لم تكن موجودة من قبل. فإذا تصورنا الموجة الأولى من المهاجرين إلى بلد لم يسبقهم أحد إليه من بني جلدتهم من قبل فإن عوامل الهجرة هنا قد تكون اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك إلا أنها لا يمكن أن تكون بغرض لمّ شمل العائلة لعدم وجود أقارب في بلد الهجرة. ولكن هذا الغرض سيكون حتماً من أغراض هجرة الموجة الثانية من هؤلاء المهاجرين إلى ذات البلد بعد أن استقر مهاجرو الموجة الأولى فيه. وبالتالي تكون شبكة الهجرة هنا ليست سبباً أساسياً في هذا التدفق بل أسهمت فحسب في خلق عامل لمّ الشمل الذي أسهم بدوره في إبقاء تدفق المهاجرين مستمراً.

وإذا نزعنا الصفة المؤسسية لشبكات الهجرة وما يلازمها من جهود مكرّسة لمساعدة المهاجرين بعضهم البعض يبقى لدينا مفهوم الهجرة التسلسلية (Chain migration) التي تُعرَّف بأنها عملية اجتماعية يتبع فيها المهاجر اللاحقُ السابقَ من البلد الأم إلى بلد الهجرة لأي سببٍ كان. إلا أن بعض الأبحاث تعرّف الهجرة التسلسلية بذات تعريف شبكة الهجرة[1] متجاهلةً الفرق بين المصطلحين وهو الصفة المؤسسية. فشبكة الهجرة عبارة عن مؤسسة رسمية أو غير رسمية بينما الهجرة التسلسلية هي عملية عفوية تتم بدون تأسيس مقصود الهدف. والرحيل من خلال شبكات الهجرة يتم تسهيله بشكل مقصود من قبل أطراف الشبكة بينما في الهجرة التسلسلية تتحقق هذه السهولة النسبية بشكل غير مقصود تبعاً لما تحقق من الرحيل السابق.

وبطبيعة الحال فإن مصطلح "شبكة الهجرة" هو أحدث بكثير من مصطلح الهجرة التسلسلية الذي ظهر مع أوائل دراسات الرحيل إذ ذكرها رافنشتين عام ١٨٨٩ مطلقاً عليه تسمية أخرى هي "تيار الهجرة" (Migration current). وينظر بعض الباحثين إلى هذه العملية الاجتماعية من منظار سلوك الجماهير أو الحشود في علم النفس

1 MacDonald, J. S. & MacDonald, L. D., "Chain Migration Ethnic Neighborhood Formation and Social Networks", *The Milbank Memorial Fund quarterly*, 42, 1964, pp. 82-97.

الاجتماعي باعتبارها بداية تأثير (Threshold effect) على قرار الهجرة[1]. ويهتم بها الباحثون لكونها تكشف لهم السلوك الاجتماعي الذي يجعل تدفق الهجرة مستمراً إلى الأبد كما يفترض بعضهم. ويعارض ذلك البعض الآخر بحجة أن التدفق الأبديّ للهجرة أمرٌ مستحيل لأن الدولة المستقبلة للمهاجرين لا بد أن تصل لحدّ التشبّع يوماً. ويزداد التنافس بين المهاجرين من نفس الدولة بينما أن تناقص عدد العمالة في الدولة الأم قد يرفع من أجورهم فتتوقف هجرتهم عند نقطة معينة[2]. ومن المتغيرات التي يستخدمها الباحثون في دراسة شبكات الهجرة والهجرة التسلسلية متغير يدعى "رصيد المهاجرين" (Migrants stock) وهو متغير يقيس عدد المهاجرين من دولة ما في دولة أخرى. وقد ابتكر هذا المتغير عالم الاقتصادي الأمريكي مايكل جرينوود عام ١٩٦٩ واقترح أنه كلّما ازداد هذا المتغير قلّت تكلفة الرحيل. وقد تمّ إدراج هذا المتغير في العديد من النماذج النظرية لدراسات الرحيل.

العنصرية وعدم المساواة

تعدّ العنصرية من الممارسات التي يختلف الناس في تعريفها ولذلك عمدتُ في هذا الكتاب إلى استخدام تعريف العنصرية الأشمل كما ورد في قواميس كامبريدج كما يلي: "العنصرية هي معاملة شخص أو مجموعة أشخاص بشكل مختلف وبطريقة أسوأ من الطريقة التي يتم التعامل بها مع الناس عادةً"[3]. يشمل ذلك جميع أنواع العنصرية عرقية كانت أو لغوية أو ثقافية أو جنسية أو دينية أو جندرية. ولتقريب هذا التعريف من المعنى الذي تداولته دراسات الرحيل وجب أن تكون هذه العنصرية ملموسة لدى من يتعرض لها وتنتج عنها أحوال تنقص من رضاه حتى تدفعه إلى اتخاذ قرار ما كالرحيل. والعنصرية ممارسة اجتماعية جمعيّة غالباً ما تؤدي إلى تغيرات هيكلية في المجتمع

1 Schelling, T. C., "Dynamic models of segregation", *Journal of mathematical sociology*, (1), 1971, pp. 143-186.
Schelling, T. C., Micromotives and macrobehaviour, New York: Norton, 1978 Print.

2 Sandell, R., "Social Influences and Aggregated Immigration Dynamics: The Case of Spain 1999-2009", *International Migration Review*, 46 (4), 2012, pp. 971-1004.

3 Cambridge Dictionary. Link: http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/discrimination_1Accessed: April10, 2014.

الذي تُمارس فيه فضلاً عن التغيرات السلوكية التي تحدث لأفراده. وهي سلوكٌ طاردٌ جاذبٌ في حين. فهي تطرد من يتعرض لها بما تسبّب له من أضرار متعددة ولكنها أيضاً قد تجذبه للعيش في المكان الذي يتسنّى له فيه أن يمارس العنصرية على غيره بوصف العنصرية حالة يتوق الفرد إلى ممارساتها وفق سياقات نفسية واجتماعية معينة.

إن تتبع كل أثر للعنصرية على سلوك الرحيل يؤدي إلى الدخول في عوامل مؤثرة أخرى. فالعنصرية في دولة ما قد تؤدي إلى ضغط اقتصادي على الفئة المعرَّضة للعنصرية مما يخلق دافعاً اقتصادياً للرحيل. كذلك قد يخلق دافعاً نفسياً عند الشعور بالخطر ودافعاً ثقافياً عند الشعور بالإهانة الآيديولوجية. وبالتالي كانت العنصرية أشبه بتلك العوامل الجذرية التي تخلق بيئة مناسبة تسمح لعوامل أخرى بالظهور والتأثير المباشر في سلوك الرحيل. من هذا المنطلق أثبتت العنصرية أثرها على الرحيل في دراسات عديدة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. يتمثل الشكل المباشر في خلق أحوال غير مرغوبة تؤثر في شخص أو مجموعة أشخاص بشكل مباشر فتضطرهم للهجرة. أما الشكل غير المباشر فيتمثل في كون العنصرية – عندما تتسع ممارستها في بلد ما – تؤدي إلى قلاقل سياسية واقتصادية واجتماعية قد تخلق أخطاراً تدفع إلى هجرة حتى أولئك الأشخاص الذي لا تمارس العنصرية ضدهم.

وشواهد الرحيل المرتبط بالعنصرية على أرض الواقع أكثر بكثير من الدراسات الأكاديمية. فالعنصرية ضد الأفارقة السود هي التي أدت إلى استعبادهم ونقل مئات الآلاف منهم قسراً إلى الأمريكتين وأوروبا في القرن الثامن عشر في واحدة من أكبر حملات التهجير القسري في العصر الحديث. والعنصرية أيضاً هي التي دفعت الكثير من هؤلاء في أمريكا إلى الهرب من جنوبها إلى شمالها أثناء الحرب الأهلية بعد أن مُنع الرق في المناطق الشمالية وكندا. والعنصرية أيضاً مسؤولة عن تهجير مئات الآلاف من السكان الأصليين في كل بلد دخله المستعمر في الأمريكتين. والعنصرية في عصرنا هذا ما زالت مسؤولة عن رحيل العديد من أفراد الأقليات بحثاً عن وطن أكثر تسامحاً معهم وقبولاً لاختلافهم. وهذا الشاهد الأخير يشكّل أحد الأوجه غير المباشرة لأثر العنصرية حسبما توصّلت إليه بعض الدراسات من كون الأقليات المضطهدة غالباً ما تستثمر في التعليم لتتمكن من تجاوز العقبات التي تضعها أمامها الممارسات

العنصرية[1]. هكذا يؤدي ارتفاع مستوى التعليم بين الأقليات إلى زيادة احتمالات رحيلهم[2] كما تم ذكره في العامل السابق. ذلك أن الأقليات المضطهدة عادةً ما يعاني أفرادها من تقلص العوائد على تعليمهم مما يزيد من الفارق بين ما يمكن أن يجنوه في البلد الأم وما يمكن أن يجنوه في بلد الهجرة من دخل فتتضاعف لديهم محفزات الهجرة[3].

لوحة "طريق الدموع" (The trail of tears) الشهيرة للرسام الأمريكي روبرت ليندنو التي رسمها عام 1942م مستوحياً إياها من قانون الترحيل القسري الذي أصدرته السلطات الأمريكية عام 1830م بحق السكان الأصليين بترحيلهم من موطنهم شرق نهر المسيسبي إلى ما يعرف اليوم بولاية أوكلاهوما الأمريكية، وأدى هذه الرحيل إلى موت الآلاف منهم جراء مصاعب الطريق[4]. اللوحة معروضة في متحف وولاروك في مدينة بارتلزفيل في ولاية أوكلاهوما الأمريكية.

إلا أن الدراسات أيضاً أثبتت أن ليس جميع أنواع العنصرية تدفع إلى الرحيل

1 Brenner, R., & Kiefer, N. M., "The economics of the diaspora: discrimination and occupational structure", *Economic Development and Cultural Change*, 29(3), 1981, pp. 517-534.

2 Barnum, H. N. & Sabot, R. H., *Migration, Education and Urban Surplus Labour: The Case of Tanzania*, Development Centre Studies, Employment Series 13, Development Centre of the Organization for Economic Co-operation and Development, 1976.

3 Docquier, F. & Rapoport, H., "Ethnic discrimination and the migration of skilled labor", *Journal of Development Economics*, 70 (1), 2003, pp. 159-172.

4 Jahoda, G., *The Trail of Tears: The Story of the American Indian Removals 1813-1855*, Wings Books, 1975.

بالضرورة. فالعنصرية الجندرية التي تتعرض لها النساء غالباً تبدو ظاهرياً كعامل محفز على الرحيل إلا أن الأدلة البحثية أثبتت غير ذلك. فرغم تعرض النساء للعنصرية في البلد الأم وتوفر فرص مساواة أكبر في المجتمعات الأخرى إلا أن المجتمع الذي يمارس عنصريته ضد المرأة يفترض به ألاّ يمنحها خيار الهجرة أصلاً[1]. كما أن الرغبة في الهجرة عادةً ما تثبطها تكاليف الهجرة العالية التي لا تملكها امرأة منقوصة الحقوق في بلدها الأم. كذلك فإن بعض العوامل الثقافية التي تفرق بين هجرة الرجال والنساء في مجتمعات كثيرة[2] تعمل على تثبيط المرأة عن الرحيل بوصفه ممارسة انفتاحية لا تليق بها وفق الهرم الأخلاقي في ذلك المجتمع. وقد أثبتت أبحاث أخرى أن معدلات الهجرة تكون أعلى من الدول الأكثر مساواةً بين الرجل والمرأة غير أن هذه الأبحاث لم تستوفِ المعيار الذي يوضح ما إذا كان حافز رحيل المرأة هنا متعلق بالمساواة التي تتمتع بها في بلدها أو عوامل أخرى جانبية تشيع في هذه البلدان. فالبلدان الاسكندنافية مثلاً تتمتع بأعلى معدلات المساواة بين الرجل والمرأة إلا أنها أيضاً تعاني من معدلات نمو سكاني منخفضة وتأخر في سن الزواج وتكوين العائلة وبالتالي فإن أسباب رحيل المرأة هنا قد لا تكون مرتبطة بشكل مباشر بالمساواة الجندرية.

أما العنصرية القائمة على الميول الجنسية فقد ثبت أنها تؤثر في قرارت رحيل المثليين في عدة دراسات[3] سواءً الرحيل الطوعي عندما يسعى المثليّ إلى الهجرة إلى بلد أكثر تقبّلاً لميوله الجنسية أو الرحيل الجبري الذي يفرّ به المثليّ من العقوبات القانونية التي تمكّنه من الحصول على حق اللجوء في بلدان المهجر[4]. وفي حالات كثيرة يجتمع على المثليّ الاضطهاد الديني والجنسي معاً في البلدان التي يكون العداء

1 Baudassé, T. & Bazilier, R., "Gender discrimination and emigration: push factor or selection process?", Forthcoming, 2011. http://remi.bazillier.free.fr/baudasse_bazillier_gender.pdf.

2 Pfeiffer, L., Richter, S., Fletcher, P. & Taylor, J. E., *Gender in Economic Research on International Migration and Its Impacts: A Critical Review, in Women in International Migration*, (Eds) A. R. Morrison, M. Schiff and M. Sjoblom, World Bank and Palgrave Mac-Millan, Washington, D.C., 2007, pp. 11-50.

3 Weston, K., "Get thee to a big city: Sexual imaginary and the great gay migration", *GLQ: A Journal of Lesbian and Gay Studies*, 2, 1995, pp. 253-277; Huang, F. Y. & Akhtar, S., "Immigrant sex: The transport of affection and sensuality across cultures", The American Journal of Psychoanalysis, 65, 2005, pp. 179-188.

4 Manalansan, M. F., "Queer Intersections: Sexuality and Gender in Migration Studies", *International Migration Review*, 40 (1), 2006, pp. 224-249.

فيها تجاه الميول المثلية نابعاً من تعاليم دينية أكثر من تقاليد اجتماعية. وقد نشرت أغلب الدراسات المتعلقة برحيل المثليين في الدوريّات الاجتماعية المتخصصة في شؤونهم تحديداً ما جعل النظريات الشائعة في هذا التخصص تطغى على هذه الدراسات مثل نظرية الشذوذ والنظريات النسويّة ونظرية الهوية الجنسية. وكان لذلك بطبيعة الحال تأثير متضارب على دراسات الرحيل. فإيجابياً أسهمت هذه النظريات في إثراء المخزون النظري لدراسات الرحيل وإدخال عوامل جديدة إلى ما سبق حصره من العوامل المؤثرة على الرحيل. أما سلبياً فلم يكن الرحيل هو السلوك المعنيّ بالدراسة في أغلب الدراسات التي اعتمدت على هذه النظريات بل السلوك الاجتماعيّ بشكل عام. وبالتالي عانت أغلب هذه الدراسات من غياب الدقة في تفسير سلوك الرحيل تحديداً بين السلوكيات المختلفة الأخرى التي تدفع إليها الميول الجنسية.

العنصرية السياسية والآيديولوجية أيضاً تؤثر على الرحيل باعتبار أن التضييق الآيديولوجي على ممارسة العمل السياسي أو التعبير عن الآراء السياسية قد يؤدي إلى خلق عوامل رحيل متعددة. فالمنتمون إلى أحزاب أو توجهات سياسية محظورة قد يجدون صعوبة كبيرة في العيش في البلد الأم لما قد يتعرضون له من الاضطهاد السياسي أو انقطاع مصدر الرزق أو الأذى المعنويّ وكلها من محفزات الرحيل. يتضح ذلك في مثالٍ بليغ يتعلق بالمهاجرين الإيرانيين في السويد الذي قد يتعرض بعضهم لعنصرية مزدوجة عند محاولتهم زيارة بلدهم الأم. الأولى من السلطات الإيرانية التي تنظر إلى الإيرانيين المقيمين في المنفى بوصفهم مناهضين للثورة الإسلامية ومناصرين للحكم الملكيّ السابق، والثانية من رفاقهم في المنفى الذين يرون في زيارتهم لإيران، ولو لمدة قصيرة، اعترافاً بشرعية الثورة الإسلامية، وينظرون إلى من يقوم بها بتوجّس خوفاً من أن يكونوا عملاء للحكومة الإيرانية تتجسس بهم على الإيرانيين في المهجر[1]. كما أن العنصرية التي قد يتعرض لها المهاجرون في مهجرهم نفسه قد تكون عاملاً مهماً في قرارهم بالعودة إلى بلادهم[2]. فمعدلات البطالة غالباً ما تكون أعلى بين فئة

1 Graham, M. & Khosravi, S., "Home is where you make it: Repatriation and Diaspora Culture among Iranians in Sweden", *Journal of Refugee Studies*, 10(2), 1997, pp. 115-133.

2 Dustmann, C., Bentolila, S., & Faini, R., "Return migration: the European experience", *Economic Policy*, 1996, pp. 213-250.

المهاجرين منها بين فئة المواطنين الأصليين[1]. وفي حال تجنبوا البطالة فإن المهاجرين غالباً ما يتكدسون في الوظائف الدنيا وبعدد أقل في الوظائف الإدراية العليا[2].

العوامل الثقافية والشخصية

التفضيلات الثقافية والشخصية والآيديولوجية والمعيشية

لعالم الاجتماع الأمريكي إيفريت لي نظرية مميزة فيما يتعلق بهذا العامل تقول إن الصفات الشخصية للمهاجر عادةً ما تكون وسطاً بين صفات الناس في البلد الأم وصفات الناس في بلد الهجرة[3]. تفتح هذه النظرية باب التنظير في علاقة المزاج الشخصي بكافة مكوناته بسلوك الرحيل على مصراعيه. وفي ذلك إشارة إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية رغم هيمنتها البالغة على نظريات الرحيل إلا أنها لم تمنع عوامل أخرى من لعب أدوار تزداد أهميةً مع الوقت. فمع تقلص الفوارق بين الدول في الأجور ومستويات المعيشة وازدياد الحواجز التي تمنع الناس من الانتقال بحرية عبر الحدود يلمس الباحثون تراجعاً في قدرة العوامل الاقتصادية على تفسير ظواهر جديدة من الرحيل مثل هجرة الأمريكيين إلى كندا مثلاً في ظل التقارب الكبير في مستويات المعيشة بل وهجرة بعض مواطني الدول المتقدمة إلى دول أقل في مستويات المعيشة. هذه الظواهر دعت الباحثين إلى تضمين التفضيلات المزاجية للفرد ضمن النماذج النظرية التي يدرسون من خلالها الرحيل باعتباره سلوكاً متطوراً ومتغيراً عبر الزمن. أغلب هذه الدراسات اقتصرت على نوع واحد من التفضيلات المزاجية كالثقافية أو الشخصية مثلاً لكونها تتشابه من حيث اعتمادها على

1 Miller, P. W., "Immigrant Unemployment in the First Year of Australian Labour Market Activity", *Economic Record*, 62(1), 1986, pp. 82-87.

2 Morrison, A. M., & von Glinow, M. A., "Women and minorities in management", *American psychologist*, 45(2), 1990, p. 200.

3 Lee, E. S., "A theory of migration", *Demography*, 3, 1966, pp. 47-57.

مزاج الفرد في اتخاذ قرار الرحيل ووجهته فقررتُ إدراجها تحت ظلّ عامل واحد هنا.

بالنسبة للتفضيلات الثقافية فهي تلعب دورين مختلفين فيما يتعلق بسلوك الرحيل: الأول أن التفضيلات الثقافية التي عليها الناس في بلد الهجرة عادةً ما تنعكس على سياسة هذا البلد في اختيار المهاجرين[1]. ولعل خير مثال على هذا ما تشهده الدول الأوربية تحديداً من جدل شعبي كبير يعبّر عن استياء الناس من التأثير الثقافي للمهاجرين ومطالبتهم بتعديل سياسات الهجرة[2]. وبشكل عام تميل الدول الأوربية إلى التركيز على القضايا الثقافية للهجرة أكثر من أي قضايا أخرى[3]. علماً أن التفضيل الثقافي هنا قد يلعب دوراً معكوساً. فالمواطن الأوربي قد لا يحبّذ تدفق المهاجرين إلى بلده لأسباب ثقافية في الوقت نفسه الذي يحبّذ فيه المهاجر الهجرة إلى أوروبا تحديداً لأسباب ثقافية. من هذا المنطلق نفرّق بين التفضيل الثقافي والعنصرية الثقافية.

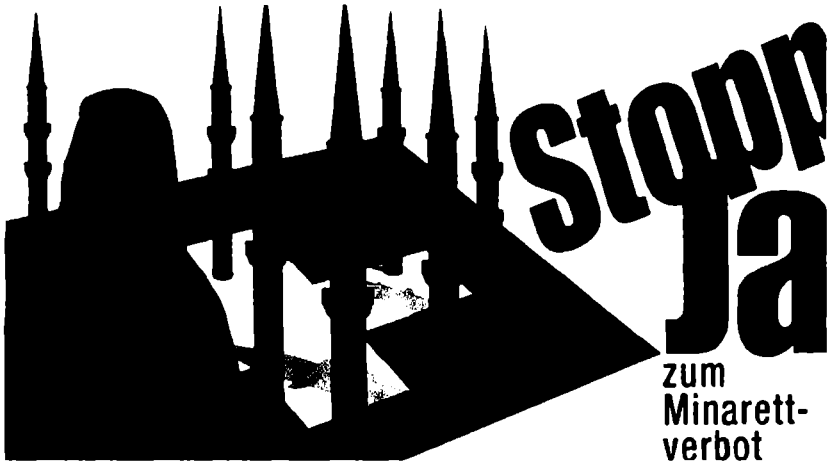

ملصق دعائي مناهض للهجرة في سويسرا موجه تحديداً لرفض المهاجرين المسلمين
أعدّها حزب الشعب السويسري اليميني. (الصورة: ديفيد تشارتر)[4]

1 Hillman, A. L. & Weiss, A., "Beyond international factor movements: cultural preferences, endogenous policies and the migration of people, an overview", in Faini, R., de Melo, J., Zimmermann, K. (Eds.), *Migration: The Controversies and the Evidence*, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1999.

2 Lahav, G., "Ideological and Party Constraints on Immigration Attitudes in Europe", *JCMS: Journal of Common Market Studies*, 35(3), 1997, pp. 377–406.

3 Zimmermann, K. F., "European Migration: Push and Pull", *International Regional Science Review*, 19(1&2), 1996, pp. 95-128.

4 The Times Europe, October 14, 2011, Link: http://www.thetimes.co.uk/tto/news/world/europe/article3195029.ece Accessed: April 10, 2014.

الدور الثاني الذي تلعبه التفضيلات الثقافية في سلوك الرحيل هو تأثيرها في صناعة القرار لدى المهاجر ووجهة الرحيل. ولهذا الدور أدلة بحثية كثيرة في كافة أنواع الرحيل. فالمغتربون للعمل في فروع دولية لشركات محلية يفضلون دائماً الدول الأقرب لثقافة الدولة الأم[1]. ويفضلون الهجرة المؤقتة بدلاً من الدائمة لأسباب ثقافية أيضاً[2] بما أن طبيعة عملهم لنفس الشركة هنا وهناك لا تدع للعوامل الاقتصادية فوارق تستحق المقارنة. كذلك يميل الطلاب الأوربيون إلى الدراسة في بلدان أوربية أيضاً لأسباب تتعلق بتعزيز الهوية الأوروبية المشتركة[3]. وفي هذا السياق يرى باحثون أن التفضيلات الثقافية تلعب دوراً أكبر عندما يقرر الفرد الرحيل انجذاباً إلى بلد الهجرة (Pull factor) وليس طرداً من بلده الأم (Push factor)[4].

بعد التفضيلات الثقافية تأتي التفضيلات الشخصية التي لم تنل مثل سابقتها ما يكفي من البحث. فالذائقة مثلاً لم تنل حظها من الدراسات رغم دورها الكبير في اختيار وجهة الرحيل تحديداً لاسيما في الرحيل المؤقت[5]. وربما لم يكن ذلك تجاهلاً من قبل الباحثين بقدر ما هو صعوبة في تحليل الذائقة الشخصية كمياً وكيفياً بشكل دقيق. وقد حاول أودد ستارك أن يفتح باب البحث في الذائقة الشخصية في عدة أبحاث نظّر فيها حول علاقة الذائقة الشخصية بتفضيل البيئة المحلية في البلد الأم على العيش في بيئة غريبة[6]. وقد أمعن بعد ذلك في احترامه لدور الذائقة الشخصية في اتخاذ قرارات الرحيل عندما نشر ورقة بحثية عام ٢٠٠٣ ذكر فيها رؤيته حول الذائقة الشخصية

1 Tharenou, P., "The initial development of receptivity to working abroad: self-initiated international work opportunities in young graduate employees", *Journal of Occupational and Organizational Psychology*, 76(4), 2003, pp. 489-515.

2 Tharenou, P., "Identity and global mobility", *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010.

3 González, C. , R. Bustillo Mesanza an d P. Mariel, "The Determinants of International Student Mobility Flows: An Empirical Stud y of the Erasmus Programme", *Higher Education*, 62(4), 2011, pp. 413-430.

4 Hillman, A. L., & Weiss, A., "Beyond international factor movements: cultural preferences, endogenous policies and the migration of people: an overview", *Migration: the controversies and the evidence*, 1999, pp. 76-91.

5 Stark, O., "Tales Of Migration Without Wage Differentials: Individual, Family, and Community Contexts", Discussion Papers 18743, University of Bonn, Center for Development Research (ZEF), 2003.

6 Stark, O. & Taylor, J. E., "Relative deprivation and migration: theory, evidence, and policy implications", Policy Research Working Paper Series 656, The World Bank, 1991.

بوصفها آلية تكوين للتفضيلات عن طريق الوراثة أباً عن جد غير أن رؤيته هذه لم تردف بأي دراسة تثبت التفسير الجيني للذائقة الشخصية[1]. وقد وجدت عدة دراسات أن دور الذائقة الشخصية في الرحيل يكتسب أهمية أكبر عند تنحية العوامل الأخرى لاسيما الاقتصادية منها. وبالتالي يزداد دورها فاعليةً كلما كان الفرد أوفر مالاً وأكبر عمراً[2]. كذلك فإن الذائقة الشخصية تتغير مع مرور العمر. هكذا تنطلق سلسلة من المؤثرات المترابطة لتؤثر في سلوك الرحيل: فالذائقة الشخصية تزداد أهميةً بارتفاع الدخل، وارتفاع الدخل يحدث تدريجياً مع التقدم في العمر، ومع التقدم في العمر يدخل الفرد في مراحل عمرية تغيّر من ذائقته الشخصية[3].

بعد التفضيلات الشخصية تأتي مسألة القيم الأخلاقية والتي وجد الباحثون لها تأثيراً على سلوك الرحيل. أحد الأبحاث وجد أن ثلاث قيم أخلاقية رئيسة تعدّ الأكثر تكراراً في النظام الأخلاقي للمهاجرين وهي: (١) المثابرة، (٢) التطوير الذاتي، (٣) الماديّة[4]. ويبدو من خلال هذه القيم الثلاث أن العوامل الاقتصادية للرحيل ما زالت هي الأكثر شيوعاً بين العوامل الأخرى. ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن آلية ربط القيمة الأخلاقية بسلوك الرحيل لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كليّ. ذلك أن القيمة الأخلاقية عادةً ما يتم قياسها حسب المعلومات التي يدلي بها الفرد نفسه وبالتالي يصعب أن نتصور مهاجراً يدلي بقيمة أخلاقية سلبية. هكذا سيغيب عن هذه الدراسات حالات عدة كالمهاجر الذي رحل رغبةً في الهرب من مسؤولياته الاجتماعية والعائلية أو طلباً للحرية الجنسية أو خوفاً من الملاحقة القانونية وغير تلك من الحالات التي قد يستنكف الفرد موضع الدراسة أن يدلي بها بشكل صريح.

إلا أنه بعيداً عن مستوى الدقة في تحديد القيم الأخلاقية الأكثر ارتباطاً بسلوك

1 Stark, O., "Tales Of Migration Without Wage Differentials: Individual, Family, and Community Contexts", Discussion Papers 18743, University of Bonn, Center for Development Research (ZEF), 2003.

2 Carruthers, N. & Vining, A. R., "International Migration: an Application of the Urban Location Choice Model", *World Politics*, 35(1), 1982, pp. 106-120.

3 Graves, P. E. & Linneman, P. D., "Household migration: theoretical and empirical results", *Journal of Urban Economics*, 6, 1979, pp. 383-404.

4 Tartakovsky, E. & Schwartz, S. H., "Motivation for emigration, values, wellbing, and identification among young Russian Jews", *International Journal of Psychology*, 36(2), 2001, pp. 88-99.

الرحيل فإن أثر هذه القيم بشكل عام على سلوك الرحيل مثبت نظرياً وتطبيقياً سواءً على مستوى الفرد نفسه أو على المستوى الجمعيّ كالقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع عموماً. أحد الأبحاث وجد أن الاختلاف مع النظام الأخلاقي السائد في البلد الأم يحفز على الهجرة لاسيما هجرة النساء اللواتي لا يتحملن العيش في المجتمعات الأبوية التي تعلي من شأن الذكور[1] وهو ما يسمى ب"الهجرة الآيديولوجية"[2]. يحرّض على مثل هذا النوع من الهجرات غياب الحريات السياسية بالطبع لاسيما إذا كان بلد الهجرة أكثر حريةً وتنوعاً مما يعني تواكب أسباب الطرد من البلد الأم مع الجذب إلى بلد الهجرة. غير أن عدم الانسجام الآيديولوجي مع النظام السائد في بلد الهجرة نفسه قد يحفّز على العودة أو الهجرة مرةً أخرى نحو وجهة جديدة. كما أن قياس الدوافع الآيديولوجية وراء الهجرة يعاني من بعض الصعوبات البحثية لقلة إفصاح المهاجرين عن هذه الأسباب ذات الحساسية العالية ولكونها عادةً ما تأتي مختفيةً خلف عباءة الدوافع الاقتصادية. وفي العادة أن الدول المستقبلة للمهاجرين لا تسجّل الأسباب الآيديولوجية في قواعد بياناتها مما يصعّب على الباحثين بحث هذه المسألة استناداً على قواعد بيانات كهذه.

وعلى مستوى أقل صرامةً من القيمة الأخلاقية يأتي بعد ذلك نمط المعيشة المفضّل كواحد من العوامل المؤثرة على الرحيل. ولعل الاهتمام البحثي بنمط المعيشة (Life style) يعدّ حديثاً نسبياً ويأتي في سياق محاولة الباحثين استكشاف عوامل غير اقتصادية للرحيل يفسّرون بها الحالات المتزايدة من الرحيل غير الاقتصادي في العقود الأخيرة. ويواكبون أيضاً الأثر الهام لمثل هذا النوع من الرحيل على اقتصاديات كلي البلدين طرفي عملية الرحيل[3]. ويتميز هذا النمط من الرحيل بكونه ناتجاً عن قناعة شخصية بأن الحياة في بلد آخر ستكون أكثر إرضاءً لنمط معيشتهم المفضّل[4]. وبما

1 Thang, L. L., MacLachlan, E., & Goda, M., "Expatriates on the margins: A study of Japanese women working in Singapore", *Geoforum*, 33, 2002, pp. 539-551.

2 Dashefsky, A. & Lazerwitz, B., "The Role of Religious Identification in North American Migration to Israel", *Journal for the Scientific Study of Religion*, 22(3), 1983, pp. 263-275.

3 Mantecón, A., *The Experience of Tourism A Sociological Study of the Process of Residential Tourism*, Barcelona: Icaria (in Spanish), 2008.

4 Benson, M. & O'Reilly, K., "Migration and the search for a better way of life: a critical exploration of lifestyle migration", *The Sociological Review*, 57, 2009, pp. 608-625.

أن تقصّي حالات الرحيل المرتبطة بنمط المعيشة يتطلب تحييد العوامل الكلاسيكية الأخرى فإن أغلب الدراسات التي تناولته تمّت في الدول المتقدمة باعتبار مواطنيها هم الأكثر ممارسةً لمثل هذا النوع من الرحيل ولكنهم في المقابل الأقل تناولاً في دراسات الرحيل التي ركّزت طيلة عقود على حالات الرحيل الأقل ترفاً. استثناءً من ذلك وردت دراسات عديدة تتناول أنواعاً معينة من الرحيل المرتبط بنمط المعيشة مثل رحيل موظفي الشركات العالمية الذين يعدّ نمط المعيشة من أهم الأسباب لتبرير خياراتهم[1]. كذلك رحيل المتقاعدين بعد أن ينتهي ارتباطهم المهنيّ بالمكان الذي يقيمون فيه وتصبح لديهم الحرية والقدرة على اختيار مكان آخر للتقاعد[2]. ويعدّ تعاظم دور نمط المعيشة المفضّل في اختبار وجهات الرحيل أحد أهم أسباب نمو السكان المضطرد في الضواحي في الدول الغنية ليغطي حاجة أولئك الذي لا يفضّلون نمط العيش في المدينة[3]. وهو أيضاً أحد أسباب نمو ظاهرة التقاعد المبكر من أجل فتح مشروع صغير[4]. إلا أن التعريف الجامع لكلّ هذه الحالات هو أنه الرحيل الذي يمارسه فردٌ قادر بمحض إرادته مدفوعاً بالبحث عن نمط معيشة أكثر إرضاءً له سواءً بشكل مؤقت أو دائم[5].

مستوى رأس المال البشريّ

أثبتت دراسات عدة العلاقة بين مستوى رأس المال البشريّ (التعليم، الخبرات، اللغات، المهارات، القدرات، إلخ) ومعدلات الرحيل. ذلك أن البشر إما أن ينقصهم

1 Tharenou, P. (2010). "Identity and global mobility", The Psychology of Global Mobility. Springer New York.

2 Casado-Díaz, M., "Retiring to Spain: An Analysis of Difference among North European Nationals", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 32 (8), 2006, pp. 1321-1339.

3 Morrison, P. & Wheeler, J., "Rural renaissance in America?", *Population Bulletin*, 31, 1976, pp. 3-26.

4 Stonea, I. & Stubbsb, C., "Enterprising expatriates: lifestyle migration and entrepreneurship in rural southern Europe", *Entrepreneurship & Regional Development: An International Journal*, 19(5), 2007, pp. 433-450.

5 Benson, M. & O'Reilly, K., "Migration and the search for a better way of life: a critical exploration of lifestyle migration", *The Sociological Review*, 57, 2009, pp. 608-625.

رأس المال البشري هذا فيرحلون بهدف اكتسابه أو أنهم يملكونه فيرحلون بهدف الاستفادة منه. وقد قدم الباحثون دراسات عديدة لاستكشاف دور كل عنصر من عناصر رأس المال البشريّ، وأهمها التعليم، على سلوك الرحيل. بعض هذه الدراسات ركّز على عناصر رأس المال البشريّ كلٍّ على حدة بينما أصرّ باحثون أخر على أهمية أن لا يتم تقسيم رأس المال البشريّ بل يُدرَس كحزمة واحدة متعددة الأبعاد. وألاّ يقتصر فهمنا لرأس المال البشري على ما يملكه الناس من مهارات وقدرات وخبرات بل أيضاً على كفاءته في الاستفادة من فرص تطوير الذات التي تمرّ به[1]. كذلك نبّه الباحثون إلى ضرورة عدم الاكتفاء بدراسة العناصر القابلة للقياس الكميّ من رأس المال البشريّ (كالشهادات والخبرات المهنية مثلاً) وإهمال تلك التي يصعب قياسها كمياً مثل مهارات التواصل الاجتماعي[2] والذكاء العاطفي وغيرها.

من بين عناصر رأس المال البشري ثمة إجماع بين الباحثين على محورية عنصر التعليم تحديداً من حيث أثره على سلوك الرحيل[3]. لاسيما - بكل تأكيد - الرحيل لطلب العلم ويأتي بعده الرحيل بحثاً عن عمل[4]. إن أثر مستوى التعليم على الرحيل لا يقتصر فقط على حيازة التعليم بل على افتقاده أيضاً. فذوي مستويات التعليم المنخفضة في دول عدة يجدون صعوبة إما في الحصول على فرص تعليمية أو فرص عمل فيجدون في الهجرة خياراً مناسباً. هذا الأثر يأتي مباشراً في حالات وغير مباشر في حالات أخرى على كلٍّ من عملية صناعة القرار نفسها وعلى المكونات البنيوية للرحيل بشكلٍ عام. فالتعليم، مثلاً، هو أحد أهم المعايير التي تضعها الدول المستقبلة للمهاجرين لفرزهم واختيار الأصلح منهم. كما أن التعليم كما ثبت بحثياً يقلل من المخاطر المحتملة للهجرة بسبب زيادته لاحتمالات الحصول على عمل وتحسينه لقدرة الفرد

1 Dustmann, C. & Glitz, A., "Migration and Education", in E. A. Hanushek, S. Machin, and L. Woessmann (Eds.), *Handbook of the Economics of Education*, Vol. 4, 2011.

2 Williams, A. M. & Baláž, V., "What Human Capital, Which Migrants? Returned Skilled Migration to Slovakia from the UK", *International Migration Review*, 39 (2), 2005, pp. 439-468.

3 Waters, J. L., "Geographies of cultural capital: education, international migration and family strategies between Hong Kong and Canada", *Transactions of the Institute of British Geographers*, 31 (2), 2006, pp. 179-192.

4 Mangalam, J. J., "Review symposia", *Dempography*, 14, 1977, pp. 562-569.

على تحليل المعلومات وفهمها[1]. وهو يقلل أيضاً من الآلام النفسية للهجرة[2] فيشجع عليها. بالإضافة إلى كل ما سبق يتميز التعليم عن بقية عناصر رأس المال البشري بكونه مورداً مرناً يمكن نقله من عمل إلى عمل ومن مكان إلى مكان[3] عكس غالبية عناصر رأس المال البشري، كاللغة مثلاً، التي قد تقتصر على مكان واحد إذا كانت لغة محدودة الانتشار.

إن الدور الذي يلعبه مستوى التعليم في التأثير على عملية الرحيل منقسم بين رؤيتين: إيجابي وسلبي. الرؤية الأولى وجدت أدلة بحثية على أن مستوى التعليم سواءً ارتفع أو انخفض يؤثر على عملية الرحيل بشكل أو بآخر. فإحدى الدراسات ترى أن ذوي مستويات التعليم الأعلى هم الأكثر ميلاً بين أقرانهم إلى الهجرة[4]. ذلك أن الأفراد الذين لا يجدون تقديراً كافياً لتعليمهم وقدراتهم في بلدهم الأم يسعون إلى تعويض ذلك في بلدان أخرى[5]. نظرية رأس المال البشري تدعم هذه الرؤية تحديداً من حيث أن مستوى التعليم العالي يعد بدخلٍ عالٍ في بلد الهجرة مما يقلل من مخاطرها وتكلفتها فيكون الرحيل أقرب وأسهل[6]. يتحقق ذلك لأن اللامساواة في توزيع الدخل هي ظاهرة أكثر انتشاراً في الدول المصدّرة للمهاجرين مما يزيد من العائد على التعليم[7]. وبالتالي تزيد أهمية التعليم لدى مواطنيها أو لدى المهاجرين هجرةً مؤقتة من مواطنيها من الراغبين

1 Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

2 Schwartz, A., "Interpreting the effect of distance on migration", *Journal of Political Economy*, 81, 1973, pp. 1153-1169.

3 Becker, G. S., *Human Capital*, 2nd ed., New York: National Bureau of Economic Research, 1975.

4 Barnum, H. N. & Sabot, R. H., *Migration, Education and Urban Surplus Labour: The Case of Tanzania*, Development Centre Studies, Employment Series 13, Development Centre of the Organization for Economic Co-operation and Development, 1976.

5 Carruthers, N. & Vining, A. R., "International Migration: an Application of the Urban Location Choice Model", *World Politics*, 35(1), 1982, pp. 106-120.

6 Mora, J. & Taylor, J. E., "Determinants of migration, destination, and sector choice: disentangling individual, household, and community effects", in C. Ozden and M. Schiff, (eds.), *International Migration, remittances, and brain drain*, Washigton D.C.: World Bank/Palgrave Macmillan, 2005.

7 Chiquiar, D. & Hanson, G. H., "International Migration, Self-Selection, and the Distribution of Wages: Evidence from Mexico and the United States", *Journal of Political Economy*, 113(2), 2005, pp. 239281.

في رفع دخولهم وتحسين وظائفهم ورفع منزلتهم الاجتماعية[1]. دراسة أخرى وجدت أن الأكثر تعليماً أقل ميلاً للرحيل كونهم أقدر على التكيف مع سوق العمل المحليّ وتحقيق ما يرجونه من عوائد دون الاضطرار للرحيل[2]. دراسات أخرى وجدت أنه كلما ازداد مستوى تعليم الزوجة كلما قلت احتمالات رحيل العائلة[3]. وفي دول عدة وجدت دراسات أن أغلب المهاجرين منها هم من ذوي مستويات التعليم المنخفضة مثل تركيا[4] والمكسيك[5]. هذه الرؤية تجد أيضاً دعماً كبيراً من أعداد الطلاب الأجانب في الجامعات، والذين – لو كان تعليمهم عالياً – لما كان لهم أثر في دول الهجرة أساساً.

الرؤية الثانية تجد لمستوى لتعليم أثراً سلبياً بوصفه أحد معوقات الرحيل. فلولا أن أغلب الدول المستقبلة للمهاجرين مثل كندا وأستراليا والمملكة المتحدة تشترط مستويات علمية عالية لقبول المهاجرين لكان عددهم أعلى بكثير مما تقبله هذه الدول سنوياً[6]. هذه الرؤية رغم وضوحها إلا أنها تعاني من مشكلات نظرية. فلو أن هذه الدول أسقطت شرط التعليم لما أدّى ذلك بالضرورة إلى زيادة عدد المقبولين من المهاجرين لأن العدد يفترض به أن يعكس القدرة الاستيعابية للدولة من المهاجرين سنوياً وليس سقفاً مفتوحاً لكل من يمكنه تخطّي الشرط التعليمي. وبغضّ النظر عن الجدل بين الرؤيتين أعلاه يظل التعليم والهجرة قرارين توأمين. فالملايين من البشر يهاجرون ليتعلموا أو يتعلمون ليهاجروا[7]. والآلاف من الملتحقين بالجامعات الغربية

1 Thomas-Hope, E. M. & Nutter, R. D., "Occupation and status in the ideology of Caribbean return", in R. Appleyard (ed.), *The impact of international migration on developing countries*, Paris: OECD, 1989, pp. 287-300.

2 Shields, G. M. & Shields, M. P., "Families, migration and adjusting to disequilibrium", *Economics Letters*, 26, 1988, pp. 387-392.

3 Da Vanzo, J., *Why families move: a model of the geographic mobility of married couples*, Santa Monica: Rand Corporation, R-1972. 1976.

4 Dustmann, C. & Glitz, A., "Migration and Education", in E. A. Hanushek, S. Machin, and L. Woessmann, (eds.), *Handbook of the Economics of Education*, Vol. 4, 2011.

5 Chiquiar, D. & Hanson, G. H., "International Migration, Self-Selection, and the Distribution of Wages: Evidence from Mexico and the United States", *Journal of Political Economy*, 113(2), 2005, pp. 239281.

6 Dustmann, C. & Glitz, A., "Migration and Education", in E. A. Hanushek, S. Machin, and L. Woessmann, (eds.), *Handbook of the Economics of Education*, Vol. 4, 2011.

7 Dustmann, C. & Glitz, A., "Migration and Education", in E. A. Hanushek, S. Machin, and L. =

من الطلاب الأجانب إنما اتخذوا التعليم الجامعي في الغرب جسراً نحو الهجرة الدائمة.

بعد التعليم يأتي إتقان اللغة كأحد عناصر رأس المال البشري الهامة من حيث تأثيره على الرحيل. أحد أهم المؤشرات لذلك هو اشتراط بعض الدول المستقبلة للمهاجرين مثل كندا مستوىً معيناً من إتقان إحدى اللغتين الرسميتين للدولة، الفرنسية أو الإنجليزية، لقبول المهاجر. هذا الشرط يعيق المهاجرين الذين استوفوا بقية المعايير الأخرى من الهجرة إلى كندا إلا أنه في نفس الوقت يشجّع الكثيرين من طلاب اللغة الأجانب على دراسة إحدى اللغتين في كندا طمعاً في استيفاء هذا الشرط وتحويل إقامتهم الدراسية في كندا إلى إقامة دائمة.

يلعب إتقان اللغة أيضاً دوراً هاماً في مستوى دخل المهاجر وهو الأمر الذي يؤثر على صناعة قرار الهجرة من الأساس بالإضافة إلى اختيار الوجهة ومدة البقاء[1]. غير أنه كعادة الكثير من دراسات الرحيل وُجدت دراسات تعارض ما سبق وتنفي وجود أثر ملموس لإتقان اللغة على مستويات الرحيل بشكل عام[2]. هذا يعني أن عوامل أخرى يجب أخذها في الاعتبار إلى جانب إتقان اللغة بحيث تساعدنا في فهم الحالات التي يكون فيها إتقانها مؤثراً أو غير مؤثر. فمثلاً يفترض أن مستوى الوظيفة التي يسعى إليها المهاجر يحدّد درجة أهمية إتقانه للّغة[3]. فالمهاجر الذي يرغب في العمل محامياً أو معلماً يفترض أن يلعب إتقانه للّغة دوراً هاماً في قراره للرحيل لمعرفته أن فرصه في نيل العمل الذي يريد شبه معدومة ما لم يتحدث اللغة بشكلٍ واف. لنقارن ذلك بالمهاجر الذي يسعى للعمل كمزارع أو عامل بناء لنرى كيف تتضاءل أهمية اللغة هنا بشكل كبير. كذلك فإن مستوى إتقان لغة الدولة قد يفقد أهميته إذا كان المهاجر يتحدث لغة واسعة الانتشار مثل الإنجليزية فلا يعود بعدها محتاجاً لتعلم لغة البلد المحلية[4].

= Woessmann, (eds.), *Handbook of the Economics of Education*, Vol. 4, 2011.

1 McManus, W., Gould, W. & Welch, F., "Earnings of Hispanic Men: The Role of English Language Proficiency", *Journal of Labor Economics*, 1(2), 1983, pp. 101-130.

2 Hayfron, J. E., "Language training, language proficiency and earnings of immigrants in Norway", *Applied Economics*, 33(15), 2001, pp. 1971-1979.

3 Berman, E., Langa, K. & Siniverd, E., "Language-skill complementarity: returns to immigrant language acquisition", *Labour Economics*, 10(3), 2003, pp. 265-290.

4 Hawthorne, L., *Labour market barriers for immigrant engineers in Australia*, AGPS (Australia =

وتؤثر البيئة اللغوية لبلد الهجرة في إقبال المهاجرين عليها. فالمهاجرون عادةً ما يقبلون على الدولة التي تتحدث نفس لغتهم[1] لأن ذلك يسهّل عليهم تطوير أنفسهم فيها[2] ويسرّع من تكييف مهاراتهم السابقة مع متطلبات سوق العمل في بلد الهجرة[3]. كما وجدت دراسات أخرى أن المهاجرين يفضلون الدولة التي تتحدث لغةً واحدة، لاسيما اللغات العالمية كالإنجليزية، بدلاً من الدول متعددة اللغات. في المقابل تكون الدول متعددة اللغات أكثر تصديراً للمهاجرين.

أما ما يتعلق بالمهارات والخبرات المكتسبة في بلد الهجرة بوصفها من عناصر رأس المال البشري فهي تنال اهتماماً متزايداً في أبحاث الرحيل بسبب تأثيرها المتعاكس أحياناً[4]. فاكتساب الخبرات من بلد الهجرة هو الهدف الذي قد يدفع الأفراد للرحيل إليها فتكون ذات تأثير إيجابي[5]. ولكن في نفس الوقت فإن اكتساب الكثير من هذه الخبرات قد تحرّض المهاجر على العودة إلى بلده للاستفادة من ندرة مهاراته وخبراته في بلده الأم[6]. حيث وجدت دراسات أن الخبرات المكتسبة في بلد الهجرة تشكّل حافزاً كبيراً لبدء مشاريع صغيرة في البلد الأم بعد العودة[7]. هكذا تكون الخبرة المكتسبة في بلد الهجرة مؤثرة في قرار الرحيل باتجاهين متعاكسين.

= Givernment Publishing Services), Canberra, 1994.

1 Adsera, A. & Pytlikova, M., "The role of language in shaping international migration: Evidence from OECD countries 1985-2006", IZA, Discussion Paper No. 6333, 2012.

2 Sanromá, E., Ramos, R. & Simón, H., "Immigrant Wages in the Spanish Labour Market: Does the Origin of Human Capital Matter?", IZA Discussion Papers 4157, Institute for the Study of Labor (IZA), 2009.

3 Greenwood, M. J. & McDowell, J. M., "Differential economic opportunity, transferability of skills, and immigration to the United States and Canada", *Review of economic and statistics*, 73, 1991, pp. 612-623.

4 Stark, Oded & Taylor, J Edward, "Migration Incentives, Migration Types: The Role of Relative Deprivation", *Economic Journal, Royal Economic Society*, Vol. 101(408), September 1991, pp. 1163-1178.

5 Kuptsch, C., "Students and talent flow - the case of Europe: From castle to harbour?", in *Competing for Global Talent*, (ed., with Pang Eng Fong), International Institute for Labour Studies, ILO, Geneva and Singapore Management University, 2006.

6 Gillard, J. and Gillard, A. M., "The international circulation of scientists and technologists: a win-lose or win-win situation?", *Science Communication*, 20(1), 1998, pp. 106-115.

7 McCormick, B., & Wahba, J., "Overseas work experience, savings and entrepreneurship amongst return migrants to LDCs", *Scottish Journal of Political Economy*, 48(2), 2001, pp. 164-178.

وبطبيعة الحال فثمة معارضون لهذا الدور ممن يرون أن حيازة خبرات بلد الهجرة لا تؤدي إلى العودة بطبيعة الحال وأن ذلك أكثر حدوثاً في الهجرات داخل الدولة وليس خارجها[1].

مراحل العمر

ظلت علاقة مراحل العمر بالرحيل موضوعاً مهملاً في دراسات الرحيل الأكاديمية لأمد طويل حتى أتاحت أدوات الاقتصاد القياسي (Econometrics) إجراء أبحاث ذات معنى عن طريق تطبيق الأدوات الإحصائية والرياضية والحاسب الآلي في تحليل البيانات الاقتصادية. وقد أسهمت هذه الأدوات في إيجاد أدلة امبريقية (Emperical) غير قابلة للتفنيد لما سبق أن أثبتته النظرية من قبل وإن بشكل غير مباشر. فعلاقة الرحيل بالعمر لم تُناقَش نظرياً بشكل موسّع على الرغم من أن دراسات الرحيل تطرقت كثيراً إلى علاقات مباشرة بين سلوكيات الرحيل والعمر مثل مدة مكث الراحل في رحلته واختيار الوجهة. ولهذا فإن أهمية مراحل العمر كان ينبغي لها أن تُلاحَظ منذ أمد بعيد من الناحية النظرية. فالعمر تحديداً ظل أحد أهم المتغيرات محورياً في دراسات الرحيل حتى أصبح من شبه المسلَّم به علاقته السلبية مع الرحيل لاسيما في نماذج رأس المال البشري التي تنظر إلى الهجرة كاستثمار ذي عوائد مرتقبة. إلا أن وجود دراسات حول "العمر" لم يغنِ عن وجود دراسات حول "المراحل العمرية". وبشكل عام فإن المراحل العمرية تمّ بحثها بشكل أوسع في دراسات استيعاب المهاجرين ودمجهم في مجتمعاتهم الجديدة أكثر منها في دراسات الرحيل الهادفة إلى تحليل قرار الهجرة نفسه.

بالنسبة لمرحلة العمر المتقدم وفق نماذج رأس المال البشري فإن كبار السن يرون غالباً أنه لم يبقَ من العمر ما يكفي لقطف هذه العوائد المرتقبة من الرحيل فتقلّ بذلك جاذبية الهجرة بالنسبة لهم مقارنةً بالشباب. كذلك فإن تكلفة الرحيل بالنسبة لكبار السن تكون أعلى لأنهم في الغالب يملكون أصولاً أكثر في البلد الأم ولديهم عوائل

1 Taylor, J. E., "Undocumented Mexic - US migration and the returns to households in rural Mexico", *American Journal of Agricultural Economics*, 69(3), 1987, pp. 626-638.

أكبر وعلاقات اجتماعية أعمق وكذلك معدلات دخل أعلى قابلة للنقصان في حال قرروا الهجرة[1]. إضافةً إلى كل هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية فإن كبار السن بطبعهم أقل انسياقاً وراء رغباتهم من الشبان[2]. وبالتالي فإن قرار الرحيل لديهم يعتمد بشكل أكبر على الموضوعية البحتة بعيداً عن جميع الدوافع والرغبات النفسية التي تعمل على الدفع باتجاه الرحيل غالباً. وتتحدث بعض النماذج النظرية لرأس المال البشري عن علاقة المهارات العملية بالرحيل إيجابياً غير أن هذه المهارات تتطلب سنوات لاكتسابها وبالتالي يكون أصحابها من كبار السن عادةً. هذا يضع الباحثين أمام سؤال بحثيّ حول أيّ العاملين أقوى في التأثير على قرار الرحيل: كبر السن ذو العلاقة السلبية أم مستوى المهارات ذو العلاقة الإيجابية. وترجح الكفة نظرياً إلى أن العلاقة بالرحيل سلبية. ذلك أن مستوى المهارات ليس بالضرورة محفزاً للرحيل بل قد يكون معيقاً له نظراً لصعوبة تكييف كل هذه المهارات في بلدٍ جديد. غير أنه لا يوجد حتى الآن دراسة توضح الفارق في مستوى التأثير المتضاد بين العمر ومستوى المهارات على قرار الرحيل حتى الآن. ففي حالات مشهودة يكون مستوى المهارات المرتفع تحديداً هو الجسر الذي يجعل العبور إلى بلد الهجرة أيسر وأقل مخاطرةً بالنسبة لكبار السن الحذرين بطبعهم.

هذا الكمّ الكبير من الدراسات التي تثبت سلبية العلاقة بين العمر والرحيل عارضتها بضع دراسات قليلة من منطلق مراحل العمر. فمرحلة التقاعد مثلاً عادةً ما تؤدي إلى زيادة معدلات الرحيل لأسباب عديدة مثل أن تكون الوظيفة هي السبب الوحيد الذي دعا الشخص أن يقيم في هذا البلد، أو لأن إقامته في هذا البلد ليست قانونية بعد توقفه عن العمل، أو لأن المتقاعد قرر أن يرحل إلى مكانٍ ذي ميزات أفضل ينفق فيه الفائض من مدّخراته، بالإضافة إلى الرحيل الاضطراري للمتقاعد لأسباب صحية أو اجتماعية عديدة[3]. وبشكل عام فإن التقاعد هو أحد أهم أسباب الهجرة العكسية للعائدين إلى

1 Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

2 Lu, M., "Do people move when they say they will? Inconsistencies in individual migration behavior", *Population and Environment*, 20(5), 1999, pp. 467-488.

3 Hill, J. K., "Immigrant decisions concerning duration of stay and migratory frequency", *Journal of Development Economics*, 25(1), 1987, pp. 221-234.

الوطن لاسيما في حال من هاجروا في عمر أكبر[1]. أما من هاجر في سن مبكرة فإن تقاعده لا يؤدي به إلى الهجرة العكسية[2]. وحتى ما قبل التقاعد، في المرحلة التي يكون الموظف قد عمل لوقت يكفي لاكتساب مهارات أكثر، فإن ذلك يجعله أكثر عرضةً للاختيار من قبل رؤسائه في العمل لشغل مناصب في دول أخرى.

وبشكل عام تلعب التفضيلات الشخصية والانسجام الثقافي دوراً كبيراً في تحديد سلوك الهجرة العكسية لدى المتقاعدين. إلا أن الأمر أيضاً يرتبط بشكل كبير في سلوك المهاجر أثناء إقامته في بلد الهجرة. فالمهاجر الذي تمكّن من استثمار أصول آمنة تدرّ عليه دخلاً ثابتاً يصعب عليه زيادة هذا الدخل فيفكّر في المقابل في خفض تكلفة المعيشة. وهو ما تسمح به العودة إلى البلد الأم الذي يفترض أن تكون تكلفة المعيشة فيه أقل. أما المهاجر الذي تمكّن من بناء استثمار قابل للنمو فإنه في الغالب يختار العيش حيث يكون بوسعه أن يسهم في تنمية هذا الاستثمار بأفضل عائد ممكن.

أيضاً من المراحل العمرية النشطة في علاقتها بالرحيل مرحلة إنهاء الدراسة ودخول سوق العمل والتي تخلق دوافع كبيرة للهجرة[3]. كذلك فإن ولادة الأطفال تحفّز على الرحيل لمن يرغب في البحث عن مصدر دخل أعلى ليواجه متطلبات المعيشة المرتفعة للفرد الجديد في العائلة أو العوائل التي تهاجر بأسرها بحثاً عن مكانٍ أكثر مناسبةً لتنشئة الأطفال. ومتى شبّ هؤلاء الأطفال عن الطوق فتلك مرحلة أخرى تسنح فيها فرص رحيل للعائلة أو أفرادها. وفي أحيان كثيرة يدفع بلوغ الأطفال عمراً معيناً العائلة إلى العودة إلى الوطن خوفاً من أن ينشأ أطفالهم في ظلّ ثقافة غريبة أو ليحسّنوا فرصهم في الزواج أو ليحافظوا على تعاليمهم الدينية[4]. وقد دللت دراسات كثيرة على أن المرحلة العمرية المبكرة للطفل المهاجر تجعله أكثر قابليةً لتقبل عادات مجتمعه

1 Constant, A. & Massey, D. S., "Self-selection, earnings, and out-migration: A longitudinal study of immigrants to Germany", *Journal of Population Economics*, 16(4), 2003, pp. 631-653.

2 Reagan, P. B and Olsen, R. J., "You Can Go Home Again: Evidence from Longitudinal Data", *Demography*, 37(3), 2000, pp. 339-350.

3 Mincer, J., "Family Migration Decisions", *Journal of Political Economy*, 86(5), 1978, pp. 749-773.

4 Dustmann, C., "Children and return migration", *Journal of Population Economics*, 16(4), 2003, pp. 815-830.

الجديد من الطفل الذي يهاجر في سن متأخرة[1]. أيضاً فإن التغيرات الاجتماعية التي تحدث في مراحل عمرية معينة، مثل الزواج والطلاق والترمّل وغيرها، تفتح أبواب الرحيل لأسباب مختلفة[2]. وتتعالق مع معدلات الرحيل الأصلي والعكسي بشكل واضح. وفي الغالب تنسّق العائلات رحيلها وفقاً لأحداث مجدولة مسبقاً[3].

الصعود المهني

تشهد دراسات عديدة أنّ الصعود إلى مناصب أعلى يتطلب التنقل بين أماكن مختلفة. تبدو هذه العبارة أكثر رسوخاً بالذهن وهي بالإنجليزية كما وردت في كتاب عالم النفس الأمريكي ديفيد مكليلاند الذي نشره عام ١٩٦١ بعنوان **المجتمع المنجز** والذي ذكر فيه أن الصعود المهني "العمودي" يتطلب انتقالاً جغرافياً "أفقياً"[4]. وفق هذه الرؤية يفترض أن ذوي المناصب العالية هم كثيرو الأسفار والتنقلات بشكل دائم أو مؤقت على عكس شاغلي الوظائف الدنيا[5]. صحيحٌ أن العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية تؤثر في هجرات ذوي المناصب العليا تماماً مثل ذوي المناصب الدنيا إلا أن عامل الصعود المهني تحديداً يكاد يكون محصوراً أكثر بالفئة الأولى دون الثانية.

يهاجر ذوو المناصب العليا لأسباب مختلفة مثل التعيين في منصب أعلى لدى الشركة التي يعمل فيها إذا كانت شركة دولية أو إذا تحققت له فرصة عمل مغرية في مكان آخر. ينطبق ذلك أيضاً على كبار موظفي الدولة أو المنظمات الدولية التي كثيراً ما تعيّن موظفيها في شتى بقاع الأرض حتى أصبح هذا النوع من أنواع الرحيل واضحاً جداً في خريطة الرحيل العالمية. فلا تكاد تخلو دولة من آلاف الدبلوماسيين

1 Alícia, A., Ferrer, A. M., Sigle-Rushton, W. & Wilson, B., "Fertility Patterns of Child Migrants: Age at Migration and Ancestry in Comparative Perspective", *The Annals of the American Academy of Political Science and Social Science*, 643, 2012, pp. 160-239.

2 Maxwell, N. L., "Economic returns to migration: marital status and gender differences", *Social Science Quarterly*, 69, 1988, pp. 108-121.

3 Graves, P. E. & Linneman, P. D., "Household migration: theoretical and empirical results", *Journal of Urban Economics*, 6, 1979, pp. 383-404.

4 McClelland, D. C., *The achieving society*, New York: The Free Press, 1961.

5 Sandefur, G. D. & Scott, W. J., "A dynamic analysis of migration: an assessment of the effects of age, family and career variables", *Demography*, 18 (3), 1981, pp. 355-368.

الذي يديرون علاقات بقية دول العالم معها ولا تكاد تستغني شركة كبرى من افتتاح فروع ومكاتب لها في ظل العولمة.

عندما يوافق موظف ما على شغل وظيفة في بلدٍ آخر فإن العوامل التي تؤثر في قراره تتداخل مع بعضها حتى يصعب التفريق بينها. فإلى جانب الرغبة في الصعود المهني يتأثر الموظف أيضاً بالدافع الكلاسيكي الشهير: فارق الأجور. وربما أيضاً كان انتقاله جزءاً من استراتيجية عائلية ما حتى يتسنّى لأطفاله تعلّم لغة أخرى مثلاً. وبالتالي فإن كثيراً من العوامل الأخرى للرحيل قد تلعب دوراً مباشراً أو غير مباشر في هذا الرحيل. لا يمنعنا هذا من إفراد الصعود المهني كعامل يزداد أهميةً كلما ازدادت العولمة انتشاراً. لاسيما وأن دراسات عدة أثبتت أن ذوي المناصب العليا في الغالب يتأثرون بطبيعة المنصب المتاح أكثر من الأجر المفترض[1]. أبرز مثال لهذا هو تنقلات الباحثين والأكاديميين التي كثيراً ما تحكمها الرغبة في الانضمام إلى جامعة ذات مكانة معينة أو مرافقة فريق بحثي ذي اهتمامات بحثية مشتركة أكثر من فارق الأجر المعطى. وبالتالي يكون الصعود المهني هو العامل الأول في قرار الرحيل[2].

تواترت الأدلة البحثية أيضاً على أن كثيراً من تنقلات الموظفين بين فروع شركاتهم العالمية قد تؤدي بهم إلى الإقامة الدائمة في نهاية المطاف[3]. تحت ظل هذه الأدلة يمكننا أن نفترض أن قرار تعيين الموظف في فرع أجنبي خارج الدولة قد يكون عامل دفع (Push factor) يزداد قوةً كلما كان قرار الموظف أقل طوعيةً وقرار الإدارة أشد حزماً. أما عامل الجذب (Pull factor) فلربما يتمثل في الانسجام بين طبيعة الموظف وطبيعة بلد الهجرة مما يؤثر بشكل عام على قراره النهائي في قبول أو رفض المنصب[4]. فالخبرة التي جلبت الموظف في المقام الأولى إلى بلد الهجرة ستزداد قدرةً على أن تجعل عروضاً وظيفية أخرى تعترض طريقه في نفس البلد فيما إذا البقاء فيه بعد انتهاء

1 DeVoretz, D. & Maki, D., "The immigration of third world proffisionals to Canada: 1968-1973", *World Development*, 11, 1983, pp. 55-64.

2 O'Hara, S., "Internationalizing the Academy: The Impact of Scholar Mobility", in *Higher Education on the Move: New Developments in Global Mobility*, Bhandari, R. & Laughlin, E., (eds.), New York: Institute of International Education, 2009, pp. 29-48.

3 Salt, J. & Clarke, J., *Flows and Stocks of foreign labour in the UK*, Labour Market Trends, 1998.

4 Bach, R. L. & Smith, J., "Community Satisfaction, Expectations of Moving and Migration", *Demography*, 14, 1977, pp. 147-167.

وظيفته الأولى. ولنضف إلى ذلك أن الموظف ذي المنصب العالي يتقاضى أجراً مرتفعاً مما يجعل الضريبة التي يدفعها مرتفعة أيضاً. هذا ما يجذب الموظف إلى الدول ذات معدلات الضرائب المنخفضة أو التي لا تجبي ضريبة على الدخل ليتمتع بكامل دخله. ويدفعه ذلك أيضاً إلى النفور من الدول التي تجبي نسباً تصاعدية من الدخل قد تصل إلى نصف الدخل أحياناً في بعض الدول الأوروبية. وفي حال كون الموظف ذي المنصب الأعلى يجني من المال ما يجعله في غنىً عمّا تقدمه دول الرعاية من ميزات صحية وغيرها مقابل الضرائب فإنه غالباً ما يملك دافعاً اقتصادياً للرحيل إلى حيث يمكنه التمتع بدخله كاملاً دون ضرائب عالية.

وبشكل عام يتنبأ باحثون أن تاريخ الهجرة الاقتصادية الحديث سيميل بكفة هجرة ذوي المهارات العالية بعد أن مال طويلاً بكفة ذوي المهارات المنخفضة[1]. وفي ذلك انسياقٌ وراء صيرورة التنمية الاقتصادية في العالم. ففيما مضى كانت التنمية في مراحلها الأولى تتطلب كمّاً كبيراً من الأيدي العاملة ذات المهارات المنخفضة. أما الآن فإن التنمية في دول عديدة بلغت حدّاً أصبحت فيه الحاجة إلى المهارات العالية أكبر لاسيما وأن هجرة ذوي المهارات العالية هي التي يتحقق معها نقل الخبرات والتجارب والمعارف من دولة إلى أخرى وهو ما تسعى إليه الكثير من الدول في هذا العصر. وبذلك يكون الصعود المهنيّ ليس عاملاً من عوامل الرحيل فحسب بل هو أيضاً مكوّن من مكونات المشهد المعاصر للرحيل ولربما أصبح هو مستقبله الوحيد. تحقق هذه النبوءة قد يعني أن الرحيل الاقتصادي ربما يتحول إلى سلعة ثمينة لا يمكن أن تحصل عليها سوى النخب من ذوي المهارات العالية. وكلما رحلت هذه النخبة بمعدلات عالية كلما انتقلت معها المعرفة إلى الدول ذات مستويات التنمية الاقتصادية الأقل التي تستطيع استغلالها في توطين المعرفة وبالتالي تشغيل ذوي المهارات المنخفضة الذين لم يتح لهم الرحيل.

ينبغي أن يقال عن الصعود المهني أيضاً إنه عامل قابل للتعميم على كثيرٍ من حالات الهجرة الاقتصادية رغم أنه غالباً ما يتم تناوله على مستوى المهارات العليا فقط.

1 Salt, J. & Findlay, A., "International migration of highly-skilled manpower: Theoritical and developmental issues, in *The impact of international migration on developing countries*, edited by Reginald Appleyard. Paris, France, OECD Publications, 1989, pp. 159-80. (Development Centre Seminars(.

فالطالب الذي يحصل على وظيفة خارج بلده بعد تخرّجه مباشرةً إنما رحل إليها تأثراً بعامل الصعود المهنيّ كذلك. غير أن هذا يشكّل تداخلاً بين عاملي الصعود المعني ورأس المال البشريّ. كذلك فإن الصعود المهنيّ الذي يتأتى للموظف بسبب عودته إلى مقاعد التعليم للحصول على شهادة ما هو خليط بين رأس المال البشري والصعود المهني. ودون أن يضع أيٌّ من الباحثين حدوداً يفصل بها بين العاملين أصبح رأس المال البشريّ أشبه بمظلة كبيرة تندرج تحتها عوامل أكثر تخصصاً مثل التعليم والصعود المهنيّ واكتساب المهارات وغيرها.

ويلعب الصعود المهنيّ أيضاً دوراً في الهجرة العكسية. فالموظف الذي يكتسب مهارات خارج بلده قد يجد أن هذه المهارات تمنحه صعوداً مهنياً أعلى في حال عودته إلى بلده بسبب نقص هذه المهارات المكتسبة في البلد الأم مقارنةً ببلد الهجرة. وبالتالي يجد المهاجر نفسه مدفوعاً للعودة إلى بلده للسبب نفسه الذي دفعه للرحيل من بلده في المقام الأول. فمن الباكستان إلى السعودية إلى الولايات المتحدة انتقل شوكت عزيز بدافع الصعود المهني ضمن أحد البنوك العالمية. ثم من الولايات المتحدة إلى الباكستان عاد بعد أن تمّ اختياره وزيراً للمالية عام ١٩٩٩ ثم رئيساً للوزراء عام ٢٠٠٤[1]. وتتكرّر هذه التجربة كثيراً في الدول النامية التي تتوق إلى الاستفادة من خبرات مواطنيها المهاجرين لتطوير أداء الجهاز الحكومي الذي يتطلب تطويره أيدٍ وطنية غالباً لحساسية المناصب.

خبرة الرحيل

إن الرحيل بوصفه مغامرة أولى في حياة الفرد يتطلب حدّاً من الشجاعة والحسم في اتخاذ القرار وسط محدودية التجربة وضبابية المعلومات. هذا ما تدلل عليه كثيرٌ من الدراسات التي حاولت أن تستكشف الأسباب التي تدفع فرداً ما أن يرحل بينما آخرون يشاركونه نفس الظروف والطموحات لا يرحلون. وبتحييد عوامل قاهرة مثل قوانين الهجرة وفرص الرحيل والعوامل النفسية والاجتماعية فإنه يمكننا أن نصل إلى واحدٍ

1 http://en.wikipedia.org/wiki/Shaukat_Aziz

من العوامل التي لم تلقَ اهتماماً بحثياً بقدر العوامل الأخرى وهو خبرة الرحيل. فكل تجربة يسهل تكرارها مع المران والخبرة. كذلك هو الرحيل الأول يزيد من احتمالات الرحيل الثاني[1] وذلك لعدة أسباب أوردتها دراسات مختلفة.

أولاً أن يكون الرحيل الأول أصلاً هو السبب في أي حالة رحيل تعقبه مثل العودة إلى البلد الأم أو الرحيل إلى بلد ثالث لتصحيح خطأ الرحيل الأول[2]. وهذا السبب يمكن أن يثير الاختلاف بين من يراه سلسلةً من المراحل لرحيلٍ واحد وبين من يرى كل حالة بوصفها حالة رحيل مستقلة. والأقرب إلى الصواب النظري هو أن كل حالة انتقال من بلد إلى آخر تعدّ رحيلاً مستقلاً لأن العوامل التي تؤدي إلى كلٍّ منها قد تختلف. فالرحيل الأول قد تختلف عوامله عن العودة منه أو عن الرحيل اللاحق إلى وجهةٍ أخرى. أيضاً فإن الرحيل اللاحق أو العودة تحدث في مراحل عمرية مختلفة وفي ظل ظروف اجتماعية ونفسية لم تكن بالضرورة قائمة حين الرحيل الأول. وبالتالي فإنه في عدّ كل حالة رحيلٍ منها مجرد خطوة من بين خطوات متعددة لرحيل واحد تفويتاً لفرص بحثية في فهم دوافع الرحيل. لاسيما وأن الرحيل العكسي والرحيل اللاحق كلاهما يشكّلان أهميةً كبرى لدى كلٍّ من البلد الأم وبلد الهجرة وتُرصد لهما جهود بحثية مستقلة بسبب تأثيراتهما التي لا تقل عن تأثير الرحيل الأول وربما تفوقه أهميةً. ذلك أن الرحيل اللاحق أو الرحيل العكسي يحدثان بعد أن يكون الفرد قد قضى ردحاً من الزمن في بلد الهجرة مكتسباً خلال ذلك جملة من المهارات والخبرات في أغلب الأحيان ومتسبباً أيضاً في تكلفة دمجه في المجتمع الجديد. هكذا قد يكون رحيله اللاحق في المرحلة التي بدأ فيها بلد الهجرة في جني ثمار استقباله لهذا الفرد فيحقق رحيله خسارةً ما أو أن رحيله يكون في المرحلة التي بدأ فيها بلد الهجرة في تكبّد نفقات تقاعده فيحقق رحيله وفراً اقتصادياً لبلد الهجرة. كذلك ينطبق ذلك على البلد الأم الذي تحقّق له عودة المهاجرين هجرةً عكسية للأصول التي هاجرت معهم سواءً كانت أصولاً مادية أو غير ذلك من المهارات والخبرات والأنشطة الاقتصادية

1 Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. & Taylor, J. E., "Theories of International Migration: A Review and Appraisal", *Population and Development Review*, 19(3), 1993, pp. 431-466.

2 Duleep, H. O., "Social Security and the Emigration of immigrants", *Social Security Bulletin*, 57(1), 1994, pp. 37-52.

المختلفة.

ثانياً، أن أي رحيل يعقب الرحيل الأول عادةً ما يكون أقل كلفةً وأقل آلاماً بسبب الخبرة التي اكتسبها الراحل من الرحيل الأول[1]. وهذا السبب بطبيعة الحال يصعب تعميمه بشكلٍ مطلق. فآلام الهجرة غالباً ما تكون مرتبطة بظروف أخرى بجانب فعل الهجرة نفسه. فالرحيل اللاحق قد يكون أشدّ إيلاماً من الرحيل الأول حسب ظروفه إذ ربما يكون رحيلاً جبرياً بسبب مخالفة قوانين بلد الهجرة. وربما تكون الوجهة الجديدة إلى بلد يختلف عن البلد الأصلي ثقافياً واجتماعياً بشكل أكبر من بلد الهجرة الأول. كذلك فإن تكلفة الرحيل مرهونة بطبيعة هذا الرحيل والزمن الذي وقعت فيه والظروف الاقتصادية للفرد عند اتخاذه القرار. إلا أن هذا السبب أيضاً مرفودٌ بالعديد من الشواهد والدراسات التي تجعل الرحيل اللاحق أسهل من السابق. ولكن قليلاً من الدراسات ما يفرّق بين أن تكون هذه السهولة بسبب خبرة الرحيل أو ظروفه.

فعلى سبيل المثال غالباً ما يهاجر الفرد إلى بلد الهجرة للعمل وبالتالي تكون إقامته في بلد الهجرة بناءً على تأشيرة عمل قابلة للانتهاء. وبعد عدة سنوات يحصل المهاجر على حق إقامة دائمة أو جنسية بلد الهجرة ليتحرر من جميع القيود القانونية التي كان محكوماً به في السابق ضمن وضعه القانوني كمهاجر أجنبيّ. وبناءً على ما تتيحه له جنسيته الجديدة من صلاحيات قد يقرر الفرد أن يرحل إلى دولة أخرى للعمل أو العودة إلى بلده بعد أن تحقق له الحصول على الجنسية. هنا يكون الرحيل اللاحق أكثر سهولةً بسبب تغير الوضع القانوني للمهاجر وليس بسبب خبرة الرحيل تحديداً.

ثالثاً، أن رأس المال البشري الذي تمّ اكتسابه من الرحيل الأول من تعليم وخبرات عادةً ما يفتح الأبواب لفرص عمل أخرى في مكانٍ آخر. وفي هذه الحالة يكون المهاجر قد اكتسب خبرة رحيل تساعده على وضع مهاراته وخبراته في سوق العمل العالميّ بشكل يحقق له أفضل الفرص الممكنة خارج حدود بلد الهجرة. وهذا النوع المحدد من خبرة الرحيل قد يدفع الفرد إلى سلسلة من الرحيل لا تتوقف نشهدها مع موظفي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والشركات العالمية الذين يمكن أن ينتقل رأس المال البشري بينها دون أن يتأثر بالنقصان مما يشكّل دافعاً للرحيل بحثاً

1 Da Vanzo, J. and Morrison, P. A., "Return and other sequence of migration in the United Sates", *Demography*, 18, 1981, pp. 85-101.

عن فرص أفضل أو استجابةً لميول شخصية.

ويجدر التفريق هنا بين الخبرة العملية التي سمحت للفرد أن ينتقل بين هذه المؤسسات بناءً على رأس ماله البشريّ الذي جناه بسبب الرحيل وبين خبرة الرحيل نفسها. فالثانية تعدّ خبرة شخصية متعلقة بعملية الرحيل وتشمل جميع ما اكتسبه الفرد من معارف وخبرات تسهم في جعل رحيله أكثر سهولةً وأقل كلفةً مادية أو معنوية وأقل مخاطرة. وهذه الخبرة تقف جنباً إلى جنب مع رأس المال البشري في تسهيل عملية الرحيل اللاحق أو العودة ولكن كل منهما تعمل في حيز نظري مستقل وتمّ بحثه في سياقات مختلفة. فالمهاجرون غير الشرعيين عادةً ما يمارسون رحيلهم في أجواء محفوفة بالمخاطر ما يدفع بعضهم إلى اكتساب خبرة عالية مع التجربة غير أنهم في المقابل لا يملكون رأس مال بشرياً كافياً يسمح لهم بالهجرة بشكل شرعيّ. كذلك يجد كثيرون من أصحاب المهارات العالية والخبرات المتراكمة أنفسهم محجمين عن الرحيل تخوفاً من عواقبه رغم توفر الفرص العملية المغرية لهم وذلك بسبب نقص خبرة الرحيل التي تشجّعهم على التغلب على مخاوفهم.

العوامل اللوجستية والقانونية

مؤسسات الهجرة

يغلب الحديث عن الرحيل بوصفه خياراً شخصياً يتأثر بجملة من العوامل التي تشكّل قرار الفرد بالرحيل أو البقاء. إلا أن الرحيل أيضاً قد يكون مرتبطاً بعوامل مؤسساتية تصوغ العوامل التي تؤثر بدورها في قرار الفرد. فمؤسسة الهجرة، سواءً كانت رسمية أو غير رسمية، تسهم بشكل مباشر في تشكيل العامل الذي يُدخله الفرد في عملية صناعة القرار بوصفه معطى لا يملك تغييره. من هذا المنطلق اتجهت أنظار الباحثين إلى مؤسسات الهجرة في الآونة الأخيرة لاسيما مع تعاظم دور هذه المؤسسات في تشكيل

المشهد العالمي للهجرة وتحويل الهجرة بشكل عام إلى عملية مؤسسة محكومة بأطر سياسية وقانونية تتغير يوماً بعد يوم حسب ما تستدعيه الأهداف المؤسسية المختصة بالرحيل. ويرى باحثون أن الهجرة تشكل قناة تصل بين المؤسسة والاقتصاد[1]. ذلك أن المؤسسة تعمل على إدارة تدفقات الهجرة بما يحقق العوائد الاقتصادية المرجوة منها سواءً كانت مؤسسة حكومية هادفة إلى رفع معدلات التنمية الاقتصادية أو مؤسسة خاصة تسعى إلى تحقيق عوائد ربحية من الهجرة أو منظمة دولية تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية على مستوى دوليّ.

توجد أربعة أنواع من مؤسسات الهجرة التي ثبت تأثيرها على الرحيل: الأول المؤسسات الدولية التي أسست للقيام بوظائف مستقلة لحوكمة الهجرة العالمية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. الثاني المؤسسات المحلية التي أسستها حكومات الدول لتنظيم أحوال المهاجرين وتسهيل استقبالهم مثل وزارة الهجرة الكندية أو الأسترالية وغيرهما. الثالث وسطاء الهجرة الذين يعملون على التنسيق بين المهاجر وسوق الهجرة الدولي مثل وكالات توظيف العمالة الدولية. الرابع المؤسسات غير الرسمية التي تقوم بتسهيل عمليات الرحيل إما بشكل شرعيّ، مثل شبكات المهاجرين، أو بشكل غير شرعيّ مثل مهربي المهاجرين غير الشرعيين.

يصف دوغلاس ماسي في بحثٍ نُشر عام ١٩٩٣ كيف تتداخل وظائف هذه المؤسسات مع بعضها فيقول: عندما يبدأ الناس في الهجرة خارج بلادهم يصبح هناك نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب. يمثل الطلب أعداد الناس الكبيرة الراغبة في الهجرة بينما يمثل العرض عدد تأشيرات الهجرة التي تصدرها كل الدول المستقبلة للمهاجرين. وبسبب حالة عدم التوازن هذه تنشأ مؤسسات خاصة ومنظمات تطوعية استجابةً لتزايد الطلب. إذا أضفنا إلى حالة اللاتوازن هذه ما تقوم به الدول لحماية حدودها من دخول المهاجرين فإن سوقاً سوداء للهجرة تنشأ استجابةً لإغراء الفرصة الاستثمارية على شكل مؤسسات غير شرعية. ومع نشوء هذه المؤسسات غير الشرعية التي لا تلتزم بأي قانون فإن تعرض المهاجرين للاستغلال والإيذاء والاتّجار بهم

1 Bertocchi, G., & Strozzi, C., "International migration and the role of institutions", *Public Choice*, 137 (1-2), 2008, pp. 81-102.

يستدعي قيام مؤسسات دولية لحمايتهم[1].

بالنسبة للنوع الأول، المؤسسات الدولية، فإن أشهرها هو منظمة الهجرة الدولية (The International Organization of Migration - IOM) التي تأسست عام ١٩٥١ بجهد مشترك من الحكومات الأوروبية بغرض إعادة توطين النازحين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. تحولت بعد ذلك إلى منظمة عالمية بلغ عدد أعضائها ١٥١ دولة وتدعو إلى نظام هجرة عالميّ إنساني. وتقوم بدورها عن طريق تقديم الاستشارات وتنسيق الجهود بين الحكومات المختلفة. وتعدّ هذه المنظمة المرجعية الدولية الأولى في شؤون المهاجرين. وتمارس عملها عبر أربع مسارات رئيسة: تفعيل العلاقة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية؛ تسهيل عمليات الرحيل؛ تنظيم عمليات الرحيل؛ والوقوف على حالات التهجير القسريّ. وتعدّ الرسالة الرئيسة لهذه المنظمة هو دعم عمليات الهجرة باعتبارها عنصراً مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن كانت أدوراها تفتقر إلى الدقة في وصف الوظيفة المحددة لهما وكذلك القدرة على القيام بهذه الأدوار على مستوى العالم[2].

تأتي ثانياً بعد منظمة الهجرة الدولية من حيث الأهمية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (The United Nations High Commissioner for Refugees – UNHCR) التي تأسست أيضاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية لحل مشكلة النازحين ولكن كفرع من هيئة الأمم المتحدة وذلك في العام ١٩٤٧. وقد تطور الهيكل المؤسسي للمفوضية وتغيرت مهامها حتى أخذت دورها العالميّ الآن في رعاية شؤون اللاجئين في شتى دول العالم. وتنصّ رسالتها على تقديم الرعاية والحلول الحاسمة لكل مشاكل اللاجئين في العالم في حياد سياسي وعلى مستوى إنسانيّ فقط. وقد حصلت المفوضية على جائزة نوبل للسلام في عامَي ١٩٥٤ و ١٩٨١م.

بالنسبة للنوع الثاني، المؤسسات المحلية، سواء كانت حكومية أو غير ذلك، فقد أُسِّست لأغراض متعلقة بالهجرة بمستويات مختلفة تبدأ من الوزارات والإدارات الحكومية الكبرى التي شُكِّلت لهندسة قوانين الهجرة وإدارة شؤونها بحيث تخدم

1 Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. & Taylor, J. E., "Theories of International Migration: A Review and Appraisal", *Population and Development Review*, 19(3), 1993, pp. 431-466.

2 Betts, A., *Global migration governance*, Oxford: Oxford University Press, 2011, pp. 51-76.

الأغراض السياسية والاقتصادية للدولة والتي تتغير استراتيجياتها حسب مراحل التنمية التي تمرّ بها الدولة وحتى صغريات المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة نوع من أنواع الهجرة كالسياحة أو غيرها. يجمع هذه المؤسسات في فئة واحدة كونها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالحكومة وتهدف إلى استخدام الهجرة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سنّتها الحكومة وترجو تحقيقها عن طريق إدارة تدفقات المهاجرين. وبطبيعة الحال فإن دور هذه المؤسسات الحكومية يتفاوت حسب الموارد المكرّسة لها وكذلك الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الهجرة في الأجندة الحكومية. ففي الدول المستقبلة للمهاجرين تكون هذه المؤسسات على مستوى عالٍ من التمثيل داخل الحكومة وتلعب أدواراً كبرى على مستوى الدول. أما في دولٍ أخرى فقد لا يكون هناك وجود لمثل هذه الإدارات الحكومية المكرّسة لشؤون الهجرة. ويتم توزيع مهامها على إدارات حكومية أخرى كإدارة الحدود والعمل وغيرها. يتداخل دور مؤسسات الهجرة الحكومية مع العامل التالي الذي يتحدث عن دور سياسات الهجرة وقوانينها في التأثير على تدفقات المهاجرين وقرارات الرحيل. فأغلب هذه السياسيات والقوانين تصدر عن هذه المؤسسات تحديداً بوصفها الكيان القانوني المسؤول عن إدارة شؤون الهجرة في البلاد.

أما النوع الثالث من المؤسسات فهو وسطاء الهجرة ومن يسعون لتسهيل مهمة الأفراد المهاجرين ولا سيما العمالة في الدول المصدرة لها. هؤلاء الوسطاء يلعبون أدواراً لوجستية يمكن أن تشكّل جسراً بين الفرد المهاجر والمؤسسة المعنية بالهجرة. ويمكن أيضاً أن يتحالف هؤلاء الوسطاء مع المؤسسات الحكومية المعنية بالهجرة في دول كثيرة لاستقطاب المهاجرين وإدارة شؤونهم. ومن الممكن أيضاً أن يكون الوسيط فرعاً من مؤسسة الهجرة الحكومية يعمل خارج البلاد. ويلعب هؤلاء الوسطاء دوراً كبيراً في عملية الهجرة، لاسيما هجرة العمالة، إذ أن أغلب دول شرق آسيا تصدر عمالتها عن طريق وكالات التوظيف الدولية[1]. وتكمن أهمية هذه الوكالات الوسيطة في الحالات التي يكون فيها عدد الوظائف الشاغرة خارج الحدود أقل بكثير عن عدد الراغبين في العمل مما يؤدي إلى تنافس شديد يضطر المهاجرين إلى اللجوء لخدمات

1 Jones, H. & Findlay, A., "Regional Economic Integration and the Emergence of the East Asian International Migration System", *Geoforum*, 29 (1), 1998, pp. 87-104.

الوسطاء ووكالات التوظيف لشق طريقهم نحو أصحاب العمل.

كذلك فإن وكالات السفر والسياحة يمكن أن تعدّ وسيط هجرة لاسيما مع تنوع أدوارها. إذ لم تعد تقتصر على توفير خدمات السفر والشحن بل اتّسعت لتشمل حملات سياحية وبرامج أكاديمية وخدمات التقديم على الهجرة وغيرها. وكلها وظائف تسهم في تسهيل عملية الرحيل سواءً كان رحيلاً دائماً أو مؤقتاً. كذلك يمكن اعتبار المكاتب التجارية أو الثقافية التي تُنشئها الحكومات في دول أخرى بغرض الترويج السياحي والتعليمي والتجاري وتنشيط كل هذه العلاقات بين البلدين وسيطاً للهجرة. كذلك يعدّ مستشارو الهجرة من المحاميين أحد أنواع وسطاء الهجرة بما أن خدماتهم تصبّ في مصلحة المهاجر وتسهّل هجرته. هكذا تتنوع الحالات التي يمكن أن تنشأ فيها مؤسسة وسيطة تسهّل عملية الرحيل. إلا أنه على رغم انتشار حضورهم فإنه لا توجد حتى الآن دراسة تثبت حجم تأثيرهم على تدفق المهاجرين.

بالنسبة للنوع الرابع، المؤسسات غير الرسمية، مثل شبكات المهاجرين التي عادةً ما تتطور إلى مؤسسة رسمية[1]، كرابطة المهاجرين أو المؤسسات الأهلية التي تُنشئها الأقليات لخدمة أبناء الجالية حديثي الوفود إلى بلد الهجرة، وأحياناً تكون هذه المؤسسات غير الشرعية، مثل المهربين الذين يلعبون دوراً هاماً في تدفق المهاجرين غير الشرعيين بسبب حاجة المهاجرين لهذه الخدمات الاحترافية في ظل تحسن قدرات الحكومات في حماية حدودها[2] بحيث أصبح اللجوء لخدمات المهربين هي الاستراتيجية المعتادة للمهاجرين غير الشرعيين[3]. هذا النوع من مؤسسات الهجرة هو أكثرها تطوراً وتوسعاً وتغيراً عاماً بعد عام بسبب طبيعته غير الرسمية. ففي حين لا نجد منظمة دولية للهجرة تولد كل عام أو وزارة هجرة أو وكيل توظيف دوليّ فإن شبكات الهجرة تتشعب بشكل تلقائي بأحجام مختلفة حتى لا يعود حصرها ممكناً. ولنتصور صعوبة ذلك يكفي أن ندرك أن كل موقع على الإنترنت أو صفحة على

1 Jennissen, R. P. W., *Macro-economic determinants of international migration in Europe*, Purdue University Press, 2004.

2 Jandl, M., "Irregular Migration, Human Smuggling, and the Eastern Enlargement of the European Union", *International Migration Review*, 41 (2), 2007, pp. 291-315.

3 Drbohlav, D., Štych, P., & Dzúrová, D., "Smuggled Versus Not Smuggled Across the Czech Border", *International Migration Review*, 47(1), 2013, pp. 207-238.

شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني تُنشأ لتسهيل شؤون المهاجرين أو المسافرين تقع نظرياً تحت مظلة مؤسسات الهجرة غير الرسمية. وأي مهرب جديد يقرّر أن يقود مجموعة من المهاجرين عبر البحر المتوسط إلى أوروبا أو عبر صحراء سونوران المكسيكية إلى الولايات المتحدة أو من إندونيسيا عبر بحر تيمور نحو أستراليا أو عبر أدغال كوريا الشمالية باتجاه الصين أو كوريا الجنوبية يعدّ مؤسسة هجرة غير شرعية يصعب جداً رصدها إحصائياً.

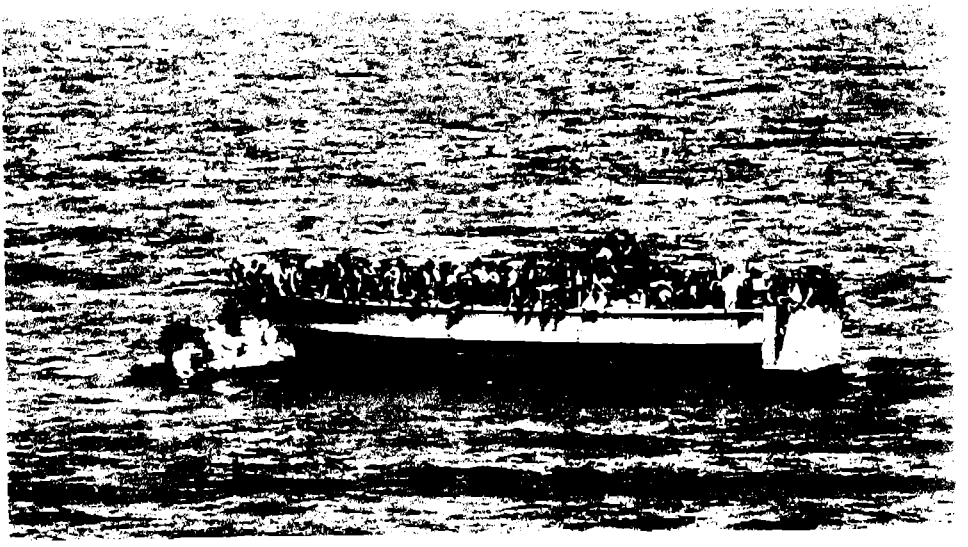

المئات من المهاجرين السريلانكيين غير الشرعيين يحاولون التسلل عبر البحر إلى أستراليا. (بدون مصدر).

سياسات الهجرة وقوانينها وحراسة الحدود

باستثناء بقع قليلة في العالم لم يعد ثمة دولة يمكن عبور حدودها بحرية دون الالتزام بسياسات وقوانين الهجرة التي وضعتها هذه الدولة. إن مفهوم استقلالية الدول وحرمتها الحدودية يزداد صرامةً مع مرور الزمن. تمعن في ذلك الدول الغنية التي تتمتع باقتصاد قويّ ونظم رعاية اجتماعية عالية المستوى تغري الكثير من المهاجرين بالتسلل إليها للتمتع بها ولو جزئياً. كذلك فرضت الظروف الأمنية كلفةً عالية على الدول التي تهمل حماية حدودها مما قد يعرّضها لمخاطر ازدياد معدلات الجريمة

والتهريب والممارسات غير الشرعية كما يحدث في بعض الدول التي تمرّ بقلاقل سياسية تصرف انتباهها عن حدودها.

بشكل عام أصبح من الضرورة الملحّة لكل دولة منذ القرن العشرين وحتى الآن أن تتحكم في من يسمح له بالدخول إلى الدولة وفق مجموعة من السياسات والقوانين التي يتم وضعها وتطبيقها وتعديلها بما يتناسب مع مصالح الدولة وتوجهات الحكومة والأوضاع الإقليمية. وتزداد هذه الضرورة إلحاحاً مع ازدياد الفوارق المعيشية بين الدول الغنية والفقيرة وازدياد الضغوط الشعبية على الحكومات لحماية الحدود والسيطرة على تدفقات المهاجرين غير المدروسة التي تزيد التنافس على فرص العمل المحدودة وتؤدي إلى الاضطرابات والقلاقل بسبب العنصرية أو البطالة أو غيرها. ونتيجة لهذه الصرامة العالية التي تزداد عاماً بعد عام أصبحت سياسات الهجرة وقوانينها مؤثراً كبيراً في رحيل البشر بعد أن كانوا من قبل لا يعرفون الحدود ولا تأشيرات السفر. هذا ما حدا بعالم الاقتصاد الهندي جاقديش باقواتي أن يقول إن رحيل البشر في هذا العصر صار محكوماً بالقوانين[1] بعد أن كان محكوماً بعوامل أخرى لا علاقة لها بالقوانين. ويوافقه على ذلك عالم السياسة البلجيكي ارستايدي زولبيرج الذي يرى أن رحيل البشر محكومٌ بالطريقة التي تدير بها الدول حدودها.

ضابط في خفر السواحل السويدي تراقب المياه الإقليمية السويدية ضمن جهود حمايتها من المتسللين والمهربين[2].

1 Bhagwati, J. N., "Incentives and Disincentives: International Migration", *Weltwirtschaflliches Archiv*, 120(4), 1984, pp. 678-701.

٢ المصدر: https://www.europol.europa.eu/content/memberpage/sweden-815

لقد تقدمت العوامل القانونية إذاً عدة درجات من الأهمية حتى أصبحت بمثابة الشرطيّ الذي يدير حركة سير المهاجرين على خريطة العالم. فالمهاجر يقرر أن يرحل لأسباب اقتصادية واجتماعية ويقرر أن يعود لأسباب ثقافية ونفسية. ولكنه في جميع الأحوال محكومٌ بالمسارات التي رسمتها العوامل القانونية في رحيله وعودته. هذه العوامل أصبحت من القوة والتأثير أن صارت قادرة على إعادة رسم مشهد الهجرة بالكامل خلال وقت وجيز بعد أن كان أي تغيّر في هذا المشهد يتطلب سنواتٍ طويلة حتى يتبناه عددٌ كافٍ من المهاجرين.

على سبيل المثال كان التغيّر في قوانين الهجرة الأمريكية أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٢ من التأثير والنفاذ بحيث جعلت من أستراليا ثالث أكبر وجهة في العالم للطلاب الأجانب[1] بسبب تسربهم من الولايات المتحدة الأمريكية. وكان التغيّر في قوانين الاتحاد الأوربي بحيث يُتاح لمواطني الدول الأعضاء التنقل بحرية والعمل قانونياً في أي دولة هو السبب الذي جعل من اللغة البولندية ثاني أكثر اللغات تحدثاً في بريطانيا بعد الإنجليزية. هذا يجعلنا نستنتج أن قوانين الهجرة لا تقتصر على حراسة حدود الدولة فحسب بل إنها تؤثر في سوق الهجرة العالمي بأكمله. وفي أغلب الأحيان هي تثبط المهاجرين الشرعيين وتشجّع على الهجرة غير الشرعية[2]. كل دولة تضع قوانين الهجرة التي تجذب شريحة المهاجرين الأكثر نفعاً للدولة من ناحية اقتصادية آخذةً في الاعتبار إمكانية حصولهم على عمل وبالتالي فهذه القوانين غالباً ما تُصاغ استجابةً لمعطيات القطاعات الاقتصادية[3].

بالإضافة إلى سياسات قبول المهاجرين والقوانين التي تُصاغ مباشرةً لهذا الشأن تحاول الدول أيضاً جذب المهاجرين الأكفّاء بقوانين أخرى مساندة لقوانين الهجرة مثل الحوافز الضريبية والتسهيلات الائتمانية لاسيما لروّاد المشاريع الصغيرة[4]. كذلك

1 Abubakar, B., Shanka, T., & Muuka, G. N., "Tertiary education: an investigation of location selection criteria and preferences by international students - The case of two Australian universities", *Journal of Marketing for Higher Education*, 20(1), 2010, pp. 49-68.

2 Borjas, G. J., "Immigration and Welfare Magnets", *Journal of Labour Economics*, 17 (4), 1999, pp. 607-637.

3 Iredale, R., "The Migration of Professionals: Theories and Typologies", *International Migration*, 39(5), 2001, pp. 7-26.

4 Mahroum, S., "Highly skilled globetrotters: mapping the international migration of human =

تحاول هندسة نظم الضمان الاجتماعي لئلا تكون جاذبة للفقراء من المهاجرين دون المقتدرين فتمنع منح المساكن المجانية مثلاً[1]. هذه القوانين تختلف عن قوانين الهجرة من حيث كونها موضوعة لتحكم حياة المواطنين والمهاجرين على حدٍّ سواء ولكنها عادةً ما تكون مرسومة بحيث تخلق التوازن الاقتصادي المطلوب الذي يمكّن الدولة من الاستفادة من قدرات المهاجرين دون أن يكون ذلك على حساب المواطنين. ولعل نظم الضمان الاجتماعي تحديداً هي الأكثر حساسيةً كونها في الغالب تجذب الفقراء من المهاجرين الذي يحتاجون لخدماتها إلا أنها أيضاً تطرد الأغنياء من المهاجرين الذين يعلمون أن نظم الضمان الاجتماعي السخية عادةً سيتم تمويلها من ضرائبهم[2].

وقد لعبت سياسات الهجرة وقوانينها أدواراً كبيرة في انتقاء المهاجرين وحركتهم. ولعل قارة أوروبا من أكثر القارات التي تشهد على ذلك. فمنذ معاهدة روما عام ١٩٥٧ وحتى الآن لا تزال الحكومات الأوربية تتحكّم في تدفقات المهاجرين وسدّ الحاجات الاقتصادية والتنموية باستخدام هذه الأدوات القانونية من معاهدات واتفاقيات وقوانين معدّة لهذا الغرض تحديداً. وكذلك قامت الدول الأوربية باستخدام نفس الأدوات للحدّ من تدفق المهاجرين غير المرغوب فيهم إما بشكل دائم أو في أوقات الركود الاقتصادي أو أوقات تزايد الرفض الشعبي للمهاجرين. وفي ألمانيا سعت الحكومة إلى سدّ حاجاتها من العمالة باستحداث قانون شهير يدعى "قانون العمال الضيوف" عام ١٩٥٥. وهو قانون يسهّل دخول العمال إلى ألمانيا للعمل إلاّ أنه يحدّ من قدرتهم على الإقامة بشكل دائم في ألمانيا كون الشعب الألماني غير متقبّل عادةً للمهاجرين. وإذا استدعى الأمر فإن الحكومة قد تضع قوانين جديدة لتحفيز الأجانب فيها على الرحيل كما فعلت حكومتا فرنسا وألمانيا عام ١٩٧٧ عندنا سنّتا قانوناً تمنح فيه الحكومة مبلغاً مالياً سخياً لكل مهاجر يغادر البلد طوعاً[3].

يهتم علماء الأنثروبولوجيا من بين باحثي الرحيل الآخرين بأثر السياسات والقوانين

= capital", *R&D Management*, 30(1), 2000, pp. 23-32.

1 Carruthers, N. & Vining, A. R., "International Migration: an Application of the Urban Location Choice Model", *World Politics*, 35(1), 1982, pp. 106-120.

2 Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

3 Zimmermann, K. F., "European Migration: Push and Pull", *International Regional Science Review*, 19(1&2), 1996, pp. 95-128

على السلوك الجمعيّ للمهاجرين. وتنظر إلى هذه السياسات والقوانين ليس بوصفها قوانيناً فقط بل مجموعة من التصنيفات والإجراءات والاستراتيجيات التي تخوّل منح أو حرمان فئة معينة من ميزات معينة[1]. فألمانيا مثلاً تمنح امتيازات هجرة أفضل للمهاجرين الذين يحملون أصولاً ألمانية كأولوية الحصول على الجنسية مثلاً. كذلك قد تمنح الامتيازات لأسباب دينية مثل زيارة المدن المقدّسة كما هو الحال في مكة المكرمة والمدينة المنورة التي لا يُسمح بدخولها لغير المسلمين. كذلك تمنح إسرائيل حق العودة لكل يهوديّ في العالم ليهاجر إلى إسرائيل ويتحول إلى مواطن بينما تسنّ قوانين مستمرة للتقليل من فرص حصول الفلسطينيين على الجنسية الإسرائيلية. كذلك منحت الحكومة الأمريكية تسهيلات خاصة للمهاجرين من دول شيوعية بين العامين ١٩٥٢ و ١٩٨٠ لمقاومة المدّ الشيوعي ومنح الناس بدائل أخرى عن الشيوعية.

لوحة عند مدخل مكة المكرمة تشير إلى استمرارية الطريق للمسلمين فقط. (بدون مصدر)

العلاقات الثنائية بين البلد الأم وبلد الهجرة

تلعب العلاقات الثنائية بين أي بلدين دوراً مؤثراً في تدفق المهاجرين بينهما. فالاتفاقيات التجارية مثلاً تشكّل جسراً يعبره ذهاباً وإياباً أصحاب الأعمال وموظفو

1 Vertovec, S., *Transnational metworks and skilled labour migration*, University of Oxford, Transnational communities programme, 2002.

الحكومة والطلاب والعمالة وغيرهم ممن تسهّل طبيعة الاتفاقية بين البلدين انتقالهم بينهما. وفي العادة تسعى الدولة المصدرة للعمالة إلى عقد اتفاقية مع الدولة المستقبلة للعمالة تضمن من خلالها ظروفاً ملائمة لعمالتها ومعاملةً عادلة. مثل هذه الاتفاقيات لعبت دوراً كبيراً في تدفق المهاجرين[1]. ولعل الاتفاقيات بين دول الخليج ودول شرق وجنوب آسيا أحد الأمثلة البارزة. كذلك تلعب الاتفاقيات الدولية ذات الأطراف المتعددة، مثل اتفاقيات التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية (نافتا)، دوراً كبيراً في السماح لمواطني الدول شغل وظائف معينة في الدول الأخرى[2].

إلاّ أن هذه العلاقات الثنائية تظل محور جدلٍ نظريّ من حيث علاقتها بحجم تدفق المهاجرين في العالم ككل. فالعلاقات الثنائية تلعب دوراً بارزاً في تدفق المهاجرين بين بلدين أو مجموعة بلدان غير أنه يمكن أن نفترض جدلاً أن هذه العلاقات لو لم تكن قائمة لوجد المهاجرون طريقهم إلى دول أخرى. بمعنى أن حركة الهجرة في المشهد العالمي تحكمها ظروف عولمية أكبر من العلاقات بين الدول. وعندما تغلق دولة أبوابها فسيجد المهاجرون حتماً دولة أخرى ذات أبواب مفتوحة. هذا يعني أن تأثير العلاقات الثنائية أو الثلاثية هو تأثير على نوع التدفق ومساراته وليس على حجمه واستمراريته في العالم. وقد تؤدي الخلافات السياسية أو الاقتصادية إلى إضعاف العلاقات الثنائية أو قطعها تماماً. عندها يتم استبدالها بعلاقة أخرى مع دولة أخرى ليتكوّن بذلك جسرٌ ثنائي جديد يعبر عليه الراحلون.

ومن سنن هذه العلاقات بين الدول أنها تبدأ على مستوى الحكومات قبل أن تفقد الحكومة السيطرة عليها مع مرور الزمن. وذلك لأن النظام الاقتصادي في الدولة المستقبلة للمهاجرين يتحور مع مرور الزمن ليصبح أكثر تكيفاً مع هؤلاء المهاجرين تحديداً بالإضافة إلى بقية العوامل الاجتماعية والثقافية التي تتشكل مع استمرار تدفق هذه الجالية أو تلك إلى البلد. وبذلك فإن حتى إلغاء الاتفاقية بين البلدين بالكامل لا يعني انقطاع التدفق بين يوم وليلة وذلك لأن استمراريته أصبحت مرهونة بالمصالح

1 Castles, S., "International migration at the beginning of the twenty-first century: global trends and issues", *International Social Science Journal*, 52 (165), 2000, pp. 269-281.

2 Iredale, R. R., "The need to import skilled personnel", *International Migration*, 37(1), 1999, pp. 89-123.

التي نشأت بناءً على هذه الاتفاقية والقوانين التي تفرض على الحكومة لمّ شمل العائلات ببعضها. وكذلك الضغوط الشعبية التي يمارسها المهاجرون السابقون بعد أن تحولوا إلى مواطنين يحق لهم مطالبة حكوماتهم الجديدة باتخاذ قرارات في صالح أبناء جاليتهم الذين لم يلحقوا بهم بعد. ولهذا يدرك كثيرٌ من الحكومات أن دورها يقتصر على إنشاء الاتفاقيات وبناء الجسور اللوجستية للمرة الأولى ثم تمسك المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بزمام هذه الاتفاقيات وتسيّرها حسب منظومة التنمية الاقتصادية والمعايير الاجتماعية. فلم تعد الحكومة الألمانية مثلاً بحاجة إلى تنظيم كل أبعاد العلاقة بالمهاجرين الأتراك وكذلك شأن الحكومة الأمريكية عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين المكسيكيين والحكومة البريطانية مع المهاجرين الهنود وغيرها من حالات الهجرة الكبرى.

إلا أنه غالباً ما يتم قطع هذه العلاقات بشكل أكثر حسماً في حالات الحروب. إذ غالباً ما يتم اتّباع قرار إلغاء الاتفاقية عملية تهجير قسري للعديد من المهاجرين بسبب مواقف بلدانهم السياسية. حدث هذا مراراً وشواهده كثيرة في تاريخنا المعاصر. فأعقاب احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ مرّت المنطقة بسلسلة من الخصومات السياسية التي أدّت إلى إلغاء فوري لجميع اتفاقيات العمالة بين البلدان وأسفر ذلك عن ترحيل نحو مليوني عامل مصري من العراق. كما أدت الانتفاضتين الفلسطينيتين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ إلى إنهاء خدمات مئات الآلاف من العمال الفلسطينين العاملين في إسرائيل بعد أن قررت الحكومة الإسرائيلية استبدالهم بعمالة أجنبية.

المعلومات

تلعب المعلومات دوراً محورياً في عملية الرحيل تتفوق به على جميع العوامل الأخرى كونها المعطى الأساس الذي يستخدمه المهاجر في تقويم المخاطر والعوائد والوسائل والاحتمالات. وبالتالي يؤثر مستوى وفرة المعلومات ودقتها وسهولة الوصول إليها على عملية صنع قرار المهاجر برمتها ابتداءً من الوقت الذي تستغرقه صناعة القرار وحتى نتائجه المتوخاة. ورغم هذه الأهمية المفصلية للمعلومات إلا أنها لم تنل

اهتماماً بحثياً إلا في الآونة الأخيرة باستثناء أبحاث قليلة تناولتها بشكل مبسّط في الثمانينات الميلادية. وقد تم بحث علاقة المعلومات بالهجرة عبر مسارين بحثيين رئيسين: الأول، هو العلاقة بين مستوى المعلومات المتوفر للمهاجر وقراره بالرحيل واختيار الوجهة. وعبر هذا المسار كانت النتائج البحثية شبه متطابقة وتذهب إلى أن المعلومات غير الدقيقة أو المكلفة حول بلد الهجرة تؤدي إلى خيبات أمل تقود إلى الهجرة العكسية[1]. كما أن قلة المعلومات تخلق أجواء من الضبابية وعدم اليقين. وحسب الظروف الاقتصادية المختلفة قد يؤدي ذلك إلى سلوك مختلف في الهجرة. فأحياناً تحدو بالمهاجر أن يتريث قبل هجرته[2] وأحياناً تدفعه إلى أن يجرب حظه ويغامر[3].

المسار الثاني هو الأكثر تعقيداً، وتبحث نظرية "عدم تساوي مستوى المعلومات" (Asymmetric information) بين المهاجر في البلد الأم وأصحاب العمل في بلد الهجرة في سياق الهجرة الاقتصادية تحديداً. وهذا المسار البحثي يستدعي نظرية "المعلومات اللامتماثلة" (Information asymmetry) من علم الاقتصاد سعياً لتطبيقها على دراسات الرحيل. وتبحث هذه النظرية بشكل عام عملية صناعة القرار في ظل عدم تماثل المعلومات بين الطرفين. بمعنى أن طرفاً يملك معلومات أكثر من الآخر. وهو ما يتعارض مع الافتراض النظري في المدرسة الكلاسيكية الجديدة بأن القرارت تُصنع في ظل توفر معلومات وافية (Perfect informtion).

وتكمن أهمية هذه النظرية في كونها تكشف الأسباب الداعية إلى فشل الأسواق (Market failure) بسبب حيثيات حالة المعلومات غير المتماثلة مثل احتكار المعلومات وسوء الاختيار وكل ما يمكن أن ينتج عن عملية تبادل اقتصادي غير منتجة تؤدي تدريجياً إلى فشل السوق[4]. ومن هنا تبرز أهمية هذه النظرية عند تطبيقها على دراسات الرحيل. فالمعلومات غير المتماثلة تؤدي إلى قرار رحيل غير منتج بشكل أو بآخر.

1 Lam, K-C., "Imperfect information, specificity of schooling and rate of return migration", *Economic letters*, 21, 1989, pp. 283-289.

2 Burda, M. C., "The determinants of East-West German migration: Some first results", *European Economic Review*, 37, 1993, pp. 452-461.

3 O'Connell, P. G., "Migration under uncertainty: 'Try your luck' or 'Wait and see'", *Journal of Regional Science*, 37(2), 1997, pp. 331-347.

4 Ledyard, J. O., "market failure", *The New Palgrave Dictionary of Economics*, 2nd Ed., 2008.

فعلى سبيل المثال عندما تقرر شركة ما في بلد الهجرة توظيف فرد ما من بلد آخر فإن هذا يعدّ عملية توظيف بين سوقَي عمل مختلفين. وفي أغلب الحالات فإن المعلومات لا تنتقل بين السوقين بشكل طبيعي ودقيق[1]. يؤدي هذا إلى أن يمتلك الفرد معلومات عن الشركة أكثر مما تملكه الشركة عن الفرد أو العكس. وبالتالي ترتفع احتمالات أن ترتكب الشركة خطأً بتوظيف الشخص غير المناسب أو يرتكب الفرد خطأً في الموافقة على العمل في الوظيفة غير المناسبة. وفي الحالتين فإن هذا يعدّ عملية تبادل اقتصادي غير منتجة بسبب الخطأ مما يؤثر تبعاً على عملية الرحيل بأسرها. استناداً على هذه النظرية يُجمع الباحثون تقريباً على أن نمط الرحيل وتدفقاته تختلف اختلافاً كبيراً بين الحالة التي تتماثل فيها المعلومات والتي لا تتماثل فيها بين طرفي الهجرة الاقتصادية وهما الفرد وصاحب العمل.

العوامل الجغرافية والديموغرافية

المسافة

تأثير المسافة على عملية الرحيل هو من أكثر العوامل بداهةً وتداعياً على الذهن في هذا السياق. ولذلك فقد تمّت دراسته منذ بدايات دراسات الرحيل وضمّه إلى العديد من النظريات والنماذج والفرضيات الخاصة بالرحيل بوصفه محفزاً أو مثبطاً أو وسيطاً أو دخيلاً أو عائقاً لاسيما في نظريات المدرسة الكلاسيكية الجديدة. إلا أن أغلب هذه الدراسات أجراها باحثون جغرافيون باعتبارهم الأكثر اهتماماً بهذا العامل بغضّ النظر عن نطاق الدراسة. إذ أنهم يدرسون تأثير المسافة على السلوك العمراني داخل الحي والقرية والمدينة وعلاقتها بعوامل جغرافية أخرى. ولكن بعض دراساتهم تلك

1 Katz, E. & Stark, O., "International Migration under Asymmetric Information", *The Economic Journal*, 97(387), 1987, pp. 718-726.

تناولت علاقة المسافة بالرحيل تحديداً وتأثيرها على سلوك الراحلين. ورغم كثرة هذه الدراسات إلا أن أغلبها توقف عند حدود النتائج المباشرة للعلاقة المفترضة دون الاستمرار في البحث لتكوين أساس نظريّ أوسع من ذلك كما فعل باحثو الاقتصاد والاجتماع وغيرهم. أي أن إسهام الجغرافيا في دراسات الرحيل جاء وافراً من حيث الكمّ الإمبريقي (Emperical) ولكنه لم يغذِّ النظرية العامة للرحيل بالكيف المفسِّر لهذا الكم.

وجدت دراسات الجغرافيا تأثيراً سلبياً للمسافة على الرحيل. فكلما زادت المسافة بين نقطتين قلّت احتمالات الرحيل بينهما إذ يميل الناس للرحيل أكثر إلى البلدان الأقرب. وهذا ليس بالضرورة من أجل قرب المسافة فقط وانخفاض تكلفة الرحيل ولكن أيضاً لأن البلدان المجاورة عادةً ما تشترك في نفس الثقافة وتتحدث نفس اللغة. هنا توقفت العلوم الجغرافية عن توسيع نطاق التنظير غير أن علوماً أخرى التقطت الخيط. فقد قام الباحثون من تخصصات أخرى بدراسة أثر المسافة على الرحيل من عدة زوايا خارج نطاق الجغرافيا. وتمّ بالتالي إدراج المسافة كعامل مؤثر في نماذج نظرية اقتصادية أو اجتماعية وغيرها. أحد هذه النماذج كانت نظرية عالم الاجتماع الأمريكي صموئيل ستوفر "نظرية الفرص العارضة" التي كانت إحدى رؤاها تقول إنه كلما كانت الفرصة أقرب كانت احتمالات الرحيل إلى المكان الأبعد أقل. بمعنى أنه إذا أتيحت للمهاجر من أفريقيا فرصة عمل في أوروبا فإن احتمالات هجرته إلى أستراليا تصبح أقل حتى لو أتيحت له نفس الفرصة في أستراليا. أيضاً قامت بعض النماذج النظرية الاقتصادية بتضمين المسافة الجغرافية ضمن عواملها مثل نموذج أورلوسكي[1]. وقد اعتبر ايفريت لي المسافة من العوائق العارضة (Intervening obstacle) في نموذجه النظريّ[2]. وقد بُحثت المسافة أيضاً من حيث تأثيرها على التواصلية (Connectivity) بين نقطتين في نظام هجرة كما تنص نظرية "نظم الهجرة"[3].

1 Orlowski, W., "Migration from central and eastern European countries after the accession: Effects for regions, labour markets, and social security systems", *Research bulletin*, 2(9), Central Statistical Office, Warsaw, 2000, pp. 7-21.

2 Lee, E. S., "A theory of migration", *Demography*, 3, 1966, pp. 47-57.

3 Olsson, G., "Distance and human interaction. A migration study", *Geografiska Annaler, Series B, Human Geography*, 47(1), 1965, pp. 3-43.

أيضاً تمّ بحث المسافة من قبل علماء النفس الذين وجدوا أن الآلام النفسية تزيد مع زيادة المسافة لصعوبة التواصل مع البلد الأم ولزيادة صعوبة إنشاء العلاقات الاجتماعية. غير أن دراسات حديثة رأت أن ذلك بدأ يتغير مع تطور وسائل الاتصال الحديثة والمواصلات السريعة[1]. دراسة أخرى ربطت بين عامل المعلومات والمسافة وكيف تنقص الأولى بزيادة الثانية[2]. إذ أن معرفة المهاجر بالبلدان البعيدة أقل من معرفته بالقريبة عادةً. ولكن هذا العلاقة أيضاً بدأت تقلّ في التأثير مع ثورة المعلومات المعاصرة. كما قام علماء الاجتماع بدراسة عدة عوامل جانبية تؤثر في العلاقة بين المسافة والرحيل مثل العمر والتعليم والثروة والشخصية. فكبار السن أكثر تأثراً ببعد المسافة من الشباب. وبالتالي فإن المسافة البعيدة غالباً ما تثبط رغبتهم في الرحيل. أما التعليم فله تأثيرٌ معاكس. إذ أن المهاجر الأعلى تعليماً يهاجر إلى بلدان أبعد. وكذلك المهاجر الأوفر مالاً لا يعبأ بالمسافة[3]. وقد وجد علماء النفس أن الشخصيات التي تتوق إلى الإنجازات غالباً ما تميل إلى السفر إلى بلدان أبعد. وكذلك وجدت أن العمالة الماهرة لا تؤثر المسافة في قرارات هجرتها عكس العمالة غير الماهرة.

المزايا المكانية لبلد الهجرة

المزايا المكانية لأي بلد تشمل طائفة متنوعة مثل الطقس ومناطق الجذب السياحي والمؤسسات التعليمية والمزايا الضريبية والخدمات العامة والضمان الاجتماعي إلى آخر ذلك من كل ما يمكن أن يعدّ ميزةً عند المقارنة بالبلدان الأخرى. هذه المزايا تشكّل حزمةً من عوامل الجذب (Pull factors) التي تجذب المهاجرين مع اختلاف أذواقهم وأهدافهم وتفضيلاتهم وحاجاتهم ورغباتهم. تلعب هذه المزايا المكانية أدواراً رئيسة في بعض الأحيان قد تختصر قرار الرحيل بأكمله. فالطالب الأجنبي مثلاً

1 Carruthers, N. & Vining, A. R., "International Migration: an Application of the Urban Location Choice Model", *World Politics*, 35(1), 1982, pp. 106-120.

2 Schwartz, A., "Interpreting the effect of distance on migration", *Journal of Political Economy*, 81, 1973, pp. 1153-1169.

3 Courchene, T. J., "Interprovincial migration and economic adjustment", *The Canadian Journal of Economics*, 3(4), 1970, pp. 550-576.

قد يسافر إلى قرية نائية بسبب رغبته في الدراسة في جامعة بعينها. وفي حالات أخرى فإنها تلعب أدواراً مساندة لعوامل أخرى أكثر محورية في صنع القرار. وبشكل عام تلعب المزايا المكانية دوراً أكبر في صناعة القرار كلما تراجع دور العوامل الاقتصادية التي لا تتراجع غالباً إلا في حالة التوازن (Equilibrium) التي ينعدم فيها فارق الأجور مثلاً وبقية الفوارق الاقتصادية الأخرى[1]. وكلما زادت رفاهية البلد الأم أصبحت دوافع الهجرة منه مرتبطة بالمزايا المكانية وليس بالدوافع الاقتصادية[2].

غير أن ثمة باحثين يرون أن المزايا المكانية لا ينبغي لها أن تكون عاملاً مستقلاً لأنها تدخل بشكل أو بآخر في مكونات عوامل أخرى مثل تكلفة الرحيل. فالمزايا المكانية مثلاً تزيد من أسعار العقارات في بلد الهجرة مما يزيد تكلفة الرحيل[3]. وبالتالي إذا اعتبرنا المزايا المكانية عاملاً مستقلاً وأدخلناها كذلك في نموذج نظريّ ما إلى جوار تكلفة الرحيل فإننا نكون قد ضاعفنا أثر هذين العاملين مما يؤدي إلى نتائج خاطئة. يعترض على ذلك باحثون آخرون بقولهم إن أسعار العقارات نفسها إذا كانت منخفضة فإنها تعتبر مزية مكانية يجب أخذها في الاعتبار. وفي الواقع أن الناس تختلف فيما يمكن أن يعدّ مزية مكانية وبالتالي لا يمكن أن تدخل المزايا المكانية في تكلفة الرحيل إلا إذا كان مجمعاً عليها من قبل غالبية مؤثرة من الراحلين.

يرى الباحثون أن سبب تأثير المزايا المكانية على سلوك الفرد في الرحيل هو بسبب الطبيعة الاستهلاكية للرحيل في الأصل[4]. وكما ورد في فصل تصنيفات الرحيل، ثمة رحيل ذو طبيعة إنتاجية تمارسه العمالة ورحيل ذو طبيعة استهلاكية يمارسه السيّاح أو المتقاعدون أو الطلاب. ومن البدهي أن تلعب المزايا المكانية دوراً أكبر مع النوع الثاني من الرحيل حيث يستغني الراحل عن بعض أو جميع العوائد الاقتصادية في مقابل

1 Knapp, T. A. & Graves, P. E., "On the role of amenities in models of migration and regional development", *Journal of Regional Science*, 29(1), 1989, pp. 71- 87.

2 Shaw, R. P., *Migration theory and facts: A review and bibliography of current literature*, Bibliography series No. 5, Philadelphia: Regional science research Institute, 1975.

3 Graves, P. E., "Migration with a composite amenity: The role of rents", *Journal of Regional Science*, 23, 1983, pp. 541-546.

4 Knapp, T. A. & Graves, P. E., "On the role of amenities in models of migration and regional development", *Journal of Regional Science*, 29(1), 1989, pp. 71- 87.

أن يستمتع بميزات مكانية أعلى[1] كأن يتكبّد تكلفة أعلى في السكن لكي يعيش في مدينة أجمل أو كأن يرضى بأجر أقل من أجل أن يسكن في ضاحية هادئة.

يتعدى بعض الباحثين التصنيفين أعلاه ويرون أنه لا يوجد رحيل ذو طبيعة إنتاجية. وكل رحيل هو استهلاك في استهلاك. وحتى من يسافر ليعمل فإنه يعمل فقط ليصبح قادراً على استهلاك ما هاجر من أجله في بلد الهجرة. بل إنهم ينظرون إلى الرحيل نفسه بوصفه بضاعة يستهلكها المهاجرون. وكلما كان المهاجر أغنى كلما استطاع أن يرحل أكثر ويستهلك أكثر[2]. ويرون أن عوامل الرحيل ومحفزاته تكون أعلى في البلدان الأغنى[3]. وهذه نظرة صعبة التعميم وبإمكاننا الاعتراض عليها باستعراض حالات عديدة. إن سفر الدعاة والوعاظ والمبشرين هو سفر ذو طبيعة إنتاجية ليس فيه استهلاك. كذلك هو رحيل المتطوعين في الأعمال الإنسانية دون مقابل هو رحيل إنتاجي بحت لا يستهلك من بلد الهجرة أي شيء وينتج فيه الكثير.

ما ذُكر أعلاه تناول الأثر المباشر للمزايا المكانية على الرحيل إلا أن لها أيضاً أثر غير مباشر. فالمزايا المكانية تزيد من إقبال الناس على المكان مما يزيد من حاجة هذا المكان إلى اليد العاملة التي تخدمهم فتخلق بذلك فرصاً لهجرة العمالة إليه[4]. كذلك فإن بعض المزايا المكانية مثل الحوافز الضريبية تحفز الشركات على اختيار المكان مركزاً لأعمالها وبالتالي يتبع الموظفون وظائفهم التي هاجرت قبلهم[5]. وفي هذا المثال الأخير قد تنعكس الآية عندما تبدأ العمالة الماهرة في الهجرة إلى مكان ما طمعاً في مزاياه المكانية فتنتقل الشركات إلى المكان بسبب كفاءة العمالة فيه[6].

ولكن كيف يمكن أن نعدّ المزايا المكانية مؤثرة على خريطة الرحيل العالمية بينما هي

1 Cushing, B. J., "Location-specific amenities, topography, and population migration", *Annals of Regional Science*, 21, 1987, pp. 74-85.

2 O'Neill, J. A., "The effect of income and education on inter-regional migration", Unpublished Ph.D. Dissertation, Department of Economics, Columbia University, 1970.

3 Fields, G. S., "Place-to-place migration in Colombia", *Economic Development and Cultural Change*, 30, 1982, pp. 539-558.

4 Mazek, W., "Unemployment and the efficiency of migration: The case of laborers", *Journal of Regional Science*, 9, 1969, pp. 101-107.

5 Knapp, T. A. & Graves, P. E., "On the role of amenities in models of migration and regional development", *Journal of Regional Science*, 29(1), 1989, pp. 71- 87.

6 Graves, P. E. & Linneman, P. D., "Household migration: theoretical and empirical results", *Journal of Urban Economics*, 1979, pp. 383-404.

ليست أكثر من حزمة من عوامل الجذب (Pull factors)؟ في الحقيقة إن المزايا المكانية كذلك فعلاً. ويمكن لأي باحث ما أن يدرجها ضمن أي نموذج نظريّ من نماذج الطرد والجذب دون أن يقع في إفراط ولا تفريط. ولكن نظرة أكثر انفتاحاً على المزايا المكانية تجعلنا نرى أبعاداً أوسع. فالمزايا المكانية فيما سبق كانت ثابتة وقليلة التأثر بالعنصر البشريّ كالمناخ والجغرافيا وغيرها. ولكن قدرة الإنسان على صناعة المزايا المكانية تطورت كثيراً. ولقد رأينا شواهد كثيرة لمدنٍ كانت هامشية وغير مؤثرة في خريطة الرحيل العالمي تتحول في ظرف عقد أو عقدين من الزمان إلى نقطة محورية في صناعة السفر العالمية مثل هونغ كونغ ودبي وسنغافورة وذلك بجهود بشرية بحتة. هذه القدرة البشرية تقف وراءها أيضاً دوافع متزايدة من الحكومات لإنعاش اقتصاد المدن عن طريق استغلال قوى العولمة والظهور على مسرح العالم بشكل تنافسيّ.

نتيجةً لذلك استجدّت تيارات هجرة جديدة مختلفة في الاتجاه عن تيارات الهجرة التقليدية. فقبل ثلاثة عقود من الزمان تقريباً لم يشهد العالم تيارات هجرة من الصين وإليها. بينما تعدّ المطارات الصينية اليوم من أكثر مطارات العالم ازدحاماً وموانئها من الأكثر نشاطاً. كان هذا نتيجة لتبني الحكومة الصينية ما سمّي ب"رأسمالية الدولة" (State capitalism) وهي باختصار حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية بدأت منذ العام ١٩٧٣ وبدأت الصين في جني ثمارها في الألفية الثانية. وتغيّر بذلك مشهد الرحيل العالميّ فأصبح الناس يفدون إلى الصين تجاراً وسيّاحاً وطلاباً. وفي المقابل أصبح المسافر الصيني من أكثر الوجوه ألفةً في مطارات العالم بعد عقود طويلة من الانغلاق الاقتصادي.

إن المثال الصيني في خلق مزايا مكانية جديدة وتطوير مزايا مكانية تقليدية تؤدي بدورها إلى تغيير خريطة الرحيل العالمية هو المثال الأبرز على مستوى العالم في العقود الأخيرة. غير أن الأمثلة الأخرى كثيرة. فمدينة دبي مثلاً تحولت في ظرف عقدين من الزمان من مدينة صغيرة هادئة تقبع على شاطئ الخليج إلى واحدة من محاور السفر والسياحة والتجارة في العالم بأسره نتيجةً لسياسة انفتاح اقتصاديّ جريئة قامت بها حكومة المدينة. وكذلك أسفر سقوط الاتحاد السوفييتي في التسعينات الميلادية إلى فتح الأبواب أمام العالم ليستفيد من مزايا مكانية كان مغلقاً عليها داخل أسوار

الاشتراكية المنيعة. فأصبحت موسكو محطة من محطات السفر التي يرحل الناس منها وإليها بعد أن ظلت لعقود طويلة منطقة محاطة بالخطوط الحمراء. وكذلك نستطيع أن ندرج الإصلاحات الاقتصادية التركية ضمن شواهد تحسين المزايا المكانية للدولة سياحياً واستثمارياً حتى استطاعات أن تحقق نمواً اقتصادياً مذهلاً خلال السنوات العشر الأخيرة. وأصبحت تركيا من أكثر مدن العالم جذباً لرأس المال الأجنبي بما يتبعه من تدفقات بشرية خلقت تيارات رحيل جديدة.

كل هذه الشواهد المعاصرة تجعل من المزايا المكانية عاملاً مستقلاً يمكن تضمينه ضمن نماذج الطرد والجذب. غير أنه أيضاً يعدّ عاملاً متطوراً يكاد يكون مسؤولاً بشكل ما عن أغلب التغيرات الحديثة في خريطة الرحيل العالميّ. فكل العوامل الأخرى ما زالت تعمل على تغذية تيارات رحيل تقليدية بسبب فارق الأجور ومستوى المعيشة والخطر واستراتيجيات العائلة وغيرها. إلاّ أن المزايا المكانية بوتيرة تغيرها المتسارعة تخلق كل يوم وجهات جديدة للرحيل وقد تسهم في تشجيع عمليات رحيل واسعة أو تثبيطها.

صورة المكان (Place image)

في أواخر السبعينات الميلادية زاد الاهتمام البحثي بين علماء التسويق بمفهوم "الصورة الذهنية" وعلاقته بالمنتج أو الخدمة المراد تسويقها. كان المدخل إلى مثل هذا الاهتمام التسويقي عبر بوابة علم النفس الإدراكي (Cognitive Psychology) التي بدأ علماؤها في دحض ما كان شبه متفق عليه من قبل من أن ذاكرة الإنسان هي عبارة عن خليط من الافتراضات والاعتقادات المختلفة[1]. هذا يعني أنه من وجهة نظر تسويقية فإن الإنسان عندما يتذكر منتجاً ما يطرأ على ذهنه في تلك اللحظة بعض الافتراضات التي يفترضها حول المنتج أو الاعتقادات التي يجزم بها عبر تجربة سابقة. غير أن دراسة أولية أجراها عالم النفس الأمريكي ستيفن كوسلين طرحت رؤية جديدة لذاكرة الإنسان تذهب إلى أن ما تستدعيه ذاكرة الإنسان عند محاولته تذكر شيءٍ ما

1 O'Shaughnessy, J., & O'Shaughnessy, N. J., "Treating the Nation as a Brand: Some Neglected Issues", *Journal of Macromarketing*, 20(1), 2000, pp. 56-64.

هو إلاّ عبارة عن "صورة"[1]. وبالتالي فإن ما يتداعى إلى ذهن الشخص عند سؤاله عن منتج ما هو صورة هذا المنتج. ومن هذه الصورة يشتق الإنسان افتراضاته واعتقاداته حول هذا المنتج. من هنا بدأت نظرية "الصورة الذهنية" تشقّ طريقها في حقل سلوك المستهلك من بين علوم التسويق وما زالت حتى يومنا هذا تحظى بالكثير من الاهتمام.

وبما أن تسويق المكان أصبح ممارسةً شائعةً جداً في الزمن الحديث فإن صورته نالت اهتماماً بحثياً كبيراً أيضاً. وفي الحقيقة أن صورة المكان في أبحاث التسويق سبقت دراسة ستيفن كوسلين السابقة بعقدين من الزمان على أقل تقدير. غير أن استخدام فكرة الصورة الذهنية في تلك الأبحاث كان يغلب عليه غياب التعريف الدقيق الذي جاءت به أبحاث علم النفس الإدراكي فيما بعد. ولعل أهم ما أفادت به هذه الأبحاث المفهومَ المنقوص للصورة في ما مضى هو التفريق بين مفهومي "الصورة الذهنية" (Mental image) واللوحة الجامدة (Picture)[2]. فعلماء النفس يقولون إن الصورة الذهنية ليست لوحة معلقة في الدماغ البشري فحسب بل الأمر أكثر تعقيداً من ذلك من حيث علاقته بالطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري في الأساس. فالصورة الذهنية يفسّرها العقل بينما اللوحة الجامدة تفسّرها العين. كذلك يرى علماء النفس الإدراكي أن الصورة الذهنية ليست ثابتة عندما تستدعيها ذاكرة الإنسان بل يتمّ تركيبها من جديد في كل مرة تستدعيها الذاكرة حسب السياق والظروف والمستجدات. هذا ما يجعل الصورة الذهنية حالة أكثر مرونةً وقابليةً للتطور والتغيير حسب ما يتراكم من تجربة الشخص بخلاف اللوحة التي تبقى كما هي على الدوام.

صورة المكان، سواءً كان دولة أو مدينة أو منطقة، تلعب دوراً هاماً في تدفق الراحلين إليها. فالناس يتجهون إلى الأماكن التي توافق ما يناسب تصوراتهم عما يجب أن يكون عليه المكان الجميل[3]. فالاجتماعيون مثلاً يحبون الأماكن الحضرية. كذلك يميل الراحلون إلى السفر إلى الأماكن التي تميزهم عن غير الراحلين. وقد وجدت الدراسات أن صورة

1 Kosslyn, S. M., *Image and mind*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980.

2 O'Shaughnessy, J., & O'Shaughnessy, N. J., "Treating the Nation as a Brand: Some Neglected Issues", *Journal of Macromarketing*, 20(1), 56-64.

3 Feldman, R. M., "Settlement-identity: Psychological bonds with home places in a mobile society", *Environment and Behavior*, 22(2), 1990, pp. 183-229.

المكان تلعب دوراً في اختيار الوجهة لاسيما لدى أصحاب المهارات العالية[1] الذين يملكون الخيار أصلاً بين أكثر من وجهة. يتضاعف دور صورة المكان في أنواع رحيل أخرى مثل السياحة والتي يكون فيها المكان هو المنتج الذي يستهلكه السائح[2] وبالتالي تكون صورته في ذهن السائح أهم عامل في اختياره. ولكن تظل صورة المكان تلعب دوراً ما في جميع الأنواع الأخرى، حتى الرحيل الجبري نفسه، إذ وجدت دراسات أن اللاجئين عادةً ما يفكرون في صورة المكان قبل أن يلجأوا إليه[3].

صورة المكان هي واحدة من أوسع مجالات تسويق الدولة بحثاً برصيدٍ يتجاوز المئات والمئات من الدراسات والبحوث المتنوعة منذ ستينات القرن الماضي وحتى اليوم. هذه العراقة الأكاديمية النسبية لا تقارن بعراقة تطبيق المفهوم نفسه في السلوك التجاري للمجتمعات البشرية منذ الأزل. فمنذ أن سيّر الإنسان أول قافلة تجارية بين بلدين والناس ينسبون البضائع إلى منشئها. هكذا بدأت البلدان تكتسب بشكل تلقائي صورةً متماهية مع ما تنتجه من بضائع فلا يكاد يعرفها الناس إلاّ من خلال ما تحمله إليهم منها قوافل التجار. كان ذلك في الوقت الذي يشقّ فيه السفر على كثيرين فلا تتاح لهم فرصة الوقوف على حقيقة بلد ما ليروه بأعينهم ويحكموا عليه من خلال تجربتهم. وبذلك شكّلت منتجات الدولة التي تصدرها إلى الخارج مكوناً أساسياً من مكونات صورتها لدى الآخر منذ قديم الزمان. فامتلأت كتب التاريخ والسير بحديثها عن التوابل الهندية والحرير الصيني والبردة اليمنية والقطن المصريّ. وظلت كل هذه الدول والأقاليم – حتى أمدٍ قريب نسبياً – لا تكاد تُعرف لدى الآخر بغير هذا المنتج الوحيد رغم أن كلاً منها يرتكز على حضارة عريقة تستحق أن تكون لها صورةٌ أوسع بكثير من ذلك.

ولكن هذه الدول في المقابل لم تكن تملك وسائل أفضل ولا حتى اهتماماً كافياً

1 Mahroum, S., "The international policies of brain gain: A review", *Technology Analysis & Strategic Management*, 17(2), 2005, pp. 219-230.

2 Papadopoulos, N., el Banna, A., Murphy, S. A. and Rojas-Méndez, J. I., "Place brands and brand-place associations: the role of 'place' in international marketing", in Subhash Jain and David A. Griffith, eds., *Handbook of Research in International Marketing*, 2nd ed, Northampton, MA: Edward Elgar Publishing, 2012, Ch. 5, pp. 88-113.

3 Anker, D. E., & Posner, M. H., "Forty Year Crisis: A Legislative History of the Refugee Act of 1980", *The San Diego Law Review*, 19(9), 1981.

بتشكيل صورة نموذجية تبثّها إلى الآخر. فمع وجود مكونات أخرى تتشكل منها صورة الدولة لدى الآخر – مثل التصادم السياسي أو الترجمة المتبادلة – فإن البضائع التجارية ظلت مهيمنة عليها جميعاً وظل دورها في تشكيل صورة الدولة لدى الآخر هو الأطول أثراً والأسرع انتشاراً. واستمرت في لعب هذا الدور حتى عصرنا الحاضر. وقد قامت الحكومات باستغلال هذه السمعة المنوطة بمنتج وحيد في محاولة لتعميم هذه السمعة على كل المنتجات الأخرى. وبالتالي قامت على دعم برامج تسويقية كبرى تهدف إلى تحويل السمعة المرتبطة بالمنتج إلى سمعة مرتبطة بالدولة. فلم يعد التلفزيون الياباني على سبيل المثال مشهوراً بالتقنية العالية بل أصبح كل ما تنتجه اليابان من أجهزة مشهوراً بهذه التقنية. وهذا بالتأكيد تطوّر جوهريّ وهام في الدور الذي يلعبه المنتج التجاري في تشكيل صورة الدولة. ومن أجل هذا يتحدث العالم اليوم عن الجودة الألمانية بشكل عام وليس عن السيارات الألمانية فحسب، والدقة السويسرية وليس الساعات السويسرية فحسب، وكذلك هو الأمر مع النبوغ الأمريكي والأناقة الفرنسية، بغض النظر عن ما إذا ظلت المنتجات التي تنتجها هذه البلدان أهلاً لهذه السمعة أو لا. في المقابل فشلت دول أخرى في هذه العملية. فلم تتمكن مصر مثلاً من تعميم سمعتها في إنتاج القطن ذي الجودة العالية إلى صناعة النسيج بأكمله.

وحتى أمد قريب ظلت صورة المكان مفهوماً تسويقياً يراد منه تعزيز القوام الاقتصادي للدولة عن طريق رفع القيمة التجارية لصادراتها. غير أن ظروف العالم تغيّرت مع استمرار العولمة في خلط الأوراق وتبديل الأدوار وتغيير المفاهيم الكلاسيكية للعلاقات بين الدول على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية. وبالتالي لم تعد صورة المكان حكراً على الاقتصاديين فحسب بل وجدت اهتماماً متصاعداً من السياسيين والمثقفين أيضاً. فصورة المكان أصبحت عاملاً مهماً في تعزيز الحضور السياسي لأي دولة على خريطة العالم كما أنها تلعب أيضاً دوراً أساسياً في نشر ثقافة الدولة ولغتها في أرجاء الأرض مما يعود عليها بفوائد كبيرة من توثيق العلاقات واستقطاب العقول وجذب الاستثمارات وتسهيل الدبلوماسية وتأسيس الاتفاقيات وتسويق البضائع وغير ذلك.

هكذا تحولت صورة المكان من سمعة تنالها الدولة تلقائياً عبر تصدير منتجاتها

إلى عنصر تسويقي هام يمكن بناؤه والتأثير فيه. ومن مكتسب تسويقي مرتبط بقوام صناعي معين إلى مهمة من مهام الدولة تشترك عدة أطراف في هندستها. وانتقل المفهوم بشكل شامل من مرحلة "صورة الصناعة" إلى "صناعة الصورة". وتطورت الجهات التي كانت معنيّة بصورة المكان من إدارات صغيرة في أجهزة الدولة أو أروقة الشركات إلى هيئات حكومية وتجارية ضخمة تتركز مهمتها الرئيسة في تشكيل صورة راسخة في الوعي العالميّ عن طريق توحيد أهداف الدولة – السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية – مع بعضها لتصبّ أنشطتها المختلفة في دعم الصورة المرجوّة للدولة. هكذا تتنافس لندن ونيويورك أيهما يحوز صورة "مركز العالم الماليّ"، وفرنسا وإيطاليا على صورة "قلب الأناقة والتصميم"، كما تتنافس دول أخرى في حدود إقليمية كما تفعل ماليزيا مع سنغافورة، وكندا مع استراليا، وغيرها.

العولمة

إن أثر العولمة على الرحيل أكبر بكثير من أن يتم تتبّعه بدقة. فالعولمة بوصفها عملية تكامل عالميّ تنشأ من تبادل الرؤى والمنتجات والأفكار والثقافة في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[1] يمكن أن تؤثر في عملية الرحيل بأشكال لانهائية لاسيما وأن عملية الرحيل نفسها متعددة المراحل والأوجه وتتأثر بعوامل كثيرة أيضاً. فأغلب العوامل الأخرى المذكورة سلفاً يمكن أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالعولمة. وبوسعنا أن نجد شواهد وأدلة على ذلك في حال توفر القاعدة النظرية التي ندرس من خلالها هذا الأثر. لذلك فإن إدراج العولمة هنا ليس من باب الإلمام بكل آثارها المحتملة على الرحيل – فذلك يستدعي كتاباً مستقلاً – بل هو من باب الإشارة إلى الآثار العامة للعولمة على الرحيل.

إن التكامل العالمي بين أسواق المال والبضائع والعمالة قللت من الحواجز أمام الرحيل وخلقت فرصاً جديدة ووسّعت من أفق وحجم الأعمال التجارية لتتجاوز

1 Al-Rodhan, R. F. N. & Stoudmann, "Definitions of Globalization: A Comprehensive Overview and a Proposed Definition", Program on the Geopolitical Implications of Globalization and Transnational Security, Geneva Centre for Security Policy, 2006.

حدود الدولة إلى ما ورائها[1]. نتيجةً لذلك تحوّل العالم إلى حوض كبير من فرص العمل[2]. وتبعاً للمدرسة الكلاسيكية الجديدة يفترض بهذه الحقيقة أن تؤدي إلى توازن في فرص العمل بين الدول المختلفة على المدى البعيد مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الرحيل. غير أن هذا الأمر ما زال غير واضح وبلا دليل. فلدينا شواهد تؤدي إلى نتائج متعاكسة. فعلى سبيل المثال تقيّد الحكومات عادةً تدفق البشر إليها أكثر مما تتحكم في تدفق البضائع والأموال مما يبقي الفوارق بين دول العالم قائمة سواءً في الأجور أو مستويات المعيشة. وبذلك يظل الدافع للرحيل قائماً ومعدلات الرحيل في ازدياد. ولكن من جهة أخرى فإن العولمة تؤدي إلى تدفق الأموال والبضائع والفرص إلى الدول المصدّرة للمهاجرين عادةً مما يخلق فرص عمل كثيرة ويحسّن من مستويات المعيشة فيخفض ذلك من معدلات الرحيل منها على المدى البعيد.

إن العولمة إذن تتدخل في تشكيل كل عامل من عوامل الرحيل تقريباً بشكل مباشر أو غير مباشر. بل إن العولمة في سعيها الحثيث إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة تحاول خفض تكلفة الرحيل والتشجيع عليه والتقليل من مخاطره. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً. نذكر منها أثر العولمة على نظرية الحرمان النسبيّ. إذ جعلت من المجموعة التي يقارن بها المهاجر نفسه مجموعةً عالمية. وهذا يفتح باباً واسعاً لتدفق المهاجرين من كل مكان إلى كل مكان نظرياً[3]. وأصبح تجنب الشعور بالحرمان النسبيّ صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً مما يقدح زناد الرغبة في التغيير عن طريق الرحيل. كذلك فإن مفهوم العولمة يسهم نسبياً في خلق حالات يكون فيها الشعور بالحرمان النسبي شأناً إيجابياً. فالعولمة تفتح أفق المقارنة بين أي إنسان في العالم وآخر مما يخلق دوافع كبيرة لمحاولة تطوير الذات وتجاوز الأفق.

كذلك تتدخل العولمة في عامل "صورة المكان" بوصفها لعبت دوراً هاماً في نشر هذا المفهوم. فبعد أن كانت الدول كيانات سياسية تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى

1 Castles, S. & Miller, M. J., *The age of migration*, The Guilford Press, New York, 2003.

2 Tharenou, P., "Identity and global mobility", *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010.

3 Albrow, M., Eade, J., Washbourne, N., & Durrschmidt, J., "The impact of globalization on sociological concepts: Community, culture and milieu. Innovation", *The European Journal of Social Science Research*, 7(4), 1994, pp. 371-389.

توفير أسوار قانونية وسياسية ينتعش بداخلها اقتصاد المجتمع إذا بها تتحول هي نفسها إلى كيانات اقتصادية. وبعد أن كان عدد الشركات التي يمكن أن توصف بكونها عالمية في أي دولة لا يشكّل نسبةً كبيرة من مجموع شركاتها أصبح بوسع أي شركة من يومها الأول أن تبيع منتجاتها وتعرض خدماتها على زبائن من شتى الأصقاع إذا توفرت الوسائل اللوجستية اللازمة. بل إن السندات التي تصدرها حكومات كثير من الدول أصبحت تُتداول في البورصات العالمية وتتأثر أسعارها بصورة الدولة عالمياً تقريباً مثلما تعرض الشركات أسهمها للتداول وتتأثر أسعارها بنتائج الشركة.

وفي ظل هذا النظام العولميّ الذي يفرض نفسه تصبح عواقب إهمال صورة المكان وخيمة. فلكل دولةٍ صورةٌ ما بغضّ النظر عن مصادر اكتسابها أو مدى اهتمام الدولة بصناعة هذه الصورة. فإذا لم تكتسب الدولة صورتها عن طريق منتجاتها أو جهودها لتسويق ذاتها فإن العالم سيمنحها صورةً ما على كل حال. وفي الغالب أنها ستكون صورة مبنية على معايير جغرافية وديموغرافية معينة فيسبغ العالم الصورة الجمعية لقارة أفريقيا على كل دولة أفريقية أهملت بناء صورتها الخاصة، تماماً مثلما أسبغ العالم الصورة الاستشراقية للعالم العربي على الدول العربية رغم اختلاف واقعها المعاصر كثيراً عن تلك الصورة العالمية الشائعة. إن البقاء كدولة بلا صورة هو أمر مستحيل نظرياً تماماً مثلما أن الانعزال الاقتصادي عن العولمة هو أمر مستحيل تطبيقياً. وبالتالي فإن عملية صناعة الصورة ثم إدارتها فيما بعد هي مهمة مصيرية لا تستغني عنها أي دولة مهما بلغ ثراؤها أو قوتها. فما زالت أمريكا تنفق المليارات للعناية بصورتها رغم كونها تتربّع وحدها على عرش الاقتصاد العالمي. كذلك لم يغنِ تاريخ بريطانيا وفرنسا العريقين كلاً منهما عن الشروع في بناء صورة تعينهما على خوض غمار العولمة ومنافساتها الشرسة. ودول الخليج، رغم اكتفائها بثرواتها النفطية عن ملاحقة أسواق العالم، لا يسعها إهمال صورتها وإلاّ تعرضت للتشويه والابتزاز الإعلامي والسياسي كما حدث أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

ومثلما أن البقاء بلا صورة هو أمر مستحيل فإن الثبات على صورة واحدة هو أمر غير محبّذ. ذلك أن ظروف الدولة واحتياجاتها تتغير بشكل طبيعي مما يعوزها إلى تطوير صورتها من حين لآخر بما يناسب ظروف المرحلة. فالجهود التي بذلتها ألمانيا

لتحسين صورتها بعد ما فعلته في الحرب العالمية الثانية كانت ذات دوافع سياسية بحتة. غير أنها سرعان ما انضمّت إليها دوافع اقتصادية بعد دوران عجلة الصناعة الألمانية وعودتها إلى المنافسة بقوة في التجارة العالمية. فسعت لاكتساب صورة اقتصادية مميزة باعتبارها دولة ذات إنتاج صناعي عالي الجودة. ومع تفجّر ثورة المعلومات في العقدين الأخيرين واكتساح اللغة الإنجليزية والثقافات المرتبطة بها دولاً كثيرة في العالم أضافت ألمانيا دوافع ثقافية إلى قائمة دوافعها لتحسين صورتها لدى العالم باعتبارها – ليست فقط قوة سياسية واقتصادية – بل دولة ذات عمق ثقافيّ ينعكس في لغتها وفنونها ومكوناتها الثقافية الأخرى.

العوامل النفسية والسلوكية

الشعور بالخطر

عندما نحاول تصنيف عوامل الخطر التي تؤدي إلى الرحيل فإننا سنضطر إلى الخوض في عدة تخصصات علمية لنجمع أشتات الدراسات التي تناولت كل هذه العوامل. فعلى سبيل المثال سنجد أن الهجرة خوفاً من خطر البطالة والفقر تقع تحت دراسات الاقتصاد، بينما الهجرة هرباً من الكوارث البيئية والمناخية تقع في تخصصات الجغرافيا وعلوم المناخ، وكذلك خطر الحروب والتقلبات السياسية في علوم السياسة. إلا أن المنحى الشموليّ لهذا الكتاب استدعى جمع هذه العوامل تحت مظلة واحدة وهي الخطر بوصفه الحالة الأعم التي قد تدفع بالفرد لأن يرحل أو تدفع به لأن يحجم عن الرحيل. وهو في الحالتين يعدّ عاملاً مؤثراً في الرحيل أياً كان اتجاه تأثيره. ولعل هذا المنحى الشموليّ يعدّ استجابةً لدعوات كثيرة أطلقها باحثو الرحيل من قبل لبناء جسور

نظرية تجمع شتات العوامل المتناثرة بين الرحيل القسري والطوعيّ[1] بوصف الخطر عاملاً فاصلاً بين النوعين.

إن تحقق حالة الخطر تترك أثرين متعاكسين على عملية الرحيل. الأول، التحفيز على الرحيل عندما يكون في المكث خطراً. الثاني، التحفيز على القعود عندما يكون في الرحيل خطراً.

الخطر المحفّز على الرحيل:

يسفر الخطر المحفّز على الرحيل عن ثلاثة أنواع مختلفة من الرحيل مرتبة حسب درجة الطوعية فيها من الأقل إلى الأعلى: (١) الرحيل القسري، (٢) الرحيل الكرهي، (٣) الرحيل بهدف تقليل المخاطر. وهذا التقسيم المعتمد على درجة الطوعية له جذور في دراسات الرحيل بدأ بها المؤرخ الأسترالي يوقن كنز عام ١٩٧٣ في دراسته حول المهاجرين الهنغاريين إلى أستراليا. وابتكر أثناء ذلك نظريته المسماة "النموذج الحركيّ" (Kinetic model) التي قسّم فيها الرحيل القسري إلى نوعين: (١) رحيل استباقيّ، (٢) رحيل اضطراري، وقام بتحديد المراحل التي تمرّ بها عملية الرحيل[2].

وفي الغالب أن النوعين الأولين تحديداً، الرحيل القسري والرحيل الكرهي، هما اللذين يصنّف من يتعرض لهما ب"اللاجئ". بينما يعدّ الرحيل بهدف تقليل المخاطر رحيلاً طوعياً لا يقوم به لاجئ غالباً ويصعب عليه حيازة هذه الصفة القانونية عند رحيله. إلا أنه يعدّ نظرياً رحيلاً متعلقاً بالخطر على كل حال. ويمكن القول إن جميع الأنواع الثلاثة تشترك في تحقيقها معيارين أساسين: (١) حضور الخطر كسبب للرحيل سواءً كان خطراً متحققاً أومقترباً أو محتملاً، و(٢) حدوث الرحيل فعلياً كردة فعل على حضور هذا الخطر.

إن الخطر المحفز على الرحيل يأتي على أشكال متعددة كالنزاع المسلح وانتشار الأوبئة والمجاعات وقمع السلطات والاضطهاد الديني والمعارضة السياسية والأقليات القومية وعديمي الجنسية والكوارث الطبيعية. ورغم تنوع هذه الأشكال

1 Richmond, A. H., "Reactive migration: Sociological perspectives on refugee movements", *Journal of Refugee Studies*, 6(1), 1993, pp. 7-24.

2 Kunz, E. F., "The Refugee in Flight: Kinetic Models and Forms of Displacement", *International Migration Review*, 7(2), 1973, pp. 125-146.

إلا أن معيارين محددين قد اقتُرحا لتعريف ما يمكن اعتباره خطراً محفزاً على الرحيل. الأول، الحالات التي يكون فيها خوفٌ راسخ من الوقوع تحت طائلة الاضطهاد لأيّ سببٍ من الأسباب المذكورة في اتفاقية جنيف أو النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. الثاني، الحالات التي تكون فيها الحياة والسلامة والحرية مهددة بأحداث تهدّد الاستقرار العام[1].

وقد قام الباحثون بتوزيع الخطر المحفّز على الرحيل على ثلاث مجموعات أساسية هي: (١) الأسباب الجذرية، (٢) الظروف المساعدة، (٣) العوامل المتدخلة[2]. ويُقصد بالأسباب الجذرية تلك التي على علاقة بالظروف البنيوية والأحوال الأساسية والجذور التاريخية التي قد تتسبّب وحدها أو بالتواكب مع ظروف أخرى إلى تكوين مخاطر تؤدي إلى رحيل جبري. أي أنها الأسباب التي تهيّئ البلد لأن يتحقق فيه من الخطر ما يجبر بعض أهله على الرحيل. فالحرب مثلاً هي من الأسباب الجذرية التي قد تؤدي إلى انعدام الأمن وبالتالي اضطرار الناس إلى الرحيل. ولكن ليست كل حربٍ بالضرورة تؤدي إلى انعدام الأمن كالحروب التي تدار خارج أو قريباً من حدود الدولة وليس قريباً من المراكز الحضرية. ولنلاحظ هنا أن انعدام الأمن هو من المجموعة الثانية، الظروف المساعدة.

هذه الأسباب الجذرية تنقسم إلى قسمين: خارجية وداخلية، فالخارجية منها الاستعمار وتبعاته والعدوان الخارجي والعولمة وآلياتها وتجارة الأسلحة. ولنطرح مثالاً آخر وهو العولمة التي تمثل سبباً جذرياً خارجياً قد تؤدي بعض أدواتها (مثل اتفاقيات التجارة الحرة) إلى خلق ظروف مساعدة (مثل دخول لاعبين دوليين إلى السوق المحلية) تؤدي إلى إفلاس المزارعين المحليين فيضطرون إلى الهجرة هرباً من خطر الفقر والمجاعة. أما الأسباب الجذرية الداخلية فمنها التخلف الاقتصادي والانفجار السكاني والتنوع العرقي وقمع السلطة. فالانفجار السكاني مثلاً، كسبب جذري، قد يؤدي إلى تحقق ظرف مساعد مثل اشتداد النزاع على القليل من الموارد، كالمياه مثلاً، مما يؤدي إلى تحقق خطر القتال أو المجاعة التي تضطر الضعفاء إلى الرحيل.

1 Nobel, P., "Refugee Determination in the Third World", Paper prepared for United Nations Research Institute for Social Developments Project on People Affected by Uprootedness, 1985.

2 Schmeidl, S., "Exploring the causes of forced migration: A pooled time-series analysis, 1971-1990", *Social Science Quarterly*, 78 (2), 1997, pp. 284-308.

إن وجود الأسباب الجذرية بدون ظروف مساعدة يؤدي إلى تراجع حركة الرحيل بشكل كبير[1]. فالتنوع العرقي مثلاً في ظل غياب الطبقية والعنصرية والنزاع لا يؤدي إلى الرحيل كما هو الحال في كندا مثلاً ولكنه يؤدي إلى ذلك حتماً كما كان الحال في رواندا. كذلك هو حال الانفجار السكاني ما دامت الموارد كافية للجميع والعولمة وآلياتها ما دامت الدولة مستفيدة من تبعاتها.

أما بالنسبة للعوامل المتدخلة فهي تلعب دورين متضادين أحياناً، إما أن تسهل حركة الرحيل أو تعيقها في ظل وجود السبب الجذري والظرف المساعد طبعاً. فوجود الأخيرين معاً يدفعان الناس إلى الرحيل. ولكن هل سيتمكن هؤلاء من الرحيل فعلاً بدون أن تكون هناك حدود مفتوحة أو وسائل نقل؟ سياسية الحدود ووسائل النقل إذن هما مثالان على العوامل المتدخّلة. فالحدود تسهّل الرحيل إذا كانت مفتوحة وتعيقه إذا كانت مغلقة.

إن أول حضور نظريّ للعوامل المتدخّلة طرحه عالم الاجتماع الأمريكي صموئيل ستوفر عام ١٩٤٠ عندما اقترح مجموعة منها في محاولة منه لكسر العلاقة المباشرة بين الأسباب المحفزة على الرحيل والرحيل نفسه. كذلك فعل عالم الاجتماع الأمريكي ايفريت لي عام ١٩٦٦. ثم تعاقبت بعد ذلك الدراسات التي تقترح المزيد من العوامل المتدخّلة التي تزايدت بطبيعتها مع تزايد حركة الرحيل عاماً بعد عام. ومنها على سبيل المثال قوانين اللجوء التي تتغير دائماً وتشكّل بطبيعتها عاملاً متدخّلاً قد يسهّل عملية الرحيل إذا كانت قوانين متساهلة ومرحّبة وقد يصعّبها متى ازدادت تشدداً وتعقيداً.

وفي الآونة الأخيرة تزايد اهتمام الباحثين بالخطر البيئي وأثره على حركة الرحيل لاسيما التغيّر المناخي[2]. وفي الغالب أن الرحيل الناشئ عن خطر بيئي يكون محلياً بين حدود الدولة نفسها[3] وبالتالي يعدّ مشكلةً مؤقتة وداخلية مما يحرم الراحلين هرباً من كارثة بيئية من مسمى "لاجئ" وما يتبعه من حقوق دولية حسب الاتفاقيات

1 Zolberg, A., "The Next Waves: Migration Theory for a Changing World", *International Migration Review*, 23(3), 1989, pp. 403-430.

2 Newland, K., *Climate change and migration dynamics*, Washington, DC: Migration Policy Institute, 2011.

3 Hugo, G., "Environmental Concerns and International Migration", *International Migration Review*, 30(1), 1996, pp. 105-131.

والمعاهدات الدولية[1]. إلا أن الأكاديميين استمروا في اعتبارهم لاجئين نظرياً بغضّ النظر عن الاعتبارات القانونية والسياسية[2]. وقد صنّف عالم الاجتماع الكندي أنثوني ريتشموند عام ١٩٩٤ هذه الأخطار البيئية إلى خمسة أصناف: (١) كوارث بيئية لأسباب طبيعية (مثل الزلازل)، (٢) كوارث بيئية لأسباب تقنية (مثل التسرب الإشعاعي)، (٣) كوارث بيئية لأسباب اقتصادية (مثل إزالة الغابات)، (٤) كوارث بيئية لأسباب سياسية (مثل الحروب)، (٥) كوارث بيئية لأسباب اجتماعية (مثل التطرف)[3].

ويعدّ الباحثون الأخطار البيئية غالباً من العوامل المساعدة. فلا هي أسباب جذرية ولا عوامل متدخّلة. بينما الأسباب الجذرية المؤدية إليها غالباً ما تكمن في غياب الاحتياطات اللازمة لمنع الأخطار مثل احتياطات السلامة في المنشآت النووية أو البنية التحتية المقاومة للزلازل في المناطق المعرضة لها.

نازحان يابانيان من بين 340 ألفاً آخرين نزحوا من منطقة توهوكو بعد أن أصابها زلزال بحريّ بقوة 9 درجات ريختر أدى إلى تسرب إشعاعي واسع النطاق من مجمّع يوكوشيما النووي[4].

1 Jacobsen, J. L., *Environmental Refugees: A Yardstick of Habitability*, World watch Paper 86. Washington: Worldwatch Institute, 1988.

2 Olson, M. E., "Refugees as a Special Case of Population Redistribution", in *Population Redistribution: Patterns, Policies and Prospects*, ed., L. A. P. Gosling and L. Y. C. Lim, New York: United Nations Fund for Population Activities, 1979, pp. 130-152.

3 Richmond, A. H., *The environment and refugees: theoretical and policy issues*, Population bulletin of the United Nations, (39), 1994, pp. 1-17.

٤ المصدر: صحيفة كاهوكو شيمبو المحلية اليابانية.

إن عملية صنع القرار فيما يتعلق بالخطر المحفز على الرحيل نالت اهتماماً واسعاً أيضاً في دراسات الرحيل. وأسفرت عن الكثير من الجدل بين من يرونه قراراً بسيطاً ومباشراً بسبب وجود الخطر الذي لا يمنح الإنسان خيارات واسعة تعقّد من عملية صنع القرار وبين من يرون أن الخيارات لا تزال موجودة ومتعددة حتى في ظل الخطر. فحتى لو لم يكن هناك سوى خيارين فقط، الرحيل أو البقاء، فإن الفرد غالباً ما يختار بينهما وفقاً لعملية صنع قرار فاعلة يختار فيها بين الفرار من الخطر أو مجابهته. إلا أنه في الغالب يملك أكثر من خيارين حسب الحالة. فإما أن يقرر التحول إلى لاجئ عن طريق عبور الحدود الدولية أو يكتفي بكونه نازحاً عن طريق النزوح من منطقة الكارثة مع البقاء داخل حدود الدولة أو يقرر مقاومة الظروف والبقاء حيث هو. أو – في حالات معينة – قد يتخذ قراراً بأن يموت![1].

وبالنسبة لعملية صنع القرار في الرحيل الهادف إلى تقليل المخاطر فقد سبق التطرق إلى آلية صناعة القرار على مستوى العائلة. حيث تستبق العائلة أي خطر في الموسم الزراعي أو الظروف التجارية أو سوق العمل المحلي بإرسال أحد أبنائها أو بعضهم إلى خارج مدار الخطر المحتمل ليتم الاعتماد على تحويلاته المالية في حال تحقق الخطر المحتمل فعلياً على أرض الواقع[2]. هذه العملية أشبه ما تكون، كما يرى الاقتصادي الأمريكي دوغلاس ماسي، بعملية تنويع حقيبة الاستثمارات لتقليل المخاطر[3].

الخطر المانع للرحيل:

يتحقق الخطر المانع للرحيل عندما يكون العائد المتوقع من الرحيل أقل من أن يعوِّض الراحل عن تكلفة الرحيل نفسه. وبالتالي يتوجّس من خطر هذه الخسارة المحتملة. كذلك خطر الوقوع في البطالة بعد الهجرة[4] أو التعرض للإيذاء العنصري[5]

1 Davenport, C., Moore, W. H. & Poe, S. C., "Sometimes You Just Have to Leave: Domestic Threats and Forced Migration 1964-1989", *International interactions*, 29, 2003, pp. 27-55.

2 Stark, O., & Levhari, D. (1982). "On migration and risk in LDCs". *Economic development and cultural change*, 191-196.

3 Massey, D. S., "The Social and Economic Origins of Immigration", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 510, 1990a, pp. 60-72.

4 Stark, O., & Levhari, D. (1982). "On migration and risk in LDCs". *Economic development and cultural change, 191-196.*

5 Tsuda, T., *Strangers in the ethnic homeland: Japanese Brazilian return migration in transnational perspecti*, Columbia University Press, 2003.

أو الآلام النفسية[1]. وبما أن قرار الرحيل غالباً ما يستند على توقعات المهاجر الشخصية (Subjective) حول عوائد الهجرة بدلاً من التقييم الموضوعي لها (Objective) فإن سلوك تجنب المخاطرة يلعب دوراً كبيراً في صناعة القرار النهائي. يزداد ذلك الدور أهميةً عندما يصعب التكهن بالمناخ الاقتصادي العام للمنطقة مما يزيد من الضبابية التي يخشاها الفرد ذو السلوك المتجنّب للمخاطر عادةً. وقد أثبتت دراسة لعالم الاقتصاد الأمريكي مايكل بوردا عام ١٩٩٣ أن الضبابية في رؤية المستقبل تؤثر سلباً على حركة الرحيل[2]. كما أن التقلبات الاقتصادية الحادة لا تمنح الأفراد عادةً وقتاً كافياً لصناعة القرار[3] مما يجعلهم أكثر ميلاً لتأجيله والبقاء حيث هم.

وقد وجدت عالمة الصحة السكانية الأمريكية سالي فيندلي عام ١٩٧٧ أن العوائل من الطبقة المتوسطة هم أكثر الناس استجابةً للخطر المانع للرحيل بسبب احتمالية الخسارة في مثل أحوالهم مقارنةً بعوائل الطبقة الفقيرة التي ليس لديها ما تخسره على أي حال أو الطبقة الغنية التي لا تؤثر فيها الخسارة إذا وقعت[4]. كما اكتشفت أبحاثٌ أخرى عدة عوامل تؤدي إلى تخفيف أثر الخطر المانع للرحيل مثل قرب المسافة[5]، وعدد المهاجرين السابقين[6]، وعمر المهاجر ومستواه التعليمي[7]، وشبكات المهاجرين[8]، أو أي استراتيجيات معينة يتخذها المهاجر للتقليل من الخسارة كالتأمين مثلاً[9].

1 Sjaastad, L. A., "The costs and returns of human migration", *Journal of Political Economy*, Supplement on 'Investment in Human Beings', 70(5), 1962, pp. 80-93.

2 Burda, M. C., "The determinants of East-West German migration: Some first results", *European Economic Review*, 37, 1993, pp. 452-461.

3 Hart, R. A. (1975). "Inter-regional migration: some theoretical considerations (Part 2)", *Journal of regional science*, 15, 289-305.

4 Findley, S., *Planning for internal migration: A review of issues and polices in developing countries*, Washington: U. S. Government Printing Office, 1977.

5 Beals, R. E., Levy, M. B. & Moses, L. N., "Rationality and migration in Ghana", *Review of Economics and Statistics*, 49, 1967, pp. 480-486.

6 Longley, P. C., "The spatial allocation of migrants in England and Wales: 1961-66", *Scottish Journal of Political Economy*, 21, 1974, pp. 259-277.

7 Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

8 Taylor, J. E., "Differential migration, networks, information, and risk", in *Research in Human Capital and Development, Vol. 4, Migration, Human Capital and Development*, edited by Oded Stark, Greenwich, Conn.: JAI Press, 1986, pp. 147-171.

9 Massey, D. S., "The Social and Economic Origins of Immigration", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 510, 1990a, pp. 60-72.

الدوافع النفسية وأنواع الشخصية

يرى علماء النفس أن التحليل الاقتصادي والإحصائي المنتشر في دراسات الرحيل نادراً ما يفلح في الوصول إلى الدوافع العميقة وراء الرحيل[1] لاسيما عندما يهمل العنصر النفسيّ. وهم يضربون مثالاً لذلك في أحد دراساتهم التي أثبتت أن أحد دوافع السياحة هو نفسيّ يتعلق بالحاجة إلى تعزيز الثقة بالنفس[2]. وهو ما لم تتوصل إليه ولا يمكن أن تتوصل إليه دراسات الرحيل التي تستخدم أدوات اقتصادية أو سوسيولوجية في تحليل دوافع السياحة. وترى بعض الأبحاث النفسية أن الهجرة برمتها ليست إلا حالة نفسية.

فرعان من فروع علم النفس شاركا في دراسات الرحيل وهما: دراسات الشخصية ودراسات التحفيز. أما الفرع الأول، فيجنح إلى التصديق بما يطلق عليه "الشخصية الرحّالة" أو "الشخصية المهاجرة"، ويعرّفها بأنها الشخصية ذات الاستعداد أو الرغبة في الرحيل متى سنحت أي فرصة في بلد آخر[3]. ورغم أهمية العوامل الخارجية في الدفع باتجاه الرحيل إلا أن علماء النفس يصرون على أن ثمة شخصيات أكثر استجابةً لهذه الدوافع من غيرها[4]. وتركّز دراسات الشخصية أيضاً على ما يسمى بأنماط الشخصية الخمسة الكبرى (Big Five) والتي تمّ استخدامها أيضاً في دراسات الرحيل. وقد نتج عن ذلك بضع نتائج عامة. فعلى سبيل المثال، الشخصية المنفتحة على التجارب (Open to experiance) والشخصية المستعدة للموافقة (Agreeable) تكون أكثر ميلاً للهجرة من غيرها[5]. أما الشخصية المستقرة عاطفياً (Emotionally stable) والاجتماعية

1 McCubbin, L. D. & Marsella, A., "Native Hawaiians and psychology: the cultural and historical context of indigenous ways of knowing", *Cultural Diversity and Ethnic Minority Psychology*, 15(4), 2009.

2 Frieze, I. H. & Li, M. Y., "Mobility and personality", *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010, pp. 87-103.

3 Boneva, B. S., & Frieze, I. H., "Toward a concept of a migrant personality", *Journal of Social Issues*, 57, 2001, pp. 477-491.

4 Myers, S. M., "Residential mobility as a way of life: Evidence of intergenerational similarities", *Journal of Marriage and the Family*, 61, 1999, pp. 871-880.

5 Jokela, M., "Personality predicts migration within and between US states", *Journal of Research in Personality*, 43(1), 2009, pp. 79-83.

(Extrovert) فإنها تميل إلى إطالة أمد هجرتها[1].

أما الفرع الثاني، دراسات التحفيز، فقد أدلى بدلوٍ أعمق في دراسات الرحيل. فقد حاول الباحثون اكتشاف علاقة كل نوع من أنواع المحفزات الثلاث بالرحيل: (١) محفزات الإنجاز، (٢) محفزات الانتماء، (٣) محفزات القوة[2]. وكانت نتائج هذه المحاولات متنوعة وفي أحيان متناقضة. وجدت إحدى الدراسات أن في أوقات الركود الاقتصادي فإن الأفراد الذين يمتلكون محفزات الإنجاز هم أكثر ميلاً إلى الرحيل[3] من غيرهم رغم أن دراسات أخرى لم تجد دليلاً على هذه العلاقة[4]. دراسة أخرى وجدت أن الأشخاص الذين يمتلكون محفزات القوة يميلون إلى الوظائف التي يؤثرون من خلالها على حياة الآخرين وفي حال عدم توفر وظائف كهذه لهم في البلد الأم فإن ذلك يدفع بهم إلى الهجرة[5]. على العكس من هؤلاء فإن الأشخاص الذين يملكون محفزات الانتماء أقل ميلاً للهجرة بسبب ارتباطهم القوي بالعائلة والأصدقاء والمكان الذي نشأوا فيه[6].

ترى أبحاث علم النفس أن قرار الرحيل يتأثر بمعتقدات الشخص حول ظروفه الاجتماعية وتصرفاته الشخصية التي لا يستطيع التعبير عنها[7]. هذه المعتقدات يطلَق عليها في علم النفس "الوعي العملي" وهو يختلف عن اللاوعي من حيث كونه غير

1 Caligiuri, P. M., "The Big Five personality characteristics as predictors of expatriate's desire to terminate the assignment and supervisor-rated performance", *Personnel Psychology*, 53(1), 2000, pp. 67-88.

2 McClelland, D. C., *Human motivation*, Glenview, IL: Scott, Foresman, 1987.

3 Matter, D. R., "High school graduates' achievement motivation and the prediction of the economic development of a small Midwestern community from 1907 to 1967", *Psychological Reports*, 41, 1977, pp. 167-172.

4 Frieze, I. H., Boneva, B. S., Šarlija, N., Horvat, J., Ferligoj, A., Kogovšek, T., Miluska, J., Popova, L. Korobanova, J., Sukharva, N., Erokhina, L. & Jarošová, E., "Psychological differences in stayers and leavers: Emigration desires in central and eastern European university students", *European Psychologist*, 9(1), 2004, pp. 15-23.

5 Frieze, I. H. & Li, M. Y., "Mobility and personality", *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010, pp. 87-103.

6 Carr, S. C., "Introduction: The psychology of global mobility", in *The psychology of global mobility*, Springer New York, 2010, pp. 125-150.

7 Halfacree, K. & Boyle, P., "The challenge facing migration research: the case for a biographical approach", *Progress in Human Geography*, 17, 1993, pp. 333-348.

مقموع[1]. وبالتالي فإننا بحاجة إلى أبحاث تعتمد على تحليل السيرة الذاتية للفرد بهدف الوصول إلى وعيه العمليّ ودراسة تأثيره على عملية صناعة قرار الرحيل. وترى أبحاث نفسية أخرى أن هناك ثلاث أوجه من الهوية التي يملكها المهاجر: (١) الهوية الشخصية، وتكون مرتبطة بالمصالح الشخصية، (٢) الهوية العلائقية، وتكون مرتبطة بمصالح الآخرين، (٣) الهوية الجمعية، وتكون مرتبطة بمصلحة الجماعة ككل. كل هذه الهويات الثلاث تشترك في صناعة قراره بالرحيل بشكل تنافسي بينها، مما قد يخلق بعض الضغوط أثناء عملية صناعة القرار، غير أن المراحل العمرية قد تؤثر على أولوية كل هوية منها[2].

النشاط الجنسي

كل ما له علاقة بالنشاط الجنسي للفرد وأدّى إلى التأثير في عملية رحيله يمكن أن ندرجه تحت هذا العامل. ورغم حداثة الدراسات التي تناولت هذا العامل من حيث علاقته بالرحيل إلا أن ثمة الكثير مما يمكن أن يكشفه لنا هذا العامل الغامض من حيث قدرته على تشكيل قرارات الرحيل والتأثير عليها سلباً وإيجاباً. يحدو الحماس ببعض الباحثين فيضع للنشاط الجنسي تصنيفاً محورياً بين بقية العوامل الأخرى[3] مطلقاً عليه مسمىً خاصاً هو "الهجرة الجنسية"[4] بينما يهمله باحثون آخرون تماماً من باب أن كل حالاته يمكن إدراجها ضمن عوامل أخرى كالعنصرية والروابط العائلية وغيرها. وبين هذين الرأيين المتطرفين ليس من داعٍ لأن نترك هذا العامل دون بحثٍ وتقصٍّ مستفيدين في الغالب من النظريات النفسية والاجتماعية التي سلّطت الضوء منذ زمنٍ طويل على دور الجوانب الجنسية في التأثير على حياة الإنسان ومنها سلوكه في الرحيل.

1 Giddens, A., *The Constitution of Society*, Polity Press, Cambridge, 1984.

2 Tharenou, P., "Identity and global mobility", in *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010.

3 Manalansan, M. F., "Queer Intersections: Sexuality and Gender in Migration Studies", *International Migration Review*, 40 (1), 2006, pp. 224-249.

4 Carrillo, H., "Sexual migration, cross-cultural sexual encounters, and sexual health", Sexuality Research & Social Policy, 1(3), 2004, pp. 58-70.

يوجد مساران من البحث في هذا المجال. الأول، النشاط الجنسي الطبيعي، الثاني، النشاط الجنسي المثليّ. في المسار الأول يدرس الباحثون علاقة النشاطات الجنسية الطبيعية بين امرأة ورجل، مثل الحب والزواج وغيرها، بسلوكيات الرحيل. وفي المسار الثاني يدرس الباحثون أثر العلاقات المثلية أو غير الطبيعية التي تنتمي لإحدى المجموعات الأربع: رجل ورجل، امرأة وامرأة، ثنائي الممارسة الجنسية، ومزدوجي الجنس. وفي كلا المسارين يدرس الباحثون هذه العلاقات سواءً كانت شرعية أو غير شرعية.

ولعل المسار الأولى، النشاط الجنسي الطبيعي، قد ظهر بين الفينة والأخرى في دراسات الرحيل السابقة قبل أن يبدأ الاهتمام البحثي بالنشاط الجنسي كعامل مستقل. فقد درس الباحثون دور الزواج والطلاق على سلوك الرحيل ضمن أطر سوسيو- اقتصادية وسوسيو- ثقافية عامة. إلا أنهم كانوا غالباً ما ينظرون إلى النشاط الجنسي الطبيعي بوصفه جزءاً من الروابط العائلية ولا أكثر من ذلك[1]. الذي استجدّ في الأمر هو أن عوامل اجتماعية عالمية بدأت في التشكل لتفتح الأبواب أمام المزيد من العلاقات العاطفية والجنسية والزوجية العابرة للحدود[2]. فلم تعد لدينا حالات الزواج من دولة أخرى فقط بشكله الطبيعي بل أصبحت هناك حالات كثيرة من تصدير الزوجات من البلد الأم[3] باعتبارهن سلعاً اجتماعية مطلوبة في بلد الهجرة[4] أو كصفقة تجارية توافق خلالها الزوجة على الزواج من رجل ما شرط أن يضمن لها مقابل ذلك هجرتها القانونية معه إلى بلده[5]. وفي الهند مثلاً، حيث يشيع أن تدفع الزوجات مهوراً للأزواج، تمّ توثيق حالات كثيرة يقدم فيها الزوج على الزواج من أجل استغلال المهر لتمويل

1 Luibhéid, E., "Heteronormativity and immigration scholarship: A call for change", *GLQ: A journal of Lesbian and Gay Studies*, 10(2), 2004, pp. 227-235.

2 King, R., "Towards a new map of European migration", *International Journal of Population Geography*, 8, 2002, pp. 89-106.

3 Lievens, J., "Family-forming migration from Turkey and Morocco to Belgium: The demand for marriage partners from the countries of origin", *International migration review*, 1999, pp. 717-744.

4 Wang, H. Z., & Chang, S. M., "The Commodification of International Marriages: Cross-border Marriage Business in Taiwan and Viet Nam", *International migration*, 40(6), 2002, pp. 93-116.

5 Fan, C. C. & Huanga, Y., "Waves of Rural Brides: Female Marriage Migration in China", *Annals of the Association of American Geographers*, 88(2), 1998, pp. 227-251.

هجرته[1]. حالات أخرى استخدم فيها النشاط الجنسي من أجل الرحيل يتمثل في الخداع العاطفي الذي تمارسه نساء أو رجال من البلد الأم لإغواء أزواج محتملين من بلد الهجرة وادّعاء الحب[2]. كما أن السياحة الجنسية أصبحت واحدة من أنشط أنواع السياحة في عصرنا الحالي[3].

بالنسبة للمسار البحثي الثاني، فقد جذبت الباحثين إليها عند نقطة التقاطع بين نظرية المثليّة ونظرية الرحيل. ويرى الباحثون أن تأثير النشاط الجنسي المثليّ على سلوك الرحيل أكبر من الطبيعيّ وذلك بسبب طبيعته التصادمية مع المجتمع وأعرافه وقوانينه مما يزيد من دوافع الرحيل[4]. وبالتالي يرحل المثليون ومزدوجو الجنس غالباً هرباً من القوانين التي وضعت ضد ممارساتهم أو تجنّباً للنظرة السلبية التي تنظر إليهم بها بعض المجتمعات أو بحثاً عن نظراء لهم في بلدان أخرى تكون تجمعاتهم فيها ظاهرة ومعروفة[5].

1 Palriwala, R. & Uberoi, P., "Exploring the links: Gender issues in marriage and migration", in Rajni Palriwala, & Patricia Uberoi (Eds), *Marriage, migration and gender*, New Delhi: SAGE, 2008, pp. 23-60.

2 Brennan, D., "Selling sex for visas: sex tourism as a stepping-stone to international migration", *Global Woman Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy*, London: Granta, 2002, pp. 154-168.

3 Manalansan, M. F., "Queer Intersections: Sexuality and Gender in Migration Studies", *International Migration Review*, 40(1). 2006, pp. 224-249.

4 Asencio, M. & Acosta, K., "Migration, gender conformity, and social mobility among Puerto Rican sexual minorities", *Sexuality Research & Social Policy*, 6(3), 2009, pp. 34-43.

5 Cantú, L., "A place called home: A queer political economy of Mexican immigrant men's family experiences", *Queer families, queer politics: Challenging culture and the state*, 2001, pp. 112-36.

الباب الرابع

الرحيل العكسي

مقدمة

عندما يعود الراحلون من حيث جاؤوا فإن جملة من العوامل تكون وراء هذه العودة تماماً كما هو الحال عند رحيلهم الأول. دائماً هناك عوامل مؤثرة ودائماً هناك أسباب وراء الرحال التي تُشدّ والمسافات التي تُقطع. من أجل ذلك عدّ الباحثون الرحيل العكسي ظاهرةً جزئية من الرحيل الأصلي منذ النظريات الأولى للرحيل. وقد تحدث رافنشتاين عام ١٨٨٩ عن التيار المعاكس من المهاجرين[١]. ويرى الباحثون أن أسباب الرحيل العكسي دائماً ما تكون مختبئة تحت طيات الرحيل الأصلي. وبسبب هذه النظرة للرحيل العكسي من قبل الباحثين كظاهرة جزئية من الرحيل الأصلي لم تلقَ هذه الظاهرة اهتماماً بحثياً كبيراً، ناهيك عن صعوبة إحصاء الهجرات الأصلية مقارنةً بالهجرات العكسية لعدم وجود أي آلية لإحصاء المهاجرين العائدين إلى بلادهم على غرار الآليات العديدة المعدّة لإحصاء المهاجرين الراحلين عنها[٢].

يعترض بعض الباحثين على مثل هذا الإهمال وينادون بالنظر إلى الرحيل باتجاهيه باعتباره نظاماً مكتملاً[٣]. وبالتالي يمكن توسيع القاعدة النظرية للرحيل الأصلي لتشمل الرحيل العكسي مع الأخذ في الاعتبار ثلاثة فروقات رئيسة بينهما: (١) أن الرحيل العكسي أسهل نسبياً، (٢) أن المعلومات تتوفر بشكل أكبر في الرحيل العكسي، (٣) أن فارق الأجور والفرص الوظيفية لا دور لها غالباً في الرحيل العكسي[٤]. وبطبيعة

1 Ravenstein, E. G., "The laws of migration", *Journal of the royal statistical society*, 52, 1889.

2 Dustmann C. & Weiss, Y., "Return migration: theory and empirical evidence from the UK", *British Journal of Industrian Relations*, 45(2), 2007, pp. 236-256.

3 Gmelch, G., "Return Migration", *Annual Review of Anthropology*, 9, 1980, pp. 135-159.

4 Constant, A. & Massey, D. S., "Self-selection, earnings, and out-migration: A longitudinal study of immigrants to Germany", *Journal of Population Economics*, 16(4), 2003, pp. 631-653.

الحال فإن الفارق الثالث لا يتفق عليه الجميع. إذ تشير دراسات عديدة إلى أن الرحيل العكسي قد يكون مدفوعاً بأسباب اقتصادية[1]. وبالتالي فإن المدرسة الكلاسيكية الجديدة تستطيع أن تفسّر الرحيل العكسي بنفس الأدوات التي فسّرت بها الرحيل الأصلي. أي بوصفه قراراً عقلانياً من الفرد يهدف به إلى تعظيم منفعته الشخصية استجابةً للفوارق الاقتصادية بين البلدين. كما أن مدرسة الاقتصاديات الجديدة تستطيع أن تفسّره بأنه استراتيجية عائلية مثلاً أو أيٌّ من العوامل التي استحدثتها في دراسات الرحيل. هكذا فإن أغلب العوامل التي تمّ استعراضها من قبل يمكن أن تكون قابلة للاستخدام لتفسير الرحيل العكسي. ففارق الأجور قد يختفي متى ارتفعت الأجور في البلد الأم أو انخفضت في بلد الهجرة، واستراتيجية العائلة قد تجد مصلحتها في العودة إلى الوطن بدلاً من البقاء في المهجر، كما أن المراحل العمرية والحرمان النسبي وظروف العولمة والدوافع النفسية والنشاط الجنسي والعنصرية وغيرها من العوامل قد تدير الدفة باتجاه الوطن.

إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي لا تنطبق إلا على الرحيل العكسي وحده دون الرحيل الأصلي. ولذلك كانت جديرة بحصرها في فصل مستقل عن بقية العوامل السابقة الذكر.

العوامل المؤثرة في الرحيل العكسي

تغيّر القدرة الشرائية للعملة

تفترض المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن استمرار تصاعد أجر المهاجر في بلد الهجرة سيؤدي به إلى إطالة أمد هجرته لأقصى حد ممكن. غير أن هذا الافتراض لا يأخذ في

1 Da Vanzo, J., *Why families move: a model of the geographic mobility of married couples*, Santa Monica: Rand Corporation, R-1972, 1976.

اعتباره تغير القدرة الشرائية للعملة التي يتقاضى بها المهاجر دخله بالنسبة لوطنه الأم. ارتفاع القدرة الشرائية لأجره ومدخراته قد يجعل المهاجر يحقق أهدافه من الهجرة أسرع مما توقع وبالتالي ينقص من مدة هجرته ويعود إلى وطنه[1]. على العكس من ذلك عندما تنخفض القدرة الشرائية قد يصبح الأجر غير مجزٍ للمهاجر ولا يعوضه عن تكاليف هجرته وابتعاده عن الوطن. وقد يجد أن بوسعه أن يجني مالاً أكثر في بلده الأم فيعود.

تحقق الأهداف

إن النية المسبقة للعودة بحيث يكون قرار الهجرة الأصلي مؤقتاً منذ البدء هي واحدة من أهم العوامل المؤثرة في عودة المهاجرين إلى أوطانهم[2]. فبعد تحقيق أهدافه من الهجرة تصبح العودة إلى الوطن تتويجاً لخطة المهاجر الأصلية[3]. فالمهاجر قد يرحل عن وطنه لتحقيق أهداف معينة وواضحة مثل أن يجمع مبلغاً محدداً من المال[4] أو يحصل على خبرة أجنبية بعد التخرج[5] أو يتعلم ما يزيد من قيمته في سوق العمل في بلده الأم[6] أو ليحصل على جنسية بلد آخر تحميه من التقلبات السياسية[7]. كل هذه الأهداف قد توضع سلفاً قبل الرحيل وقد توضع أثناء الرحيل أيضاً. فمع توفّر مزيدٍ

1 Stark, O., Helmenstein, C. & Yegorov, Y., "Migrants' Savings, Purchasing Power Parity, and the Optimal Duration of Migration", *International Tax and Public Finance*, Springer, 4(3): 1997, pp. 307-324.

2 Rogers, R., *Return migration in comparative perspective*, Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University, mimeo, 1982.

3 Gmelch, G., "Return Migration", *Annual Review of Anthropology*, 9, 1980, pp. 135-159.

4 Boyd, M., "Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas", *International Migration Review*, 23 (3), 1989, pp. 638-670.

5 Krits, M. & Caces, F., "Science and technology transfers and migration flow", in Kritz, M., Lim, L. L. and Zlotnik, H., *International Migration Systems: a Global Approach*, Oxford: Clarendon, 1992, pp. 221-244.

6 Morgan, W. J., Sives, A. & Appleton, S., "Teacher mobility, brain drain, labour market and educational resources in the commonwealth", Research issue No.66, 2006, London: Department for International Development (DFID).

7 Cojocaru, O., "Having a blue passport means not having a red one yet: Ethnographic approach of the acquisition of Romanian citizenship", *Societal and Political Psychology International Review*, 2(2), 2011, pp. 161-167.

من المعلومات للمهاجر أثناء إقامته في بلد الهجرة يضع المهاجر لنفسه أهدافاً جديدة أو يحوّر أهدافه السابقة ويجعلها أكثر دقةً وواقعية.

وفي أحيان أخرى قد لا يحمل المهاجر معه خطة دقيقة بل ينساق إلى الهجرة اتّباعاً لفرصة سنحت له أو ينصرف عنها بسبب عائق اعترض له[1]. وبشكل عام وجدت الدراسات أن المهاجر الذي ينوي العودة يعمل بشكل أكبر من أولئك الذين ينوون البقاء وكذلك فإنه يميل إلى تحويل الأموال إلى بلاده بشكل أكبر[2]. وجدت الأبحاث أيضاً نتائج متعاكسة حول تأثير الفشل في تحقيق الأهداف المسبقة على العودة. فالمهاجر الذي لا يتسنّى له تحقيق أهدافه قد يعود بحثاً عن فرص أخرى في البلد الأم إلا أنه في حالات أخرى قد يضطر للبقاء تجنباً لأن يوصم بالفشل إذا عاد خالي الوفاض.

تغيّر عوامل الجذب والطرد بين البلدين

يهاجر المرء لأن عاملاً ما طرده من بلده الأم أو لأن عاملاً ما جذبه إلى بلد الهجرة أو الاثنين معاً. هذه العوامل ليست ثابتة بل تتغير من حين لآخر. وقد يؤدي تغيرها إلى قرار المهاجر بالعودة إلى وطنه. بشكل عام وجدت الأبحاث أن الرحيل الأصلي غالباً ما يكون أكثر تأثراً بعوامل الجذب أولاً ثم الطرد لاحقاً بينما في الرحيل العكسي تكون عوامل الطرد من بلد الهجرة أكثر تأثيراً على قرار العودة[3]. يحدث هذا لأن الجذب والطرد في المشهد العالميّ يحدثان في غالب الأحيان وفق نظام عالميّ يجذب المهاجر متى كان في حاجة إليه ثم يطرده متى انتفت هذه الحاجة. هذا لا يحدث بشكل فجّ بطبيعة الحال ولكن وفق أطر قانونية ومؤسساتية مصممة لتحقيق أكبر نفع ممكن للدولة المستقبلة بأقل تكلفة ممكنة.

1 Bovenkerk, F., *The sociology of return migration: a bibliographic essay*, The Hague: Martinus Nijhoff, 1974.

2 Merkle, L., & Zimmermann, K. F., "Savings, remittances, and return migration", *Economics Letters*, 38(1), 1992, pp. 77-81.

3 Toren, N., "Return to Zion: characteristics and motivations of returning emigrants", *Social Forces*, 54(3), 1976, pp. 546-558.

فعلى سبيل المثال تعاني الدول الغنية من إشكالية تقدم مواطنيها في السنّ مع انخفاض معدلات الولادة. يؤدي ذلك إلى تقلص الطبقة العاملة التي تدفع الضرائب للدولة حتى تتمكن الدولة من الإنفاق على رعاية كبار السن. تظل هذه المعادلة ممكنة ما دام الهرم السكانيّ عريضاً بما يكفي لأن تكون الطبقة العاملة الأقل سناً في الأدنى أعرض بكثير من الطبقة المتقاعدة المحتاجة إلى رعاية صحية ومستحقات تقاعدية في الأعلى. وبما أن هذا الهرم لم يعد عريضاً في دول كثيرة فإن حكوماتها تحاول تعويض انخفاض النمو السكانيّ بفتح الأبواب للمهاجرين محققةً لهم عوامل (جذب) عديدة. إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن تعويض النمو السكاني المنخفض بالمهاجرين لم يعد بذلك السهولة. فالمهاجر يكبر في السن وينتقل بدوره إلى رأس الهرم متطلباً رعاية صحية ومستحقات تقاعدية. وبالتالي كلما أمعنت الدولة في جذب المهاجرين فإنها تضع نفسها على مشارف أزمة عندما يبدأ هؤلاء المهاجرون في التقاعد بدورهم. من هنا بدأت كثير من الحكومات تفكر في آلية تجذب فيها المهاجرين عندما يكونون في سن الإنتاج والعمل ثم تغريهم بمغادرة البلد بعد تقاعدهم[1].

أحد الأمثلة على ما سبق يختص بالصين في مطلع الثمانينات الميلادية عندما لاحظت الحكومة الصينية أن كثيراً من الطلاب الصينيين في الخارج يرفضون العودة إلى الصين بعد إنهاء دراستهم، وذلك بسبب تأثرهم بعوامل طرد كثيرة من الصين مثل الانتماء السياسي وظروف العمل السيئة والأجور المنخفضة ومستوى المعيشة السيئ. بينما انجذبوا إلى البلدان التي درسوا فيها بسبب عوامل جذب مثل قوانين هجرة ولجوء سياسيّ ميسرة. ولحل هذه المشكلة قررت الحكومة الصينية أن تغيّر عوامل الطرد التي أثّرت في الطلاب فأصدرت عدة قوانين تمنح الطلاب العائدين من الخارج معاملة تفضيلية بالنسبة للأجور والرعاية الصحية وظروف العمل وصرف النظر عن الانتماءات السياسية مما أدى إلى عودة الكثيرين منهم للانخراط في النهضة الاقتصادية الكبرى التي شهدتها الصين ابتداءً من ذلك الزمن[2].

1 Cobb-Clark, D. A. & Stillman, S., "Return migration and the age profile of retirement among immigrants", *IZA Journal of Migration*, 2013.

2 Yang, X., "Mobility strategies and trends: The case of China", in Bhandari, R. & Blumenthal, P., (eds), *International students and global mobility in higher education*, New York: Palgrave Macmillan, 2011.

إن تكوُّن عوامل طرد في بلد الهجرة يؤدي إلى عودة المهاجرين إلى أوطانهم. فتغيّر المزاج الشعبي في بلد الهجرة ليصبح أكثر مناوءةً للمهاجرين يخلق أجواءً عدائية تحرّض على الرحيل العكسيّ. العنصرية التي تعرّض لها بعض المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر دعت بالكثير منهم إلى العودة إلا بلادهم لاسيما الطلاب والسيّاح[1]. كذلك عوامل الجذب التي تمثلت في فرص عمل مغرية في أوروبا في الخمسينات تحولت إلى عوامل طرد في السبعينات تمثلت في قوانين تحاول دفع المهاجرين إلى العودة إلا بلادهم[2].

أيضاً فإن الهجرة غير الشرعية تجعل المهاجر معرضاً للترحيل خارج البلاد في أي لحظة مشكّلاً حالة رحيل عكسيّ جبرية. وهي حالة تحدث إما بشكل مستمر في دول عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعيد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون حدودها الجنوبية بانتظام إلى بلادهم أو على شكل موجات حادة من تصحيح أوضاع الهجرة في البلاد مثلما فعلت المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٣م. فبعد أعوام من التساهل مع المهاجرين غير الشرعيين الذين يقيم بعضهم داخل الحدود لسنوات طويلة قررت السلطات ترحيل كل من لا يحمل إقامة نظامية في البلد مما أدى إلى واحدة من أكبر عمليات الترحيل في التاريخ الحديث حيث قاربت أعداد المعادين جبرياً إلى بلادهم الأصلية أكثر من مليون شخص.

جنسية بلد الهجرة

إن الحصول على جنسية بلد الهجرة يلعب دورين متعاكسين في سلوك الرحيل العكسي. فبعض الدراسات وجدت أن الحصول على الجنسية يطيل من إقامة

1 Cainkar, L., "Post 9/11 Domestic Policies Affecting U. S. Arabs and Muslims: A Brief Review", *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, 24(1), 2004, pp. 245-248.

2 Dovidio, J. F., & Esses, V. M., "Immigrants and immigration: Advancing the psychological perspective", *Journal of Social Issues*, 57(3), 2001, pp. 378-387.

المهاجرين في بلد الهجرة ويقلل من احتمالات عودتهم[1]. في حالات أخرى فإن المهاجر يعود إلى بلده فور حصوله على الجنسية باعتبار أن الحصول عليها كان جزءاً من استراتيجية تقليل المخاطر السياسية وهدفه الأساس من الهجرة. وتسمّى هذه الظاهرة الشائعة بجنسية جواز السفر (Passport Citizenship) وقد تنتشر أحياناً بين أفراد دولة بعينها. إحدى الدراسات وجدت أن أغلب الحاصلين على الجنسيات الرومانية من مواطني مالدوفا إنما يفعلون ذلك خوفاً من تدهور الأوضاع مستقبلاً في مالدوفا. كذلك يفعل اليهود الأوربيون الذين يستغلون ديانتهم للتقدم بطلب الجنسية الإسرائيلية دون أن ينووا العيش في إسرائيل[2].

العالم الألماني الأصل ألبرت اينشتاين يدلي بالقسم أثناء مراسم تقليده الجنسية الأمريكية عام 1940م.

1 Constant, A. & Massey, D. S., "Self-selection, earnings, and out-migration: A longitudinal study of immigrants to Germany", *Journal of Population Economics*, 16(4), 2003, pp. 631-653.

2 Harpaz, Y., "Rooted Cosmopolitans: Israelis with a European Passport - History, Property, Identity", *International Migration Review*, 47 (1), 2013, pp. 166-206.

تغير قيمة رأس المال البشريّ

يعزو بعض الباحثين أسباب العودة إلى أداء المهاجر في بلد الهجرة إلى النجاح والفشل إلا أن تأثيرهما قد يكون متعاكساً. فقد وجدت دراساتهم أن العائدين إلى الوطن هم غالباً إما فاشلون أو ناجحون نجاحاً فوق العادة. ولكن هذه الدراسات لها من يعارضها أيضاً مستنداً إلى دراسات أخرى تجد نسبة عودة أقل بين الفاشلين بسبب خوفهم من العودة بأيدٍ خاوية. أما الناجحون نجاحاً فوق العادة فقد يفضلون المكث في بلد الهجرة لأن نجاحهم أصبح مرتبطاً فيه ولا يعدّ نجاحاً قابلاً للانتقال إلى بلد آخر، وقد يقررون العودة أيضاً إذا كان نجاحهم قد مكّنهم من تحقيق أهداف الهجرة التي حددوها مسبقاً.

الانتقائية

المهاجرون ليسوا مجموعة عشوائية التشكل. وبالتالي فإن المهاجرين من بلد ما ليسوا بالضرورة عيّنة مثالية تعبّر بدقة عن بقية سكان هذا البلد. فالمهاجرون ربما كانوا الأفقر أو الأكثر مهارةً أو المنتمين إلى أقلية قومية أو غير ذلك. هذه الانتقائية في اختيار المهاجرين قد تكون سبباً في عودتهم أو بقائهم فيما بعد. على سبيل المثال إذا كان المهاجرون الآيرلنديون إلى شتى بقاع العالم هم منتقون تحديداً بناءً على معيار التعليم فإن عودتهم إلى آيرلندا بشكل كبير بعد تحسّن الاقتصاد الآيرلندي منوطة بكونهم من الأصل الأفضل تعليماً وبالتالي الأكثر استفادةً من تحسّن الاقتصاد مما أدى إلى عودتهم[1]. ويرى الباحثون أن عودة المهاجرين تعتمد على إيجابية أو سلبية انتقائهم من الأصل، فالمنتقون إيجابياً سيعود منهم الأسوأ والمنتقون سلبياً يعود منهم الأفضل[2].

1 Barrett, A. & Trace, F., "Who Is Coming Back? The Educational Profile of Returning Migrants in the 1990s", *Irish Banking Review*, summer 1998, 1998, pp. 38-51.

2 Borjas, G. J. & Bratsberg, B. M., "Who Leaves? The Outmigration of the Foreign Born", NBER Working Papers, No. 4913, 1994.

المشاعر الوطنية

ثبت في دراسات مختلفة تأثير المشاعر الوطنية على الرحيل العكسي[1]. وقد تكتنف المهاجر مشاعر الوطنية منذ رحيله وقد تطرأ فجأةً عليه أثناء تواجده في بلد الهجرة لأسباب مختلفة كأن يتعرض للعنصرية مثلاً. وجدت إحدى الدراسات أن المشاعر الوطنية غالباً ما تكون أقوى لدى المهاجرين الأقل نجاحاً[2]. وترى الأبحاث أن المهاجر يستخدم الوطنية كنوع من تعزيز الثقة بالذات ما يجعله أكثر ميلاً لوطنه الأم وأكثر سلبيةً تجاه بلد الهجرة فيؤدي ذلك إلى عودته[3]. وفي أحيان كثيرة تمنع الظروف المهاجر من العودة إلى وطنه رغم مشاعره الوطنية. هذه الظاهرة تؤدي إلى تشكّل ما يعرف ب"أسطورة العودة" (Myth of Return)[4]، أو وهم العودة[5]، أو آيديولوجية العودة[6].

الاحتفاظ بروابط قوية مع البلد الأم

أولئك الذين يبقون مرتبطين بالبلد الأم هم أحرى المهاجرين بالعودة. هذا الارتباط يمكن أن يتمثل في حالات مختلفة. فبقاء الأطفال في البلد الأم هو ارتباط وثيق وكذلك بناء البيوت والزيارات المتعددة وغيرها. إلا أن أهم ما يتمثل به الارتباط هو استمرار إرسال الحوالات المالية إلى البلد الأم والذي أثبتت الأبحاث أن من يقوم بذلك ترتفع

1 Stefansson, A. H., "Homecomings to the future: from diasporic mythographies to social projects of return", in *Homecomings: Unsettling paths of return*, ed., Fran Markowitz, Anders H. Stefansson, Lexington Books, 2004, pp. 2-20.

2 Tòren, N., "Return to Zion: characteristics and motivations of returning emigrants", *Social Forces*, 54(3), 1976, pp. 546-558.

3 Tharenou, P., "Identity and global mobility", *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010.

4 Dahya, B., "Pakistanis in Britain: Transients or Settlers?", *Race & Class*, 14(3), 1973, pp. 241-277.

5 Brettell, C., "Emigrar para voltar: a Portuguese ideology of return migration", *Papers in anthropology*, 20(1), 1979, pp. 1-20.

6 Rubenstein, H., "The return ideology in west Indian migration", *Papers in Anthropology*, 20(1), 1979, pp. 21-38.

احتمالات عودته يوماً ما[1]. رغم أن إرسال الحوالات يطيل من أمد الهجرة[2] بسبب تعطيله للمهاجر من تحقيق أهدافه المالية غالباً. وعلى العكس مما سبق فإن بناء علاقات وثيقة مع بلد الهجرة يقلل احتمالات العودة.

مستوى الانسجام

رغم أن أهمية هذا العامل على الهجرة العكسية تبدو بدهية إلا أن كثيراً من الأبحاث لم تتعامل معه بوصفه عاملاً حاسماً من عوامل العودة. ولا يفسّر ذلك سوى هيمنة العلوم الاقتصادية على دراسات الرحيل مما منح العوامل الاقتصادية اهتماماً بحثياً أكبر من غيره من العوامل. فالمدارس الاقتصادية ترى أن الرحيل كقرار تحدده في أغلب الحالات عوامل خارجة عن إرادة المهاجر وليست مرهونة بحالته المزاجية التي تتحكم فيها عوامل كالانسجام مع بلد الهجرة. هذه الرؤية لها ما يدعمها من أدلة قوية جاءت في العديد من الأبحاث ولها شواهد واضحة في تدفقات المهاجرين الحالية بين الدول. فالمهاجر الذي يبحث عن عمل أو يفرّ من خطر لا يضع في اعتباره مستوى انسجامه المتوقع في بلد الهجرة. وإذا تحقق له الرحيل فإنه من النادر إحصائياً أن يكون مستوى الانسجام دافعاً للعودة. فعدم الانسجام، بتأثيراته النفسية السلبية، لا يبلغ حدّ التأثير الذي تبلغه العوامل التي أدّت إلى رحيله من الأساس.

غير أن هذه الرؤية تحتاج إلى بعض المراجعة. فالدليل الإحصائي الذي يهمّش مثل هذا العامل النفسي الاجتماعي لا يعني بالضرورة نفي أهميته وذلك لثلاثة أسباب: الأول أن هذا العامل وإن لم يكن بقوة التأثير أن يحدو بالمهاجر أن يعود من حيث أتى فلربما حدا به أن يتجه إلى بلد آخر. الثاني، أن هذا العامل يمكن أن يكون ذا صلة وثيقة وتأثير مباشر على العوامل الاقتصادية. فعدم الانسجام مع البلد وثقافته يؤدي إلى ضعف إنتاجية المهاجر وصعوبة بناء رأس ماله البشريّ مما يعجزه عن تحقيق

1 Velling, J., "The Determinants of Family Reunification among German Guest-Workers", *Vierteljahrsheft zur Wirtschaftsforschung*, 63(1), 1994, pp. 126-132.

2 Bauer, T. & Gang, I. N., "Temporary Migrants from Egypt: How Long Do They Stay Abroad?", IZA Discussion Papers, No. 3, 1998.

الهدف الاقتصادي من هجرته فيدفع به ذلك إلى العودة مضطراً أو مختاراً. هكذا يصبح الانسجام عاملاً اقتصادياً/ اجتماعياً/ نفسياً يؤدي إلى النتائج التقليدية للعوامل الاقتصادية بشكل غير مباشر. الثالث، أن تأثير هذا العامل مقارنةً بالعوامل الاقتصادية يكون أكبر كلما كان رأس المال البشريّ للمهاجر أعلى. فأصحاب المهارات العالية يتأثرون بعامل الانسجام بشكل أكبر من غيرهم وذلك لكون العوامل الاقتصادية التي كانت تهمّش دور الانسجام لدى ذوي المهارات المنخفضة أصبحت أكثر حياداً هنا. فذوو المهارات العالية غالباً ما يملكون القدرة على تحقيق عوائد اقتصادية متقاربة سواءً ظل في بلده أو هاجر إلى بلد آخر. وبالتالي يتقدم عامل الانسجام ليشغل مرتبةً أعلى في مستوى التأثير على قرار الهجرة العكسية.

وبغضّ النظر عن الاهتمام البحثيّ بهذا العامل فإن سياقه النظري لا يتغيّر. فبقدر ما ينسجم المهاجر مع بلد الهجرة تنخفض احتمالات عودته إلى بلده الأم. وقد تمّ تحليل متطلبات هذا الانسجام في عدة دراسات اجتماعية إلى عوامل سلوكية وثقافية ونفسية مختلفة. وتصبّ نتائج هذه الدراسات في نفس المجرى الأساس الذي يربط الانسجام بالهجرة العكسية مباشرةً. إحدى هذه الدراسات وجدت أن الإحساس بالانتماء إلى بلد الهجرة يعدّ من أعلى مستويات الانسجام[1]. وذلك بطبيعة الحال يرجّح كفة بلد الهجرة على البلد الأم مهمشاً بذلك أحد أهم عوامل الهجرة العكسية وهو المشاعر الوطنيّة. ووجدت دراسة أخرى أن ثمة ثلاثة مقومات أساسية للانسجام في بلد الهجرة وهي: (١) امتلاك العقار، و(٢) التحدث بلغة بلد الهجرة بطلاقة، (٣) والشعور العام بالارتياح أثناء الإقامة فيه[2]. ولعل هذه المقومات الثلاثة تعكس ما ذُكر أعلاه. فالمقوّم الأول اقتصادي ويعكس قدرة المهاجر على امتلاك منزل، والثاني مقوم ثقافيّ والثالث نفسيّ، وكلها تؤثر في مستوى الانسجام العام للمهاجر. وفي دراسة أخرى لعب المقوّم الاجتماعي دوراً أيضاً في مستوى الانسجام متمثلاً في شعور المهاجر بالقبول

1 Constant, A. & Massey, D. S., "Self-selection, earnings, and out-migration: A longitudinal study of immigrants to Germany", *Journal of Population Economics*, 16(4), 2003, pp. 631-653.

2 Steiner, V. & Velling, J., "Re-Migration Behavior and Expected Duration of Stay of Guest Workers in Germany", in Steinmann G, Ulrich RE, (ed), *The Economic Consequences of Immigration to Germany*, Physica, Heidelberg, 1994, pp. 101-119.

إثر المعاملة الحسنة التي يحظى بها من سكان البلد والعدالة في توزيع الفرص بينهم[1].

مهاجرات جديدات في مقاطعة أونتاريو الكندية يتعلمن اللغة الإنجليزية
في دورات مجانية توفرها حكومة المقاطعة لمساعدتهن على الاندماج في المجتمع الكندي[2].

الصدمة الثقافية

يُعرّف علماء الاجتماع الصدمةَ الثقافية (Culture shock) بأنها حالة التوهان التي تواجه الإنسان عندما يخوض تجربة العيش في أجواء غير مألوفة له سواءً بالانتقال الجغرافي بين دول مختلفة أو الاجتماعي في طبقات المجتمع نفسه[3]. ويعدّ الانتقال للعيش في بلد آخر أكثر السياقات التي تبرز فيها ظاهرة الصدمة الثقافية وبالتالي تكاد تكون متلازمة اجتماعية شائعة جداً في حالات الهجرة تزيد مع ازدياد الفوارق الثقافية بين

1 Furnham, A., "Human mobility in a Global Era", in *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010, pp. 23-45.

٢ المصدر: http://www.durhamimmigration.ca/learning/Pages/EnglishLanguageClasses.aspx

3 Macionis, John, and Linda Gerber, *Sociology*, Chapter 3 - "Culture", 7th edition, ed., Toronto, ON: Pearson Canada Inc., 2010, p. 54. Print.

البلدين. تواجه غالبية المهاجرين صدمة ثقافية بمستويات مختلفة من الحدة والتأثير[1]. بعض هذه المستويات قد تكون أشد من أن يتحملها المهاجر فتؤدي إلى الهجرة العكسية.

ولا تعدّ الصدمة الثقافية مرضاً نفسياً بل هي سلوك اجتماعي يرافق محاولات الإنسان استيعاب المتغيرات الثقافية الجديدة التي تحيط به ومواءمتها مع ما اعتاد عليه من المألوف الثقافي والاجتماعي. تحدث هذه المحاولات خلال أربع مراحل شائعة يمرّ بها الإنسان بالتدريج منذ بداية صدمته الثقافية حتى نهايتها وهي: (١) مرحلة الإعجاب، (٢) مرحلة التفاوض، (٣) مرحلة الضبط والتوفيق، (٤) مرحلة الإجادة. ويعاني خلالها الفرد من عدة مشكلات تتعلق غالباً بعدم القدرة على استيعاب تدفق المعلومات الجديدة والحواجز اللغوية والثقافية والتقنية والحنين إلى الديار وضعف مهارات التواصل وعدم الانسجام مع الآخرين لأسباب عاطفية أو نفسية مختلفة.

في مرحلة الإعجاب يستقبل المهاجر المتغيرات الثقافية بشكل إيجابي مفعماً بالإعجاب الضمني بكل ما يراه من جديد ومختلف عما اعتاد عليه. ولكن هذا لا يعني أن جميع الصدمات الثقافية تبدأ بهذه المواجهة الرومانسية بين المهاجر وبلده الجديد. ففي حالات أخرى تكون المواجهة منذ اليوم الأول أبعد ما تكون عن ذلك. في هذه الحالات يكون المهاجر قد بدأ صدمته الثقافية من مرحلتها الثانية مباشرةً. وفي كل الحالات فإن مرحلة الإعجاب إن حصلت فإنها لا تستمر سوى بضعة أسابيع تصبح بعدها الفروقات بين المجتمعين أكثر وضوحاً للمهاجر فتسبّب له الانزعاج بسبب توقه إلى ما هو مألوف وانحسار موجة الانبهار بما يراه بعد أن أصبح معتاداً عليه. هذا الانزعاج هو مؤشر الدخول في مرحلة التفاوض التي يمرّ المهاجر خلالها بتجارب تثير حفيظته على المستوى الأخلاقي والاجتماعي والفارق بين ما يتوقّعه من الآخرين وما يتوقّعونه منه. إن هذه المرحلة حَريّة بالبدء بعد عدة أسابيع عندما تصبح علاقة المهاجر بمجتمعه الجديد أكثر أهميةً. وتبدأ تحركاته فيه بأخذ مستويات أكثر عمقاً كأن يحصل على عمل أو أن يختلط بالسكان المحليين بشكل أكبر مما كان عليه اختلاطه السطحي بهم في الأيام الأولى. كل هذه الأنشطة الاجتماعية التي يبدأ

1 Furnham, A., "Human mobility in a global era", in *The Psychology of Global Mobility*, Springer, New York, 2010, pp. 23-45.

المهاجر بممارستها في مجتمعه الجديد تزيد من فرص تعرضه لتجارب تتنافى مع ما نشأ عليه من عادات وقيم وتوقعات وبالتالي تزيد من شعوره بالحنق وعدم الرضا والانزعاج والنفور الجزئي من مجتمعه الجديد.

مرحلة التفاوض أكثر تعقيداً من مرحلة الإعجاب لأنها تنطوي على العديد من الاحتمالات الممكن حدوثها والتي تتنوع مع كل تجربة على حدة. فعلى سبيل المثال يبدأ المهاجر أثناء هذه المرحلة بالمعاناة من صعوبات التواصل بسبب الحواجز اللغوية والثقافية. هذا لا يعني أن تواصله كان سهلاً في المرحلة التي سبقتها بل أن قدرته على تحمل هذه الصعوبات أصبحت أقل بعد أن فترت همته التي كان يغذيها شعور الإعجاب والانبهار والقبول العام بكل ما يواجه. يحدث أيضاً أن يتعرض المهاجر أثناء هذه المراحل للتقلبات الصحية التي يمر بها البعض جراء محاولات الجسد التأقلم مع البيئة الجديدة بعواملها المناخية والغذائية والصحية وغير ذلك. هذا الشعور بالانزعاج قد يؤدي بالمهاجر إلى الانطواء وممارسة سلوكيات اجتماعية غير صحية كالعزلة أو الغضب أو غير ذلك مما تؤدي عواقبه إلى مضاعفة الشعور بالانزعاج. ويبدأ هنا الأثر النفسيّ السلبيّ للصدمة الثقافية.

في بعض الحالات تنتهي رحلة المهاجر عند هذا الحدّ ويقرر العودة إذا كان قرار عودته سهلاً. فالمهاجر الذي ينقصه التصميم ولا تنقصه الخيارات يجد في مشاعر الانزعاج السلبية سبباً كافياً يدفعه إلى العودة إلى وطنه. وتعدّ هذه الهجرة العكسية أكثر شيوعاً لدى الطلاب الذي يكون وجودهم في بلد الهجرة بغرض الدراسة لعدة أسباب منها حداثة أعمارهم التي تجعل قدرتهم على التحمل أقل وكذلك التأثير السلبي لصدمتهم الثقافية على مستوياتهم الدراسية مما يضفي عليهم شعوراً بالفشل وعدم جدوى المحاولة. أيضاً يمرّ بمثل هذه الحالة المهاجرون من ذوي المهارات العالية الذين لا يعجزهم الحصول على عمل آخر في بلد يألفونه أكثر. وبالتالي يكون قرار الهجرة العكسية بالنسبة لهم أسهل من أولئك الذين أحرقوا وراءهم سفن العودة ولم يعد لديهم خيارٌ آخر سوى البقاء. فتضطرهم هذه القناعة إلى الدخول في المرحلة الثالثة من مراحل الصدمة الثقافية وهي مرحلة الضبط والتوفيق والتي يحاول فيها المهاجر ضبط أوضاعه وظروفه بالطريقة التي يوفق فيها بين ثقافة مجتمعه الجديد والثقافة

التي نشأ عليها وألفها. وتبدأ هذه المرحلة غالباً بعد مرور ستة أشهر ويكون المهاجر خلالها قد اكتسب من المعرفة ما يمكّنه من تفادي ما أزعجه في المرحلة السابقة. فيصبح أكثر حنكةً في التعامل مع البيئة الاجتماعية المحيطة وتجنّب حالات التصادم الثقافي مع سكان البلد.

لمرحلة الضبط والتوفيق عدة نتائج محتملة. ففي بعض الحالات يفشل المهاجر بشكل متعمد أو قسري في الانسجام مع مجتمعه الجديد مع اضطراره للبقاء فيه. مما يجعله يدخل في عزلة ثقافية واجتماعية محاولاً العيش وسط محيط ضيق من العلاقات الإثنية والثقافية التي تعوّضه عن أنشطته الاجتماعية الطبيعية. وفي حالات أخرى يصبح المهاجر أكثر قدرةً على فهم تصرفات الآخرين ومرجعياتهم الثقافية فلا يعود يرى في الاختلافات الثقافية إساءةً له ولا في سلوكيات الآخرين غرابةً وشذوذاً عن القواعد بعد أن عرف أن لكل مجتمع قواعده وقيمه وهرمه الأخلاقي. هذا لا يعني بطبيعة الحال قبوله بهذه القيم والأخلاقيات بقدر ما يعني استيعابه المنطلقات السلوكية للآخرين. يشعر المهاجر بالارتياح الذي بلغه في هذه المرحلة فيستمر في محاولاته لمزيدٍ من الفهم والتحليل حتى يصل إلى المرحلة الرابعة وهي مرحلة الإجادة التي يصبح فيها أكثر انسجاماً مع مجتمعه الجديد، سواءً تسنّى له ذلك بالاندماج الكامل في عاداته وتقاليده واكتسابها وتبنّيها أو بإيجاد حالة من التناغم بين ثقافته وثقافة مهجره لا يشعر من خلالها بأي تنافر مخلّ.

في نفس الوقت رصدت بعض الدراسات تعرض العائدين من الهجرة إلى صدمة ثقافية عكسية إذ لم يعودوا قادرين على العيش في أوطانهم مما يؤدي بهم إلى الرحيل مرةً أخرى[1] إما إلى مهجرٍ آخر أو إلى مهجرهم الأول. وللصدمة الثقافية العكسية مراحل تشبه إلى حدٍّ كبير مراحل الصدمة الثقافية الأولى. ذلك أن العودة إلى الوطن غالباً ما تصاحبها مشاعر دافئة من الحنين والرومانسية الحالمة فلا تشي الأيام الأولى بأي أعراض محتملة للصدمة الثقافية العكسية. يلي ذلك المرحلة التي يبدأ فيها العائد برصد الاختلافات بين ما كان يحمله في ذاكرته من ملامح الوطن وما تغيّر فيه خلال سنوات اغترابه. يحدد حجمُ هذه الاختلافات ومدى أهميتها بالنسبة للعائد حدةَ

1 Zarzosa, H. L., "Internal exile, exile and return: A gendered view", *Journal of Refugee Studies*, 11(2), 1998, pp. 189-198.

صدمته الثقافية العكسية ومدتها. يتذكر العائد أيضاً تفاصيل كان لها دورٌ كبير في قراره بالهجرة من الأساس غير أنه نسيها مع الزمن فيتجدد انزعاجه منها. كذلك يرى علماء النفس أن الهجرة بكل تحدياتها وظروفها وخصائصها تُحدث تغييرات جوهرية في شخصية المهاجر لاسيما إذا هاجر في عمر مبكرٍ مما يجعله يعود إلى وطنه وهو يحمل منظاراً مختلفاً يحاكم به الأشياء على غير ما كان سيفعل لو ظل في الوطن ولم يهاجر[1].

وعندما يبدأ العائد في مرحلة الضبط والتوفيق فإنه يخوض غمارها بمستويات مختلفة من التصميم اعتماداً على ظروفه والخيارات المتاحة أمامه. فبعض العائدين يكون قد عاد إلى وطنه متقاعداً مخلفاً وراءه أبناءه الذين نشأوا في المهجر وظلوا فيه بعد أن كبروا فيصعب عليه العيش بدونهم. فيضاعف ذلك من صدمته الثقافية عبر هذا المكوّن الاجتماعي المتمثّل في عدم قدرة الوطن على تعويضه عن الألفة التي افتقدها بالعيش مع أبنائه. كذلك يواجه العائد – إضافةً إلى اختلاف نظرته إلى الأشياء – اختلاف نظرة الناس إليه بوصفه مهاجراً عائداً غاب لزمنٍ طويل بكل ما تحمله ثقافة المجتمع من مفاهيم سلبية أو إيجابية عن الهجرة والاغتراب. فالمجتمعات شديدة التمسك بالتقاليد مثلاً ترتاب في من أطال الغياب بوصفه ملوثاً بأفكار دخيلة. والمجتمعات التواقة للهجرة تنظر إليه بوصفه بطلاً عائداً بعد معركة اغتراب انتصر فيها مادياً ومهنياً. كل هذه المستجدات لم يعتد عليها العائد ولربما لم يتوقعها فيؤدي عدم قدرته على التعامل معها إلى مفاقمة صدمته الثقافية العكسية.

يعود المهاجر أيضاً من مهجره لينضم إلى طبقة اجتماعية غير تلك التي كان ينتمي إليها قبل هجرته وذلك بما اكتسبه من مهارات مهنية أو ما جناه من مال في غربته. هذه الحال الجديدة قد تسهّل عليه انخراطه في المجتمع مرةً أخرى أو ربما تشكّل صدمةً ثقافية مضاعفة. وذلك لأن تعريف الصدمة الثقافية في الأساس يتضمن حالة التوهان الناتجة من كلٍّ من الانتقال الجغرافي من دولة إلى دولة والاجتماعي من طبقة إلى طبقة أيضاً. وكما هو الحال مع الصدمة الثقافية الأولى تؤدي الصدمة العكسية إلى عدة نتائج محتملة أحدها هو الدخول في العزلة الاختيارية أو العودة إلى المهجر

1 Sykes, A., "Reverse culture shock: What, when, and how to cope", 2011, Retrieved 12 9, 2013, from Expatica: http://www.expatica.com/nl/health_fitness/well_being/Reverse-culture-shock-101_16451.html

أو الاندماج بشكلٍ سلس في مجتمعه إذا سمحت بذلك الظروف.

عدد سنوات الإقامة في بلد الهجرة

يرتبط هذا العامل بمجموعة العوامل التي سبقته إما بكونه أحد مقوماتها أو محصلاتها. فالدراسات التي وجدت أن عدد سنوات الإقامة في بلد الهجرة يتناسب عكسياً مع احتمالات العودة[1] فسّرت ذلك بمجهود نظريّ يفتقر إلى التحديد. مما أفقد دراساتهم قدرتها على بلورة هذا العامل بشكل مستقل. وبطبيعة الحال تفسّر دراسة أخرى هذه العلاقة بين سنوات الإقامة والرحيل العكسيّ بأن الأولى تُضعف الروابط التي تصل المهاجر بالبلد الأم[2] وهو العامل الذي سبق ذكره أعلاه. إلا أن سنوات الإقامة بالتأكيد تلعب أدواراً أكبر وأعمق من ذلك. فهي تعكس بشكلٍ أو بآخر جملة التحولات التي يتعرض لها المهاجر أثناء إقامته على كافة الأصعدة الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية وكذلك التحولات التي تحدث في البلد الهجرة والبلد الأم مع مرور الزمن.

هكذا يمكن أن تستخدم سنوات الإقامة في بلد الهجرة كدالّة على كل عامل آخر يستند على هذه التحولات. مما قد يؤدي إلى عكس المفهوم النظريّ المباشر الذي يجعل العلاقة عكسية بين سنوات الإقامة واحتمالات العودة. فعلى سبيل المثال قد تؤدي الإقامة الطويلة في بلد الهجرة إلى تغيّر الظروف الاقتصادية في البلد الأم مما يشجّع المهاجر على العودة. وكلما طالت إقامته في المهجر كلما مرّ وقتٌ كافٍ لتتحسّن الأوضاع الاقتصادية في بلده بما يكفي ليخلق حافزاً اقتصادياً له بالعودة. أيضاً فإن سنوات الإقامة متى طالت أكثر سمحت للمهاجر بأن يحقق أهداف هجرته مهما صعبت. وكما ورد أعلاه فإن تحقق هذه الأهداف هو أحد أهم عوامل الرحيل العكسيّ.

1 Schmidt, C. M., "The Country of Origin, Family Structure and Return Migration of Germany's Guest-Workers", *Vierteljahrsheft zur Wirtschaftsforschung*, 63(1), 1994, pp. 119-125.

2 Gill, B., "Homeward bound: Return mobility for Italian scientists", *Innovation*, 18, 2005, pp. 319-341.

يحدث أيضاً أن تؤثر سنوات الإقامة في مشاعر المهاجر الوطنية بشكلين متعاكسين: إما أن تزيدها قوةً بازدياد حنينه المتوقد بسبب طول اغترابه وإما أن تضعفها بسبب توثق عرى انتمائه إلى بلده الجديد وتوثق عراه انتمائه إليه. وبالطريقة نفسها تتيح سنوات الإقامة الطويلة للمهاجر وقتاً كافياً ليتجاوز الصدمة الثقافية ولكنها أيضاً تزيد من احتمالات إصابته بالصدمة الثقافية العكسية حال عودته إلى بلده الأم. ولم تكشف حتى الآن أي دراسة عن احتمال تأثير العوامل الأخرى على سنوات الإقامة. وهو ما يعدّ خللاً يهدّد دراسات عديدة بالقصور النظريّ في حال لم تحيِّد هذا الاحتمال. على سبيل المثال، هل سنوات الإقامة تزيد بسبب ضعف المشاعر الوطنية أم أن ضعفها هو الذي أدّى إلى زيادة سنوات الإقامة في بلد الهجرة؟ أسئلة شبيهة يمكن أن تطرح حول علاقة سنوات الإقامة بمستوى الانسجام مع بلد الهجرة والقدرة على تحقيق الأهداف الأوليّة للهجرة باعتبار أن تحقق الأهداف سريعاً وبنجاح كبير قد يخلق فرصاً مغرية للمهاجر كي يبقى في بلد الهجرة تنقض نيته المسبقة بالعودة فور تمكّنه من تحقيق أهدافه.

الباب الخامس

النقد الأسلوبي لدراسات الرحيل

تحليل أساليب البحث

تواجه الأبحاث التطبيقية في دراسات الرحيل غالباً مشكلتين من حيث البيانات التي تحللها: الجودة والكمية. فالبيانات ذات الجودة العالية نادرة والبيانات ذات الوفرة الكمية منخفضة الجودة. سبب نقص الجودة في البيانات ذات الوفرة الكمية هو سوء أنظمة جمع البيانات ومصادرها المعتادة مثل الإدارات الحكومية. أما سبب نقص كمية البيانات ذات الجودة العالية فهو لصعوبة جمعها وتكلفتها المرتفعة. على سبيل المثال تقوم الإدارات الحكومية المختصة بالهجرة في مختلف دول العالم بجمع البيانات التي تهم شؤونها الداخلية فقط مهملةً أي بيانات أخرى تهتم بها دراسات الرحيل. وفي الغالب أنه لا توجد إدارة هجرة تحتفظ ببيانات عن طبيعة وأعمار ومستويات تعليم المهاجرين غير الشرعيين لعدم وجود نظام معدّ لتسجيل وحفظ هذه البيانات. فبالنسبة لمهام العمل الحكومي فإن هذه البيانات لا حاجة لها. ولكنها في المقابل تعدّ بيانات هامة جداً لباحثي الرحيل.

أيضاً تقوم الحكومات عادة بإطلاق تعريفات مختلفة على أنواع المهاجرين. فالإقامة الدائمة مثلاً، وهي عادةً مرحلة تسبق مرحلة الحصول على الجنسية، يتم إطلاقها في بعض الدول الأوربية على الطلاب الأجانب. أما في دول أميركا الشمالية فيُعدُّ الطلاب الأجانب مقيمين بشكل مؤقت وتقتصر الإقامة الدائمة على أولئك الذين يحق لهم العمل والإقامة بشكل دائم وتفرض عليهم ضريبة دخل كالمواطنين تماماً. هذا الاختلاف في تعريف أنواع الرحيل يجعل إجراء المقارنات والدراسات المشتركة بين أكثر من دولة أمراً صعباً وميّالاً للخطأ.

ولتجنّب كل هذه المشكلات يعمد الباحثون إلى جمع البيانات التي يحتاجونها

من مصادرها الأصلية. ولكن هذه الجهود لها أوجه قصور أيضاً. فثمة صعوبات شتى في وسائل جمع البيانات لعل من أهمها عدم الدقة في المعلومات التي يدلي بها المهاجرون عن أنفسهم. كذلك فإن اختلاف مستويات التحليل تجعل الاستفادة من هذه البيانات محدوداً. فالمدرسة الكلاسيكية الجديدة تريد بيانات عن الفرد، ومدرسة الاقتصاديات الجديدة تريد بيانات عن العائلة، والمدرسة الهيكلية التاريخية تريد بيانات عن تيار المهاجرين. كل هذه الاختلافات الجذرية بين المدارس النظرية شكلت رؤية متشائمة لدى الباحثين حول التوصل إلى نظرية شاملة وموحَّدة للرحيل[1].

اتّبع الباحثون ثلاث طرق رئيسة في دراسات الرحيل لجمع البيانات: (١) المعلومات التي يدلي بها المهاجر مباشرةً عن طريق الاستبيانات والمقابلات الشخصية، (٢) البيانات المجمّعة التي يتم استخلاصها من الإحصاءات السكانية ومنظمات الهجرة، (٣) خليط بين الطريقتين الأوليين معاً. كلٌّ من هذه الطرق الثلاث تعاني من مشكلات تقلّل من فائدتها المتوخاة في الأبحاث. فالطريقة الأولى تفترض أن الفرد قادر على أن يعبّر بدقة عن العوامل التي أثرت في قراره بالرحيل. وعطفاً على تداخل العوامل المؤثرة في الرحيل مع بعضها البعض فإن الفرد نفسه قد يعجز عن فهم تداخلاتها المعقدة نسبةً لقراره بالرحيل فيعمد إلى طرح عدد قليل من العوامل دون أن يدلي بالبقية، إما جهلاً بها أو محاولةً متعمدة لإخفائها حرصاً على مصالح شخصية ما[2] أو خجلاً من شأن ما. فاللاجئة التي هاجرت بسبب تعرضها للاغتصاب مثلاً قد تجد حرجاً في الإدلاء بهذا السبب لباحث لا تعرفه. واللاجئ الذي هاجر بسبب كونه مطلوباً للسلطات في بلده لجريمة ما لن يدلي بذلك بطبيعة الحال ما لم يكن الإدلاء به من مصلحته.

الطريقة الثانية غالباً ما تعاني من عدم التوافق بين مصادر البيانات المختلفة وصعوبة المقارنة بينها واختلاف الطريقة التي يعرّف بها كل مصدر بياناته ومتغيراته[3]. كذلك

1 Radu, D., "Social Interactions in Economic Models of Migration: A Review and Appraisal", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 34 (4), 2008, pp. 531-548.

2 Taylor, R. C., "Migration and motivations: a study of determinants and types", in *Migration*, ed. J. A. Jackson. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

3 Zlotnik, H., "The Concept of International Migration as Reflected in Data Collection Systems", *International Migration Review*, 21 (4), 1987, pp. 925-946.

البيانات المستخلصة من الإحصاء السكاني التي بقدر ما تكون دقيقة في أغراض إحصاء السكان فإنها ليست بالضرورة دقيقة في إحصاء تدفقات المهاجرين وأحوالهم[1]. فأغلب البيانات المجمّعة تتجاهل تماماً الاختلافات الفردية بين الأشخاص وتتعامل معهم جميعاً كأرقام ومتغيرات إحصائية. يقلل ذلك كثيراً من قدرة النماذج النظرية المعتمدة على بيانات كهذه على تفسير الرحيل كظاهرة[2]. ويجعل من التحليل الانحداري (Regression analysis) لها أمراً غير مؤثر وبلا معنى[3].

كذلك تهمل البيانات المجمّعة غالباً البعد الزمني رغم أهميته في فهم عملية الرحيل[4]. فلكي نفهم تماماً كيف بدأ الرحيل وكيف انتهى ينبغي لنا أن نتابع مراحله بتواتر زمني وهو ما لا تتيحه البيانات المجمّعة التي ترصد جميعها في نقطة واحدة من الزمن. وتتجلى أهمية أخذ البعد الزمني في الاعتبار عندما ننتبه إلى كون الحكومات تقوم بجمع البيانات حول المهاجرين بطريقة خاضعة للقوانين السارية في حينه. فإذا تغيرت القوانين وقع كثيرٌ من الباحثين في خطأ تحليل بيانات الماضي على ضوء قوانين اليوم[5]. حتى لو تجنّب الباحثون الوقوع في الأخطاء المحتملة فإنهم لا يفلحون في استخدام البيانات المجمّعة في الماضي للتنبؤ بحركة الهجرة في المستقبل إلا في الحالات الكلاسيكية من تدفقات الهجرة التي تتوفر فيها بيانات كبرى (مثل هجرة المكسيكيين إلى الولايات المتحدة). أما حالات الهجرة الأقل شيوعاً فيصبح التنبؤ بها – باستخدام البيانات المجمّعة – صعباً[6].

الطريقة الثالثة التي تجمع بين الطريقتين الأوليين شاع استخدامها بغرض أن تعوّض كلٌّ منهما عن جوانب قصور الأخرى. فاستخدمت الدراسات البيانات المستمدة

1 Poulain, M., "The Measurement of International Migration in Belgium", *International Migration Review*, 21 (4), 1987, pp. 1107-1137.

2 Fertig, M. & Schmidt, C. M., "Aggregate-Level Migration Studies as a Tool for Forecasting Future Migration Streams", IZA Discussion paper series, No.183, 2000.

3 Greenwood, J. M., "Human migration: theory, models, and empirical studies", *Journal of regional science*, 25(4), 1985.

4 Wood, C. H., "Equilibrium and historical-structural perspectives on migration", *International migration review*, 16(2), 1982, pp. 298-319.

5 Kritz, M. M., "International Migration Policies: Conceptual Problems", *International Migration Review*, 21 (4), 1987, pp. 947-964.

6 Fertig, M. & Schmidt, C. M., "Aggregate-Level Migration Studies as a Tool for Forecasting Future Migration Streams", IZA Discussion paper series, No.183, 2000.

من الفرد مباشرةً لتفسير الجوانب الاجتماعية المحيطة بعملية الهجرة التي تعكسها البيانات المجمّعة[1]. إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة. فالبيانات المستخلصة من الفرد لا تحوي بالضرورة البعد الزمنيّ. لاسيما إذا كان الاستبيان المستخدم في جمع البيانات غير مصمم لذلك. كما أن البيانات المجمّعة لا يمكنها التعويض عن جوانب القصور في البيانات المستخلصة من الفرد عندما يُسقِطُ الفرد سهواً أو عمداً بعض العوامل المؤثرة في قرار هجرته. أيضاً، في حالة الدمج بين هذين النوعين من البيانات فإن توخي الحذر يصبح مهماً جداً حتى لا تخلط الدراسة بين فئتين مختلفتين من المهاجرين: الفئة التي صنّفت الحكومة المهاجر من ضمنها في بياناتها المجمّعة، والفئة التي يعتقد الفرد أنه ينتمي إليها. فالمهاجر ذو المهارات العالية يصنّف نفسه كمهاجر للعمل. ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية في بلده الأم سيئة إلى حد تكوّن دافع كبير للهجرة فإن بعض الحكومات قد تصنّفه لاجئاً وإن لم يعتقد هو أنه لاجئ. وحتى لو اتفقت البيانات المجمّعة والبيانات الفردية على فئة هجرة معينة فإن تلك الفئة قد تتغير لاحقاً. فقد يتحول المهاجر للدراسة إلى مهاجر دائم ويقرر البقاء حيث درس. عندها يظل تصنيفه في البيانات المجمّعة طالباً كونها تهمل البعد الزمنيّ الذي تتغير خلاله الأشياء بينما يعتاد الفرد على أن يرى نفسه منتمياً لفئته الجديدة[2].

إضافةً إلى ما سبق من مشكلات جمع البيانات بشكل عام فإن دراسات الرحيل تعاني أيضاً من مشكلة مزمنة تتمثل في العينات المتحيزة وغير الممثلة للمجموعة قيد الدراسة. فإذا افترضنا جدلاً أن دراسات الرحيل تحاول تفسير الظاهرة على مستوى العالم، بمعنى أنها تحاول أن تفهم لماذا يرحل كل مهاجر من أي دولة كانت إلى أي دولة أخرى، فهذا يعني أن عدد حالات الهجرة الممكنة هو حاصل ضرب عدد الدول ببعضها. وعدد دول العالم حتى اليوم هو ٢٠٦ دول. بمعنى أن عدد حالات الرحيل الممكنة من البلد (أ) إلى البلد (ب) هي: ٢٠٦ x ٢٠٦ = ٤٢٤٣٦ حالة رحيل. عملياً، يستحيل على أي بحث من أبحاث الرحيل أن يجمع عيّنة تمثل جميع

1 Massey, D. S., "The Settlement Process among Mexican Migrants to the United States: New Methods and Findings", in *Immigration Statistics: A Story of Neglect*, Edited by D.B. Levine et. al., Washington: National Academy Press, 1985.

2 Kritz, M. M., "International Migration Policies: Conceptual Problems", *International Migration Review*, 21 (4), 1987, pp. 947-964.

الحالات الممكنة إما لأنها لم تحدث قط أو لأنها صعبة الدراسة. ولذلك فإن أغلب دراسات الرحيل اقتصرت على الحالات الشائعة مثل هجرة المكسيكيين إلى الولايات المتحدة، وهجرة الهنود والباكستانين إلى بريطانيا، وهجرة اليهود إلى إسرائيل، وهجرة مواطني المغرب العربي إلى أوروبا وغيرها.

يسفر ما ذكر أعلاه عن مشكلتين قائمتين في دراسات الرحيل: الأولى، التعميم المبالغ فيه (Over-generalization)، ويحدث في حالتين: (١) عندما تكون العينة صغيرة جداً فيدرس الباحث حالات قليلة من الهجرة لمواطني عدد محدود من الدول إلى عدد محدود أيضاً من الدول ثم يحاول تعميم نتائج بحثه على جميع حالات الرحيل الممكنة في العالم، (٢) عندما تكون العينة كبيرة جداً يستعصي على الباحث أن يحلل كل فرد بالعمق الكافي لفهم الأسباب الفردية المؤدية إلى هجرته، فيكتفي غالباً باستخلاص علاقات عامة بين العوامل المؤثرة على الرحيل في فترة زمنية محددة ثم يعمّمها على جميع الأفراد المشمولين في الدراسة.

الثانية، التعميم الناقص (Under-generalization)، وذلك عندما ينشأ البحث بأكمله بغرض محدد مثل دراسة أحوال المهاجرين من البلد (أ) إلى البلد (ب) دون أي اهتمام بالحالات الأخرى. وفي العادة إن مثل هذا النوع من الدراسات يهدف إلى إمداد المشرّعين بالدراسات اللازمة ليضعوا قوانين الهجرة. وهي بالتالي ذات فائدة محدودة جداً لنظرية الرحيل العامة. ويعجّ حقل دراسات الرحيل بالكثير من هذه الدراسات التي تركّز على بلد بعينه. وفي مثل هذه الحالات تزداد الحاجة إلى دراسات شاملة تضع كل هذه الدراسات الناقصة مع بعضها في محاولة لاستخلاص نتائج قابلة للتعميم. غير أن إجراء مثل هذه الدراسات الشاملة ليس بهذه السهولة بسبب صعوبة المقارنة بين مجموعات غير متجانسة في أحوال اقتصادية وسياسية مختلفة.

أوجه القصور والنقص في دراسات الرحيل

ضعف المواءمة والدمج بين الدراسات المتناثرة في محيط التخصصات العلمية المختلفة

كما اتضح من الفصول السابقة فقد اشتركت عدة مجالات عملية وتخصصات مختلفة

في دراسة الرحيل كلٌّ من الزاوية التي تخدم مسعاه وتثير اهتمامه. هذه الدراسات أجريت في أوقات مختلفة على امتداد القرنين الماضيين. واستخدم فيها الباحثون أدوات بحثية متنوعة. وبقدر ما استفادت دراسات الرحيل من هذا الثراء البحثي والتنوع النظريّ فإنها أيضاً تضررت من ضعف المواءمة والدمج ما بينها مما أسفر عن كثير من النتائج المتناقضة. يفسر باحثون أسباب هذا التقصير في أن أحداً من التخصصات التي درست الرحيل لم تقم بإدخاله بشكل جاد في أجندتها المعرفية بل اكتفت باستخدام أدواتها النظرية لفحصه عن بعد[1]. وبالتالي فإنه لا يصحّ اعتبار دراسات الرحيل حقلاً عملياً متعدد التخصصات لأن التعددية هنا اقتصرت على استعارة النظريات وتعميم الدراسات التطبيقية لا أكثر.

التعامل المختلف بين الرحيل القسري والطوعيّ

من أوجه القصور في دراسات الرحيل أن كلاً من الرحيل القسري والرحيل الطوعيّ ما زالا يعدّان فئتين مختلفتين من فئات الرحيل في كثيرٍ من الأبحاث. هذه التفرقة تظهر بوضوح في التراكم النظري للأبحاث التي تفرّق بينهما استناداً على افترضات ضمنية وعشوائية غير مستندة على قاعدة نظرية صلبة. على سبيل المثال تفترض كثير من الدراسات أن الرحيل القسري يسفر عن ثلّة من اللاجئين ذوي المهارات المنخفضة يائسين ولا يملكون خياراً. هذا الافتراض يعدّ عشوائياً ولا توجد أدلة نظرية تثبته ولكنه يعدّ مسؤولاً عن تحييد الرحيل القسري في دراسات الرحيل بشكل كبير وقصره على الأبحاث التي تتناوله من الجوانب الإنسانية وتسعى لاقتراح قوانين اللجوء وسبل الاحتواء الاجتماعي. ونتيجةً لذلك حُرم الرحيل القسري من التحليل البحثي اللازم فلم يكتشف الباحثون سوى عدد قليل من العوامل المؤثرة فيه مقارنةً بالرحيل الطوعيّ لأنهم طالما عدّوه حالة بسيطة من الإجبار لا تحتمل تفسيرها بعمق ولا استخلاص العوامل المؤثرة فيها.

إن كانت التفرقة بين الرحيل القسري والطوعيّ خطأً في الماضي فهذا الخطأ يعدّ أفدح في الحاضر. فالخط الفاصل بينهما أصبح ضبابياً بمرور الزمن وتغير الظروف

1 Bommes, M. & Morawska, E. T., *International migration research: constructions, omissions, and the promises of interdisciplinarity*, Ashgate Publishing Limited. Hants, UK, 2005.

وأصبح من الصعوبة التمييز بينهما. فعلى سبيل المثال يصعب علينا أن نصنّف من رحل عن بلده الأم قبل سنة من اندلاع حرب أهلية: هل يعدّ رحيله طوعياً لأنه وقع قبل الحرب؟ أم جبرياً لأنه حدث باعتبار ما سيكون؟ أيضاً بالنسبة للرحيل لدوافع اقتصادية، هل ثمة من يمكنه أن يمنحنا معياراً نقيس به المقدار الدقيق من الضغوطات الاقتصادية على كاهل المهاجر حتى نعرف أي مقدار يجعل من رحيله طوعياً وأيها يجعله جبرياً؟ ما هو مستوى الفقر الذي ينبغي بعده أن نسمي المهاجر لاجئاً؟ أيضاً ذلك الفرد الذي تجبره عائلته على الرحيل من أجل تدبير مصدر دخل إضافي للأسرة، أو ذلك الطالب الذي يجبره أبواه على الدراسة في بلد أجنبي[1]... هل يعدّ رحيلهما طوعياً أم جبرياً؟ أيضاً ثمة حالات عديدة يقوم فيها الفرد بتعمد إيقاع نفسه في مشاكل داخل بلده الأم حتى يتسنّى له التقدم بطلب لجوء في بلد الهجرة، مثل الانخراط في تنظيم سياسي معارض أو الاشتراك في نزاعات مسلحة، مما يجعله عرضةً للمحاكمة أو الإيذاء أو يؤدي بوضع اسمه في قائمة سوداء معينة. فهل الرحيل الذي يعقب هذا يعدّ رحيلاً طوعياً بما أن الفرد فعل تلك الأسباب عن طواعية ولغرض الهجرة أصلاً؟ أم أنه رحيلٌ جبريّ بسبب التعريف الذي تطلقه عليه سلطات بلد الهجرة؟ هذا سؤال لم تجب عليه أي دراسة حتى الآن.

أثر تحدث اللغات الشائعة على الرحيل

بحثت دراسات عديدة أثر قدرة المهاجر على تحدث اللغة المحلية في بلد الهجرة على قراره ومقامه فيه. وجميع هذه الدراسات تتفق على أن هذه القدرة تزيد من احتمالات الرحيل وتقلل من احتمالات العودة. غير أنه لا توجد دراسة إلى الآن بحثت فيما إذا كان ثمة استثناء لهذه القاعدة. كأن يجهل المهاجر اللغة المحلية غير أنه يتحدث لغةً أخرى شائعة كالإنجليزية. فتدفق المهاجرين الكبير للعمل في دول الخليج، على سبيل المثال، ربما يكون ميداناً مناسباً لدراسة كهذه. حيث يلحظ – دون وجود دراسة محددة – أن غالبية العمالة لا تتحدث اللغة العربية دون أن يؤثر ذلك على تدفقها

1 González, C. R., Mesanza, R. B., & Mariel, P., "The determinants of international student mobility flows: An empirical study on the Erasmus programme", *Higher Education*, 62(4), 2011, pp. 413-430.

المستمر كعمالة ماهرة أو غير ماهرة. والكثير من العمالة الماهرة تحديداً لا تجد نفسها مضطرة لتحدث اللغة العربية ولا تعلمها، بل ربما عملت شركاتهم على تعويضهم على عدم تحدث اللغة كتمكين أطفالهم من الدراسة في مدارس عالمية باهظة التكلفة. ثمة دراسات تعرضت إلى شيوع استخدام الإنجليزية كلغة وسيطة بين اللغتين المحكيتين في البلد الأم وبلد الهجرة[1] ولكنها لم تبحث تحديداً أثر الاستعاضة بها عن تحدث اللغة المحلية على تدفق المهاجرين وما هي الظروف والأحوال التي تحكم ذلك.

النتائج المتناقضة في دراسات الرحيل

تناقض النتائج في الدراسات التطبيقية يكاد يكون ظاهرة مميزة لدراسات الرحيل. عدة أسباب نظرية وبحثية مسؤولة عن هذه النتائج المتناقضة. نظرياً، استعارت دراسات الرحيل بكثرة نظريات تم تطويرها في حقول علمية أخرى. كما قام كل تخصص علميّ شارك في نظريات الرحيل بجلب نظرياته وطرحها كما هي مع القليل جداً من التعديلات. هكذا أصبحت نظرية الرحيل أشبه بوعاء يحوي خليطاً من النظريات المختلفة التي لا تنسجم من بعضها ولا يكمل بعضها البعض. على سبيل المثال، جلب باحثو إدارة الأعمال الدولية نظرية التجارة الدولية إلى دراسات الرحيل كما هي رغم أنها مصممة لتفسير تجارة البضائع والخدمات وليس المهاجرين. ورغم أن النظرية سقطت من دراسات الرحيل مبكراً إلا أن سقوطها جاء لأسباب نظرية بحتة بغضّ النظر عن الإشكاليات الكبرى في التعامل مع البشر كبضائع.

كذلك فإن مشاركة علم النفس في دراسات الرحيل بشكل عام توضح لنا إشكالية تناقض النتائج بوضوح. فعلم النفس شارك حديثاً فقط في دراسات الرحيل. ورغم حداثته التي كان يفترض بها أن تفيد باحثيه من التراكم النظريّ في دراسات الرحيل على مدى قرنين إلا أن الباحثين عزلوا أنفسهم عن بقية الجهود البحثية السابقة من التخصصات الأخرى وسعوا إلى إعادة اختراع العجلة النظرية من جديد. هكذا أصبحت الدراسات النفسية للرحيل أقل الدراسات تكاملاً مع بقية التخصصات الأخرى وأقلها اعتماداً ورجوعاً إلى المصادر التي اعتمدت عليها الدراسات الأخرى.

1 Hawthorne, L., *Labour market barriers for immigrant engineers in Australia*, AGPS (Australia Givernment Publishing Services), Canberra, 1994.

عدم التفريق بين الرحيل الفعليّ ونية الرحيل

دراسات عديدة استفادت من البناء النظري لبعضها البعض دون أن تفرق بين الدراسة التي تبحث في نيّات الرحيل وتلك التي تبحث عن حالات رحيل فعلية. قد يبدو الفرق بين الأمرين هامشياً والتفريق بينهما غير ضروري بما أن كل دراسة تتحدث عن نفسها فقط. إلا أن تبادل النظريات بين الدراسات يجعل كلاً منهما تبني على الأخرى على افتراض أنها بحثت في السياق نفسه بينما كانت تبحث في سياق آخر. فنيّة الرحيل، مهما كانت قويّة وحازمة، لا يمكن اعتبارها رحيلاً فعلياً بينما لا تزال نيّة. لاسيما في الدراسات التي تعتمد على البيانات التي يدلي بها الفرد نفسه دون أخذ العوامل السياقية في الاعتبار. وثمة شبه اتفاق بين علماء التسويق على أن الدراسة التي تعتمد على نيّة شراء أو استخدام المنتج تختلف عن تلك التي تسأل الفرد عن رأيه فقط دون نية شراء قائمة[1]. كما أن غياب البعد الزمني يمنعنا من معرفة ما إذا كان المهاجر الذي عبر عن نيته بالهجرة قد هاجر فعلياً أم لا. وبالتالي فإننا نخاطر بنشر دراسات عن سلوك الرحيل مبنية على أشخاص لم يهاجروا أصلاً، وهو حريّ بخلق العديد من المشكلات النظرية[2].

1 Johansson, J. K.. & Thorelli. H. B., "International product positioning", *Journal of International Business Studies*, Fall, 1985, pp. 57-75.

2 Jandl, M., "Is Migration Supply-or Demand-Determined? Some remarks on the ideological use of economic language", *International Migration*, 32(3), 1994, pp. 467-476.

خاتمة

لقد حرصت على أن أعرض في هذا الكتاب صورةً شاملة عن جميع النظريات التي طرحت في التخصصات العلمية المختلفة بهدف تفسير ظاهرة رحيل البشر. بعض هذه النظريات تحول إلى بنية أو مظلة نظرية تفرّعت منها نظريات أخرى. وبعضها تم تحويره أو دمجه أو إسقاطه أو استعارته بهدف مواءمته بشكل أفضل مع دراسات الرحيل. وبعض هذه النظريات ذهب مع الريح مع ضعف الأدلة والشواهد وتغيّر السياقات التي طرحت فيها. هذا العرض اشتمل على تاريخ كل نظرية وسياقها البحثيّ وإسهامها في دراسات الرحيل وأوجه قوتها وقصورها. إلا أنه بطبيعة الحال يظلّ عرضاً لا يمكن أن يختزل جميع أبعاد النظرية. فبعض هذه النظريات تم طرحها في كتبٍ مستقلة وبعضها تطوّر على مدى عشرات الدراسات التسلسلية التي استغرق بعضها عقداً من الزمان حتى اكتمل. وبالتالي فإن من غير الممكن تضمين كل ما كُتب عن نظرية بعينها في هذا الكتاب وإلا تحوّل إلى عمل موسوعيّ ضخم ينافي نيّتي المسبقة في جعله مدخلاً لدراسات الرحيل ونظرياته مقدَّماً إلى القارئ العربيّ المتخصص وغير المتخصص أيضاً.

إن هذا الكتاب لا يهدف فقط إلى عرض الجهد الأكاديمي المبذول في دراسات الرحيل بل أيضاً إلى توضيح الأثر الكبير الذي يتركه الرحيل كظاهرة بشرية قديمة ومستمرة في تشكيل العالم من حولنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وغير ذلك مما استدعى هذا الاهتمام الأكاديمي الكبير. فالرحيل بلا شك أسهم في كتابة التاريخ البشريّ كما أسهم في رسم الجغرافيا البشرية. وكذلك أسهم الرحيل في بناء المجتمعات وتكوين الدول واكتشاف المجهول وطيّ الآفاق. وكما ذكرت في مقدمة الكتاب فإن هذه

الغريزة هي من الغرائز الاجتماعية التي قلّ أن نجدها في كائن حيّ باستثناء الإنسان. هذا يوحي لنا، بعيداً عن الدراسات والأبحاث، بأن الرحيل لدى الإنسان أشبه بمهمة كونية خُصَّ بها دون غيره من المخلوقات؛ مهمة جُبل الإنسان على القيام بها جيلاً بعد جيل. ولذلك وقف على قدمين ليرى الأفق ومشى عليهما ليلمسه. فبلغ ما لم تبلغه الكائنات التي تطير في السماء والتي تغوص في البحر.

تنويه

أودّ أن أشكر كلاً من البروفيسور خوزيه روخاس منديز والبروفيسور نيكولاس بابادوبولاس والبروفيسور شابو جي على نقدهم للمكوّن الأكاديمي الذي كان جزءاً من هذا العمل قبل أن أعمل على زيادته وتطويره لتحويله إلى كتاب. كما أود أن أشكر الدكتور محمد بن عبد الله الخازم على الملحوظات القيّمة التي أبداها على النسخة النهائية منه.

قائمة المراجع

1. Abreu, A., "The New Economics of Labor Migration: Beware of Neoclassicals Bearing Gifts", *Forum for Social Economics*, 41(1), 2012, pp. 46-67.
2. Abubakar, B., Shanka, T., & Muuka, G. N., "Tertiary education: an investigation of location selection criteria and preferences by international students–The case of two Australian universities", *Journal of Marketing for Higher Education*, 20(1), 2010, pp. 49-68.
3. Acosta, P., "Labor Supply, School Attendance, and Remittances from International Migration: The Case of El Salvador", World Bank Policy Research Working Paper, No. 3903, 2006.
4. Adams Jr, R. H. & Page, J., "Do international migration and remittances reduce poverty in developing countries?", *World development*, 33(10), 2005, pp. 1645-1669.
5. Adams, R. H. Jr. & Cuecuecha, A., "Remittances, household expenditure and investment in Guatemala", *World development*, 38(11), 2010, pp. 1626-1641.
6. Adsera, A. & Pytlikova, M., "The role of language in shaping international migration: Evidence from OECD countries 1985-2006", IZA, Discussion Paper, No. 6333, 2012.
7. Akhtar, S., *Immigration and identity: Turmoil, treatment and transformation*, Northvale, New Jersey: Jason Aronson, 1999.
8. Albrow, M., Eade, J., Washbourne, N., & Durrschmidt, J., "The impact of globalization on sociological concepts: Community, culture and milieu", *Innovation: The European Journal of Social Science Research*, 7(4), 1994, pp. 371-389.
9. Alícia, A., Ferrer, A. M., Sigle-Rushton, W. & Wilson, B., "Fertility Patterns of Child Migrants: Age at Migration and Ancestry in Comparative Perspective", *The ANNALS of the American Academy of Political Science and Social Science*, No. 643, 2012, pp. 160-239.
10. Al-Rodhan, R. F. N. & Stoudmann, G., "Definitions of Globalization: A Comprehensive Overview and a Proposed Definition", Program on the Geopolitical Implications of Globalization and Transnational Security,

Geneva Centre for Security Policy, 2006.
11. Anker, D. E., & Posner, M. H., "Forty Year Crisis: A Legislative History of the Refugee Act of 1980", *The San Diego Law Review*, 19(9), 1981.
12. Armitage, S. J., Jasim, S. A., Marks, A. E., Parker, A. G., Usik, V. I., & Uerpmann, H. P. (2011). The southern route "out of Africa": evidence for an early expansion of modern humans into Arabia. Science, 331(6016), 453-456.
13. Asencio, M. & Acosta, K., "Migration, gender conformity, and social mobility among Puerto Rican sexual minorities", *Sexuality Research & Social Policy*, 6(3), 2009. Pp. 34-43.
14. Asis, M. M.B., *Caring for the World: Filipino Domestic Workers Gone Global*, In Asian Women as Transnational Domestic Workers. Edited by Shirlena Huang, Brenda Yeoh and Noor Abdul Rahman. Singapore: Marshall and Cavendish Academic, 2005, pp. 21-53.
15. Bach, R. L. & Smith, J., "Community Satisfaction, Expectations of Moving and Migration", *Demography* (14), 1077, pp. 147-167.
16. Bailey, A. J., "Migration history, migration behaviour and selectivity", *The Annals of Regional Science*, 27, 1993, pp. 315-326.
17. Bakewell, O., "Research Beyond the Categories: The Importance of Policy Irrelevant Research into Forced Migration", *Journal of Refugee Studies*, 21 (4), 2008, pp. 432-453.
18. Baran, P. A., *The Political Economy of Growth*, New York: Monthly Review Press, 1957.
19. Barker, E. V. Z., A late-glacial and post-glacial climatic correlation between East Africa and Europe, Nature, 1962, pp. 201-203.
20. Barnum, H. N. & Sabot, R. H., *Migration, Education and Urban Surplus Labour: The Case of Tanzania*, Development Centre Studies, Employment Series 13, Development Centre of the Organization for Economic Co-operation and Development, 1976.
21. Barrett, A. & Trace, F., "Who Is Coming Back? The Educational Profile of Returning Migrants in the 1990s", *Irish Banking Review*, Summer 1998, pp. 38-51.
22. Basran, G. & Zong, L., "Devaluation of Foreign Credentials as Perceived by Non-White Professional Immigrants", *Canadian Ethnic Studies Journal*, 30(3), 1998, pp. 6-23.
23. Baudassé, T. & Bazilier, R., "Gender discrimination and emigration: push factor or selection process?", Forthcoming, 2011. http://remi.bazillier.free.fr/baudasse_bazillier_gender.pdf.
24. Bauer, T. & Gang, I. N., "Temporary Migrants from Egypt: How Long Do They Stay Abroad?", IZA Discussion Papers, No. 3, 1998.
25. Beals, R. E., Levy, M. B. & Moses, L. N., "Rationality and migration in Ghana",

Review of Economics and Statistics, 49(4), 1967, pp. 480-486.
26. Becker, G. S., "Investment in human capital: a theoretical analysis", *Journal of Political Economy*, Supplement 70, 1962, pp. 9-49.
27. Becker, G. S., *Human Capital*, 2nd ed., New York: National Bureau of Economic Research, 1975.
28. Bell, M. & Ward, G., "Comparing temporary mobility with permanent migration", *Tourism geographies: an international journal of tourism space, place and environment*, 2(1). 2000, pp. 87-107.
29. Benson, M. & O›Reilly, K., "Migration and the search for a better way of life: a critical exploration of lifestyle migration", *The Sociological Review*, 57, 2009, pp. 608–625.
30. Berman, E., Langa, K. & Siniverd, E., "Language-skill complementarity: returns to immigrant language acquisition", *Labour Economics*, 10(3), 2003, pp. 265–290.
31. Bertocchi, G., & Strozzi, C., "International migration and the role of institutions", *Public Choice*, 137 (1-2), 2008, pp. 81-102.
32. Betts, A., *Global migration governance*, Oxford: Oxford University Press, 2011.
33. Bhagwati, J. N., "Incentives and Disincentives: International Migration", *Weltwirtschaflliches Archiv*, 120(4), 1984, pp. 678-701.
34. Boehm, T. P., Herzog, Jr. H. W., & Schlottmann, A. M., "Intra-Urban Mobility, Migration, and Tenure Choice", *The Review of Economics and Statistics*, 73(1), 1991, pp. 59-68.
35. Bommes, M. & Morawska, E. T., *International migration research: constructions, omissions, and the promises of interdisciplinarity*, UK, Hants: Ashgate Publishing Limited, 2005.
36. Boneva, B. S., & Frieze, I. H., "Toward a concept of a migrant personality", *Journal of Social Issues*, 57, 2001, pp. 477-491.
37. Borjas, G. J. & Bratsberg, B. M., "Who Leaves? The Outmigration of the Foreign Born", NBER Working Papers, No. 4913, 1994.
38. Borjas, G. J., "Assimilation, Changes in Cohort Quality and the Earnings of Immigrants", *Journal of Labor Economics*, 3, 1985, pp. 463-489.
39. Borjas, G. J., "Immigration and Welfare Magnets", *Journal of Labour Economics*, 17 (4), 1999, pp. 607-637.
40. Borjas, J. G., "Economics of migration", *International Encyclopedia of the social and behavioral sciences*, (3.4), 2000, p. 38.
41. Bovenkerk, F., *The sociology of return migration: a bibliographic essay*, The Hague: Martinus Nijhoff, 1974.
42. Boyd, M., "Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas", *International Migration Review*, 23 (3), 1989, pp. 638-670.

43. Braidwood, R. J., *Prehistoric Man,* Natural History Museum, Chicago, 1963.
44. Brennan, D., *"Selling sex for visas: sex tourism as a stepping-stone to international migration", Global Woman Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy,* London: Granta, 2002, pp. 154-168.
45. Brenner, R., & Kiefer, N. M., "The economics of the diaspora: discrimination and occupational structure", *Economic Development and Cultural Change,* 29(3), 1981, pp. 517-534.
46. Brettell, C., "Emigrar para voltar: a Portuguese ideology of return migration", Papers in Anthropology, 20(1), 1979, pp. 1-20.
47. Briggs, Jr., V. M., "International migration and labor mobility: the receiving country", CAHRS working paper series, Working paper#94-19, Cornell University, 1994.
48. Brown, P., "Cultural capital and social exclusion: some observations on recent trends in education, employment, and the labour market", *Work, Employment and Society,* 9, 1995, pp. 29-51.
49. Bruni, M. & Venturini, A., "Pressure to migrate propensity to emigrate: the case of the mediterranean basin", *International labour review,* 134 (3), 1995, pp. 377-400.
50. Burda, M. C., "The determinants of East-West German migration: Some first results", *European Economic Review,* 37, 1993, pp. 452-461.
51. Cainkar, L., "Post 9/11 Domestic Policies Affecting U. S. Arabs and Muslims: A Brief Review", *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East,* 24(1), 2004, pp. 245-248.
52. Caligiuri, P. M., "The Big Five personality characteristics as predictors of expatriate's desire to terminate the assignment and supervisor-rated performance", *Personnel Psychology,* 53(1), 2000, pp. 67-88.
53. *Cambridge Dictionary* (2014). Link: http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/discrimination_1 Accessed: April 10, 2014.
54. Cantú, L., "A place called home: A queer political economy of Mexican immigrant men's family experiences", *Queer families, queer politics: Challenging culture and the state,* 2001, pp. 112-36.
55. Carr, S. C., "Introduction: The psychology of global mobility", In *The psychology of global mobility,* Springer New York, 2010, pp. 125-150.
56. Carrillo, H., "Sexual migration, cross-cultural sexual encounters, and sexual health", *Sexuality Research & Social Policy,* 1(3), 2004, pp. 58-70.
57. Carrington, W. J., Detragiache, E. & Vishwanath, T., "Migration with Endogenous Moving Costs", *The American Economic Review,* 86(4), 1996, pp. 909-930.
58. Carruthers, N. & Vining, A. R., "International Migration: an Application of the Urban Location Choice Model", *World Politics,* 35(1), 1982, pp. 106-120.

59. Casado-Díaz, M., "Retiring to Spain: An Analysis of Difference among North European Nationals", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 32 (8), 2006, pp. 1321–1339.
60. Castles, S. & Miller, M. J., *The age of migration*, New York: The Guilford Press, 2003.
61. Castles, S., "International migration at the beginning of the twenty-first century: global trends and issues", *International Social Science Journal*, 52 (165), 2000, pp. 269-281.
62. Castles, S., "Understanding global migration: A social transformation perspective", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 36(10), 2010, pp. 1569-1586.
63. Chamberlain, A. T., "The Evolution of Homo Erectus. Comparative Anatomical Studies of an Extinct Human Species", *Journal of Anatomy*, 1991, pp. 177, 211.
64. Chimni, B. S., "The Geopolitics of Refugee Studies: A View from the South", *Journal of Refugee Studies*, 11(4), 1998, pp. 350-374.
65. Chiquiar, D. & Hanson, G. H., "International Migration, Self-Selection, and the Distribution of Wages: Evidence from Mexico and the United States", *Journal of Political Economy*, 113(2), 2005, pp. 239281.
66. Chirot, D., *Social Change in the Modern Era*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1986.
67. Chiswick, B. R., "The Economic Progress of Immigrants: Some Apparently Universal Patterns", IN William Fellner, ed., *Contemporary Economic Problems*, Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1979, pp. 357-399.
68. Chiswick, B. R., *The Employment of Immigrants in the United States*, Washington: American Enterprise Institute, 1982.
69. Cobb-Clark, D. A. & Stillman, S., "Return migration and the age profile of retirement among immigrants", *IZA Journal of Migration*, 2013.
70. Cohen, R., "Migration, Late Capitalism and Development", Address to the Plenary Session of the Annual Conference of the Development Studies Association, University College, Swansea, Sept. 1980.
71. Cojocaru, O., "Having a blue passport means not having a red one yet: Ethnographic approach of the acquisition of Romanian citizenship", *Societal and Political Psychology International Review*, 2(2), 2011, pp. 161-167.
72. Constant, A. & Massey, D. S., "Self-selection, earnings, and out-migration: A longitudinal study of immigrants to Germany", *Journal of Population Economics*, 16(4), 2003, pp. 631-653.
73. Courchene, T. J., "Interprovincial migration and economic adjustment", *The Canadian Journal of Economics*, 3(4), 1970, pp. 550-576.

74. Cushing, B. J., "Location-specific amenities, topography, and population migration", *Annals of Regional Science*, 21, 1987, pp. 74-85.
75. Da Vanzo, J., *Why families move: a model of the geographic mobility of married couples*, Santa Monica: Rand Corporation, 1976, R-1972.
76. Da Vanzo, J. and Morrison, P. A., "Return and other sequence of migration in the United Sates", *Demography*, 18, 1981, pp. 85-101.
77. Dahya, B., "Pakistanis in Britain: Transients or Settlers?", *Race & Class*, 14(3), 1973, pp. 241-277.
78. Darwin, C., *The origin of species by means of natural selection: Or, the preservation of favoured races in the struggle for life and the descent of man and selection in relation to sex*, Modern Library, 1872.
79. Dashefsky, A. & Lazerwitz, B., "The Role of Religious Identification in North American Migration to Israel", *Journal for the Scientific Study of Religion*, 22(3), 1983, pp. 263-275.
80. Davenport, C., Moore, W. H. & Poe, S. C., "Sometimes You Just Have to Leave: Domestic Threats and Forced Migration 1964-1989", *International interactions*, 29, 2003, pp. 27-55.
81. de Brauw, A., International migration: Can it improve living standards among poor and vulnerable populations?", International Food Policy Research Institute (IFPRI), Special Edition, 2007.
82. De Jong, G. F., "Expectation, gender and norms in migration decision-making", *Population studies*, 54(3), 2000, pp. 307-319.
83. DeVoretz, D. & Maki, D., "The immigration of third world proffisionals to Canada: 1968-1973", *World Development*, 11, 1983, pp. 55-64.
84. Docquier, F. & Rapoport, H., "Ethnic discrimination and the migration of skilled labor", *Journal of Development Economics*, 70 (1), 2003, pp. 159-172.
85. Domencich, T. & McFadden, D., *Urban Travel Demand: a behavioural analysis*, North Holland, Amsterdam, 1975.
86. Dovidio, J. F., & Esses, V. M., "Immigrants and immigration: Advancing the psychological perspective", *Journal of Social Issues*, 57(3), 2001, pp. 378-387.
87. Drbohlav, D., Štych, P., & Dzúrová, D., "Smuggled Versus Not Smuggled Across the Czech Border", *International Migration Review*, 47(1), 2013, pp. 207-238.
88. Duleep, H. O., "Social Security and the Emigration of immigrants", *Social Security Bulletin*, 57(1), 1994, pp. 37-52.
89. Dustmann C. & Weiss, Y., "Return migration: theory and empirical evidence from the UK", *British Journal of Industrian Relations*, 45(2), 2007, pp. 236-256.
90. Dustmann, C. & Glitz, A., "Migration and Education", in E. A. Hanushek, S. Machin, and L. Woessmann (Eds.), *Handbook of the Economics of Education*,

Vol. 4, 2011.

91. Dustmann, C., "Earnings adjustment of temporary migrants", *Journal of Population Economics*, 6, 1993, pp. 153-186.
92. Dustmann, C., "Children and return migration", *Journal of Population Economics*, 16(4), 2003, pp. 815-830.
93. Dustmann, C., "Return migration, wage differentials, and the optimal migration duration", *European Economic Review*, 47 (2), 2003, pp. 353-369.
94. Dustmann, C., Bentolila, S., & Faini, R., "Return migration: the European experience", *Economic Policy*, 1996, pp. 213-250.
95. Eliassona, K., Lindgrenb, U. & Westerlundc, O., "Geographical Labour Mobility: Migration or Commuting?", *Regional Studies*, 37(8), 2003, pp. 827-837.
96. Fan, C. C. & Huanga, Y., "Waves of Rural Brides: Female Marriage Migration in China", *Annals of the Association of American Geographers*, 88(2), 1998, pp. 227-251.
97. Fawcett, J. T., "Networks, linkages, and migration systems", *International migration review*, 23 (3), 1989, pp. 671-680.
98. Feldman, R. M., "Settlement-identity: Psychological bonds with home places in a mobile society", *Environment and Behavior*, 22(2), 1990, pp. 183-229.
99. Fertig, M. & Schmidt, C. M., "Aggregate-Level Migration Studies as a Tool for Forecasting Future Migration Streams", IZA Discussion paper series, No.183, 2000.
100. Fields, G. S., "Place-to-place migration in Colombia", *Economic Development and Cultural Change*, 30, 1982, pp. 539-558.
101. Findley, S., *Planning for internal migration: A review of issues and polices in developing countries*, Washington: U. S. Government Printing Office, 1977.
102. Flippen, C., "Relative Deprivation and Internal Migration in the United States: A Comparison of Black and White Men", *American Journal of Sociology*, 118(5), 2013, pp. 1161-1198.
103. Forster, Peter & Matsumura, Shuichi, "Did Early Humans Go North or South?", *Science*, Vol. 308, Issue 5724,2005, pp. 965-966.
104. Freeman, G. P., "Migration and the Political Economy of the Welfare State", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 485, 1986, pp. 51-63.
105. Friedberg, R. M., "You Can't Take It with You? Immigrant Assimilation and the Portability of Human Capital", *Journal of Labor Economics*, 18(2), 2000, pp. 221-251.
106. Frieze, I. H. & Li, M. Y., "Mobility and personality", *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010, pp. 87-103.
107. Frieze, I. H., Boneva, B. S., Šarlija, N., Horvat, J., Ferligoj, A., Kogovšek, T.,

Miluska, J., Popova, L. Korobanova, J., Sukharva, N., Erokhina, L. & Jarošová, E., "Psychological differences in stayers and leavers: Emigration desires in central and eastern European university students", *European Psychologist*, 9(1), 2004, pp. 15-23.

108. Frieze, I. H., Hansen, S. B., & Boneva, B., "The migrant personality and college students' plans for geographic mobility", *Journal of Environmental Psychology*, 26(2), 2006, pp. 170-177.

109. Furnham, A., "Human mobility in a global era", In *The Psychology of Global Mobility*, Springer New York, 2010, pp. 23-45.

110. Gabriel, S. A., Shack-Marquez, J. & Wascher, W. L., "Regional house-pricedispersion and interregional migration", *Journal of Housing Economics*, 2, 1992, pp. 235-256.

111. Gallaway, L. E., "Age and Labor Mobility Patterns", *Southern Economic Journal*, 36(2), 1969, pp. 1-80.

112. Gelatt, J., "Looking Down or Looking Up: Status and Subjective Well Being among Asian and Latino Immigrants in the United States", *International Migration Review*, 47 (1), 2013, pp. 39-75.

113. Ghatak, S., Levine, P. & Price, S. W., "Migration theories and evidence: an assessment", *Journal of Economic Surveys*, 10(2), 1996, 159-198.

114. Gibson, J., McKenzie, D. & Stillman, S., "The impact of international migration on remaining household members: Omnibus results from a migration lottery program", Policy research working paper No. 4956, The world Bank, Development Research Group, Trade and integration team, June 2009.

115. Giddens, A., *The Constitution of Society*, Polity Press, Cambridge, 1984.

116. Gill, B., "Homeward bound: Return mobility for Italian scientists", *Innovation*, 18, 2005, pp. 319-341.

117. Gillard, J. and Gillard, A. M., "The international circulation of scientists and technologists: a win-lose or win-win situation?", *Science Communication*, 20(1), 1998, pp. 106-115.

118. Gmelch, G., "Return Migration", *Annual Review of Anthropology*, 9, 1980, pp. 135-159.

119. González, C. R., Mesanza, R. B., & Mariel, P., "The determinants of international student mobility flows: An empirical study on the Erasmus programme", *Higher Education*, 62(4), 2011, pp. 413-430.

120. Gordon Childe, *Man Makes Himself*, Oxford university press, 1936.

121. Goss, E. P. & Paul, C., "Age and Work Experience in the Decision to Migrate", *The Journal of Human Resources*, 21(3), 1986, pp. 397-405.

122. Graham, E. & Jordan, L. P., "Migrant Parents and the Psychological

Well-Being of Left-Behind Children in Southeast Asia", *Journal of Marriage and Family*, 73(4), 2011, pp. 763–787.

123. Graham, M. & Khosravi, S., "Home is where you make it: Repatriation and Diaspora Culture among Iranians in Sweden", *Journal of Refugee Studies*, 10(2), 1997, pp. 115-133.

124. Graves, P. E. & Linneman, P. D., "Household migration: theoretical and empirical results", *Journal of Urban Economics*, 6, 1979, pp. 383-404.

125. Graves, P. E., "Migration with a composite amenity: The role of rents", *Journal of Regional Science*, 23, 1983, pp. 541-546.

126. Greenwood, J. M., "Human migration: theory, models, and empirical studies", *Journal of regional science*, 25(4), 1985.

127. Greenwood, M. J. & McDowell, J. M., "The Factor Market Consequences of U.S. Immigration", *Journal of Economic Literature*, 24, 1986, pp. 1738-1772.

128. Greenwood, M. J. & McDowell, J. M., "Differential economic opportunity, transferability of skills, and immigration to the United States and Canada", *Review of economic and statistics*, 73, 1991, pp. 612-623.

129. Grinberg, L. & Grinberg, R., *Psychoanalytic perspectives on migration and exile*, New Haven, CT: Yale University Press, 1989.

130. Haas, H. D., "Migration and Development: A Theoretical Perspective", *International Migration Review*, 44 (1), 2010, pp. 227-264.

131. Hackney Blackwell, A., "Migration and population movements in ancient Mesopotamia", In Bogucki, Peter, ed., *Encyclopedia of Society and Culture in the Ancient World*, New York, 2008.

132. Hagen-Zanker, J., "Why do people migrate? A review of the theoretical literature", Maastrcht Graduate School of Governance Working Paper No. 28197, 2008.

133. Halfacree, K. & Boyle, P., "The challenge facing migration research: the case for a biographical approach", *Progress in Human Geography*, 17, 1993, pp. 333-348.

134. Hansen, J. & Lofstrom, M., "Immigrant Assimilation and Welfare Participation Do Immigrants Assimilate Into or Out of Welfare?", *Journal of Human Resources*, 38(1), 2003, pp. 74-98.

135. Harpaz, Y., "Rooted Cosmopolitans: Israelis with a European Passport - History, Property, Identity", *International Migration Review*, 47 (1), 2013, pp. 166-206.

136. Harris, J. & Todaro, M. P., "Migration, unemployment, and development: A two-sector analysis", *American Economic Review*, 60, 1970, pp. 126-142.

137. Hawthorne, L., *Labour market barriers for immigrant engineers in Australia*, AGPS (Australia Givernment Publishing Services), Canberra, 1994.

138. Hayfron, J. E., "Language training, language proficiency and earnings of

immigrants in Norway", *Applied Economics*, 33(15), 2001, pp. 1971-1979.

139. HDRO, "Mobility and Migration: A Guidance Note for Human Development Report Teams", United Nations Development Programme, November 2010.

140. Heaton, T. B., Clifford, W. B., & Fuguitt, G. V., "Temporal Shifts in the Determinants of Young and Elderly Migration in Nonmetropolitan Areas", *Social Forces* 60 (1), 1981, pp. 41-60.

141. Herzog, H. W. Jr., Schlottmann, A. M. & Boehm, T. B., "Migration as spatial job-search: a survey of emperical findings", *Regional Studies*, 27(4), 1993, pp. 327-340.

142. Hicks, J., *The Theory of Wages*, MacMillan, London, 1932.

143. Hill, J. K., "Immigrant decisions concerning duration of stay and migratory frequency", *Journal of Development Economics*, 25(1), 1987, pp. 221-234.

144. Hillman, A. L. & Weiss, A., "Beyond international factor movements: cultural preferences, endogenous policies and the migration of people, an overview", in Faini, R., de Melo, J., Zimmermann, K. (Eds.), *Migration: The Controversies and the Evidence*, UK: Cambridge, Cambridge University Press, 1999.

145. Hoddinott, J., "A Model of Migration and Remittances Applied to Western Kenya", *Oxford Economic Papers*, 46(3), 1994, pp. 459-476.

146. Huang, F. Y. & Akhtar, S., "Immigrant sex: The transport of affection and sensuality across cultures", *The American Journal of Psychoanalysis*, 65, 2005, pp. 179-188.

147. Huber, G. A. & T. J. Espenshade, "Neo-Isolationism, Balanced-Budget Conservatism, and the Fiscal Impacts of Immigrants", *International Migration Review*, 31 (4), 1997, pp. 1031-1054.

148. Hugo, G., "Environmental Concerns and International Migration", *International Migration Review*, 30(1), 1996, pp. 105-131.

149. IOM, "Migration facts and Figures: Global estimates and trends", International organization for migration, 2009, http://www.iom.int/cms/en/sites/iom/home/about-migration/facts--figures-1.html

150. Iredale, R., "The Migration of Professionals: Theories and Typologies", *International Migration*, 39(5), 2001, pp. 7-26.

151. Iredale, R. R., "The need to import skilled personnel", *International Migration*, 37(1), 1999, pp. 89-123.

152. Jacobsen, J. L. (1988). *Environmental Refugees: A Yardstick of Habitability*, Worldwatch Paper 86, Washington: Worldwatch Institute, 1988.

153. Jahoda, G., *The Trail of Tears: The Story of the American Indian Removals 1813-1855*, Wings Books, 1975.

154. Jandl, M., "Is Migration Supply-or Demand-Determined? Some remarks on the ideological use of economic language", *International Migration*, 32(3), 1994, pp. 467-476.

155. Jandl, M., "Irregular Migration, Human Smuggling, and the Eastern Enlargement of the European Union", *International Migration Review*, 41 (2), 2007, pp. 291-315.

156. Jansen, C., "Some sociological aspects of migration", In *Migration*, Jackson, J. A. (ed.), Cambridge University Press, Cambridge, 1969, pp. 60-73.

157. Jennissen, R. P. W., *Macro-economic determinants of international migration in Europe*, Purdue University Press, 2004.

158. Johansson, J. K. & Thorelli. H. B., "International product positioning", *Journal of International Business Studies*, Fall, 1985, pp. 57-75.

159. Jokela, M., "Personality predicts migration within and between US states", *Journal of Research in Personality*, 43(1), 2009, pp. 79-83.

160. Jones, H. & Findlay, A., "Regional Economic Integration and the Emergence of the East Asian International Migration System", *Geoforum*, 29 (1), 1998, pp. 87-104.

161. Jong, G. D. and J. Fawcett, "Motivations for Migration: An Assessment and a Value-Expectancy Model", in G. D. Jong and R. Gardner, *Migration Decision Making*, New York, Pergamon Press, 1981.

162. Kanaiaupuni, S. M. & Donato, K. M., "Megadollers and mortality: the effects of migration on infant survival in Mexico", *Demography*, 36(3), 1999, pp. 339-353.

163. Katz, E., & Stark, O., "International migration under asymmetric information", *The Economic Journal*, 97(387), 1987, pp. 718-726.

164. Kazemipur, A., & Halli, S. S., "Immigrants and 'New Poverty': The Case of Canada", *International Migration Review*, 35(4), 2001, pp. 1129-1156.

165. King, R., "Towards a new map of European migration", *International Journal of Population Geography*, 8, 2002, pp. 89-106.

166. Knapp, T. A. & Graves, P. E., "On the role of amenities in models of migration and regional development", *Journal of Regional Science*, 29(1), 1989, pp. 71- 87.

167. Kosslyn, S. M., "Image and mind", Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980.

168. Kossoudji, S. A. & Ranney, S. I., "The Labor Market Experience of Female Migrants: The Case of Temporary Mexican Migration to the U.S.", *International Migration Review*, 18 (4), 1984, pp. 1120-1143.

169. Krits, M. & Caces, F., "Science and technology transfers and migration flow", In Kritz, M., Lim, L. L. and Zlotnik, H., *International Migration Systems: a Global Approach*, Oxford: Clarendon, 1992, pp. 221-244.

170. Kritz, M. M., "International Migration Policies: Conceptual Problems", *International Migration Review*, 21 (4), 1987, pp. 947-964.
171. Kritz, M., Lim L., Zlotnik H, *International Migration System: A Global Approach*, Oxford: Clarendon Press, 1992.
172. Kugler, M., *Migrant Remittances, Human Capital Formation and Job Creation Externalities in Colombia*, Borradores de Economia 003218, Banco De La Republica, 2006.
173. Kunz, E. F., "The Refugee in Flight: Kinetic Models and Forms of Displacement", *International Migration Review*, 7(2), 1973, pp. 125-146.
174. Kuptsch, C., "Students and talent flow - the case of Europe: From castle to harbour?", in: *Competing for Global Talent* (ed., with Pang Eng Fong), International Institute for Labour Studies, ILO, Geneva and Singapore Management University, 2006.
175. Lahav, G., "Ideological and Party Constraints on Immigration Attitudes in Europe", *JCMS: Journal of Common Market Studies*, 35(3), 1997, pp. 377-406.
176. Lam, K-C., "Imperfect information, specificity of schooling and rate of return migration", *Economic letters*, 21, 1989, pp. 283-289.
177. Lansing, J. B. & Mueller, E., *The geographic Mobility of Labor*, Ann Arbor: Survey Research Center, Institute for Social Research, University of Michigan, 1967.
178. Lawler, A. (2011). Did Modern Humans Travel Out of Africa Via Arabia?. Science, 331(6016), 387-387.
179. Ledyard, J. O., "market failure", *The New Palgrave Dictionary of Economics*, 2nd Ed, 2008.
180. Lee, E. S., "A theory of migration", *Demography*, 3, 1966, pp. 47-57.
181. Lichter, D. T., "Household migration and the labor market position of married women", *Social Science Research*, 9(1), 1980, pp. 83-97.
182. Lievens, J., "Family-forming migration from Turkey and Morocco to Belgium: The demand for marriage partners from the countries of origin", *International migration review*, 1999, pp. 717-744.
183. Long, L. H., "Women's labour force participation and the residential mobility of families", *Social Forces*, 52, 1974, pp. 342-348.
184. Long, L. H., "Does Migration Interfere with Children's Progress at School?", *Sociology of Education*, Summer 1975.
185. Longley, P. C., "The spatial allocation of migrants in England and Wales: 1961-66", *Scottish Journal of Political Economy*, 21, 1974, pp. 259-277.
186. Lowrey, I. S., *Migration and metropolitan growth: Two analytical models*, Chandler, San Francisco, 1966.
187. Lu, M., "Do people move when they say they will? Inconsistencies in

individual migration behavior", *Population and Environment*, 20(5), 1999, pp. 467-488.

188. Luibhéid, E., "Heteronormativity and immigration scholarship: A call for change", *GLQ: A journal of Lesbian and Gay Studies*, 10(2), 2004, pp. 227-235.
189. Mabogunje, A. L., "Systems approach to a theory of rural-urban migration", *Geographical analysis*, 2(1), 1970, pp. 1-18.
190. MacDonald, J. S. & MacDonald, L. D., "Chain Migration Ethnic Neighborhood Formation and Social Networks", *The Milbank Memorial Fund quarterly*, 42, 1964, pp. 82-97.
191. Macionis, John, and Linda Gerber, "Chapter 3 – Culture", *Sociology*, 7th edition ed., Toronto, ON: Pearson Canada Inc., 2010, 54, Print.
192. Mahroum, S., "Highly skilled globetrotters: mapping the international migration of human capital", *R&D Management*, 30(1), 2000, pp. 23-32.
193. Mahroum, S., "The international policies of brain gain: A review", *Technology Analysis & Strategic Management*, 17(2), 2005, pp. 219-230.
194. Manalansan, M. F., "Queer Intersections: Sexuality and Gender in Migration Studies", *International Migration Review*, 40 (1), 2006, pp. 224-249.
195. Mangalam, J. J., "Review symposia", *Dempography*, 14, 1977, pp. 562-569.
196. Mantecón, A., *The Experience of Tourism A Sociological Study of the Process of Residential Tourism*, Barcelona: Icaria (in Spanish), 2008.
197. Marx, K., *"Wages", Works of Karl Marx 1847*; Source: MECW Vol. 6, 1847, p. 415.
198. Massey, D., *International Migration in Comparative Perspective*, Washington, D.C.:Commission for the Study of International Migration and Co-operative Economic Development, 1989.
199. Massey, D. Durand, J. & Malone, N. J., *Beyond Smoke and Mirrors: Mexican Immigration in an Era of Economic Integration*, New York: Russell Sage Foundation, 2002.
200. Massey, D. S. & Mullan, B. P., "A demonstration of the effect of seasonal migration on fertility", *Demography*, 21(4), 1984, pp. 501-517.
201. Massey, D. S., "The Settlement Process among Mexican Migrants to the United States: New Methods and Findings", In *Immigration Statistics: A Story of Neglect*, Edited by D.B. Levine et. al., Washington: National Academy Press. 1985.
202. Massey, D. S., "Understanding Mexican Migration to the United States", *American Journal of Sociology*, 92(6), 1987, pp. 1332-1403.
203. Massey, D. S., "Economic Development and International Migration in Comparative Perspective", *Population and Development Review*, 14 (3), 1988, pp. 383-413.

204. Massey, D. S., "Social Structure, Household Strategies, and the Cumulative Causation of Migration", *Population Index*, 56(1), 1990, pp. 3-26.

205. Massey, D. S., "The Social and Economic Origins of Immigration", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 510, 1990, pp. 60-72.

206. Massey, D. S., Alacon, R., Durand, J. & Gonzalez, H., *Return to Azlan: The social process of international migration from western Mexico*, Berkeley, Calif./ London, England: University of California Press, 1987.

207. Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. & Taylor, J. E., "Theories of international Migration: A Review and Appraisal", *Population and Development Review*, 19(3), 1993, pp. 431-466.

208. Massey, D. S., Goldring, L., & Durand, J., "Continuities in transnational migration: An analysis of nineteen Mexican communities", *American Journal of Sociology*, 1994, pp. 1492-1533.

209. Matter, D. R., "High school graduates' achievement motivation and the prediction of the economic development of a small Midwestern community from 1907 to 1967", *Psychological Reports*, 41, 1977, pp. 167-172.

210. Maxwell, N. L., "Economic returns to migration: marital status and gender differences", *Social Science Quarterly*, 69, 1988, pp. 108-121.

211. Mazek, W., "Unemployment and the efficiency of migration: The case of laborers", *Journal of Regional Science*, 9, 1969, pp. 101-107.

212. Mazzarol, T. & Soutar, G. N., "'Push-pull' factors influencing international student destination choice", *International Journal of Educational Management*, 16(2), 2002, pp. 82-90.

213. McBride B, Haviland WE, Prins HEL, Walrath D, *The Essence of Anthropology*, Belmont, CA: Wadsworth Publishing, 2012.

214. McClelland, D. C., *The achieving society*, New York: The Free Press, 1961.

215. McClelland, D. C., *Human motivation*, Glenview, IL: Scott, Foresman, 1987.

216. McCormick, B., & Wahba, J., "Overseas work experience, savings and entrepreneurship amongst return migrants to LDCs", *Scottish Journal of Political Economy*, 48(2), 2001, pp. 164-178.

217. McCubbin, L. D. & Marsella, A., "Native Hawaiians and psychology: the cultural and historical context of indigenous ways of knowing", *Cultural Diversity and Ethnic Minority Psychology*, 15(4), 2009.

218. McManus, W., Gould, W. & Welch, F., "Earnings of Hispanic Men: The Role of English Language Proficiency", *Journal of Labor Economics*, 1(2), 1983, pp. 101-130.

219. Merkle, L., & Zimmermann, K. F., "Savings, remittances, and return migration", *Economics Letters*, 38(1), 1992, pp. 77-81.

220. Merton, R. K., "Social structure and anomie", *American Sociological Review*, 3, 1938, pp. 672–682.
221. Miller, P. W., "Immigrant Unemployment in the First Year of Australian Labour Market Activity", *Economic Record*, 62(1), 1986, pp. 82-87.
222. Mincer, J., "Family Migration Decisions", *Journal of Political Economy*, 86(5), 1978, pp. 749 -773.
223. Mines, R., "Developing a Community Tradition of Migration: A Field Study in Rural Zacatecas, Mexico and California Settlement Areas", La Jolla, CA: Program in United States-Mexican Studies, University of California-San Diego, Monograph 3, 1981.
224. Molho, I., "Theories of migration: a review", *Scottish Journal of Political Economy*, 33(4), 1986, pp. 396-419.
225. Mora, J. & Taylor, J. E., "Determinants of migration, destination, and sector choice: disentangling individual, household, and community effects", In C. Ozden and M. Schiff (Eds.), *International Migration, remittances, and brain drain*, Washigton D.C.: World Bank/ Palgrave Macmillan, 2005.
226. Morgan, W. J., Sives, A. & Appleton, S., "Teacher mobility, brain drain, labour market and educational resources in the commonwealth", Research issue No. 66, London: Department for International Development (DFID), 2006.
227. Morrison, A. M., & von Glinow, M. A., "Women and minorities in management", *American psychologist*, 45(2), 1990, p. 200.
228. Morrison, A. R., "Capital Market Imperfections, Labor Market Disequilibrium and Migration: A Theoretical and Empirical Analysis", *Economic Inquiry*, 32(2), 1994, pp. 290-302.
229. Morrison, P. & Wheeler, J., "Rural renaissance in America?", *Population Bulletin*, 31, 1976, pp. 3-26.
230. Myers, S. M., "Residential mobility as a way of life: Evidence of intergenerational similarities", *Journal of Marriage and the Family*, 61, 1999, pp. 871-880.
231. Myrdal, G., *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, London: University Paperbacks, Methuen, 1957.
232. Newland, K., *Climate change and migration dynamics*, Washington, DC: Migration Policy Institute, 2011.
233. Niesing, W., van Praag, B. M. S. & kenman, J., "The unemployment of ethnic minority groups in the Netherlands", *Journal of Econometrics*, 61, 1994, pp. 173-196.
234. No author, "Refugees: Flight to nowhere", *The Economist*, 2013, March 2.
235. Nobel, P., "Refugee Determination in the Third World", Paper prepared for United Nations Research Institute for Social Developments Project on

People Affected by Uprootedness, 1985.

236. Noorden, R. V., "Who is the best scientist of them all?", Online ranking compares h-index metrics across disciplines, Nature, 2013, http://www.nature.com/news/who-is-the-best-scientist-of-them-all-1.14108. Retreived on: April, 9, 2014.

237. O'Shaughnessy, J., & O'Shaughnessy, N. J., "Treating the Nation as a Brand: Some Neglected Issues", *Journal of Macromarketing*, 20(1), 2000, pp. 56-64.

238. O'Connell, P. G., "Migration under uncertainty: 'Try your luck' or 'Wait and see'", *Journal of Regional Science*, 37(2), 1997, pp. 331-347.

239. O'Hara, S., "Internationalizing the Academy: The Impact of Scholar Mobility", In *Higher Education on the Move: New Developments in Global Mobility*, Bhandari, R. & Laughlin, E. (Eds.), New York: Institute of International Education, 2009, pp. 29-48.

240. Olligschlaeger, A. M., "Neoclassical economics and labour migration theory: a Canadian perspective", Master Thesis, University of British Columbia, 1986.

241. Olson, M. E., "Refugees as a Special Case of Population Redistribution", In *Population Redistribution: Patterns, Policies and Prospects*, Ed. L. A. P. Gosling and L. Y. C. Lim, New York: United Nations Fund for Population Activities, 1979, pp. 130-152.

242. Olsson, G., "Distance and human interaction. A migration study". Geografiska Annaler. Series B, *Human Geography*, 47(1), 1965, pp. 3-43.

243. O'Neill, J. A., "The effect of income and education on inter-regional migration", Unpublished Ph.D. Dissertation, Department of Economics, Columbia University, 1970.

244. O'Reilly, K., *International migration and social theory*, Blackwell Publishing Ltd, 2012.

245. Orlowski, W., "Migration from central and eastern European countries after the accession: Effects for regions, labour markets, and social security systems", *Research bulletin* 2(9), Central Statistical Office, Warsaw, 2000, pp. 7-21.

246. Paik, C., "Historical Underpinnings of Institutions: Evidence from the Neolithic Revolution", Working Paper, 2009.

247. Palriwala, R. & Uberoi, P., "Exploring the links: Gender issues in marriage and migration", In Rajni Palriwala, & Patricia Uberoi (Eds), *Marriage, migration and gender*, New Delhi: SAGE, 2008, pp. 23-60.

248. Papadopoulos, N., el Banna, A., Murphy, S. A. and Rojas-Méndez, J. I., "Place brands and brand-place associations: the role of 'place' in international marketing", in Subhash Jain and David A. Griffith, eds., *Handbook of Research*

in International Marketing, 2nd ed., Northampton, MA: Edward Elgar Publishing, 2012, Ch. 5, pp. 88-113.

249. Parrado, E. A., Flippen, C. A., & McQuiston, C., "Migration and relationship power among Mexican women", *Demography*, 42(2), 2005, pp. 347-372.

250. Pavlowitch, S. K., *Serbia: the History behind the Name*, Hurst & Co 2002.

251. Perruchoud, R., *International Migrants Law : Glossary on Migration*, 2004, Retrieved September 9, 2012 from International Organization for Migration (IOM): http://publications.iom.int/bookstore/free/IML_1_EN.pdf

252. Petersen, W., "A general typology of migration", *American sociological Review*, 23(3), 1958, pp. 256-266.

253. Pettigrew, T. F., Christ, O., Wagner, U., Meertens, R. W., Van Dick, R. & Zick, A., "Relative Deprivation and Intergroup Prejudice", *Journal of Social Issues*, 64, 2008, pp. 385-401.

254. Pfeiffer, L., Richter, S., Fletcher, P. & Taylor, J. E., "Gender in Economic Research on International Migration and Its Impacts: A Critical Review", in *Women in International Migration*, (Eds) A. R. Morrison, M. Schiff and M. Sjoblom, World Bank and Palgrave MacMillan, Washington, D.C., 2007, pp. 11-50.

255. Piore, M. J. and Doeringer, P., *Internal Labor Markets and Manpower Adjustment*, New York: D.C. Heath and Company, 1971.

256. Points for Adaptability—Skilled Workers and Professionals, CIC, http://www.cic.gc.ca/english/immigrate/ skilled/factor-adaptability.asp (last modified Mar 31, 2007).

257. Population Association of America. Link: http://www. populationassociation.org/sidebar/paa-fund-campaign/honored-members/ douglas-s-massey/ Accessed on: April10, 2014.

258. Porter, A., "Determinants of the brain drain", *International migration review*, 10, 1976, pp. 489-508.

259. Portes, A. and Böröcz, J., "Contemporary Immigration: Theoretical Perspectives on Its Determinants and Modes of Incorporation", *International Migration Review*, 23(3), 1987.

260. Poulain, M., "The Measurement of International Migration in Belgium", *International Migration Review*, 21 (4), 1987, pp. 1107-1137.

261. Prebisch, R., *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*, New York: United Nations, 1950.

262. Radu, D., "Social Interactions in Economic Models of Migration: A Review and Appraisal", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 34 (4), 2008, pp. 531-548.

263. Ramírez, C., Domínguez, M. G. & Morais, J. M., *Crossing borders:*

Remittances, gender and development, Santo Domingo: INSTRAW, 2005.

264. Ravenstein, E. G., "The laws of migration", *Journal of the royal statistical society*, 48, 1885.

265. Ravenstein, E. G., "The laws of migration", *Journal of the royal statistical society*, 52, 1889.

266. Reagan, P. B and Olsen, R. J., "You Can Go Home Again: Evidence from Longitudinal Data", *Demography*, 37(3), 2000, pp. 339-350.

267. Richmond, A. H., "Reactive migration: Sociological perspectives on refugee movements", *Journal of Refugee Studies*, 6(1), 1993, pp. 7-24.

268. Richmond, A. H., "The environment and refugees: theoretical and policy issues", *Population bulletin of the United Nations*, (39), 1994, pp. 1-17.

269. Rivera-Batiz, F. L., "Undocumented Workers in the Labor Market: An Analysis of the Earnings of Legal and Illegal Mexican Immigrants in the United States", *Journal of Population Economics*, 12, 1999, pp. 91-116.

270. Rogers, R., *Return migration in comparative perspective*, Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University, mimeo, 1982.

271. Roseman, C. C., "Cyclical and polygonal migration in a western context", In *Community, Society and Migration*, ed. P .C. Jobes, W .F. Stinner and J. M. Wardwell, Lanham, MD: University Press of America, 1992, pp. 33-45.

272. Rossi, P. H., *Why Families Move*, Glencoe, Ill., Free Press, 1955.

273. Rothe, E. M., Pumariega, A. J. & Sabagh, D., "Identity and acculturation in immigrants and second generation adolescents", *Adolescent Psychiatry*, 1, 2011, pp. 72-81.

274. Rotte, R. & Vogler, M., "Determinants of International Migration: Empirical Evidence for Migration from Developing Countries to Germany", IZA Discussion Paper, No. 12, 1998, Retrieved from http://ssrn.com/abstract=166340.

275. Rozella, S. J., Taylor, E. & DeBraw, A., "Migration, remittances, and productivity in China", *The American Economic Review*, 89(2), 1999, pp. 287-291.

276. Rubenstein, H., "The return ideology in west Indian migration", *Papers in Anthropology*, 20(1), 1979, pp. 21-38.

277. Runciman, W. G., *Relative deprivation and social justice: a study of attitudes to social inequality in twentieth-century England*, University of California Press, 1966.

278. Russell, S., "Remittances from International Migration: A Review in Perspective", *World Development*, 14(6), 1986, pp. 677-696.

279. Sahota, G. S., "An economic analysis of internal migration in Brazil", *Journal of Political Economy*, 76, 1968, pp. 218-245.

280. Salt, J. & Clarke, J., *Flows and Stocks of foreign labour in the UK*, Labour

Market Trends, 1998.

281. Salt, J. & Findlay, A., "International migration of highly-skilled manpower: Theoritical and developmental issues", In: *The impact of international migration on developing countries*, edited by Reginald Appleyard, Paris, France, OECD Publications, 1989, pp. 159-80. (Development Centre Seminars(.

282. Sandefur, G. D. & Scott, W. J., "A dynamic analysis of migration: an assessment of the effects of age, family and career variables", *Demography*, 18 (3), 1981, pp. 355-368.

283. Sandell, R., "Social Influences and Aggregated Immigration Dynamics: The Case of Spain 1999-2009", *International Migration Review*, 46 (4), 2012, pp. 971-1004.

284. Sandell, S. H., "Women and the economics of family migration", *Review of Economics and Statistics*, 59, 1977, pp. 406-414.

285. Sanromá, E., Ramos, R. & Simón, H., "Immigrant Wages in the Spanish Labour Market: Does the Origin of Human Capital Matter?", IZA Discussion Papers 4157, Institute for the Study of Labor (IZA), 2009.

286. Schaefer, R. T., "Racial and Ethnic Groups", *Pearson Education*, 2008, p.69.

287. Schelling, T. C., "Dynamic models of segregation", *Journal of mathematical sociology*, (1), 1971, pp. 143-186.

288. Schelling, T. C., *Micromotives and macrobehaviour*, New York: Norton, 1978.

289. Schmeidl, S., "Exploring the causes of forced migration: A pooled time-series analysis, 1971-1990", *Social Science Quarterly*, 78 (2), 1997, pp. 284-308.

290. Schmidt, C. M., "The Country of Origin, Family Structure and Return Migration of Germany's Guest-Workers", *Vierteljahrsheft zur Wirtschaftsforschung*, 63(1), 1994, pp. 119-125.

291. Schultz, T. W., "Investment in human capital", *American Economic Review*, 51, 1961, pp. 1-17.

292. Schwartz, A., "Interpreting the effect of distance on migration", *Journal of Political Economy*, 81, 1973, pp. 1153-1169.

293. Shaw, R. P., "Migration theory and facts: A review and bibliography of current literature", Bibliography series No. 5, Philadelphia: Regional science research Institute, 1975.

294. Shields, G. M. & Shields, M. P., "Families, migration and adjusting to disequilibrium", *Economics Letters*, 26, 1988, pp. 387-392.

295. Shields, G. M. & Shields, M. P., "The emergence of migration theory and a suggested new directions", *Journal of Economic surveys*, 3(4), 1989, pp. 227-304.

296. Simon, H, *Models of Man. John Wiley. Presents mathematical models of*

human behaviour, 1957.

297. Singer, H. W., *Post-War Price Relations in Trade between Under-Developed and Industrialized Countries*, New York: United Nations, 1949.

298. Sjaastad, L. A., "The costs and returns of human migration", *Journal of Political Economy*, Supplement on 'Investment in Human Beings', 70(5), 1962, pp. 80-93.

299. Skeldon, R., *Population mobility in developing countries: A reinterpretation*, London: Belhaven, 1990.

300. Smith, A., *Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, Strahan-Cadell, London, 1776.

301. Speare, A., "The Relevance of Models of Internal Migration for the Study of International Migration", In *International Migration: Proceedings of a Seminar on Demographic Research in Relation to International Migration*, Ed. G. Tapinos, Paris, CICRED, 1974, pp. 84-94.

302. Speare, A., "Residential satisfaction as an intervening variable in residential mobility", *Demography*, 11(2), 1974, pp. 173-188.

303. Stark, O. & Bloom, D. E., "The New Economics of Labor Migration", *The American Economic Review*, 75(2), 1985, pp. 173-178.

304. Stark, O. & Levhari, D., "On Migration and Risk in LDCs", *Economic Development and Cultural Change*, 31, 1996 (1982); E. Katzand Oded Stark, "Labor Migration and Risk Aversion in Less Developed Countries", *Journal of Labor Economics*, 4, 1984, pp. 131-149.

305. Stark, O. & Lucas, R. E. B., "Migration, Remittances, and the Family", *Economic Development and Cultural Change*, 36(3), 1988, pp. 465-481.

306. Stark, O. & Taylor, J E., "Migration Incentives, Migration Types: The Role of Relative Deprivation", *Economic Journal, Royal Economic Society*, 101(408), 1991, pp. 1163-1178.

307. Stark, O. & Taylor, J. E., "Relative deprivation and migration: theory, evidence, and policy implications", Policy Research Working Paper Series 656, The World Bank, 1991.

308. Stark, O., *The Migration of Labour*, Basil Blackwell, Cambridge MA, 1991.

309. Stark, O., "Tales of Migration without Wage Differentials: Individual, Family, and Community Contexts", Discussion Papers 18743, University of Bonn, Center for Development Research (ZEF), 2003.

310. Stark, O., Helmenstein, C. & Yegorov, Y., "Migrants' Savings, Purchasing Power Parity, and the Optimal Duration of Migration", International Tax and Public Finance, *Springer*, 4(3), 1997, pp. 307-324.

311. Stark, O., Taylor, J. E. & Yitzhaki, S., "Migration, remittances, and inequality: sensitivity analysis using the extended Gini Index", *Journal of*

Development Economics, 28, 1988, pp. 309-322.

312. Stark, Oded & Taylor, J Edward, "Migration Incentives, Migration Types: The Role of Relative Deprivation", *Economic Journal, Royal Economic Society*, Vol. 101(408), September 1991, pp. 1163-1178.

313. Stefansson, A. H., "Homecomings to the future: from diasporic mythographies to social projects of return", in *Homecomings: Unsettling paths of return*, ed, Fran Markowitz, Anders H. Stefansson, Lexington Books, 2004, pp. 2-20.

314. Steiner, V. & Velling, J., "Re-Migration Behavior and Expected Duration of Stay of Guest Workers in Germany", in Steinmann G, Ulrich RE (ed.), *The Economic Consequences of Immigration to Germany*, Physica, Heidelberg, 1994, pp. 101-119.

315. Stevens, J. B., "The demand for public goods as a factor in the non-metropolitan migration turnaround", in D. L. Brown and J. M. Wardwell (eds), *New Directions in Urban-Rural Migration: The population Turnaround in Rural America*, New York: Academic Press, 1980, pp. 115-135.

316. Stewart, J. Q., "An inverse distance variation for certain social influences", *Science*, 93(2404), 1941, pp. 89-90.

317. Stonea, I. & Stubbsb, C., "Enterprising expatriates: lifestyle migration and entrepreneurship in rural southern Europe", *Entrepreneurship & Regional Development: An International Journal*, 19(5), 2007, pp. 433-450.

318. Stouffer, S. A., "Intervening Opportunities: A Theory Relating Mobility and Distance", *American Sociological Review*, 5(6), 1940, pp. 845-867.

319. Stouffer, S. A., Suchman, E. A., DeVinney, L. C., Star, S. A. & Williams, Jr. R. M., "Studies in Social Psychology in World War II: The American Soldier", Vol. 1, Adjustment during Army Life. Princeton: Princeton University Press, 1949, p. 125.

320. Straubhaar, T., "Migration pressure", *International migration*, 31(1), 1991, pp. 5-41.

321. Sykes, A., "Reverse culture shock: What, when, and how to cope", 2011, Retrieved 129, 2013, from Expatica: http://www.expatica.com/nl/health_fitness/well_being/Reverse-culture-shock-101_16451.html

322. Tartakovsky, E. & Schwartz, S. H., "Motivation for emigration, values, wellbing, and identification among young Russian Jews", *International Journal of Psychology*, 36(2), 2001, pp. 88-99.

323. Taylor, J. E., "Differential migration, networks, information, and risk", In *Research in Human Capital and Development, Vol. 4, Migration, Human Capital, and Development*, edited by Oded Stark, pp. 147-171. Greenwich, Conn.: JAI Press, 1986, pp. 147-171.

324. Taylor, J. E., "Undocumented Mexic - US migration and the returns to

households in rural Mexico", *American Journal of Agricultural Economics*, 69(3), 1987, pp. 626-638.

325. Taylor, R. C., "Migration and motivations: a study of determinants and types", *In Migration*, ed. J. A. Jackson. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

326. Thang, L. L., MacLachlan, E., & Goda, M., "Expatriates on the margins: A study of Japanese women working in Singapore", *Geoforum*, 33, 2002, pp. 539-551.

327. Tharenou, P., "The initial development of receptivity to working abroad: self-initiated international work opportunities in young graduate employees", *Journal of Occupational and Organizational Psychology*, 76(4), 2003, pp. 489-515.

328. Tharenou, P., "Identity and global mobility", *The Psychology of Global Mobility*, Springer, New York, 2010.

329. The Times Europe, October 14, 2011, Link: http://www.thetimes.co.uk/tto/news/world/europe/article3195029.ece, Accessed: April 10, 2014.

330. Thomas-Hope, E. M. & Nutter, R. D., "Occupation and status in the ideology of Caribbean return", in R. Appleyard (ed.), *The impact of international migration on developing countries*, Paris: OECD, 1989, pp. 287-300.

331. Toren, N., "Return to Zion: characteristics and motivations of returning emigrants", *Social Forces*, 54(3), 1976, pp. 546-558.

332. Tsuda, T., *Strangers in the ethnic homeland: Japanese Brazilian return migration in transnational perspective*, Columbia University Press, 2003.

333. UNDP, *Overcoming barriers: Human mobility and development*, United Nations Development Programme, 2009.

334. United Nations, "Trends in Total Migrant Stock: The 2008 Revision", 2010b, accessed on 2013. http://esa.un.org/migration

335. Van Dalen, H. P. V. & Henkens, K., "Longing for the Good Life: Understanding Emigration from a High-Income Country", *Population and Development Review*, 33 (1), 2007, pp. 37-66.

336. VanWey, L. K., "Land Ownership as a Determinant of International and Internal Migration in Mexico and Internal Migration in Thailand", *International Migration Review*, 39(1), 2005, pp. 141-172.

337. Velling, J., "The Determinants of Family Reunification among German Guest-Workers", *Vierteljahrsheft zur Wirtschaftsforschung*, 63(1), 1994, pp. 126-132.

338. Vertovec, S., *Transnational networks and skilled labour migration*, University of Oxford, Transnational communities programme, 2002.

339. Walker, I. & Smith, H. J., *Relative Deprivation: Specification, Development,*

and Integration, Cambridge University Press, 2001.

340. Wallerstein, I., *The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*, Academic Press, New York, 1974.

341. Wallerstein, I., "World-systems Analysis", *In World System History*, ed., George Modelski, in *Encyclopedia of Life Support Systems* (EOLSS), Developed under the Auspices of the UNESCO, Eolss Publishers, Oxford ,UK, 2004.

342. Wang, H. Z., & Chang, S. M., "The Commodification of International Marriages: Cross-border Marriage Business in Taiwan and Viet Nam", *International migration*, 40(6), 2002, pp. 93-116.

343. Waters, J. L., "Geographies of cultural capital: education, international migration and family strategies between Hong Kong and Canada", *Transactions of the Institute of British Geographers*, 31 (2), 2006, pp. 179-192.

344. Weiner, W., "International Emigration and the Third World", In *Population in an Interacting World*, Edited by W. Alonso, Cambridge: Harvard University Press, 1987 pp. 173-200.

345. Westerlund, O., "Employment Opportunities, Wages and International Migration in Sweden 1970–1989", *Journal of Regional Science*, 37(1), 1997, pp. 55-73.

346. Weston, K., "Get thee to a big city: Sexual imaginary and the great gay migration", *GLQ: A Journal of Lesbian and Gay Studies*, 2, 1995, pp. 253-277.

347. Wicksell, K., *Intrest and Prices: a study of the causes regulating the value of money*, New York: Sentry Press, 1989.

348. Williams, A. M. & Baláž, V., "What Human Capital, Which Migrants? Returned Skilled Migration to Slovakia from the UK", *International Migration Review*, 39 (2), 2005, pp. 439-468.

349. Wiseman, R. F. & Roseman, C. C., "A Typology of Elderly Migration Based on the Decision Making Process", *Economic Geography*, 55 (4), 1979, pp. 324-337.

350. Withers, G. & Pope, D., "Immigration and Unemployment", *Economic Record*, 61 (173), 1985, pp. 554-564.

351. Wolpert, I., "Migration as an adjustment to environmental stress", *Journal of Social Issues*, 22(4), 1966, pp. 92-102.

352. Wolpert, J., "Behavioral aspects of the decision to migrate", *Papers in Regional Science*, 15(1), 1965, pp. 159-169.

353. Wood, C. H., "Equilibrium and historical-structural perspectives on migration", *International migration review*, 16(2), 1982, pp. 298-319.

354. Yang, D. & Martinez, C. A., "Remittances and Poverty in Migrants' Home Areas: Evidence from the Philippines", in Cagl ar Ozden and Maurice Schiff, eds., *International Migration, Remittances, and the Brain Drain*, World

Bank, 2005.

355. Yang, D., "International Migration, Remittances and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks", *Economic Journal, Royal Economic Society*, 118(528), 2008, pp. 591-630.

356. Yang, X., "Mobility strategies and trends: The case of China", In: Bhandari, R. & Blumenthal, P., (eds), *International students and global mobility in higher education*, New York: Palgrave Macmillan, 2011.

357. Zarzosa, H. L., "Internal exile, exile and return: A gendered view", *Journal of Refugee Studies*, 11(2), 1998, pp. 189-198.

358. Zax, J. S., "When is a move a migration?", *Regional Science and Urban Economics*, 24(3), 1994, pp. 341-360.

359. Zelinsky, W., "The hypothesis of the mobility transition.Geographical Review", 61(2), 1971, pp. 219-249.

360. Zimmermann, K. F., "European Migration: Push and Pull", *International Regional Science Review*, 19(1&2), 1996, pp. 95-128.

361. Zlotnik, H., "The Concept of International Migration as Reflected in Data Collection Systems", *International Migration Review*, 21 (4), 1987, pp. 925-946.

362. Zolberg, A., "Contemporary Transnational Migrations in Historical Perspective: Patterns and Dilemma", in M. Kritz, ed., *United States Migration and Refugee Policy*, Lexington, Mass: Lexington Books, 1983.

363. Zolberg, A., "The Next Waves: Migration Theory for a Changing World", *International Migration Review*, 23(3), 1989, pp. 403-430.